الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

معهد تسيير التقنيات الحضرية

قسم ما بعد التدرج والبحث العلمي

ماجستير تسيير المدن والتنمية المستدامة

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الهندسة المعمارية والتعمير

تخصص عمران- تسيير المدن والتنمية المستدامة تحت عنوان :

المشروع الحضري المستدام

- حالة مدينة باتنة -

من إعداد الطالب: نعيمـــي خـــالد

لجنة المناقشة

-غنوشـــــي أحمـــد	**أستاذ محـــاضر "أ"**	**جامعة أم البـــــواقي**	**رئيسا**
- بوشمـــــال صـــالح	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة أم البـــــواقي**	**مقررا**
- عـــايش مسعـــود	**أستاذ محـــاضر "أ"**	**جامعة قسنطينـــــــة**	**ممتحنا**
- بن غضبـــــان فؤاد	**أستاذ محـــاضر "أ"**	**جامعة أم البـــــواقي**	**ممتحنا**

السنة الجامعية 2011/2010.

المقدمـــــــــة العامة

الظاهرة الحضرية أو ما يعرف بالمدينة وخلال بحثها الدائم عن الكمال فيما يخص كينونتها الحضرية والتكامل فيما يخص الكيان العمراني في المدن الكبرى والمشكلة من عدة مدن أو مراكز عمرانية.أوجدت العديد من أشكال التدخل العمراني في مجالاتها والتي تراوحت من تقنية وتنظيمية في ما يخص الأدوات والمخططات .ومن مركزية إلى محلية كسياسة.ونتيجة تعدد المقاييس الحضرية والعمرانية من جهة، وتسارع التحولات الحضرية في المدن وظهور المبدأ التنافسي خاصة بين المدن وبين الأقاليم، والمواقع.من جهة أخرى كان لابد من إيجاد سياسة جديدة ذات نظرة أشمل وأكثر برجماتية لحصر الجدوى الحضرية وضمان الكلفة الايجابية للتعمير.ووضع المدن ضمن نسق التسابق.

تعدد الفاعلين ومستخدمي المجال مباشرة بعد انهيار الحلقة الكلاسيكية في التعمير (المركزية) خلق نوع من التنافس البيني بين الفاعلين الجدد والذين كرسوا مبدأ الفائدة الخاصة الضيقة، والدولة كمنظم بعد أن كانت المنظم المنتج. ليضعوا المقررين في المجال الحضري بين تنازع الفاعلين ومبدأ الفائدة الخاصة وبين أبجديات المجال الحضري، كمجال تمتزج فيه كل أطراف الحقيقة الحضرية ضامنا تكاملها عن طريق إيجاد وعاء يضمن مشروعيتها دون تضاربها.

وبالعودة إلى مقياس أكبر من المقياس الحضري أو المدينة، وإن لم يختلف بصورة كبيرة وهو العولمة و إزالة الحدود بين الدول والأقاليم والمدن ونجد أنه وضع أيضا أصحاب القرار بين مطرقة الطموح وسندان الإمكانات المحلية.والذي كان السبب الأول في ظهور التفكير الاستراتيجي، والذي لا يختلف عن الفعل الحضري الصائب اختصارا وهو إيجاد الهوية المميزة للظاهرة الحضرية لمدة طويلة من الزمن في ظل إمكاناتها المحلية والفكرة المبنية على المؤسسة بنظرتها البرجماتية والمدينة بنظرتها الاجتماعية.

تبني الدول الغربية للتفكير الاستراتيجي بشكل عام ، ثم إسقاطها لهذا المفهوم في أعقد المجالات (المدينة).قادها إلى تبني المشروع الحضري الشامل في نهاية سنوات الثمانينات.كتصريف لتبنيها الإيديولوجيات العالمية كالعولمة والممارسة الديمقراطية ،ثم طبقت على المدينة فيما يعرف بالحكم الحضري الراشد ثم التنمية الحضرية المستدامة والتعمير الديمقراطي..وجميعها يدعوا أساسا إلى إشراك لعموم الفاعلين وتكريس ثقافة المشاركة المسؤولية المدنية في الفعل العمومي باعتبارها الوعاء الوحيد الضامن للإنتاج الحضري.

الميثاق المجالي المتبنى عن طريق المشاركة الديمقراطية في إنتاج الظاهرة العمرانية،يمكنه ومبدئيا ضمان تصريف نوعي وتحقيق الكلفة الايجابية للإنتاج العمراني في المدينة.

وطرح هذه الأداة كخيار إن لم نقل كضرورة في بلدنا ليس وليد الصدفة، كونه تصريف لنفس الأفكار والإيديولوجيات المتبناة في بلدنا والتي سبق الحديث عنها.فلا يكفي تبني سياسات دون تصريفها الفعلي وإبقائها حبيسة الأدراج والأفكار العامة.

التعريف الأولي للمشروع الحضري على أنه أداة تعميرية تضمن إستراتيجية مستدامة تنهض بمستقبل المدينة.ذات نسق براجماتي يضمن عدم استنزاف موارد المدينة ويراعي التحولات الحضرية ينطلق من القاعدة الأساسية لهرم التخطيط الحضري "الفاعل"بالمشاركة الفعالة والفعلية للمؤهلات التقنية للمدينة في مادة التعمير خاصة.يضمن جدوى عمرانية وأقل كلفة سلبية للتعمير ،غير محدد وغير محدود .يصل بنا في الأخير إلى تعيين مشروع سياسي بالدرجة الأولى لمستقبل المدينة في ظل أمكناتها المحلية.يتم على ضوئها تطوير جميع قطاعات المدينة لتحقيق الهوية الملائمة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وعمرانيا." يجعله نظريا ملائم وجدي لتأطير المدينة ضمن إستراتيجيتها الخاصة.

الظاهرة الحضرية أو المدينة هي المتهم الأول في التدهور البيئي.نتيجة تعقد حقيقتها الحضرية ونتيجة ضمها لكل عناصر النظام الحضري وبشكل كثيف في مجال يعتبر ضيق دائما (المحيط العمراني)، كما أسال الهاجس البيئي مؤخرا الكثير من الحبر في كل الميادين والمنتديات وسعي إلى تطبيق مبادئ الحفاظ على البيئة في كل فعل إنساني.لكن ورغم الكلام الكبير عن البيئية والاستدامة إلا أن المواد العلمية التي انتهجت سياسة فعلية لإحساس عال منها بالخطر البيئي و تأثيراته . مجموعة قليلة من العلوم البيئية و البيولوجية و الهندسية.

وكان لزاما على الجزائر التي تبنت عدة أيديولوجيات عالمية مستوردة رغبة منها اللحاق بالركب الحضاري العالمي والتي تشغل حيز كبير من التداول في البورصة السياسية للدول حيث حدث خلط كبير بين دول استنزفت طاقاتها و لوثت الطبيعة التي لا تعترف بالحدود الوهمية للدول .و بين دول لم تستنزف طاقاتها و لم تلوث الطبيعة.لكنها تسعى لتحقيق الحد الأقصى من التنمية.لتفاجأ بانتهاجها لمواثيق عالمية تدعوها إلى الحد من عجلة تنميتها واستنزافها للبيئة.وانطلاقا من هذا كان لزاما علينا تصريف الاستدامة بما يخدم واقعنا المحلي وتطلعاتنا العالمية، والبحث عن الاستدامة ضمن منطق المحلية.

المدن هي نتاج تراكم للعديد من الفترات الزمنية والزمن الحضري.وعلى امتداد عمر المدينة ومع مرور هذا الكم من هذا الزمن الحضري عليها تتعدد الألوان التعميرية ، ولابد من دراسة كيفية نشأت هذه الكيانات وظروف تحولها من مراكز عمرانية إلى مدن أو حتى إلى لطخات حضرية و البحث بين أرشيف المدن عن عوامل نجاح أو فشل المستقبل الحضاري خاصة في ظل تنامي أو انخفاض الإمكانات المحلية.

ومدينة باتنة من المدن الجزائرية الحديثة، بالمقارنة مع بعض المدن الجزائرية الكبرى، لكنها تقع ضمن شريط المدن الجزائرية ذات النشأة الاستعمارية.وبالتالي تمتعت بنسق تخطيطي منذ نشأتها ومن المخطط القسنطيني إلى المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير. وبهذا الكم من التخطيط وعن طريق تراكمه عرفت مدينة باتنة ظهور إشكاليات زاد من حدتها الطابع الطوبوغرافي والقانوني لقاعدة التوسع بالإضافة إلى سوء الخيارات التعميرية التي قادتها النزعة السياسية في العديد من مراحل تطور المدينة.والذي طرح توسع سريع على طول محاور الطرق وفي الاتجاهات الثلاثة المتاحة وتوسع تلك المراكز العمرانية من جهتها في نفس الاتجاه، مما قد يبشر بتحولها إلى مدينة التجمع العمراني الكبير عن طريق التلاحم المتوقع والمحقق للحمة الحضرية أو ينذر بالتصادم والالتصاق العمراني والمقرر للبلع العمراني للمراكز العمرانية المجاورة.

إشكالية البحث: لابد من أن الوظيفة السكنية المتبناة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمهددة بهدر فرصة تحقيق الرهان التنافسي الإقليمي لمدينة باتنة من جهة، وهدر عقار حضري ضروري وحساس لمدينة تشبعت عمرانيا ولا تملك هذا العقار المقرر للتوسع من جهة أخرى.(التوسع مسطر خارج حدود بلدية باتنة) والذي يشكل فرصة جديدة لهيكلة المدينة لكن ضمن مستقبل حضري أكثر اتساعا من مدينة باتنة.ومن ضرورات الاستدامة إيجاد طريقة فعلية وفعالة في نمط وخيار التوسع واستعمال هذا المجال بما يضمن استدامة الفعل الحضري والعمراني عليه. أي محاولة إرساء قواعد لتعمير احترازي لمدينة تواجه تهديد بالأزمة العقارية على المدى المتوسط والقريب وتتشارك بنفس المصير الحضري مع أكثر من مركز عمراني مجاور عن طريق مشروع حضري مستدام يضمن إعطاء فرصة للتجمع الحضري الجديد ، ويمكن طرح الإشكالية كما يلي: **أي مشروع حضري مستدام لمدينة باتنة؟**

وتعود إشكالية البحث المطروحة إلى إشكالية أصلية أو اكبر وهي مدى إمكانية تبني المشروع الحضري المستدام في الجزائر خاصة بعد تبني الإيديولوجيات العالمية المؤطرة له (التنمية المستدامة-الحكم الحضري الراشد).

و لمعالجة الإشكالية يتطلب منا الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يمكن للمشروع الحضري كأداة والاستدامة كإيديولوجية تحقيق الجدوى الحضرية والعمرانية لمدينة باتنة (الالتحام واللحمة الحضرية) والحلول دون الكلفة السلبية للتعمير(التصادم والابتلاع العمراني)**؟**. في مواجهة المراكز العمرانية المجاورة.

- ماهو المشروع الحضري الذي يضمن تحقيق رهانات مدينة باتنة ،وكيف يمكن لاستدامة المشروع أن تعطيه البعد الزمني لخدمة المجال؟
- هل المشروع الحضري المستدام هو التصريف الأنسب للتنمية المستدامة في الجزائر(مدينة باتنة) أم أنه يمكننا الاكتفاء بالتعمير البيئي؟
- هل المشروع الحضري المستدام وعلى تعددية مقاييسه،يضمن عدم تضارب الأهداف وبالتالي حل تشاوري جامع للمصير الحضري المشترك للكلية العمرانية؟
- هل يمكن طرح المشروع الحضري كبديل للأدوات التعمير الحالية؟وإلى أي مدى يمكنه التأسيس لتعمير احترازي يراعي زمن الأزمات ولا يستجيب لها؟

الفرضية الأولى: يمكن للمشروع الحضري المستدام تحقيق الجدوى العمرانية والكلفة الايجابية للتعمير. والعمل وفق صيرورته التشاورية على تبني مصير حضري مشترك وتقاسمه مع الكلية العمرانية المتوقعة.كما يمكن طرحه كأداة تعمير بديلة.

الفرضية الثانية: التصريف المحلي للمشروع الحضري المستدام في مدننا الجزائرية .يطرح مشكل مطابقة ،نتيجة عدم تكون الأفكار الحضرية على مستوى المدن الجزائرية وبالتالي غياب لتيارات محلية يمكنها الدفاع عن الرهانات والأهداف الخاصة بالمراكز العمرانية.

دوافع اختيار موضوع البحث:

إن مدينة باتنة و التي تعاني من عدم الجدية في التعمير مثل العديد من المدن الجزائرية، بالإضافة إلى تعدد إشكاليتها بين عمرانية وحضرية.فالأزمة تتعدى مشكل المدينة الأم .بل تصل إلى مستقبل التجمع العمراني المستقبلي وهذه الدراسة تهدف إلى إيجاد نمط معين من التفكير الحضري يراعي خصوصيات المدينة الأم والمراكز الحضرية المجاورة. طبعا مع مراعاة زمن الأزمة وإيجاد كيفية يمكن من خلالها حل الإشكالية الحضرية(لمدينة باتنة).في إطار أكثر شمولية.ومعرفة مدى الجدوى العمرانية من المشروع الحضري (كأداة تشاوريه وحلول تقنية) والمستدام (كأيديولوجية) بالإضافة إلى إعطاء صورة افتراضية للتعمير.

إذن الهدف من هذا البحث هو إعطاء فرصة لتعمير جاد و فرصة لمدينة باتنة قبل الوصول لفترة الاحتقان الحضري والتشبع العمراني واللاجدوى العمرانية. ومطابقة مدى اقتران إيديولوجية التنمية المستدامة مع واقع الحال في مدينتنا.

حدود البحث:

لابد من الذكر أن هذا البحث واسع كونه يضم دراسة تحليلية للمشروع الحضري والتحليل العمراني لأكثر من مركز حضري (المدينة الأم والثلاثة مراكز حضرية المجاورة والمتوسعة نحو المدينة الأم). ونظرا لكون البحث مرتبط بزمن محدد و إمكانيات محدودة .فسيتم دراسة البحث على محور توسع واحد يضم المستقبل الحضري للمدينة الأم و المركز الثانوي تازولت.

تم اختيار هذا المحور باعتباره المحور الأكثر نشاطا من حيث حركة التعمير بالإضافة أنه المحور الأقرب للتلاحم الحضري (عامل المساحة-عامل المسافة) بالإضافة إلى أن المركز المقابل لهذا المحور مركز دائرة.وأن هذا المركز محدود جغرافيا وله اتجاه توسع عمراني واحد و هو نحو المدينة الأم.كما يمكن في الأخير مواصلة البحث عن طريق تطبيق نفس المبدأ على باقي المحاور التوسعية الباقية.

منهج البحث: تم انتهاج المنهج التحليلي سواء في الجزء النظري، فيما يخص الكلمات الدالة (المشروع الحضري-الاستدامة).ومن ثم استخدام المنهج التحليلي المتعدد المعايير،نتيجة موافقته للنمط البرجماتي للمشروع الحضري في تحليل نتائج الاستمارة وتعدد معايير المشروع الحضري (الاقتصادية/الاجتماعية /العمرانية والمعمارية/التخطيطية).

أدوات البحث وجمع المعلومات: تم استخدام الاستمارة بشكل مطلق كونها تهيأ فرصة طرح وجهات النظر بشكل متساوي وتحصر أكبر عدد ممكن من انطباعات الفاعلين التقنيين للمدينة باعتبارهم المؤهلات التقنية للمدينة ومن الضروري قياس درجة إحساسهم بمختلف إشكاليات ورهانات المدينة وكيف يمكن إبراز مختلف الأفكار التي من شأنها توجيه المستقبل الحضري للمدينة ، ومدى تبني فكر الاستدامة وتعريفهم للمدينة المستدامة واختصاص المدينة وتصنيفها أي تحديد لهويتها.

طرحت وعلى ثلاثة مراحل مجموعة من الإشكاليات تلاها وقابلها مجموعة من الرهانات الحضرية للمدينة.ليختتم الشق التشخيصي بمحاولتنا قياس درجة إحساس هذه المؤهلات التقنية بمعنى وواقع الاستدامة محليا.

تميزت المشاركة بإقبال كبير.خاصة وأنها موجهة لمجموع التقنيين الحضريين في المدينة وخاصة المصالح المعنية بتسيير وتأطير التعمير في المدينة-مديرية التعمير والبناء- الفرع البلدي للتعمير والبناء- مكاتب الدراسات الحكومية (*URBA-BATNA*) و(*BE-ETB BATNA*) ،مكاتب دراسات خاصة- المصلحة التقنية للمجلس الشعبي البلدي- قسم التهيئة الحضرية بجامعة الحاج لخضر بباتنة- مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية-مديرية الحماية المدنية- العديد من المهيئين والمهندسين المعماريين الخواص.

الاستمارة كانت موجهة لأصحاب الاختصاص في مادة التعمير (مهيئين-معماريين-عمرانيين-مسيرين للتقنيات الحضرية).باعتبار الدراسة تتم على المشروع الحضري في شقه العمراني والمعماري وليس بقية الأبعاد الاقتصادية والسياسية من جهة ،ومن جهة أخرى تحديد المشروع الحضري في مستوى (التجمع العمراني والمدينة) لا يجر بالضرورة توسيع العينة لأنه ليس مشروع حضري عمراني (محلي).بالإضافة إلى ضرورة استعمال ألفاظ قوية ومختصة والتي لا يمكن لعامة الناس استيعابها.

وصل عدد المشاركين في الاستمارة إلى 145 مشارك.لأكثر الفاعلين الحضريين اختصاصا في مادة التعمير وتميزت المشاركة بإقبال كبير.

النتيجة المتوقعة في نهاية البحث:

إذن الهدف هو إعطاء فرصة ثانية لمدينة باتنة لتوسع عمراني سليم يصل بالمدينة إلى الكمال والتجمع الحضري إلى التكامل ضمن سياق الاستدامة و عن طريق المشروع الحضري بواسطة معالجة تقنية/أيديولوجية/ تشاورية والتأسيس لتعمير احترازي (*urbanisme préventif)* سليم والحصول في الأخير على نسيج حضري متواصل يلغي أي قطيعة مجالية/جمالية/إجتماعية ويحقق الجدوى الحضرية للتوسع و هي إضافة نسيج يخدم المدينة و لا يضيف عليها.

صعوبات البحث:

من بين النتائج المتوقعة استباقا في نهاية البحث.كانت الوصول عن طريق المشروع الحضري إلى المشروع العمراني المستدام .كنهاية عملياتية.لكن حالت عدم تكون ألأفكار العمرانية الكبرى لإنشاء الميثاق المجالي أو المشروع الحضري الشامل من الوصول إلى مرحلة تصميم المشروع العمراني المستدام.

ولمحدودية الوقت والإمكانات .اضطررنا إلى تحديد المشروع الحضري الشامل للتجمع العمراني المستقبلي،ثم تحديد المشروع الحضري (مشروع المدينة لكل من مدينة باتنة ومدينة تازولت).ليتسنى لنا تحديد ماهية المشروع العمراني وتأطيراته حسب أكثر الفاعلين الحضريين اختصاصا في ميدان التعمير.

بالإضافة إلى أن شمولية الاستدامة وتعدد العلوم التي تبنتها والكلام الكثير عنها.ومحاولتنا الإلمام بكل جوانبها أخذ منا الجهد والوقت الكثيرين.

كما أن محاولة تصريف مبادئ التهيئة محليا من الصعب بما كان،نتيجة حداثة هذه المواضيع خاصة إذا ربطناها بميدان التعمير،كما لعبت قلة المراجع دورا مهما في صعوبة طرح الموضوع (المشروع الحضري المستدام).إذا أضفنا وجود نسبة كبيرة من المشاركين في الاستمارة تجهل وبشكل كبير المعاني العميقة للاستدامة الحضرية.

كما أن نسبة المشاركين الرافضين لتبني خيار المشروع الحضري كأداة تعميرية والاستدامة كإيديولوجية له، هددت بحصر الموضوع في تعمير بيئي.وعدم استكمال البحث حيث وصلت النسبة إلى 47% من مجموع المشاركين.

خطة البحث: كان تحليل ودراسة الموضوع من خلال جزئين **الأول نظري** يضم ثلاثة فصول في مجملها هي تعريف للكلمات الدالة (المشروع الحضري- الاستدامة- المقاربة البيئية في التعمير)، و**الثاني ميداني** ويضم ثلاثة فصول أيضا هي عرض وتقديم مختصر للشريكين الحضريين باتنة –تازولت).

الجزء الأول-الجزء النظري.شكل الجزء الأول نسبة كبيرة في تحديد الأجزاء الأولى من استمارة البحث وتكوين فكرة أكبر عن صيرورة تحديد المشروع الحضري لمدينة التجمع العمراني المستقبلي من طرح الإشكالات/الرهانات/تصنيف المدينة/تعريف الاستدامة/مدى تبني الاستدامة/...وقسم إلى:

الفصل الأول - المشروع الحضري: ضم الفصل الأول من الجزء النظري والمسمى بالمشروع الحضري تقديم المشروع الحضري والتخطيط الاستراتيجي ،من مستواه الشامل إلى المحلي ومختلف التغييرات التي يجب تجنبها .والتخطيط الاستراتيجي من المستوى المحلي إلى المستوى الشامل والذي يمثل الحجر الأساس في المشروع الحضري،ثم طرح صيرورة المشروع الحضري وهراركية مقاييسه والمجالات العمرانية الموافقة لكل مقياس من المشروع الحضري الشامل للتجمع العمراني.إلى المشروع العمراني والمعماري على مستوى البناية.

ضم هذا الفصل أيضا محاولة ضبط مفهوم للمشروع وإعطاء تعريف له وتحديد أبعاده التي توافق أبعاد الحقيقة الحضرية وفي الأخير تعيين مبادئه.

ساهم هذا الفصل في تحديدنا للفظ المشروع (المبدأ البرجماتي) والحضري (مختلف مقاييسه) كما تم التفريق بين المشروع الحضري والمشروع العمراني والمشروع التعميري،وربط كل مشروع بمقياسه.كما ساهم هذا الجزء في تكوين صورة أوضح لطرح أجزاء الاستمارة.

الفصل الثاني - الاستدامة: ضم الفصل الثاني والمتعلق بالاستدامة تشريح لمختلف الكلمات المتعلقة بالاستدامة والتي يحدث فيها خلط كبير.ونتيجة عدم إلمامنا بالاستدامة كان من الضروري تحديد كل

عنصر ورد ضمن التعريفات الكثيرة للاستدامة والتنمية المستدامة وعلاقتها بالمدينة والإنتاج الحضري والعمراني فيها، وبين النظام البيئي الحضري والايكولوجية الحضرية والتنمية المستدامة والتنمية الحضرية المستدامة ورهاناتها.ظهرت المدينة المستدامة والمدينة المتراصة المستدامة، وأخيرا التفريق بين لفظ الاستدامة ومعناه الزمني خاصة وبيئية التعمير .

هذا الفصل أعطى رؤية واضحة عن تاريخ الاستدامة وكيفية تبلور مبدئها الذي طرح فيما بعد نقطة جدلية استخدمت في استمارة البحث المقدمة، وهي مدى تبني مؤهلاتنا التقنية للاستدامة الحضرية كمبدأ وكيفية تصريفها محليا، ومدى حاجتنا في إنتاجنا العمراني للاستدامة من عدمها.

الفصل الثالث - المقاربة البيئية في التعمير: جاء الفصل الثالث كضرورة نتيجة **أولا** تبلور فكرة أوضح عن الاستدامة وشموليتها وظهور المقاربة البيئية في التعمير كمرجع ومؤطر للعديد من المتدخلين في المجال الحضري لعدم ترك تصريف الاستدامة قائم على الأفكار الكبرى (أخلاقيات التغيير- أنماط المدن الخضراء..) وبالتالي ضبط كيفية ترجمة مباديء التنمية المستدامة على المجال العمراني.

وثانيا وبعد تحديد معالم المشروع الحضري الذي يمكن أن يطرح مشكل مطابقة.نتيجة عدم تكون العقليات وعدم وجود تيارات محلية قوية يمكنها الدفاع عن الأفكار والإشكالات العمرانية.أي أنه وفي حالة عدم تبني مشروع حضري مستدام، على الأقل يمكننا الحصول على إنتاج عمراني بيئي.وهو الإشكال الذي طرح في نتائج الاستمارة،حيث هددت نسبة **47%** من المؤهلات التقنية بعدم تبني المشروع الحضري المستدام.

الجزء الثاني- الجزء الميداني:

الفصل الأول - التشخيص العمراني: الفصل الأول من الجزء الميداني عرض تطور المركزين حسب الأدوات التخطيطية ومن المخطط القسنطيني إلى المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.باعتبار المركزين حضيا ومنذ بداية نشأتهما الاستعمارية بتخطيط عن طريق الأدوات.واثبات أو نفي مدى مساهمة هذه المخططات في رسم ملامح وإشكالات المركزين.

كما ضم هذا الفصل محاولة لتحديد الإشكاليتين العمرانية والحضرية للمركزين، عن طريق طرح ثم نقد أو تقرير للإشكاليات المطروحة في المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير ومخطط التناسق العمراني ،وتحديد خاصة أشكال التعمير خارج مدينة باتنة حيث ظهرت إشكالية أعمق تواجه التجمع العمراني المستقبلي.

كما تم تحديد مختلف نتائج ونسب أسباب كل إشكالية حضرية وعمرانية لمدينة باتنة.والموافقة لأحد أبعاد المشروع الحضري حسب المؤهلات التقنية للمدينة.وبالتالي الوصول إلى التشخيص الأدق عن طريق طرح الإشكالية حسب كل مخطط من جهة، وتحديد الإشكالية حسب المؤهلات التقنية للمدينة من جهة أخرى.

الفصل الثاني – التحليل العمراني: جاء هذا الفصل لتقديم مجال الدراسة للشريكين الحضريين.من حيث المحتوى الجغرافي والتاريخي الذي كان ضروري خاصة لتعريف أفضل بتاريخية مدينة تازولت الأثرية باعتباره الرهان الأقوى لهذا المركز.بالإضافة إلى مختلف المعطيات الكمية الغير طبيعية (التطورات السكانية-درجة التحضر...) والمعطيات الوظيفية (السكن-التجارة-الخدمات-النقل-السياحة...) كما لم يتم التطرق لتحليل المعطيات العمرانية المجالية (التركيبة العمرانية-الشكل العمراني- البنية الحضرية- الملكية العقارية- شغل الأرض - البنية التحتية- استحواذ الطريق- انتقال الطاقة.....) كونها غير ضرورية في مثل هذا المستوى من التفكير الحضري (مشروع حضري) وليس مشروع عمراني.

الفصل الثالث- المشروع الحضري المستدام لمدينة باتنة: جاء الفصل الثالث من الجزء الميداني نتيجة تبني المؤهلات التقنية لمدينة باتنة خيار :ضرورة تبني مشروع حضري مستدام لمدينة باتنة (مدينة التجمع العمراني المستقبلي) بنسبة **53%** .

الفصل الثالث كان بمثابة خلاصة للبحث وجمع لكل الفصول في الجزأين، حيث كونت نتائج الاستمارة المقدمة والمعدة من الفصل الأول والثاني للجزء النظري النسبة الأكبر من هذا الفصل الذي طرح فيه.تعريف المؤهلات التقنية للمدينة المستدامة ومدى تبنيهم لها وللمدينة الاستدامة ولخيار المشروع الحضري كأداة والمستدام كإيديولوجية .

كما ضم تحديد مختلف الرهانات دائما حسب المؤهلات التقنية للمدينة ووضع مختلف الحلول الموافقة للإشكالات المطروحة.كما وردا على طرحنا لماهية مشروع المدينة، والهوية الحضرية الأقرب للمدينة في ظل المشروع الحضري الشامل ،ولطابع المشروع الحضري .وأخيرا تأطيرات البعد الاقتصادي، الاجتماعي،العمراني والمعماري،والتخطيطي دائما حسب المؤهلات التقنية للمدينة.

يمكن طرح الفصل الثالث كخلاصة عامة، كونه يحوي نتائج البحث التي تصل بنا إلى تعريف المشروع الحضري الشامل الموافق للتجمع العمراني المستقبلي والمشروع الحضري (مشروع المدينة) الموافق للمدينة، كما يحدد مبدئيا المشروع العمراني والذي يقرر في حالة استكمال البحث، بالإضافة إلى أن تلك النتائج إسقاط لكل من المشروع الحضري واستدامته بالنسبة لمختلف المؤهلات التقنية للمدينة وبالتالي يمكن اعتبار الفصل الأخير من البحث نتيجة تتوج كل البحث.

الجزء الأول

النظري

الفصل الأول –المشروع الحضري

الفصل الثاني الاستدامة

الفصل الثالث –المقاربة البيئية في التعمير

الفصل الأول

المشروع الحضري

شهدت المدن عدة أشكال من التدخل الحضري على مجال المدينة و تباينت هذه التدخلات من تخطيطية إلى تقنية إلى تنظيمية فيما يخص الأدوات .ومن مركزية إلى محلية وحتى إلى عشوائية وارتجالية فيما يخص السياسات.وكان لزاما على المدن إيجاد ميكنزمات تحول دون تضارب المصالح من جهة ومنهجية تعميم المشاركة العامة لإمكانات وفاعلي المدينة من جهة أخرى، ساهم في هذه الضرورة تعدد المشاكل العمرانية في المدن واختلافها بأساس تراكمي نتيجة اهتمام مختلف السياسات القديمة بحل المشكل وليس تسييره بالإضافة إلى مسايرة الإيديولوجيات والرضوخ لمبدأ الأزمة هذا في الدول المتقدمة، لكنها سياسات لازالت تنتج حاليا في الدول النامية.

العولمة كنظام عالمي جديد عابر للحدود و الأقاليم و الدول.أصر على تبني ميكنزمات جديدة لتلبية ضغط المنافسة والذي وصل إلى مقاييس عملياتية ،أي تنافس بين دول .بين أقاليم،بين مدن في نفس الإقليم،وبين قطاعات حضرية في نفس المدينة،و حتى بين مواقع داخل المدينة الواحدة.ليضع السلطة التنفيذية في المدن بين مطرقة العولمة وسندان الإمكانات المحلية.وكان من الضروري إيجاد سياسة جديدة ذات نظرة أشمل وفكر أوضح وأكثر برجماتية .تهدف إلى جلب المؤسسات والشركات لتحقيق الأهداف الحضرية المسطرة ضمن خطة استراتيجة بعيدة المدى.

الفعل الاستراتيجي لا يختلف عن الفعل الحضري الصائب.أي أنه يحاول و على مدى مدة معينة من الزمن الحضري(حياة المدينة)إيجاد هوية مميزة للمدينة،تضيف للمدينة ولا تضيف عليها.لكن الفعل الاستراتيجي يختلف عن الفعل الحضري السليم في شكل الفعل .أي في الطريقة الإستراتيجية من التخطيط إلى التنفيذ والمتابعة.

من الواضح أن الدول الأوروبية خاصة، تبنت المشروع الحضري الشامل و ما يتبعه من آليات إستراتيجية مكملة ومتكاملة منذ سنوات الثمانينات.مما يتلاءم والأيديولوجية السياسية لها والمتمثلة في الممارسة الديمقراطية، والتي امتدت بالطبيعة إلى السياسات الحضرية.بين الحكم الحضري الراشد.التنمية المستدامة.التعمير الديمقراطي.و الهدف منها جميعا هو إشراك عموم المجتمع في الممارسة الديمقراطية.وتكريس ثقافة المشاركة و التشاور و المسؤولية المدنية في الفعل العمومي .

الجزائر وفي محاولاتها اللحاق بالركب الحضاري في العالم. وتبنيها لسياسات دولية ونقصد الديمقراطية العالمية وكذلك لانصياعها لضرورات العولمة من جهة ومسؤولياتها اتجاه الجملة الكونية.ونقصد الاستدامة كان لزاما عليها التفكير في أدوات جديدة تحقق الأهداف المرافقة لهذه السياسات .وتتجنب التأخر الحضاري لها بين مصاف الدول.الذي لم يصبح فيه الكبير يأكل الصغير (في نظام الاقتصاد الحر) بل أصبح السريع يسبق البطيء (في نظام العولمة).

مبدئيا هذا يدعونا إلى معرفة أكبر لماهية المشروع الحضري.مقاييسه.أهدافه، مبادئه، أشكاله وإشكالاته.كأداة تقنية وسياسة ومنهج استراتيجي .ومدى ملائمته وواقع الحال في بلداننا.

1. التخطيط الاستراتيجي من المقياس الشامل إلى المقياس المحلي:

مشروع التجمع العمراني و التخطيط التقليدي اللذان يقوداننا إلى طريقة تقديم صيرورة.التخطيط الاستراتيجي الذي يتوسع إلى مقياس التجمع العمراني . هذه المنهجية تمثل مظاهر جدية كلية بالمقارنة مع منهجية التفكير الكلاسيكي وتتميز أساسا بمظهرين أساسيين:

- ضرورة ضبط منظومة التشاور المؤسساتي بالمقارنة مع المنظومة القانونية للمشروع التجمع العمراني، المخطط التوجيهي للتجمع العمراني يهتم بضرورة التشاور بين مختلف الفاعلين الحضريين والتركيز على رهانات التجمع العمراني في المحتوى بالمقارنة مع النقاشات البين بلدية.مظهر آخر هام في إعداد هذه المشاريع الممنوحة الثقة من المنتخبين المحليين الذين يعرفون بالرجوع إلى أنظمتهم التقنية ،الجامعة للفاعلين الاقتصاديين المؤسساتيين مثل غرفة التجارة والصناعة.

- إبراز مفهوم "المشروع"الذي هو نظرة إستراتجية للمدينة و التجمع العمراني .هذا المشروع يعرف في أوقات متقدمة بشكل جد متوسع على أنه "إستراتيجية تعرف "الفعل العمومي المحلي" والذي يرجع إلى مبدأ تفضيل المجالات وتعريفه كفعل عمومي محلي يتجاهل احتكار المرجع والاستناد المجالي لتفضيل المجالات الأساسية للفعل الحضري.

بمعنى أن إبراز مفهوم المشروع كأداة للخيار الاستراتيجي ضمن نظرة شاملة للمدينة .لا تحقق فقط المظهر المجالي لتوقيع الفعل الحضري السليم.بل توفر توقيعه لبقية مظاهر المجال الحضري.

الإستراتيجية هي حامل لشمولية الفعل العمومي المحلي عوض الاختصاصية .الفائدة الأساسية هي محاولة تجاوز تفكك الرهانات المحددة لوتيرة التخطيط المجالي.لدى كل بلدية وكل قطاع.وإعطاء قالب عام للفعل العمومي المشترك.

هذه الصيرورة من المستوى الشامل إلى المستوى المحلي تتمحور حول هدفين أساسيين :

- من جهة تمديد الترابط بين الكيانات الحضرية التي تتطور وتواصل استقلاليتها مهددة بتشتت أفعالها.

- ومن جهة أخرى تفكر في مشاريع أكثر استدامة في الزمن وبسطها لمقاييس مختلفة والتي تفسر الأهمية الموافقة للتجمع العمراني.

باعتبار تأثير الفعل الشامل على التطورات الممكنة للإقليم الحضري يمكن أن يسمح بتجنب التضارب الموجود عادة بين البلديات وتفضيل ،توضيح وجهة نظر مشروع أكثر اتساعا وأكثر نجاعة.

الصيرورة التشاورية لدراسة مشروع التجمع العمراني تضعه ضمن نتائجه وآثاره وتفرض ضرورة صيرورة قانونية للمخطط التوجيهي وتقرير صيرورة عوض إجراء أي *(processus /procedure)* هذه الصيرورة تضم ترابط مجالي كما اختيرت أيضا من طرف رؤساء البلديات لأنها تسمح لهم بعدم التضارب بشكل مباشر بالمشاكل المرتبطة بشغل الأرض والهروب من الصدامات والصراعات والتي يمكن تجنبها بمراسيم، كما تفضل الصيرورة التشاورية البعد الاقتصادي والاجتماعي للإقليم عوض البعد المجالي.

أي اعتبار الإقليم كوحدة اقتصادية واجتماعية متكاملة عوض النظرة المجالية التي تبرز انفصال المجالات عن بعضها وبالتالي ظهور النزعة الفردية من جديد.أي محاولة الانطلاق من نقطة تشارك وهي البعد الاجتماعي والاقتصادي للإقليم المشترك.و لتحقيق ذلك وجب انتهاج مجموعة من التغييرات كمايلي:

1.1 الحد من الأدوات التعميرية:

نظام المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير أو مخطط شغل الأرض جاء عن طريق قانون التوجيه العقاري وقدم فصل بين الوقاية للأول والتنظيم للـثاني في ميدان التعمير.المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير ليس لها نسق ترابطي قوي، لكنها تعرف بمجموعة متتابعة من الأفعال ممتدة في الزمن على مقياس كبير ولمدة زمنية طويلة.

. مخططات شغل الأرض تحدد تقدير لكل قطعة و حقوق البناء المرتبطة هذا كله بشكل إحصائي رقمي دون التعريف لا للتوجهات و لا البرنامج لأنها نوع من النظام الأدنى لتحديد حقوق الأرض ووضع الحدود التامة لاستعمال الملكية ويبقى مجرد استعمال هذان الأداتان أساسي في فترة كان فيها نقص في المخططات وفي تسيير التطور العمراني المتسارع، وكان يجب إنشاء تخطيط مجالي وتوقعي وتوجيهي لنتائج هذا التطور العمراني .

الإلحاحية قادت إلى إنشاء أدوات تعميرية التي في مجملها لا تأخذ في الحسبان الحقائق المحلية وخاصة بالنسبة لمخطط شغل الأرض الذي يسطر عن طريق تراكم النسخ. هاتان الأداتان الواجب تجديدها في محتواها وشكلها للأخذ بعين الاعتبار المشروع الاستراتيجي على مستوين التجمع العمراني/ والمدينة.

1.1.1 المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير: المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير تعرف على أنها تصور في الممارسة العمرانية تكمل المبدأين الصيرورة والإستراتجية مشترطة:

- المرونة عن طريق تعريف إدارة الأعمال و التي تسبق التهيئة وتتأسس على التشخيص، وتركز على إعداد التوجه على المستوى البعيد.

- الأخذ بعين الاعتبار العمل التشاركي بين المدن قبل تنفيذ المشروع الاستراتيجي على مستوى التجمع عن طريق طور طويل من الدراسة ،والتشاور بين مختلف الفاعلين الحضريين الحقيقيين لمشروع التجمع العمراني.

يتبع هذه التطورات ،توجيهات المخطط العام و يؤسس على مبادئ التهيئة "مشروع التجمع" عن طريق المشروع الحضري نتدخل في هذا المجال بشكلين:

- الكارتوغرافيا أي الرسم الخرائطي بطريقة فعالة وجيدة لهذه التوجهات ، مع الأخذ بعين الاعتبار شكل المظهر العمراني باعتباره تعبير لهوية التجمع العمراني وهذا المظهر يمكن اعتباره هدف في المخطط التوجيهي كخيار عام.للأرض الحضرية .
- المخطط العام التوجيهي لا بد أن يأخذ أيضا بعين الاعتبار المخططات القطاعية.

2.1.1 مخطط شغل الأرض: مخططات شغل الأرض مؤخرا وضعت علامة استفهام كبيرة واستفهامات في طرحها كأداة في عدة نقاط:

عدم ملائمتها بالنسبة للنسيج في مرحلة التحول.

- مظهرها المجمد.
- دورها المقلص في تحديد قوانين البناء المرتبطة بحقوق الملكية.
- عدم ملائمتها للنص.واختلاف الواقع مع النص.

نتأثر كل يوم باتساع كبير للطرح كم هكتار يجب أن نخصص للمنطقة المبنية عوض إيجاد حلول لجلب وتشجيع المؤسسات ،تحسين نوعية الحياة في الأحياء،تقوية الرابط الاجتماعي،مفاهيم المظهر والتزاوج الوظيفي والاجتماعي ،التضامن الحضري والتي اعتبرت إلزامية للأخذ بعين الاعتبار في مختلف مخططات شغل الأرض.

منذ ذلك اعتبرنا كل مبني مرئي انطلاقا من المجال العمومي و المكون "للمظهر" أصبح من الطبيعي التفكير أن كل تدخل ليس مجرد تطبيق لحرية شخصية/فردية لكنها تعريف للفائدة العمومية.

اليوم مخططات شغل الأرض يمكنها أن تصبح أدوات ضمان للنوعية، والتي تعطي رد فعل على المجال الحضري انطلاقا من توفر التحليل المورفولوجي والأخذ بعين الاعتبار المظاهر التي تعرف كرغبة المخطط لترجمة إستراتيجية لكن يطلب أيضا من مخطط شغل الأرض تبني مظاهر أخرى مثل : المفصلية بين السياسات المحلية للسكن ومخططات النقل الحضري ،التحكم في الميادين الحرة والأخرى المعدة للتعمير...الخ.

بعض هذه المخططات حاولت التماشي مع الافتراضات الديمقراطية.لكن الصعوبة الأساسية تبقى هي وجوب أن تتلاءم مظاهرها التنظيمية و المثبتة من المشروع مع مظهرها النوعي بشكل أسهل، لترجمة التنظيم في كل مرة يحاول الإحاطة أكثر بهذه المظاهر كضرورة إدراج قانون للمظهر العمراني.وضرورة إرجاع الاعتبار للمظهر ومجالات المدينة.

من المستخلص أن أدواة التهيئة و التعمير عبارة عن مسار للسياسة العمرانية في بلداننا فهي في النهاية قوالب لرغبات المقررين ورؤساء البلديات وإن طرح الإشكال بالنسبة لها فهو يطرح في شكل عملية الإعداد و ليس في النص التقني والقانوني لها.بالإضافة إلى عدم بلوغ المجتمعات الحضرية للحضارية وتبنيها الفعلي لمبدأ المشاركة.ومن هنا وجب إيجاد حلول تتمثل في بعض التغييرات كما طرحها (فيليب بارنيي) كما يلي:

3.1.1 ثلاثة تغييرات مهمة: بالمقارنة مع الطريقة التقليدية في تصور أدواة التعمير التنظيمية. الفكر الجديد يدعو على الأقل إلى ثلاثة تغيرات مهمة:

- الاحتياجات لا تقدر بأرقام محسوبة مسبقا لكن من خلال النص، وضعية البلدية، وجهة النظر الاقتصادية والاجتماعية.
- استراتيجيات التنمية تجسد حسب مشاريع دقيقة فيما يخص التجهيز..البنية التحتية..
- المكانة المهمة الموافقة للصيرورة منها للإجراء.

في الأخير لكلمة ومفهوم المشروع الحضري كاستعمال في التخطيط الاستراتيجي دور في الوصول إلى النظرة الجيدة والتواصل مع تعليمات التعمير وميكنزم التحليل العمراني ،الهدف منها إبراز نوعية المجال الحضري ومساعدة على وضع قواعد تعميرية أكثر ملائمة وأكثر تكيفا وأكثر جدوى حضرية.

هذه التحاليل تساعد في تكوين أفكار حول المستقبل الحضري للمدينة قبل تجسيد التعليمات الحضرية ويمكن إدراجها أيضا كلحظة مواجهة لمختلف وجهات النظر في الوثائق الوصفية إعادة الاعتبار للنقاش . والقيام بدراسات على إقليم أكثر اتساعا من المدينة كبديل للميكنزمة التقليدية.

وفي الأخير المشروع الحضري لا يمكن تعريفه كجزء من منظومة تخطيطية لكنه وقفة لتركيب كل مظاهر ميكنزمة التخطيط الاستراتيجي المرافقة و المشكلة له.

2.1 اندماج النشاطات التخطيطية: انطلاقا من الممارسات المختبرة في الدول التي تمارس سياسة المشروع الحضري فإن منطق المشروع الحضري نجح في دمج التعريفات المتعلقة بالمشروع الاستراتيجي ، وبين مختلف المقاييس المفصلية للمشروع الحضري وفق مجموعة من العمليات البرمجية وحتى الوصول إلى التخطيط العملياتي و إلى مرحلة المشروع النهائي:**الشكل رقم 01.**

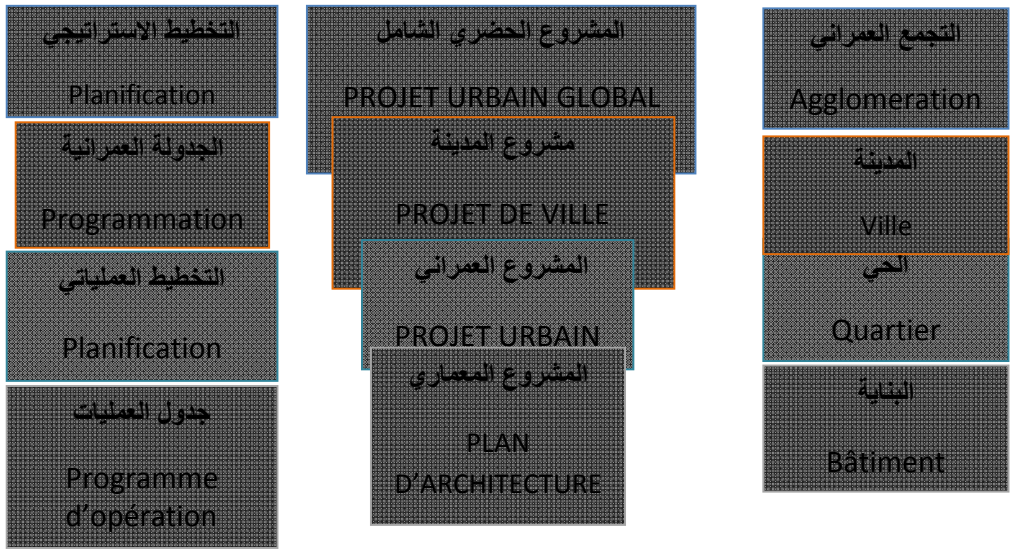

الشكل رقم 01.اندماج النشاطات التخطيطية للمشروع الحضري الشامل.

المصدر .INGALLINA PATRICIA, le projet urbain (2001)

المشروع الاستراتيجي وإطاره المرجعي المجالي يعد على مستوى التجمع العمراني ضمن المشروع الحضري الشامل ويلهم توجيهات المخطط التوجيهي .المشروع الحضري الشامل ينزل إلى مستوى بلدية ببلدية عن طريق مخطط شغل أرض نوعي ، وهو ضروري في هذا المستوى من الدقة كون مخطط

شغل الأرض يراعي البعد الاستراتيجي و يأخذ بعين الاعتبار المظهر وحظيرة المدينة .وترجمة توجهات المشروع الحضري الشامل .تعني التنطيق والتنظيم المرتبطان.

التوجيهات العامة يجب أن توافق الأهداف المحلية بواسطة الربط بين المشروع الحضري العام و الذي يمثل الإطار المجالي المبنية عليه الدراسة و الانعكاسات المتخذة في تعيين مستقبل المدينة واندماجه في الإدارة.

مخطط شغل الأرض كذلك ترجمة للمشروع الحضري الشامل الذي يجسد عن طريق مشاريع في الأحياء غالبا و المسمى المشروع الحضري المركب بالتتابع وانحدار المقياس المشروع يصبح دقيق لتعريفه حتى تفاصيله هكذا.المشاريع الحضرية الدقيقة تحتاج لبرمجة تنفذ على المقياس الحضري مترجمة مخطط التهيئة. المخططات عرفت فيما بعد مشاريع دقيقة معرفة ببرامج عملياتية والتي تحدد المساحة بشكل دقيق :مثلا : إنشاء المكاتب/التجارة/السكنات والمرافق العامة.[1]

2. التخطيط الاستراتيجي: من المستوى المحلي إلى المستوى الشامل.

على مر الأيام .لا مركزية الإمكانيات في مادة التعمير قادت إلى تخطيط بلدي عن طريق مخططات بلديـة أحدث هذا انقلابا في كل بلدية تتمنى التحكم و إبراز استراتيجياتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وللوصول إلى هذه الإستراتيجية.كان لزاما على رؤساء البلديات تبني طرق تهتم بالتسيير الخاص وتتوافق والتسيير العمراني هذا ما سمح بظهور "المشروع الإستراتيجي" على المدى الطويل. [2].

مع ضرورة التطرق إلى أن لا مركزية الإمكانات في مادة التعمير في الجزائر لم تصل بالضرورة إلى الأهداف المسطرة لها نتيجة ضعف إمكاناتها المحلية و اعتمادها على إمكانات لا جيدة ولا جدية في التخطيط .بل استمرت بشكل أو بآخر بنوع من مركزية التخطيط مع غياب تام للمجتمع المدني وأثره في الفعل التعميري.

إلا أن التخطيط الاستراتيجي كضرورة لا يزال يطرح نفسه،كخيار حتمي لا بد أن تنتهجه كل بلدية ساعية إلى تطوير مجالها .ويجب التفريق بين التسيير الخاص أو مجموع آليات التسيير الخاصة بكل بلدية والتي تراعي إمكاناتها التقنية/المادية/البشرية وبين التسيير العمراني أي مجموعة الآليات التقنية /القانونية/السياسية....

1- INGALLINA PATRICIA - Que Sais-Je (le projet urbain), Paris, 1ère édition, 2001, PP32-40.

2- INGALLINA PATRICIA, OP cité PP27-28.

1.2 التسيير الخاص والتسيير العمراني: التسيير العمراني ورث طرق وتقنيات من التسيير الفردي المحلي والذي يضم تحولين :

- الانتقال من النظرة الكمية إلى النظرة النوعية في التسيير و الإدارة لكي تتلاءم وتتكيف مع التدهور البيئي والذي جاء نتيجة انهيار الحلقة الكلاسيكية للتخطيط . وعن ضرورة التسيير بالأسلوب الاستراتيجي "المهيمن بالرغبة الملحة الشاملة للحصول على هوية قوية.

أي أن تحول الدولة من المخطط /المنفذ إلى الموجه/المراقب أظهر ضرورة تبني أسلوب استراتيجي يجمع بين الرغبة في الحصول على هوية من جهة و من جهة أخرى الانتقال من النظرة الكمية إلى النوعية أو الثنائية إنتاج /جدوى.

- المساعدة عن طريق التنمية المتقدمة لأسلوب مشاركة المنافسين لهم نفس المبادئ استخدمت في التسيير العمراني وقادت إلى توجهين:

- ضرورة تقديم بعض المرونة ضمن طريقة إعداد المخطط حيث تتلاءم مع الوضعية واختلاف الطلبات الاجتماعية. فمفهوم المشروع الاستراتيجي كان مهيأ لهذا التوجه. لفظ "المشروع" أثر في السماح بدمج أفكار مرنة ضمن الجدولة فيما " المخطط" يضم قانون التعمير-كمفهوم أكثر محدودية ، المشروع يمثل إستراتيجية تنموية اقتصادية واجتماعية مؤسسة على إعادة تعريف هوية المدينة فالميزة المحددة للمدينة أصبحت عامل مرادف للتنافس وجلب المؤسسات ضمن الإقليم والمشروع الاستراتيجي يضم منطق تنافسي بين المدن كمحاولة لإبراز خصوصيتها .

- ضرورة إنجاح تخطيط ترابطي لمقياس فوق بلدي .والفائدة من الطريقة الإستراتيجية هي التأثير في مظهرها الشامل و الذي يقود إلى معرفة أن مقياس البلدية غير كاف وبالتالي يجب البحث عن الشراكة بين البلديات التي لها نفس المصالح الاقتصادية لذلك التخطيط الاستراتيجي يتبنى تجاوز منطق المحلية وتوسيع المقياس والأخذ في الحسبان التجمع العمراني أو مجموعة المدن المشكلة للوحدة العمرانية[3] .

3- أنجلينا بتريسيا - المشروع الحضري - نفس المرجع ص.24-25.

المشروع الاستراتيجي أي اقتران اللفظ "المشروع" بالطريقة "الإستراتيجية" جاء مشجع لتبني سياسة تسيير تجمع بين برجماتية المشروع (التطلعات /الإمكانات) وأسلوب مشاركة الفاعلين.

2.2 منطق الفوق بلدي .

منطق الفوق بلدية ضروري لكن صعب التوفيق بينه وبين المنطقية المحلية فهما ثنائية متناقضة ومتضاربة.هته الاعتبارات تتضمن تضارب بين ضرورة التنمية والديناميكية التنافسية بين المدن المتنافسة ، من جهة ومن جهة أخرى تنفيذ تخطيط على المستوى فوق بلدي المشترك بين نفس المدن.

ذلك ما يبقى دائما نقطة جدل لأن رؤساء البلديات المنتهجين لطريقة التخطيط الاستراتيجي في غياب سياسة بين بلدية والتي تقوم على مصالح بلديتهم الخاصة ولا يولى اعتبارا للبلديات المجاورة ...نظرتهم تبقى دائما محدودة ومحددة و بالتدريج يدخلون في مبدأ المنافسة.

عدم وجود سياسة تبين الترابط بين بلديتين أو أكثر يخلق حالة من التنافس السلبي ،حيث تتحول العديد من البلديات إلى مراكز جذب دون تحديد واضح وقبلي للإمكانات أو الخصوصيات أو الطابع المحلي، ويتضح المثال بشكل كبير في مدننا الجزائرية حيث يسيطر مبدأ أكثر خطورة من التنافس الغير موجه وهو الهيمنة السياسية لبلديات على حساب بلديات أخرى لتتحول هذه الأخيرة إلى مناطق توسع للأولى.دون مراعاة حق البلديات الأخرى في التصرف في مجالها نتيجة كون الأولى ذات مرتبة إدارية أعلى (ولاية/دائرة/بلدية..).

النظرة المنفردة للبلديات وصعوبة وضع إستراتيجية لتنمية البلدية تكون دائما كابح للوصول إلى صيرورة التخطيط في المقياس الفوق بلدي. ومع أن مشاكل المدن تطرح على مستوى البلدية النقل، السكن، التنمية الاقتصادية. إلى أن الأسباب تعود إلى مقياس أكثر اتساعا.ويطابق تماما التجمع العمراني.إذ يجب التفكير في جدولة البلديات على هذا المستوى..

ونلاحظ أن المؤسسات الاقتصادية خاصة تتبنى هذا النوع من الخيار الاستراتيجي .وتطلق عليه ما يسمى بالمشروع المؤسساتي والذي يخضع لنفس منطق التخطيط الاستراتيجي و الباحث في مجمله على هوية المدينة .

3.2 صيرورة المشروع المؤسساتي:

صيرورة "مشروع المؤسسة" تمثل الحلقة الأولى في منظومة التخطيط الاستراتيجي والمكون من الأنظمة التي تحققه ويكون ما يعرف بـ"الطموح العام على المدى البعيد"وبعد تحوله إلى المشروع المؤسساتي ضمن توجيهات أو محاور إستراتيجية لتثبيت أهداف كل توجه ، وفي النهاية تعريف السياسات المرافقة .قبل إنشاء أهداف "السياسة القطاعية" التي تحتل مركز في الحلقة الكلاسيكية للتخطيط تعوض بالثنائية "رغبة/خيار استراتيجي" والميزة الأساسية لهذه الصيرورة هي مرونة هذه المؤسسات التي يمكن أن تكون رد فعل للتردد وأحكام السوق .وتأسست أيضا على أساس علم "الهوية"كميزة خاصة للمؤسسة التي يمكنها التنافس.

الاستعانة بهذا النسق. المشروع المؤسساتي ينفذ جزئيا في حالات الأزمة .في هذه الحالة تقوم المؤسسات بوضع موازنة عامة (تشخيص) لوضعيتها وهي أيضا مضطرة لإعادة التفكير في إمكاناتها في القيم الخبراتية. وفي الأخير تقيم احتياجاتها .اختيار الوضعية انطلاقا من رسم بياني روتيني يسمح بترقب الأخطار المحتملة تحت شكل مقدار تهديدي فجائي،هذه الأخطار يمكن أن تأتي بطبيعات مختلفة ولكنها أيضا تحمل على إمكانية فقدان "هويتها" في المستقبل.

4.2 من المؤسسة إلى المدينة:

تطبيق هذه الجملة على المدينة ،يوافق رغبة رؤساء البلديات في جلب المؤسسات لإقليمهم وتنشيط الحركية المتزايدة للمستفيدين "المرقين" تحريضا للمنافسة الحضرية.

المنافسة بين المدن الكبيرة تكون إلى أقصى الحدود، وحتى إلى ما وراء الحدود الوطنية والرهان الرئيسي للمدن هو زيادة العائد الضريبي بطريقة غير مباشرة. الضريبة الاختصاصية هي أول عائد للجماعات والتجمعات الحضرية والتي تسمح بالتطور .

هكذا المدن تصبح استشارية في التسويق .الفاعلون يوضحون و يقيمون هوياتهم كميزة محددة بالنسبة للمدن الأخرى المعنية كالمدن المنافسة .الفائدة الأساسية لهم هو حصولهم على درجة في المقياس الوطني قبل الدولي . وطريقة التشخيص مهمة للمؤسسات المتكيفة مع المدينة و التي تتبع الحركة التدريجية وتحاول المشاركة في مستقبل المدينة.[4]

4 -JOSEPH H.CHANG- Economie Urbaine, Montréal, 1ere édition, 1989, P 90.

تحول المدينة من نمط التخطيط والفكر الكلاسيكي إلى الفكر الاستراتيجي يفرض على المدن الراغبة في تطورها و احتلالها لمكانة تمكنها من هيكلة الإقليم إذا لم نقل الهيمنة عليه وتمتد هذه الهيكلة إلى أقاليم أخرى تفوق الحدود الإقليمية للمدينة، وعندها تتحول المدينة إلى مدينة ذات هوية (اختصاص حضري) هذا دون إهمال الجوانب أو الاختصاصات الأخرى والتي تنصهر داخل النسق العام للمدينة الجديدة المختصة.فيصبح كل فعل حضري يخدم بصورتيه المباشرة أو غير المباشرة التحول الحضري الجديد للمدينة. إن المدينة وإن كانت لا تشابه المؤسسة من حيث الحجم.التنوع وحتى الأهداف فالمدينة تأمل في تحقيق الفائدة العمومية و المتمثلة خصيصا في التسيير الناجح لتقنياتها الحضرية حتى وإن لم يكن استراتيجي .وفي المقابل المؤسسة تهدف إلى المنفعة الخاصة والأكثر منها الشكل المادي أي "الربح" .وبالرجوع إلى المدينة فإننا نجدها أكثر اجتماعية فهي تحافظ على نسبة معينة في تحقيق الرغبات حتى أننا نجدها تتعارض مع الضرورة الإستراتيجية في سبيل تلبية معظم رغبات سكانها، مما يجر عليها كلفة سلبية للتعمير.كما أن المدينة غير قادرة على إقصاء شريحة من السكان أو حتى استبعادها كما يحدث في المؤسسة.من هنا يمكن الاستدلال على أن تحقيق رؤية المدينة المؤسساتية ليس بالضرورة تحويل المدينة إلى مؤسسة ولكن يكفي انتهاجها لمبدأ المشروع المؤسساتي سواء في الخيار المتعلق بالرغبة والإمكانات .أو في شكل اتخاذ القرار المجمل أي المبدأ البرجماتي .واتخاذ القرارات الصارمة فيما يخص مستقبل المدينة .حيث أنه لا يمكننا مسايرة رغبة المستفيدين من المدينة في كل الأوقات نتيجة انحصار هذه الرغبات في الفائدة الخاصة.

5.2 مشروع المدينة.

مشروع المدينة /المشروع الحضري/مشروع البلدية هذه التعريفات التقنية استعملت بتعاقب مع التعبير "المشروع الحضري"، ومشروع المدينة هو آخر تعبير استعمل من طرف رئيس البلدية لضرورة استعماله للإعلان عن رغبته في وضع مشروع لمدينته.المشروع ككلمة مرنة توضع عن طريق خطوات متلاحقة يصادق عليها السكان.ففي هذا الاتجاه، التعبير "مشروع المدينة" يتكلم عنه أكثر عند السكان من المشروع الحضري وبمقدار أكبر من كلمة مدينة.

هكذا عدد كبير من المدن الصغيرة و المتوسطة ترغب في تواجدها في المخطط الوطني و/أو العالمي أو تأكيد دورها على مستوى التجمع العمراني..أو الاستعانة بهذا المفهوم وفي حقيقة التعبير "مشروع المدينة" قدم لأول مرة في تقرير الاستشاريين التسويقيين بفرنسا.وهذه المشروعات الثلاثة تمثل في مجملها الحقيقة الثلاثية للمدينة .كون المجال الحضري :إقليم اقتصادي-اجتماعي+مجال مبني+بنية مؤسساتية.

مجموع المشاريع يرجع إلى مقياس فوق بلدي وخاصة التجمع العمراني والذي يسمح بتعريف المشروع الاستراتيجي لهذه المقاييس، ولهذا المشروع الاستراتيجي نظرة شاملة لمعرفة مختلف المظاهر الاقتصادية/الاجتماعية/ المجالية. المشروع الحضري الشامل –مشروع المدينة-المشروع الحضري- مشروع البلدية هي مكوناته.مشروع المدينة يعتبر من أهم أوائل المخططات من هذا النوع "برشلونة 2000" ويتميز بميزتين:

- ميزة المرونة و التي تدفع إلى التحريض ومعارضة المخطط العمراني التنظيمي الجامد.
- مظهره كمشاركة مفتوحة للفاعلين العموميين والخواص عكس مخططات التعمير المعدة حصريا من طرف الفاعلين/المقررين العموميين فقط.(البلدية).

تجربة برشلونة سمحت بإبراز في المقام الأول الحاجة إلى أخذ بعين الاعتبار المظاهر الاقتصادية /الاجتماعية/الطموحة متقدما على الخيار المجالي و أصبح المشروع يحمل تعريف للطموحات السوسيو- اقتصادية المعرفة من طرف الفاعلين الحضريين على المدى البعيد.وتعريف هذه الطموحات عن طريق التشخيص المهتم بطرق التحليل المتعددة الاتجاهات /نقاط القوة/نقاط الضعف للإقليم وعن طريق البحث والصيرورة التوسعية والتي تسمح بتوسيع نطاق السيناريوهات المستقبلية الممكنة وتسمح باختيار أحسنها والتي يمكنها التحرك نحو مشروع معد من المخطط العام وهو أداة لها درجة من المرونة لأنها تعطي توجهات عامة.

لوضع مشروع المدينة يجب الأخذ في الحسبان مقياس أكثر اتساعا من المقياس البلدي (إيجاد ميكنزمات مشتركة بين بلديات متجاورة ،مع مدن أخرى،ومع القطاع الخاص) والمرور بمجموعة أفعال نفسها مثل مشروع المؤسسة:

- تحديد الاختيارات.
- تثبيت الأهداف الموافقة.
- تحديد جداول الأفعال المأخوذة من السياسات القطاعية(السكن، النقل...)

مع ضرورة التأكيد أن التحكم في مشروع المدينة يقوم على قابلية التنفيذ المالية/التمويلية.[5]

5- INGALLINA PATRICIA- que sais-je, le projet urbain, Paris, 1ere édition, 2001, P 27-28.

6.2 المشروع العمراني:

المشروع العمراني أو " الميثاق المجالي " يترجم توجيهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمشروع المدينة ضمن المظهر المجالي وهو يخدم الطموحات الإستراتيجية لإرساء التوازن الإقليمي.والهدف من هذه الوثيقة هي الشغل الشكلي والجمالي و الوظيفي للمدينة بالترابط مع الطموحات الإستراتيجية ويمكن أخذ هذه المظاهر كالمرفلوجية الحضرية و الشكل الحضري.. وابتداء من قمة الصيرورة التخطيطية حتى و لو كانت في المرتبة الثانية بالمقارنة مع المظهر السوسيو-اقتصادي.

يمكن للمظهر المجالي للمشروع العمراني أن يكون أقل أهمية من المظهر السوسيو-اقتصادي بحكم المنطق التخطيطي المعالج في وثائق التعمير التنظيمية.كونه يضمن الترابط الأكثر من مجالي على المستوى الشامل.كما يمكنه عند الاقتضاء التصرف على مستوى فوق بلدي. إذا كانت الطموحات الإستراتيجية تكونت على هذا المستوى ويضمن الترابط بين المستوى المحلي والمستوى الشامل ويتيح الفرصة لأشكال التعمير الكارتوغرافية في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير. أكثر منه في إطار مخطط شغل الأرض.

7.2 المشروع البلدي.

المشروع البلدي "مشروع البلدية" يكون نظام إنشاء ملموس لمشاريع سابقة عن طريق وجهة نظر الأدوات التعميرية وهو المشروع اللاحق للمشروع الحضري و لمشروع المدينة ،المشروع البلدي والمكافئ لمشروع المؤسسة لكنه يختلف عليه بسبب التعقيد الوظيفي للخدمة العمومية بالمقارنة مع التوظيف المؤسساتي الخاص .

هذا المشروع يساعد على تنفيذ أهداف ثقافية داخلية للبلدية أي أنه يمثل روح البلدية كقيمة لمختلف الأعوان الموظفين ومسؤوليتهم تتركز في محاولة تحريك الموارد البشرية حول الخطوط الإستراتيجية للمشروع الحضري الشامل.والمشروع البلدي يسمح بالمرور إلى المشاريع العملياتية مثل المشاريع الحضرية الدقيقة أو مشروع الحي أي على قطعة صغيرة من البلدية.

هذه المشاريع كترجمة عملياتية للمشروع الحضري الشامل يمكن أن تأخذ في نفس الوقت الأبعاد

الحضرية الثلاثة مجال/اجتماع/اقتصاد[6].

6- أنجلينا بتريسيا - المشروع الحضري - المرجع سابق الذكر ص 29-30-31.

3.المشروع الحضري:

1.3 عموميات حول المشروع الحضري:

المشروع الحضري عرف سنة (1980)كأداة جديدة في التدخلات على المجال الحضري وهذا التغيير جاء نتيجة عدة عوامل: من جهة التطور القانوني العام واللامركزية القرار في مادة التعمير على المستوى البلدي ليغير بشكل تام أشكال التخطيط الحضري .الأدوات التقليدية للتعمير لا تسمح لرؤساء البلديات للوقوف في وجه المشاكل العمرانية (انخفاض الانتعاش الاقتصادي أو الفصل الاجتماعي) والملاحظة بشكل كبير في المدن الكبرى ،وطريقة التخطيط الاستراتيجي هي لب المشروع الحضري .

ومن جهة أخرى تطور الاقتصاد الرأسمالي وتحول المؤسسات إلى فاعلين أساسيين ليس فقط في النمو الاقتصادي لكن أيضا في التنمية العمرانية .بالإضافة إلى ظهور شكل آخر من التسيير يمكن تطبيقه على المدينة وإبراز صورة رئيس البلدية المسير والذي يسير بلديته كمؤسسة ،إستراتيجية وتهيئته للمناطق مستقبلا بأسعار تنافسية لجلب الشركات وبالتالي تقليص معدلات البطالة .مع وضع شكل المظهر العمراني والمظهر الاقتصادي والاجتماعي كهدف أساسي في التخطيط أي تهيئة المدينة وضرورة التحكم وإنشاء مؤسسات أي ضمان التشغيل خصوصا.

في الحركة العامة للاقتصاد و التبادلات الاجتماعية مخططات التعمير عاصرت التطور وفرضت نوع من الترشيدية المجالية.عالميا وبعد(1980) الاقتصاد أصبح الرهان الأساسي في سباق البلدان/الأقاليم/المدن/المواقع....وأساليب التعمير النوعية أصبحت ضرورية للاستحواذ على النشاطات والاستثمارات مما يوافق التحول من التخطيط الكمي إلى نظرة أكثر نوعية عن طريق تكييف في محتوى و شكل أدواة التعمير مما يعني عدم حساب الاحتياجات انطلاقا من معايير رقمية بل انطلاقا من النسيج ،والوضعية المحلية الحقيقية،استراتيجيات التنمية الموافقة لمشاريع محددة (التجهيز /البنية التحتية).

الضغوطات التنافسية أثرت في شكل الإنشاءات وخاصة في أوروبا والسياسة التجارية العالمية وضعت الأقاليم المتنافسة في سباق تموضع المؤسسات .وهنا لجأت المدن للاستشارة الإستراتيجية لفهم أحسن لشخصيتها ،شرح لهويتها ،قراءتها للمقاييس الوطنية و الدولية مع ذلك .تشخيص الهوية من تسيير المدينة إلى تسيير المؤسسة يضع مشكل مطابقة تصورية فكيف تطابق عناصر التنظيم والمدة مع عناصر الحياة والمؤسسات التي مدة حياتها صغيرة (مشروع المؤسسة محدود ومحدد) مع أن المشروع الحضري أو المشروع المطبق على المدينة يمس الفائدة العامة على عكس مشروع المؤسسة الذي يرفع رهانات الفائدة الخاصة وإستراتيجية المؤسسة تقوم على مشروع وحيد ،لكن التسيير الحضري يقوم على

نظرة إستراتيجية تتموضع على ثلاثة مشاريع كون المدينة دائما حقيقة ثلاثية إقليم / سوسيو-اقتصاد / إرث حضري.وأول مستوى للمشروع الحضري هو الترجمة المجالية لتوجهات أدوات التهيئة والتعمير.[7]

2.3 المشروع الحضري مفهوم غامض:

مفهوم المخطط كثيرا ما يستعمل من قبل فاعلي التهيئة والتعمير. في فرنسا ما يعرف بالمشروع الحضري .هذا التعبير موجود منذ (1970) وتحديدا استعمله المهندسون المعماريون كمرادف للتركيبة العمرانية .واستعملوه أيضا كفكرة للمشروع المعماري على مقياس كبير بشكل آخر مفهوم المشروع الكلاسيكي كصيرورة تقنية لدائرة اختصاص المعماري وعمم بشكل حضري للمدينة سنة (1980) وهو عبارة عن مشاركة وتنافس الإمكانات المتعددة خاصة التقنية و ليس فقط مجرد شكل للتنظيم المجالي هذه الازدواجية في إعادة التسمية "المشروع"و" الحضري" أنتجت نوع من الغموض في المفهوم.

في أواخر (1970) سعى إلى تكييف التعمير والمشروع الحضري في مواجهة منطق جدولة برنامج صارم وأعيد بشكل تدريجي في شكل تعمير عملياتي من مناطق التهيئة المكثفة خاصة وهي التعبير الأكثر وضوحا والتي تقود إلى التنظيمية في إنتاج المجال الحضري تقوم على تموضع المشروع مع أقوى المعوقات قبل المصادقة على الإنشاء في آجال محددة (أقل جدول زمني ممكن لتجنب العجز في الميزانية مع إعطاء الحدود القصوى الممكنة لأي مشروع).

المجال العمومي باعتباره التعبير الأساسي للحياة الاجتماعية يحافظ على دوره كمجال ذاكرة وتبادلات فكر يعاكس بالمقارنة مع الأشكال المبنية و الموجهة للفائدة الخاصة للمرقين، أيضا المشروع الحضري يعطي الفرصة لنقد أكثر شمولية في شكل إنتاج عمراني دون الأخذ بعين الاعتبار للأبعاد الاصطلاحية ..أي طريقة يكون فيها السكان في علاقة مع المجال .

العمرانيين (D-Hiuthg و H-Demont) ساهموا في تأكيد وإثراء هذا المبدأ الذي يدعم الخيار المجالي والمحيط الحضري تحت عنوان"*choix spatiaux et comportement sociaux*" فبعد اللامركزية (1983) أدت السياسة العمرانية خاصة في فرنسا إلى بعث المشاريع العمرانية بشكل استعراضي (مناقصات) والذي أصبح فيما بعد ثورة للإستراتيجية التنموية ضمن مشروع حضري مضمون.

.أيضا هذا المفهوم يفقد روحه ومعناه في حالة الاستعجال نتيجة الأفعال المتباينة والتي تبقى في بعض الأحيان مقصودة ومحددة لهدف معين كحلم السكان بصور حضرية جذابة وجاذبة، تهيئة لأقاليم ممتدة،

7 -Pierre Merlin Et Françoise Choay- Dictionnaire de l’urbanisme et de l’aménagement, Paris, CPI 82470, 2eme édition, janvier 2009.P726-727.

حيث يصبح المشروع الحضري يؤسس الترابط ،يعطي شفافية في ممارسته الاحترافية ضمن منطقية المشروع الحضري مع إعادة تشكيل المجموع الحضري ...فاستعمال كل الأطراف (الفاعلين)من طرف صاحب القرار "رئيس البلدية" ،المهندسين أصحاب المظهر الأكاديمي،الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية ، وبعض المثقفين بغرض إبراز المظهر الأكثر شيوعا و الفائق للبعد المجالي.هذه المجوعة من الفاعلين أعطت في مجملها غموضا أكثر.

وكان من الضروري وضع نقطة تلاقي وتثبيت المبادئ التي قام عليها المشروع الحضري.في المقام الأول يجب أن يكون واضحا أن المشروع الحضري لا يتم في يوم واحد بل يواكب صيرورة التحول العمراني خاصة في الزمن إذا هو ليس استجابة إلى منطق الإسعافات التي غالبا ما يفرضها رؤساء البلديات.بل هو مشاركة للعديد من القدرات لأنه و بكل بساطة يطبق على المدينة التي هي في الأصل حقيقة معقدة وليس مجرد أشكال مادية وأشكال اجتماعية مربوطة بعلاقات تكونت عبر الزمن وأصبحت تجسيدا لها بل تتكون أيضا من تعددية تقنية في السيطرة وليس عن طريق مهندس معماري أو مهندسين ..لكن حسب حالة المشروع وبعض الإمكانات الخاصة الضرورية لتحقيق حياة المشروع مثل الإمكانية التمويلية والتي لها نظرة شاملة ويجب السماح للتحاور بين الفاعلين وإعطاء الرؤى وتحديدها ببساطة التطبيق الحقيقي لمبدأ المشاركة في القرار، ضمن تصوراتهم وهذا يتطلب معرفة خاصة بالمدينة كصيرورة تطور ،القوانين المحددة لأشكال التصور والتحليلات المتاحة والأدوات التصورية *(Outils de conception)* للتوضيح قبل إقامة مفصلية بين مختلف المقاييس التخطيطية من القطعة إلى المدينة عبر تواصل مختلف الوكالات والهيآت .[8]

المشروع الحضري يركب شمولية المدينة عن طريق بناء حوار في المجال العمومي الذي يصبح المرجع.وباعتباره مشروع شامل فإنه يطرح فكر قطاعي للتهيئة ومميز لباقي الشبكات مع خلق مظهر مميز بين المدن وأحيانا داخل المدينة ذاتها.

المشروع الحضري يترجم نوعية أو درجة تطور العقليات أيضا فهو يتطلب مشاركة العديد من الفاعلين حتى بين أقسام البلدية نفسها فهو عبارة عن نظام ديمقراطي هراركي متعدد المقاييس بين المدن ،بين البلديات ،بين أقسام البلدية ،بين عناصر الأقسام،مع ضرورة التأكيد أن الأبعاد الثلاثة للمشروع الحضري لا تأخذ بنفس القيمة لكن تقدم وتأخر حسب الحالة مثال: تفضيل الطابع الاقتصادي وجلب المؤسسات على الطابع الاجتماعي وزيادة العمل أو العكس.

8 - YVES GRAFMEYER- Sociologie Urbaine, Paris, Edition Nathan ,1ere édition n°71279, 1994, P33-34.

المشروع الحضري فعل حضري ملموس وواقعي كونه يسعى في منهجيته إلى عرض على شكل مسعى يوضح التحكم الجماعي في المعارف للوصول إلى الكيفية المناسبة للعيش ومعالجة التمفصل بين مختلف المقاييس .[9]

3.3 مفهوم المشروع الحضري:

مفهوم المشروع الحضري يندرج أحيانا كعملية خاصة بالتهيئة وتصور جد خاص و خيار في التخطيط التقليدي، هو إذا يعرف كممارسة تخطيطية مفتوحة ومرنة لإنتاج لقاء للفاعلين حول إقليم.ظهور هذا المفهوم "المشاركة في ميكنزم فعال لإعادة الأفكار التي تدور حول ثلاثة أبعاد مجددة كلية للمفاهيم المستعملة في تهيئة المدن ،أشار إلى أن انعكاسات المشروع الحضري لا زالت "نحو مفهوم وطريقة تعمل بشكل مميز بلحظة تحولية بين الشكل التقليدي للتفكير العمراني والتفكير الجديد الأقل جمودا والأكثر انفتاحا للتحولات و النقاشات".

يوضع المشروع الحضري ضمن الوضعية الأساسية في مسألة المعلومة والحوار بين الفاعلين في التسيير العمراني..التدخل عن طريق المشروع الحضري يجر بالمرة تغيرات طريقة الترقب للحقيقة الحضرية وفي شكل التدخل وأظهرت السياسة العمرانية الحاجة إلى التحكم في سياسات التهيئة المدمجة والتي تضم تثمين استراتيجي للتغيرات العمرانية وتأثيرها على البيئة.[10].

المشروع الحضري من منظور عام لا يحدد بمخططات جافة لكن تسجل ضمن آجال واسعة: اقتصادية/اجتماعية /ثقافية ضمن سباق إمكانات يمكن تقسيمها بين آفاق عامة (اجتماع/اقتصاد/ثقافة) وبين الاختيارات المجالية,(تنظيم الشبكة العمرانية،المساحات العامة ،المظهر العمراني،إنشاءات جيدة ونوعية).

مفهوم المشروع الحضري يكرس أيضا التعددية التقنية لأنها تضم العديد من الإمكانات التقنية (التهيئة ،الإنشاء،البيئة) هذا التعدد التقني ليس له معنى إلا الشرعية الشاملة (في تصور حتى الأشياء والوسائل أي تمفصل لكل هذه التقنيات..) بطبيعة قانونية، المشروع الحضري يصبح إذا مفهوم شامل وتعرف على أنها مجموعة أفعال موضوعة في الزمان والتشريع من طرف النفوذ السياسي[11].

9 -NICOLE ELEB-HARLE- Conception Et Coordination Des Projets Urbain, Paris, 2004, P37.
10 -ANTONIO DA CUNHA- Enjeux De Développement Urbain Durable, 2008, PP 10-11.
11- PATRICIA INGALLINA - que sais-je ,le projet urbain, paris, 1ère édition, 2001, p18.

4.3 تعريف المشروع الحضري:

حاليا كلمة المشروع تستعمل تقريبا في جميع المجالات بالنسبة إلى العام والخاص وتميز بشكل عام صيرورة حيث فاعل أو مجموعة فاعلين ينتظمون للحصول على فعل مؤسس على تعريف الأهداف المرجو الحصول عليها وتحريك الوسائل لتحقيقها في مجال العمران.الكلمة "مشروع" تعطي على الأقل ثلاثة دلالات:

- المشروع السياسي يعرف الأهداف والذي يعطي فاعل:مقرر عمومي أو خاص.
- المشروع المعماري أو العمراني هو الترجمة الفعلية حيث المتصور يعطي الأحكام اللازمة لهذا التصور والمنفذ له لأنه صاحبه.
- المشروع التطبيقي هي طريقة لتنظيم الفعل لإنتاج المدينة يتركز على تنظيم ضمن الآجال بطريقة مرنة للتدخلات مختلفة.

هذه العناصر التعريفية تكمل وتنسق بشكل مختلف حسب المقاييس ،إذا كان أقرها علم المصطلحات والذي يبقي على وجود فاصل أساسي بين "مشروع المدينة" في التركيبة الإستراتيجية والذي له طابع سياسي بالدرجة الأولى والمشروع الحضري الذي يفترض إقليم غير محدود و نهاية عملياتية.[12]

5.3 الأبعاد المرتبطة بالمشروع الحضري:

تطبيق المشروع الحضري في الدول المتقدمة نتج عنه ثلاثة أبعاد يمكن اعتبارها إشكاليات لتطبيق سياسة المشروع الحضري. وهي كل من الأبعاد السياسية والاقتصادية والتقنية للمشروع ويبين بشكل آخر تنافس المكونات الثلاثة للمدينة من سوسيو-اقتصادية ومجالية ونظام مؤسساتي.

1.5.3 البعد السياسي:

و يترافق مع التحولات القانونية والسياسية .

انتقال الإمكانات التقنية والتشريعية في ميدان التعمير من الدولة إلى البلديات محليا، حيث رؤساء البلديات يمكنهم تثبيت قواعد شغل الأرض عن طريق مخطط شغل الأرض دون العودة إلى الأجهزة التقنية للدولة إلا في حالة عدم توفر الخبرة التقنية و الإمكانية المالية الضرورية.

12 - NICOLE ELEB-HARLE- Conception Et Coordination Des Projets Urbain, Paris, 2004, P22.

من هذا تغير جذريا أشكال التخطيط الحضري لأن الأدوات تهمش التعمير المحلي ولا تسمح له بمعالجة المشاكل التي يجب محاربتها مثل البطالة /تراجع النشاط الاقتصادي وأيضا التهميش الاجتماعي.

العديد من رؤساء البلديات في الدول المتقدمة حاولوا إعادة بعث بلديتهم في إطار مجالسهم البلدية، واختاروا طريقة التخطيط الاستراتيجي حيث يلعب المشروع الحضري دورا مهما فيها.هذا التعبير استعمل لتبسيط ولتبيين جميع كل الصيرورات المعقدة في الحقيقة والمرتبطة بنشاطات التخطيط والمتبنية لمفهوم المشروع الحضري.

الشكل التقليدي لرؤساء البلديات أصبح رئيس البلدية/ المسير.والذي يسير بلديته كمؤسسة .هذا الفكر كفيل بتقليص البطالة المتزايدة وخاصة الشباب باعتبار المظهر الاقتصادي والاجتماعي هدف أساسي للتخطيط.

المدينة تصبح مجال مفضل وخصب لخلق مناصب شغل ومؤسسات، هذه الأخيرة التي تعتبر من الفاعلين المهمين وليس الوحيدين.ليس فقط في النمو الاقتصادي لكن أيضا في التنمية العمرانية، وهي أيضا مهمة في شكل التسيير المطبق على المدينة و يجب أيضا اعتماد طرق أخرى في إعداد مخططات التعمير ضمن الشروط والملامح الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

حيث أصبح البعد الاقتصادي رهان تنافسي بين البلدان/ الأقاليم /المدن / والمواقع. إذن التعمير أصبح عامل قوي لجلب النشاطات والمستثمرين والنمو الاقتصادي للمدينة ومن جهة أخرى تبني مفهوم المشروع الحضري عوض المخطط أعطى دفعة لتحول المدن إلى أقطاب جاذبة للمؤسسات ومن جهة ثالثة هذا المشروع وعن طريق مجموعة أفعال الأكثر من مجاليه أعطى إستراتيجية شاملة ،لأكثر من بلدية.

هذا الهدف المزدوج والمتابع عن طريق فهم الصيرورة التشاورية /التفاوضية للصيرورة القانونية لأدوات التعمير واستعمال مفهوم المدلول بدلا من المخطط يدل على الانتقال من التخطيط التكنوقراطي إلى تخطيط أكثر ديمقراطية يفاوض فيه الفاعلين الاجتماعين لتحقيق مشروع مشترك.

معوقـات:هذا البعد له معوقات تطرح في نقطتين:

- النظرات المختلفة لرؤساء البلديات أي الفائدة الضيقة ضمن أقاليمهم وكل واحد لحسابه الخاص.
- نسق حياة المجالس البلدية .كونه أقصر من الإستراتيجية والتي تكون على المدى المتوسط، والمشروع الحضري في هذه الحالة لا يصبح استراتيجي ويصبح من بين عقود البلدية ومحل تفاوض بين المنتخبين .

في هذه الحالة يصبح رئيس البلدية لا يملك الآلية لتحقيق تدخل معين على إقليمه لكن يمكنه أن يكون فعال عن طريق الطلب من المخطط.التفكير في مشروع على مستوى الإقليم وإخضاعه لبرنامج مستعجل، هذا الطلب أيضا غير مفهوم (صعوبة تحديد مشروع إقليمي بنظرة أفق أكثر شمولية /أكثر مجاليه من مخطط شغل الأرض، هذه المشاريع قلما تنتج لكنها تستعمل الصورة الجمالية كطريق للتواصل المباشر مع السكان وتصبح ممكنة في بعض أماكن المدينة...يختص المعماريون في هذا النوع من التدخل.

هذا الفكر المجالي والشامل وبعد انقضاء التخطيط يمكن تصنيفها كفعل حضري جامد وهدف رئيس البلدية يصبح واضح كضمان الانتخابات المقبلة.[13]

2.5.3 البعد الاقتصادي:

يرتبط بفكر المدينة كإنتاج للتجارة ودمجه ضمن نسق التنافس للمدن الكبرى والتي تحاول التميز فالعديد من المدن بادرت باستخدام و بعث مفهوم المشروع الحضري لتثمين بعض المظاهر،والهدف هو حصر عدد معين من الزائرين السياحيين أو النشطاء الجدد هذه الطريقة تعود أيضا إلى منطق التركيب في التوازن المالي والشروط الخاصة بإنشاء المهيأ العمومي.

المهيأ العمومي والذي يقوم بدراسات الإمكانات التقنية والمالية التي تبين من جهة أن العملية يمكنها النجاح. بشكل آخر هناك سوق للكراء والبيع وأن يطلب من جهة أخرى توفير الوسائل التقنية والقانونية لإعداد وإنشاء تسيير العملية وهذا ما قاله (*Philipe Grasting*) بأن المشروع الحضري **"منهجية عملياتية لهدف حضري كاستجابة لمنطق السوق"** هذا النقد لا يشمل المشروع الحضري بشكل خاص لكن بشكل أكبر تسيير المدينة.

التفاوض يعيد دائما المبدأ الديمقراطي والتبادل بين فئتين أساسيتين:المؤسسات/المقاولون والأغنياء الذين يمثلهم المهيئون والمجموعات السكانية القادرة على استغلال والتعويض المالي بشكل دفع مقابل الوظيفة..أي الذين لهم وسائل لوضع فوائدهم في التفاوض الأولي والتفاوض الدائم.حالة المستعمل في هذا المثال تحوله إلى زبون وإلى مساعد مقرر.

أي أن المشروع الحضري ينتقل بشكل كلي إلى أيديولوجية مجدولة الهدف منها تحقيق الأرباح بالنسبة للمهيأ والمؤسسة وتخفي نسبة البطالة بالنسبة لأصحاب القرار .

13 - INGALLINA PATRICIA - Que Sais-Je, Le Projet Urbain, Paris, 1ère Edition, 2001, P12.

3.5.3 البعد العمراني والمعماري:

المعماريون يصيغون مفهوم المشروع الحضري استنادا إلى البعد المجالي واجتمعوا حسب هذا المفهوم تحت تعريفه بالشكل العمراني ،حيث المشروع الحضري أصبح أداة تنظيم الشكل العمراني عن طريق وضع قواعد مجالية دقيقة .المشروع الحضري في الأخير يدور حول إشكالية مفصلية الأشكال والمعايير.

كتابات المعماريين في هذا المجال قليلة جدا لكن بشكل عام الكتابات تبنت هذا الفكر القطاعي للمشروع الحضري الذي مازالت ترتبط بشكل تقليدي بالمعماري "المقرر للشكل العمراني لحي".

الكتب المتعلقة بالمشروع الحضري ليست كثيرة و تبين فائدة محددة للمظهر الشكلي كتحاليل مرفلوجية واقتراحات .

أسباب هذا الصمت النقدي للمعماريين الفرنسيين فسره *Jack Lucan* (أحد النقاد القلائل للهندسة المعمارية). بأن المعماريين مجبرين على الانطواء في نسق الطلب الذي طور في السنوات الأخيرة عبر تعميم المسابقات التي تمنع بشكل تكتيكي نقد الزميل.هذا النظام الاتحادي للمعماريين خلق وسط مغلق بعلاقات نادرة مع الوسط الجامعي (البحث العلمي)، فنجد أن المعماريين الذين يحبون التعبير للعامة لإبراز وجهة نظرهم في مواقع التهيئة والتعمير.وهذا ما يفسر نقص الأدب في هذا المجال و يجب الملاحظة أيضا أن هذا النقص في النقد العملياتي حسب تعبير *B.huet* مرتبط أيضا بنقص أدوات التحليل لتفعيل نفس النقد الذي يصبح فيه المعماري غير مؤهل لقيادة أوركسترا العملية لكن عامل بسيط ضمن سلسلة الإنتاج المجالي كونه لم يطور رد فعل شامل على المشروع الحضري كصيرورة ضمن هذه العوامل ليصبح من الصعب عليه تبني مكانة نظرية واضحة ويمكن ملاحظة في كل مرة نظريات حديثة وأكثرا انفتاحا لبعض المعماريين من بينهم *Christian Devillers* في كتابه *Grand Prix D'urbanisme* وكتابه *le projet urbai*n "كخطوات لإرجاع المجال للمستعمل". مفسرا "تعددية من الفاعلين الذين ليس لهم فكر واحد.. المظهر الاجتماعي والمظهر المجالي مهمين لنفس الدرجة والتسيير والإنتاج مرتبطان في فكر يفوق الأفكار الكلاسيكية :بين التعمير المتحول إلى تسيير عمراني والهندسة المعمارية التي تعتبر كإنتاج فني بين المختصين في العلوم الاجتماعية الذين يفكرون في المجال الذي يحدد المستعملين ،وبين المعماريين الذين يفكرون بمبدأ المجتمع النمطي الذي يتم وضعه في مجال منتج مسبقا بالأخذ بعين الاعتبار المعوقات المحيطة [14].

14- أنجلينا بتريسيا - المشروع الحضري - مصدر سابق الذكر ص 13-18.

6.3 مبادئ المشروع الحضري:

عمد إلى وضع مجموعة من المباديء من شأنها تأطير المشروع الحضري باعتبارها قاعدة لمطابقة تعاليم المشروع الحضري مع أي فعل عمراني على المجال الحضري وهي:

- المشروع الحضري يفكر في نفس الوقت كصيرورة ونتيجة وليس كنتيجة فقط دون صيرورة ضمن أساليبه و طرقه.

- المشروع الحضري يفكر ضمن الشمولية في أبعاده التكاملية و بطريقة بينية (السياسة /الاقتصاد/الاجتماع/الثقافة/التقنية...) وليس بشكل قطاعي أي لأحد هذه الأبعاد.

- المشروع الحضري يفكر ضمن توازن على المدى القصير والبعيد وليس ضمن الاستعجال والاستجابة للأزمة أو التكرار (استغلال للفرصة المناسبة دون استنزاف موارد الحاضر من أجل حاجيات المستقبل).

- المشروع الحضري يفكر بعلاقة أغلب الفاعلين في المدينة (ليس ضدهم أو بعيد عنهم).أي الفائدة المشتركة عوض الفائدة العامة، التراضي عوض التضارب، التشارك عوض التوزيع والمبادرات المفككة.

- المشروع الحضري يفكر كنص قابل للتجسيد وللتعديل *ajustable* وقابل للتعويض *réversible* وليس كحالة مثالية غير قابلة للتبديل.بمعنى يمكن تحقيقه سياسيا واقتصاديا وليس فقط تقنيا.

- المشروع الحضري كنص لمشروع مفتوح متكيف وليس مغلقا نهائيا.مفتوح في الوقت وعلى المعنيين *les aléas* باختلاف أحوالهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية...

- المشروع الحضري كفكر معقد وليس كتقنية في معنى مجالي (التزاوج الحضري) وليس أحادي الوظيفية) في زمن تسير الفوارق والظروف.[15]

15-ADEME, Agence De L'environnement Et De La maîtrise De L'énergie- réussir un projet d'urbanisme durable, Paris, 2006. P18.

خلاصة الفصل الأول:

انطلاقا من تضارب الإيديولوجية العالمية (العولمة) ومختلف الإمكانات المحلية والذي أدى إلى ظهور النمط أو التفكير الاستراتيجي كحل في وجه التحديات الإيديولوجية العالمية .هذا كضرورة وليس كخيار متاح في سباق الدول نحو التطور..

ظهور المشروع الاستراتيجي بمجرد انصهار الإيديولوجية (الحكم الراشد-التنمية المستدامة-النظام الديمقراطي) في قالب التعمير وانهيار حلقته الكلاسيكية (مركزية التخطيط).أدى إلى صيرورة من التحولات والسياسات التخطيطية أدت باحتكاكها مع المدن إلى ما يعرف بالمشروع الاستراتيجي أو المشروع الحضري الشامل فيما يخص التجمعات العمرانية ، وعلى اختلاف الهراركية المجالية للمدينة (من التجمع العمراني إلى ...البناية) استجاب المشروع الحضري الشامل أو الميثاق الاستراتيجي إلى هذه الهراركية عن طريق عدة أدوات توافق عدة مقاييس وبآليات معينة تهدف في مجموعها إلى الوصول إلى الهدف الاستراتيجي للمشروع الحضري الشامل.وهو في الإجمال الوصول إلى هوية تعرف المدينة وتخدمها على المدى القريب والمتوسط والبعيد في إطار إمكاناتها المحلية بطريقة إستراتيجية تمجد المظاهر الثلاثة للمدينة (المظهر الاقتصادي-المظهر الاجتماعي-المظهر المجالي).

إذن يمكن نظريا للمشروع الحضري الشامل ومن ثم المشروع التعميري المحلي أن يكون الأداة المنشودة.لتحقيق هوية حضرية- حضارية لمدننا الجزائرية نتيجة تبني هذه الأخيرة (الحكم الراشد/التنمية المستدامة/الديمقراطية) أي لنفس الأوعية الإيديولوجية للدول المستعملة للمشروع الحضري كأداة تخطيطية وسياسة تشاركيه في الفعل الحضري السليم.

إن إستراتيجية التفكير.بمزاوجتها مع تحول المؤسسات كفاعل في التنمية العمرانية وتطور النظام الرأسمالي .أدى إلى دفع أبعاد ليست جديدة ولكنها أقل بروزا من البعد المجالي للممارسة العمرانية ألا وهما البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي.تطبيق هذا النوع من الترشيدية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية على الوسط الحضري خلق ما يعرف بالتخطيط الاستراتيجي واستوجب إيجاد آليات تعميرية تلبي بشكل تقني المفهوم الإيديولوجي للتعمير.أطلق عليها المشروع الحضري الشامل.

هراركية تطبيق المشروع الحضري الشامل في ميدان التجربة أكدت على ضرورة اندماج مقاييس تخطيطية لمجموع الجملة العمرانية أي، المشروع الحضري الشامل والذي يوافق التجمع العمراني وكذلك مشروع المدينة أو المشروع العمراني والذي يوافق جزء من المدينة، والمشروع البلدي أو المشروع التعميري والذي يوافق الحي.حتى نصل إلى المخطط المعماري والموافق للبناية.

المشروع الحضري كمفهوم يكرس ضرورة معرفة خاصة بالمدينة.يركب شمولية المدينة عن طريق الحوار العمومي. ويترجم نوعية أو درجة تطور العقليات، كما أنه مشاركة للعديد من الفاعلين، وممارسة تخطيطية مفتوحة ومرنة لإنتاج لقاء للفاعلين حول إقليمهم. مفهوم وطريقة تعمل بشكل مميز بلحظة تحولية بين الشكل التقليدي للتفكير العمراني و التفكير الجديد الأقل جمودا و الأكثر انفتاحا للتحولات و النقاشات. كسباق إمكانات يمكن تقسيمها بين آفاق عامة (اجتماع/اقتصاد/ثقافة) وبين الاختيارات المجالية (تنظيم الشبكة العمرانية،المساحات العامة ،المظهر العمراني،إنشاءات نوعية) كمفهوم شامل وتعرف على أنها مجموعة أفعال موضوعة في الزمان و تشريع من طرف القوة السياسية.هذا كله يقود إلى تأكدنا من أن المشروع الحضري يحقق الأهداف الاستراتيجة للتخطيط والأهداف العامة للإيديولوجية ، والسياسة العامة عموما. على الأقل في ميدان التعمير.

مفهوم المشروع الحضري كوعاء تخطيطي و أداة تقنية لتوجيه المدينة أسس لثلاثة أبعاد توافق أبعاد الحقيقة الحضرية (السوسيو اقتصادية-السياسية –العمرانية و المعمارية)، هذه الأبعاد كونت في مجملها تعريف للمشروع الحضري تلخصت ملامحه في كونه، صيرورة حيث فاعل أو مجموعة فاعلين تنظم ينتظمون للحصول على فعل مؤسس على تعريف الأهداف المرجو الحصول عليها وتحريك الوسائل لتحقيقها في مجال العمران.ويضم رؤية سياسية معرفة للأهداف والتي تعطي الفاعل المقرر.الرؤية المعمارية أو العمرانية وتعطي ولا تحدد الأحكام اللازمة للتصور والتي تعطي الفاعل المتصور .رؤية تطبيقية تراعي الطريقة السليمة لتنظيم فعل إنتاج المدينة.

وهنا لا بد من التفريق بين مشروع المدينة و الذي له طابع سياسي بالدرجة الأولى وبين المشروع الحضري الذي ليس محدد بمجال وله نهاية عملياتية، وبين المشروع التعميري الذي هو الجزء التقني من المشروع الحضري.(*Projet De Ville/Projet Urbain/Projet D'urbanisme*) بالإضافة إلى أنه يختلف عن المشروع الحضري كون الأخير يخضع لمنطق الحالة والمحلية بينما المشروع العمراني إفراغ تقني لمحتوى وتوجهات المشروع الحضري.

شهد تطبيق المشروع الحضري في الدول الأوروبية عدة إشكاليات في الممارسة الحضرية لمثل أداة بهذا الحجم من الشمولية وتعدد في مقاييس التفكير و اتخاذ القرار.ومجموع هذه الإشكالات التي طرحت على مستوى تبني التسيير الخاص للبلدية وضرورة انتهاج منطق فوق بلدي في التخطيط والنقاشات البين بلدية بالإضافة إلى تأثير مشروع المدينة من جهة والمدينة المؤسسة من جهة أخرى، حيث تنتقل هته الإشكالات من تضاربات في المقاييس (البلدية كوحدة/البلدية كعنصر من الجملة العمرانية)، من جهة ومن جهة أخرى تضارب في المفاهيم (المدينة كمشروع مجتمع/ والمؤسسة كمشروع اقتصادي).

هذا ليس نقدا للمشروع الحضري وإنما ملخص أهم الإشكالات التي طرحت أثناء تطبيق وممارسة هذا الميثاق الحضري.وهي في نفس الوقت مجوعة الميكنزمات التي طورت و صاغت فيما بعد مبادئ هذه الممارسة الحضرية الديمقراطية.والتي أفضت إلى تبني المشروع الحضري كممارسة ديمقراطية في إنتاج المجال الحضري .

الفصل الثاني

الاستدامة في المدن

المدينة كمجال لتفاعل مختلف مكوناتها أو مكونات الحقيقة الحضرية (الاقتصادية،الاجتماعية،المجالية)، جعل منه المتهم الأول أو صاحب المسؤولية الأولى في التدهور البيئي أو الجور على الطبيعة .النظام البيئي كمجموعة عناصر طبيعية تتفاعل فيما بينها بعلاقات بينية حساسة .يؤدي الغياب أو المساس بعنصر واحد منها إلى اختلال كامل النظام البيئي وهذا تسبب في ظهور المشاكل البيئية داخل وخارج المجال الحضري.

الهاجس البيئي أو ضرورة احترام التوازن البيئي في الطبيعة شكل هاجس كبير في العديد من المنتديات والفعاليات وأسال الكثير من الحبر في شتى المجالات البيئية والاقتصادية والسياسية والأكاديمية والمؤسساتية و.....حتى أصبحنا نهتم جميعا بالبيئة وتأثيراتها وتأثرها بكل فعل نقوم به لكن تبقى المواد التي انتهجت سياسة فعلية لإحساس عال منها بالخطر البيئي وتأثيراته. مجموعة قليلة من العلوم البيئية والبيولوجية والهندسية .والتي انتهجت مجموعة من السياسات البيئية عن طريق تشريع تقنيات بيئية يمكن استحضارها في كل مراحل الإنتاج الحضري ،وانطلاقا من التصور .الإنشاء،الاستغلال ووصولا إلى التقييم، لكن في المقابل نجد أن الهاجس البيئي أخذ مجالا كبيرا من التداول في شتى العلوم والسياسات والمنتديات والأبحاث والتي بقيت في مجملها مجرد اجتهادات فردية لم ترقى إلى وضع أسس تنموية مستدامة حقيقية .

تبنت الجزائر عدة أيديولوجيات عالمية مستوردة، رغبة منها اللحاق بالركب الحضاري العالمي وتحسين مستوى التنمية الوطنية مثل الحكم الراشد.والنظام الديمقراطي كسياسات وطنية عامة من جهة.ومن جهة أخرى فرضت عليها أيديولوجيات عالمية مثل التنمية المستدامة والتي تشغل حيز كبير من التداول في البورصة السياسية للدول ، والتي أصبحت كل دولة تزايد على الأخرى وهنا حدث خلط كبير بين دول استنزفت طاقاتها و لوثت الطبيعة التي لا تعترف بالحدود الوهمية للدول ، وبين دول لم تستنزف طاقاتها و لم تلوث الطبيعة، لكنها تسعى لتحقيق الحد الأقصى من التنمية.لتتفاجأ بنهج تدعوها إلى الحد من عجلة تنميتها واستنزافها للبيئة.

و من هنا كان لزاما على الدول وضع استراتيجيات نتيجة تضارب الأيديولوجيات مع الإمكانات والتطلعات المحلية للدول.ومن هنا توجب دراسة محتوى التنمية المستدامة في جميع المجالات ووضع ما يعرف بتنميتنا المستدامة الخاصة التي تراعي الخصوصيات المحلية.

يعرف الجميع أن المدينة هي الملوث الأول إذ لم نقل الوحيد لمجالاتها الحضرية وكل الإقليم.لهذا ارتأينا تحليل مفهوم وكرونولوجية التنمية المستدامة وعلاقتها بالوسط الحضري عامة. ودراسة مختلف الكلمات

الدالة الرابطة بين البيئة و المدينة.وتفاعل كل عنصر مع النظام الحضري.بالإضافة إلى تكوين فكر وتفكير بيئي حضري للوصول إلى معنى الاستدامة في المدينة أو ماعرف بالمدينة المستدامة.

1.علم البيئة:

اشتقاقا من علوم السكن. علم البيئة هو العلم الذي يضع النظام البيئي (*écosystème)* وسط الانعكاسات ،هو إذا يشتغل بالعلاقات بين الأنظمة الحية ومحيطها ويركز بدقة على دور المجموعات البشرية .وعلم البيئة يبين أن كل تدخل بشري يولد مجموعة من العلاقات والعلاقات الانعكاسية ضمن إطار تشغيل النظام التضامني ،ويمكن رؤية انعكاسات غير مباشرة في بعض الأحيان من الصعب تجنبها وبشكل آخر المعرفة بالأنظمة البيئية تسمح بتجنب الانعكاسات المباشرة لجميع الأفعال خاصة البشرية.

إذا التعريف المزدوج الممكن لعلم البيئة:

في مجال محدود و مقيد :هو اختصاص في الأنظمة البيئية يجنب ويبقي جميع النتائج المتعددة للتغييرات المنعزلة لمجموعة بيئية بيولوجية .

في مجال أكثر اتساعا: هو توجه يحسسنا بالتغيرات الممكنة للوسط، انطلاقا من الفعل البشري وخاصة التحكم في التقنيات الحديثة، وبالتدريج الملزمة ويتجنب خاصة التدهور الممكن للوسط الناتج عن مجموعة من الانعكاسات في أي سلسلة تبدأ بتحويل عنصر واحد من الوسط ويمكن تصنيفه بكل بساطة كمدافع عن البيئة.[16]

2. النظام البيئي:

المصطلح ظهر سنة (1868) من طرف *E.Haeckel* الذي وضع تقرير لشجيرات ومحيطها انطلاقا من (*oikos*) وهو مصطلح يوناني يميز المسكن والنظام ،ومجموعة العناصر المتأثرة والمأثرة فيما بينها وتكون إذا كلية تعايشية.هذا الاشتقاق يمكن أن يعطي تعريفين يقتصر الأول على الثاني:

الأول- النظام البيئي:هو نظام يعطي مجال على الأقل حيث يعيش كائن أو مجموعة من الكائنات الحية.
الثاني- النظام البيئي: هو نظام يضم المادة الحية.

هذه التعاريف حسب المكان المعرفة فيه للنظام يتوفر على الأقل على التطبيقات التالية:

- ضرورة إنشاءه لحلقات المادة الحية خاصة في الأجزاء الكربونية.وضرورة صنعه لسلاسل غذائية.

16 - PIERRE MERLIN ET FRANÇOIE CHOAY- Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement, CPI 82470, 2eme édition, Paris, janvier 2009, P310.

- في كل نظام توجد علاقات بينية عكسية .

المفهوم إذا ضروري لتوضيح تأثير كل فعل على عنصر من النظام يمكن أن يقود إلى تعقيدات في وظيفته، إذا العواقب مهمة في النظام البيئي.[17]

3. الايكولوجية الحضرية (علم البيئة الحضرية):

التطبيقات الحديثة لتصورات بعض التقنيات الايكولوجية في الوسط الحضري لا تتعدى كونها تكميلية أي التحاقها بمجموعة تطور العلوم الإنسانية المرتبطة بمدرسة شيكاغو .هذه التطورات تدور أساسا حول السكن الحضري، إذن التطبيق بشكل مباشر انحصر على المدينة.وكان في أواخر (1960)ضمن المناخ الداعي للحفاظ على البيئة .أي أن التصور الايكولوجي عاد إلى أصوله البيولوجية (علم الأحياء) الحيواني والنباتي ، واستعمل لدراسة العلاقات بين الكائنات الحية والإنسان كون الإنسان كائن حي والعلاقة بين الإنسان والإنسان ، ومجاله الخاص الطبيعي وخاصة الاصطناعي (المدينة).

وينتج عن تطبيق التصور الإيكولوجي في الوسط الحضري تحول من ميدان إلى ميدان آخر مميز بميزة المسؤولية ،هذه الميزة كخيار يحفز الخيال و البحث عن المؤثرات السلبية الخطيرة في غياب رقابة جدية للشروط الصحية والصحيحة لاستعمال وتصور المجال الحضري، بهذا التصور وعدم السقوط في اللبس البيئي، والذي يحل محل الفعل العلمي من المهم إذا عدم التطبيق دون العقلانية وتصور أنماط البيئة في الوسط الحضري وضرورة التدقيق مع المعالجة الخاصة للشروط والحدود الصحيحة.في كل فعل إنتاج، استعمال وتقييم الإنتاج الحضري[18]

إذا ظهور المرادف الايكولوجي ذو المغزى البيئي .كان سببه محاولة الحد من التأثيرات السلبية للامبالاة الصحية والصحيحة في استعمال وتصور الإنتاج الحضري.

و كان الوازع الأخلاقي نحو البيئة .وبشكل أشمل نحو الطبيعة المحول الأول للاهتمام الايكولوجي في مادة التعمير حيث انتقل من كونه هاجس مرتبط أساسا بعلم دراسة الأحياء إلى نمط تفكير ومادة علمية أخلاقية لحماية البيئة وبشكل دقيق حماية البيئة الحضرية وتأثيراتها على المجال الحضري وخارجه وبرز هنا عدة مصطلحات لعدة مفاهيم من الواضح أن استعمالها بشكل غير دقيق أدى إلى خلط كبير في هذا المجال.منها البيئة والايكولوجية ثم الاستدامة .

2- نفس المرجع سابق الذكر.ص 319-320.
3- نفس المرجع سابق الذكر.ص 319-320.

فإذا كانت البيئة بشكل مختصر هي المجال وما يضمه من عناصر طبيعية في المجالات العامة وتضاف لها عناصر اصطناعية تتراوح بين حسية (مجال- سكان-إنشاءات..)ومعنوية (اجتماعية-نفسية-أخلاقية...) في البيئة الحضرية .فالايكولوجيا أكثر ارتباطا بالنظام أي مجموعة العلاقات بين جميع عناصر البيئة والعلاقات العكسية لتفاعل تلك العناصر .وهي مجتمعة البيئة الحضرية + الايكولوجية الحضرية تكونان ما يعرف بالنظام الايكولوجي للمدينة.فمن المهم معرفة عناصر النظام الايكولوجي لكن الأهم دراسة الايكولوجية الحضرية و لعلاقات البينية لجملة النظام البيئي الحضري للحلول دون اختلال توازن النظام البيئة الحضرية و بالتالي الاختلال البيئي في المدينة.

4. النظام الايكولوجي للمدينة:

يمكن تعريف المدن نفسها كنظام إيكولوجي ويمكن توضيح هذه الفكرة في تصور المدن وتسيير استعمالها واستهلاكها للموارد الطبيعية من الريف وطرحها الناتج و الفضلات فيه. والتي يمكن تقديرها عن طريق بصمتها البيئية، والذي نجد أن أبعاده المساحية، ورسومه البيانية أكثر حجما من الحدود الفيزيائية للمدينة، حيث تستقبل كل احتياجاتها من أيدي عاملة إلى مواد أولية إلى وقود بشري.كما يتم تزوديها بالمواقع بهدف تصريف نفاياتها وملوثاتها.الطابع الايكولوجي للمدن الموجودة تغطي في الوقت الحالي كل الكوكب الأرضي ونقيس أيضا أن المدن الجديدة المستهلكة هي سباق نحو استنزاف البيئة.

البيئي *Herbert Givardit* أثبت أن الحل الوحيد في معادلة المدن التي تبحث عن تحول غذائي حلقي. *Métabolisme circulaire* حيث الاستهلاك ينقص وينخفض وإعادة الاستهلاك ترتفع هو عن طريق إعادة الاستعمال وعن طريق إعادة رسكلة ،وتخفيض النفايات والحفاظ على الطاقة الغير متجددة واستعمال الطاقة المتجددة مثل العديد من المنتجات والاستهلاك في المدن .طريقة العمل الخطية الحالية (الشكل1) التي تنشأ التلوث انطلاقا من الإنتاج والتي يمكن تعويضها بأخرى تمتد نحو نظام حلقي للإنتاج وإعادة الإنتاج.

هذه الطريقة تزيد من الجدوى العامة للمدينة وتخفيض تأثيرها على البيئة .للوصول إلى حماية مدننا بطريقة نسير فيها مواردنا وللوصول إلى ذلك من الضروري إنشاء شكل جديد للتعمير الشامل.

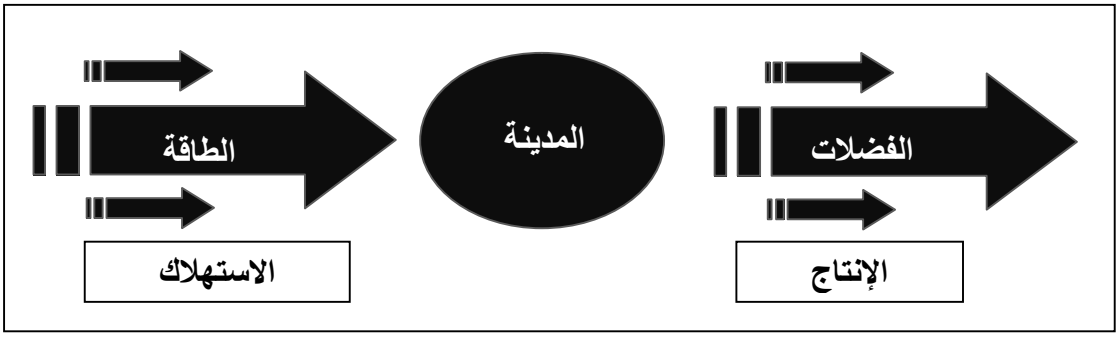

الشكل رقم 02. الأيض الحضري (التحول الغذائي في الوسط الحضري)

المصدر: - RICHARD ROGERS (2006)

فالمدينة هي منظومة معقدة ومتغيرة للأنشطة الآدمية البشرية والبيئية، تخطيط مدينة متوازنة يلزمه تفكير كبير لعلاقات بين المواطنين، بين الوظائف، بين سياسات النقل وإنتاج الطاقة وتأثيرهما الشامل على البيئة المحلية أكثر منه على بيئة الكوكب الأرضي،وليس هناك مدن بيئيا مستدامة *écologiquement durable* لا تأخذ في الحسبان في تخطيطها البيئة ،الاقتصاد والاجتماع الحضري للوصول إلى أهدافها ويجب عليها تحليل وشرح الأسباب لسكان المدينة ومواجهتهم للأزمة البيئية انطلاقا من كل مدينة والتزامها نحو البيئة العامة والعالمية.

المشاكل الايكولوجية والمشاكل الاجتماعية ليست مستقلة ،و السياسات الهادفة إلى التحسين البيئي يجب عليها بالإضافة إلى التحسين البيئي تحسين الحياة الاجتماعية للمواطن ،والحلول الايكولوجية والاجتماعية تعزز التبادل الذي يسمح بإنشاء مدن أكثر احتراما للصحة ،أكثر حيوية وأكثر انفتاحا وتحقيق الاستدامة المميزة لنوعية الحياة للأجيال المستقبلية.[19]

مما تقدم يمكن تصنيف الهاجس البيئي كأول مساهم في إبراز ما يعرف بالحلقة الغذائية للمدينة.و بالتالي تصور المدينة فعلا كنظام بيئي حضري ..حي له مداخل(المادة الأولية-رأس المال البشري..) وله مخارج (إنتاج المدينة و الفضلات الناتجة).

وكان هذا الاكتشاف سببا في اتخاذ بعض المدن تدابير مستدامة لتحويل الحلقة الغذائية للمدينة من الحلقة الخطية *métabolisme linéaire* إلى الحلقة المغلقة..*Métabolisme circulaire* أي وباختصار تحويل المدينة من مستهلك منتج إلى مجتر حضري.عن طريق إعادة تدوير الطاقة ورسكلة الفضلات والنفايات والوصول إلى مدينة مسؤولة اتجاه الهاجس البيئي.

4– RICHARD ROGERS - Des Viles Pour Une Petite Planète, Paris, édition Le Moniteur, 1ere édition, 2000, P 52.

5. الايكولوجية الحضرية و فكر النظام البيئي :

إن موارد الأجيال الحالية والمستقبلية. تتلخص في المدينة، وبالتحديد في جوهرها ونوعيتها (الرمزية،الثقافية،الايكولوجية) فهي الإرث الجماعي للأجيال القادمة فيما يخص تعاقدنا بالتزام نقل هذا الإرث كحق أخلاقي للأجيال المستقبلية.باعتبار المدينة أحسن ما صنعه الإنسان أي أنها خلاصة العديد من الحقب الحضرية و الحضارية لأمم ومجتمعات ، والمدينة هي أيضا يمكن تمثيلها كنظام للتحكم والقرارات المتعددة المؤثرة في مجال الفعل الحضري للوصول إلى أهداف خاصة. كما تضم المدينة جميع الأنظمة الثانوية والمكونة في مجملها للجملة الحضرية.أي النظام البيئي الحضري أو نظام بيئة المدينة.

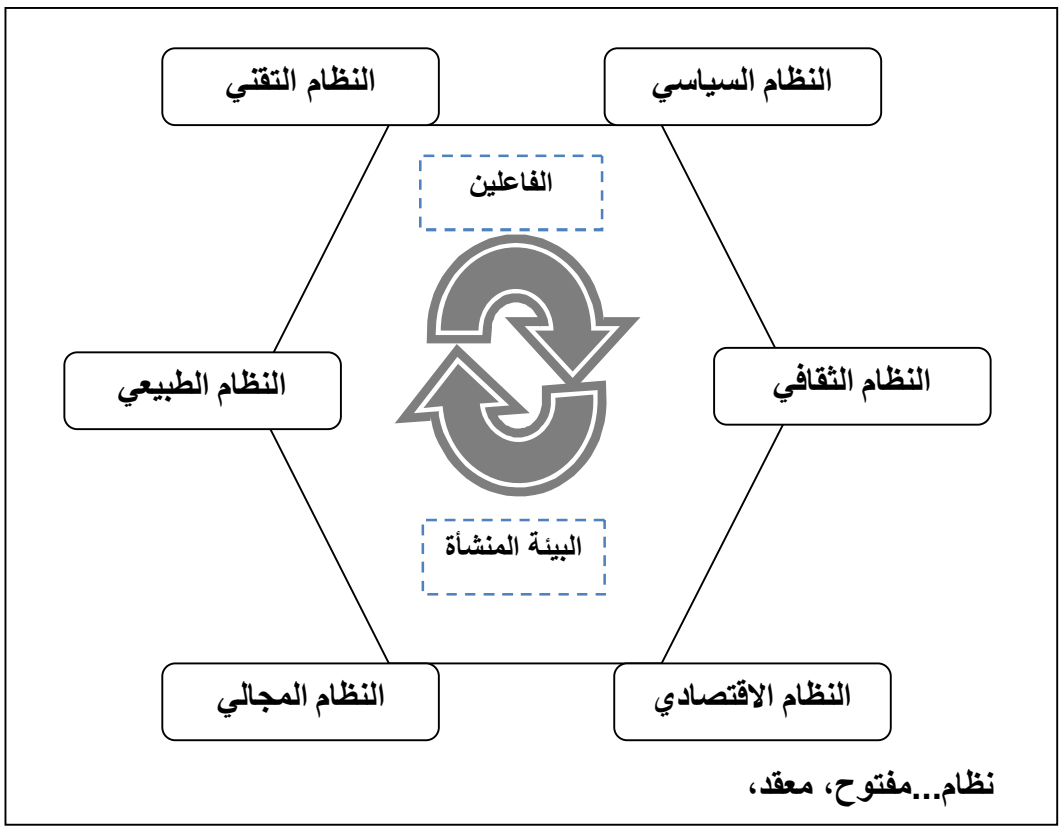

الشكل رقم 03. النظام الحضري

المصدر: ANTONIO DA CUNHA-(2008)

المنتوج الاجتماعي والتراكم الاقتصادي والرمزي يعطي المدينة صفة الإقليم المتغير والغير تام الذي يمكن تقديمه كنظام حيث يتفاعل مختلف الفاعلين في المستوى الثقافي،الاقتصادي،السياسي والبيولوجي،الطبيعي ، كما أنه تعبير للانقسام الاجتماعي والتقني.

المدينة لا تنتج لا الطاقة ولا المادة الضروريتان لتلبية مجموعة المطالب السكانية وهي نظام حي من الطرفين.في القمة استهلاكه الدائم للتدفقات الخارجية الآتية من المحيط القريب أو البعيد وفي القاع هو صيرورة تحويل الموارد .

المدينة ترمي جزء من فضلاتها وتأثيراتها السلبية إلى الأقاليم المحيطة ويمكنها أيضا نقل تدفقاتها على مساحات كبيرة.ومن وجهة نظر تحليلية إعادة الاعتبار للاستدامة المدينة أو للتجمع العمراني باعتباره مجموعة تحت نظامية *sous système* مختلفة طبيعيا واقتصاديا والمكونة عند تمفصلها لبين علاقات ديناميكية. ضروري.أي استعمال التفكير في المدينة عن طريق دراسة فكرة الايكولوجية الحضرية الجديدة لتحديد أنظمة انتقال وتبادل المادة والطاقة ومختلف النظريات الايكولوجية المطبقة على المدينة التي تسمح بفهم المنطق الحضري وترتيب الأهداف الحضرية.[20]

أي أن البعد البيئي والذي يطرح تحليل و نظرة أكثر شمولية للحقيقة الحضرية أو للمدينة وهي دراسة مختلف عناصر النظام البيئي للمدينة الحية.والعلاقات بين كل عنصر من هذا النظام وهو ما يعرف بالايكولوجية الحضرية.وهو مرادف للايكولوجية البيئية(الطبيعية) لكن على بيئة أكثر تعقيدا وهي البيئة الحضرية حيث تتفاعل العديد من العناصر المختلفة طبيعيا و نظاميا وفي الحقيقة المتضاربة في عديد الأنظمة الجزئية من نظامها العام والتي تتراوح بين سياسية ثقافية،اقتصادية،مجالية،طبيعية وتقنية.إن هذه الأنظمة ليست بالجديدة وهي مرادفة لعناصر الحقيقة الحضرية لكن الجديد هو استحضار مجموع العناصر في نظام واحد يتبنى ضرورة الأخلاقيات البيئية واستحضار البيئة الطبيعية لمجالنا الحضري.

6. من الايكولوجية الحضرية إلى الاستدامة.

الايكولوجية الحضرية الجديدة أوحت بمسألة بحث أساسية.كيف نحول المدينة في نفس الوقت "قابلة للعيش"داعمة للطبيعة وللبيئة الحضرية لحياة البشر وفي نفس الوقت تقديم نظرة تنموية مستدامة أي المسألة العمرانية .وفي الأخير تعرف على أن البشر يهدفون إلى تنمية نوعية حياتهم الخاصة عن طريق استعمال وتنظيم المجال الحضري وأنماط إنشاء الحركية واستعمال الموارد الطبيعية ضمن آفاق بيئية

5 – ANTONIO DA CUNHA- Enjeux De Développement Urbain Durable, 2008, P 21-22.

ومستدامة.وهنا وضع (*Garnier Et Mirénowic*) طريقتين انعكاسيتين (1984) .**الأولى** مستقاة من البحث الأساسي ، و هي فكرة تهدف لتحليل المدينة وتكامل أدواة نظامها البيئي والايكولوجية الحضرية والعلاقة بين العلوم الاجتماعية ،الاقتصاد الحضري،الاجتماع الحضري.

والثانية أكثر استعمالا تبحث عن كيفية استعمال التنمية المستدامة بالربط بين السياسات العمومية وممارسات التهيئة الحضرية.ورد فعل قانون التعمير (حقوق الملكية،حقوق البناء) والتغيرات المؤسساتية القائدة نحو الحكم الراشد.[21]

تم الانتقال من فكرة الايكولوجية الحضرية والبيئة الحضرية لفكر الاستدامة مباشرة بعد اصطدام هته الأفكار بالإمكانات المحلية والضرورات التنموية للمدن ،أي ضرورة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية....مع الأخذ في الحسبان الجور على الطبيعة واستنزاف الموارد البيئية حتى من خارج المدن، من جهة ومن جهة أخرى طرح نتاج وفضلات المدن في الأقاليم وداخل مجال المدينة نفسها.هذا الانتقال الإيديولوجي من الايكولوجية الحضرية واستحضار البيئة في الإنتاج الحضري إلى الاستدامة واستحضار الضرورة التنموية للمدن والتي يمكن التقليل من استنزافها للبيئة أثبت أنه من المستحيل جعلها مستدامة بيئيا بشكل تام، وهذا ما سوف نشير له في ما سيتقدم.

7. التنمية المستدامة.

1.7 أصل التنمية المستدامة:

المصطلح ظهر لأول مرة في نص الاتحاد الدولي للحفاظ على البيئة (1980)لكن وبالخصوص في تقرير (*Brutland*) بعنوان "مستقبلنا جميعا" *(Notre Avenir À Tous)* المنشور في سنة (1987) والذي انتهى بعد دراسة 3 سنوات و سعى إلى معرفة وتعريف التنمية المستدامة والسماح لتوطيد المفهوم وقد ألح التقرير على نقطتين. اختياراتنا التنموية التي تأخذ في الحسبان الأجيال القادمة والسكان الفقراء والمتضررين من التدهور البيئي وهاتان الضرورتان هما أساس تعريف التنمية المستدامة والتي تعرف العلاقة كما يلي:

"التنمية المستدامة هي تنمية تستجيب للحاجيات الحالية (الاجتماعية) دون المخاطرة بإمكانيات الأجيال القادمة الضرورية باحتياجاتهم الخاصة (الايكولوجية) كما حدده الجغرافيون الفرنسيون بأن مفهوم التنمية المستدامة ليست فكرة جديدة .لكن تعود أصولها إلى (القرن18) في أعمال "مالطا" الذي أظهر في وقتها العجز في الموارد للسكان المتزايدين.

6- نفس المرجع السابق ص 23-24.

في (1864) الجغرافي الأمريكي (*March*) الذي حرص من قبل على نفي التبذير في الموارد الطبيعية الذي يتعارض مع أفكاره التطورية من جهة ومن جهة أخرى الفائدة الاقتصادية للدولة.

الألماني (*Friendrish)* من جهة أخرى والذي فيما بعد دقق على ضرورة استعمال الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة ومحاولة تحسينها حتى في حالة تطورها .هذا التيار المحافظ ،الأمريكي الذي أسس في (ق 19) اهتم بإمكانية التنمية على المدى البعيد و في هذا التوجه ظهر ما يعرف بأول حظيرة أمريكية *(Yellowstone)* وهي من أوائل الجمعيات الكبرى لحماية البيئة في (القرن 19) وخلص جميع المهتمين بالبيئة وعن طريق مناقشة مختلف المظاهر الكارثية على البيئة أنه من الضروري وضع تحليل جدي علمي لهذا التوجه.

أما التوجه العام في السبعينات .فأخصائيي نادي روما وضحوا تأثيرات النمو الصناعي والحركة التعميرية و مع تقرير (*Mendows)*، (1972) المعنون بـ:(*Halte a la croissance*) أو"توقف النمو" ألح وطور حوارات والتي تمحورت حول بعض العناصر (السكان،الغابات،التصحر،تعرية التربة ،نضب الموارد و التلوث ،ثم التغيرات المناخية و لم يتم التعريف التام لهذا المحور وكانت مجرد تبيين للحالات وللفرضيات والحقائق في نهاية (القرن20).هذا القلق و الحيرة على الكوكب الأرضي (خاصة بالنسبة للأشخاص المهتمين) ومحاولة الوصول إلى أهدافهم ومعرفة مستقبلهم في منظومة أصحاب القرار والسماح للحركات المؤيدة بتبيين وجهة النظر.

أول قمة للأرض(*sommet de la terre*) في(*Stockholm*) حيث بدأت التنمية المستديمة تميز بالمصطلح *(l'écodéveloppement)* الذي حسب(*I-Sachs*) يقوم على ثلاثة أساسيات:

- حرية القرار في العمل والبحث عن سبل نظيفة في كل محتوى تاريخي/ثقافي/اقتصادي.
- الأخذ بعين الاعتبار العدالة في الاحتياجات لجميع الأشخاص.
- العقلانية البيئية و البحث عن تنمية منسجمة مع البيئة.

التنمية والنظام البيئي أخذ رسميا فترة حياة صغيرة لأنه تم توظيفه سنة (1974)فيما يخص مشاكل التنمية الجنوبية في مسألة البيئة وأنماط الحياة في الشمال وتنمية النظام البيئي والتي كانت مازالت جذرية في نظرة الحكام الأمريكيين وتم تعويضه بمصطلح (*développement durable*) كمفهوم أكثر غموضا وأكثر انفتاحا و الذي يبين توافق بين الاحتياجات التنموية و الضرورات البيئية [22].

22-RONAN MARJOLET- aménagement et urbanisme (La Notion De Développement Durable, DESS université Paris 8, 2005,PP11-12.

2.7 مفهوم التنمية المستدامة:

مفهوم التنمية المستدامة أو (*soutenable développent*) قدم سنة (1987)في تقرير(*Brutland*) بعنوان (*Our commun futur*) للجمعية العالمية للبيئة والتنمية ،والهادفة إلى مجانسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الحفاظ على النظام البيئي وضمان الاحتياجات السكانية الحالية دون تعريض الأجيال المستقبلية للخطر،هذا التفكير الوقائي خلق ضبط لآثار التنمية الاقتصادية على التوازنات الكبرى للكوكب الأرضي (ارتفاع حرارة الأرض).

نتكلم إذا عن عملية تنمية مستدامة لتعيين أنماط تنموية اقتصادية والتي تسير التوازنات الطبيعية الكبرى خاصة تخفيض استهلاك الطاقة القديمة .وانبعاث الغازات الكربونية نتيجة حرق المواد العضوية في الغلاف الجوي (الغاز المسبب للتأثيرات الحرارية و الارتفاع الحراري) والتنمية المستدامة تحث على البحث في المواد الطاقوية المتجددة والغير ملوثة وتخفيض التلوث والأخطار المرتبطة بأشكال أخرى للطاقة عموما.

التنمية المستدامة تضع أولوية مهمة للآلات الصناعية و البحث التنظيمي للاقتصاد المبني على الطاقة ،صيانة الوحدات الغابية الكبرى المتاخمة للموارد المسببة للتلوث الجوي ،المياه القارية ،البحار والأرض ،لكن أيضا تحرص على الاستعمال الرشيد للمجال ولنسبة الزيادة في الموارد الغذائية العالمية وتوزيعها.وحتى بارتباطها بنسق الزيادة الديمغرافية.

إذا مفهوم التنمية المستديمة يضع كـ: تحول جذري وعميق لأنماط التفكير،وللاعتبارات والضرورات الايكولوجية التي تصبح تأخذ مكان في التفكير الاقتصادي الكلاسيكي ،حيث المشاكل تصبح تعالج على جميع المقاييس لكن بوجود قلق وهاجس للتوازنات الايكولوجية العالمية الكبرى وباختصار وضع التنمية الحقيقية.[23]

23 -Pierre Merlin Et Françoise Choay- Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement, Paris, CPI 82470, 2eme édition, janvier 2009, P280-281.

3.7 رهانات التنمية المستدامة:

رهانات التنمية المستديمة أو العدالة البيئية والتهيئة العمرانية.

التنمية المستدامة هي أخلاق التغيير وهي مفهوم مكمل ومبدأ فعلي يطمح لترقية مشروع جمعوي يهدف للانسجام والتناغم على المدى الطويل للاعتبارات البيئية مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية .فمفهوم التنمية المستدامة يتمفصل ضمن ميكنزم بين العلوم ومختلف الانعكاسات العالمية على المدى الطويل والبحث عن تكامل مختلف الحقول المعرفية نجده جليا في الفكر الشامل الذي يميل إلى تحليل الصيرورة التنموية من خلال أهداف وأبعاد متعددة، لكن حيث القلق البيئي يؤخذ كخط أحمر.

- المثلث الذي يبين عادة إشكالية التكامل والذي يسمح للبحث بالكشف عن مفاهيم الكلمات المنسوبة لمختلف أهداف التنمية المستدامة .**البيئية** (إنتاج على المدى الطويل للموارد المتجددة والتحكم في النظام البيئي وتحديد استعمال الموارد الحرجة.

الاقتصادية (التحكم في العائد والاستثمار وصيانة البنية التحتية الجماعية) .

الاجتماعية (تدارك الفصل والاستبعاد).

حسب (*Harriby*) ،(1997) والذي أكد أن خصوصية هذا المثلث هي "أنه لا يمكن الجمع في مرة واحدة الجدوى أو الفعالية الاقتصادية /العدالة الاجتماعية والتوازن البيئي وفي الأخير إمكانية الخروج من هذه الوضعية الحرجة تكمن في البحث عن مقدرتنا في اكتشاف وجهات ومناطق التكامل بين المجالات الثلاثية أو أبعاد التنمية المستدامة خاصة الفعالية الاقتصادية /العدالة الاجتماعية /إعادة إنتاج الموارد على المدى الطويل.

كل مرة هته الأهداف تبقى جزئية والاستراتيجيات التنموية لا تبحث عن تفصيل واحد من هذه الرؤوس الثلاثة والتي لا تحقق بالضرورة الاستدامة .التحدي الحقيقي النظري والممارسات الموضوعة عن طريق علم ومفهوم التنمية المستدامة هي تكامل الأهداف التنموية في ميدان المعرفة النسبية لكن أيضا طموح الفاعلين المعنيين بكل مقياس إقليمي للتحليل والفعل.

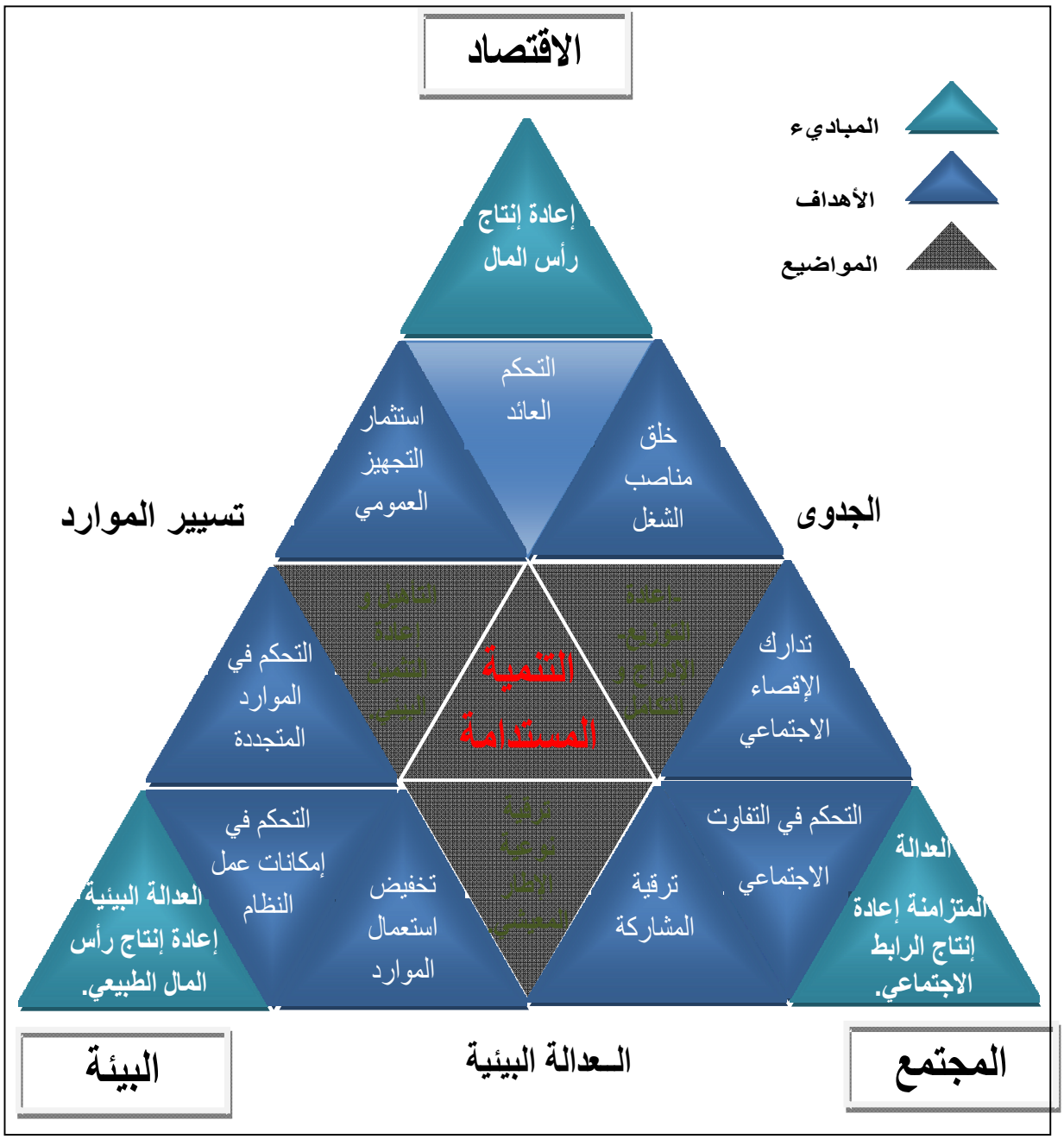

الشكل رقم 04. مثلث التنمية المستدامة:الجدوى-إمكانية الحياة-العدالة البيئية.

المصدر: (2008) -ANTONIO DA CUNHA -

مبدأ التكامل يقود في الأساس إلى تعريف التغيرات والتجانس أين الفاعلين قادرين ويمكنهم تنظيم الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية بمرأى عن تنفيذ سياسات لها أرباح مزدوجة أو ثلاثية وتدعونا إلى الوصول إلى رؤوس المثلث بالثنائية :[24]

9 –ANTONIO DA CUNHA- Enjeux De Développement Urbain Durable, 2008, P15-16.

1.3.7 تسيير الموارد (الاقتصاد+البيئة):

التنمية المستمرة ماهي إلا صيرورة لمجانسة الأهداف الاقتصادية البيئية التي تسمح بفعالية على المدى الطويل لرأس المال الطبيعي(*le capital naturel*) بالتجدد .وذلك عن طريق تسيير الموارد الطبيعية والتي تعتبر بشكل عام عند الاقتصاديين مجموعة النشاطات التي يمكنها توفير خدمات للبشر .بالإضافة إلى احترام المعايير البيئية والتي أصبح فيها من الممكن التكلم عن الاستدامة القوية وبالعودة إلى هذا المفهوم. مراعاة الموارد هي المحافظة على وظائفها من اجل الجيل الحالي والأجيال المستقبلية ومحاولتنا في الأساس الحد من الجور على الطبيعة.

المقتضيات المعيارية للاستدامة القوية واستعمال الموارد المتجددة يبقى أقل من معدل التجديد وانبعاث الفضلات يصبح أقل من قدرة تحويل المواد الغذائية المسترجعة والتطهير الذاتي للبيئة.

إستعمال الموارد الغير متجددة يبقى أقل من معدل التعويض بالموارد المتجددة.وعن طريق العديد من الأدوات التي سمحت باستمرارية الحياة و في نفس الوقت بالتنمية، كالتفاوض في حقوق الملكية وحقوق استعمال الموارد،الاستعمال العقلاني،زيادة الكلفة البيئية، الإعانات ،الضريبة،الرخص التفاوضية،المعايير،المسؤولية،المعلومة،النوعية.و كل المسائل المتعلقة بإمكانية استمرار الحياة.

2.3.7 الجدوى (الاقتصاد+الاجتماع):

الاقتصاد مدرج في المجتمع.وإنتاج الثروة وتوزيعها، هما وجهان لحقيقة واحدة:التنظيم الاجتماعي في نظرية العدالة *la théorie de la justice* لـ *J-Rawls* (1987) الذي اثبت أن الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية تكونان معضلة وهما إذن ليسا متضاربان ،فنحن نعرف العدالة على أنها إنصاف وRawls يضع المجتمع منصف إذا أسس على المشاركة في الصعوبات بإنصاف ودون تحيز لصنع توزيع اتفاقي في المجتمع للحالات الاجتماعية و القدرات الطبيعية، و في مجتمع سليم، الأقل حضا ليس المعزول بل يبقى جزء من الكل.والتحليل والصيرورة والأدوات تبعث على ضمان التحول نحو مجتمع يسمح فيه التحكم حيث الزيادة توزع بشكل متعادل وهو المحور الأساسي في البحث.

فكيف نحارب جديا ضد عودة اللاعدالة الاجتماعية دون السقوط في واد المساواة المبهمة.وهذا من خلال التحكم الجيد في الرهانات المسببة للفقر بضبط ضعف العائد عن طريق تحليل القدرات القاعدية المرتقبة مثل(الحريات العامة)لكل شخص الحق في حياة أفضل ضمن هذه الآفاق التنموية والهادفة إلى جميع أشكال التنمية الاقتصادية.

3.3.7 العدالة البيئية(المجتمع+البيئة):

ويرجع مفهوم العدالة البيئية إلى تعريف اللاعدالة أو عدم المساواة سواء في توزيع المؤهلات في الإقليم أو الضريبة البيئية التي تدفعها أقاليم دون أخرى.و تفحص عمليات اتخاذ القرار البيئي لإطار حياتنا وتأثيراته على الشروط ونوعية الحياة والمجموعات الاجتماعية والأشخاص المهتمون بمختلف مستويات التحليل الجيوغرافية.

فالنوعية السكنية لمختلف المجالات الحضرية مثال رمزي ومادي للرابط الاجتماعي في ترجمته المجالية .للاعدالة البيئية *éco-justice* وهي مفهوم يدعو إلى اكتشاف مختلف مواضيع البحث خاصة التعرض التمييزي للسكان والأخطار الطبيعية كالتلوث والأخطار التكنولوجية كتموضع الموارد السامة والخطيرة في أقاليم دون أخرى.

لا عدالة البيئات الحضرية لمختلف المجموعات الاجتماعية فيما يخص الضرورات الحضرية والموزعة بشكل غير عادل.يظهر عجز التهيئة الإقليمية و الحضرية والتي تظهر كمتغير أساسي في التجانس الاجتماعي للبيئة الحضرية. أشكال التنظيم المجالي للنشاطات الإنسانية ،الاجتماعية،بنية المركزيات والشبكات الرابطة بينها.أشكال تهيئة المجالات العمومية.أيضا لها إسقاطات اجتماعية وبيئية مختلفة تماما .أي أن الرهان الأساسي لسياسة العدالة المطبقة في المجال الحضري والتكامل المجالي للمكونات العمرانية الأكثر تعرضا إلى منطق الفصل الاجتماعي والتدهور البيئي .هو فرض العدالة النسبية في التجانس الاجتماعي للفعل الحضري.

هذه النظرية العامة توضح جيدا فيما سماه *Ronald Castro* "نظرية الأماكن الساحرة"
théorie des lieux magiques وحسبها فكل مكان يصبح جزءا متكامل من المدينة وجزءا من المركزية الحضرية.هي فكرة حيث شرحت بشكل آخر حيث التكامل المجالي يصبح طريقة تهيئة عندما يمنح لكل جزء من المدينة بما في ذلك الضاحية نوعية حضرية مؤسسة على خصوصيات جيدة حيث السكان يؤثرون ويتأثرون بالتعارف ويصنعون الهوية بالتعبير .

التهيئة تضم تعددية كبيرة في الأدوات (المخطط التوجيهي / المخططات الوظيفية *POS*) وتوافق العديد من المقاييس الجيوغرافية ،المقياس المحلي حاسم ويقوم بمعالجة النسيج العمراني ،السكن،المجال العمومي،الشبكة الرابطة بينهم ،وإنتاج أشكال حضرية .ومعالجة حتى حركة نوعية حياة المواطنين ،فالتهيئة تضم هنا أيضا انشغالات التنمية المستدامة والايكولوجية الحضرية الجديدة.[25]

10- أنتونيو داسونها-رهانات التنمية الحضرية المستدامة نفس المرجع السابق الذكر ص.18-19-20.

8. التنمية الحضرية المستدامة :

مسألة التنمية الحضرية المستدامة تصنف ضمن إطار أكثر شمولية وأكثر دراسة كالتنمية المستدامة الشاملة في مدن الدول النامية والتي تكونت عن طريق تأثير مجموعة كبيرة من النشاطات الاقتصادية والسكانية والسكنية في المدن على البيئة، وهي المصدر الأهم للنفايات وللتلوث والاستعمال الأقصى للطاقة .بالنسبة لمختلف أشكال التلوث ، عنصر مهم هو الكثافة الإقليمية للظاهرة، كون المدينة أو الظاهرة الحضرية هي النواة المركزية للتلوث في الإقليم. وقدرة النظام الحضري على إعادة تكوين الموارد الطبيعية ثابتة نسبيا لكل وحدة توسعية إقليمية.عندها يزيد التأثير السلبي بشكل عملياتي لهذه المدينة التي تأخذ في الحسبان كافة الاستعمالات المرتفعة للأرض والممثلة لحالة مهمة لرد الفعل الانعكاسي .

السبب الثاني الذي أظهر مشكل الدعم التنموي انطلاقا من المدينة باعتبارها عنصر نسبي في التدخل لأن المدينة هي المجال الأول لإنتاج الملوثات Co , co2, no نتيجة ارتفاع كثافة النقل والذي يؤثر على البيئة الإقليمية و كتحصيل حاصل على البيئة المحلية مثل الاحتقان.الضجيج ،تلوث المجال الجوي) وهذا ما نسميه النظرية المحلية.

التنمية الحضرية المستدامة نظام معقد فتاريخيا ،ظهور المدينة فصلها عن الريف وأعطاها استقلالية أصبحت من خلالها تطبق وبشكل مستقل نشاطات ووظائف مغايرة وتدور في مجملها حول استغلال الموارد الطبيعية والأخرى. وبينت بشكل واضح ظهور العلاقات بين الاجتماعية المفضلة للجوار وهذا الشكل لا يمكن تحقيقه في نمط السكن المنتشر، كما نمت نشاطات مرتبطة بالسياسة ،بالقراءة،بالثقافة،بالفن،الابتكار الاجتماعي والتكنولوجي أيضا تنمية القيم الخاصة المقابلة لأخلاق الحياة الفلاحية.

وجود المدينة ساهم إذا في التخلي عن نمط حياة النظام الاجتماعي والقائمة أساسا على التكامل إنسان/طبيعة لأجل نظام قائم على التكامل بين الناس :وفقد وظيفة الإنتاج المقامة على الأرض والعمل لأجل وظائف إنتاجية تقوم على رأس المال الاجتماعي الثابت،المعلومة والطاقة.

العواقب و النتائج المنهجية التي تنتج هذه الانعكاسات مهمة:

- **في المقام الأول:** تعريف الدعم البيئي وبين اللادعم لرأس المال الطبيعي ولرأس المال الصناعي الذي يصبح في الفكر العام حقيقية لكنها لا تنطبق في المجالات الحضرية حيث رأس المال الطبيعي يزود من الأرض ويعوض رأس المال الاجتماعي الثابت.

- **في المقام الثاني**:تعويض الضرر الشديد بين الثنائية. التنمية الاقتصادية / النوعية البيئية يشرح ضمنيا باستغرابه لردات الفعل على التوازن الايكولوجي الأرضي ، البعض منها على الأقل توجد في المجال الحضري.وبالنسبة للمدن الفقيرة (حيث لا توجد هناك المدينة التي تجلب النشاطات لكن الريف هو الذي يعرض المزايا حيث تحسين البنية التحتية وشروط الصحة والثقافة المرتبطة بالزيادة الاقتصادية وليس تحسين نوعية البيئة.[26]

9. المدينة المستدامة:

1.9 تعريف للمدينة المستدامة:

مفهوم التنمية المستدامة حديث من وجهة نظر علمية ،المفهوم ظهر(1988) في برنامج اليونسكو *l'UNESCO* بعنوان الإنسان و المحيط (*man and biosphere*) حيث برز مفهوم المدن المستديمة ،التصور وعلى أساس الأزمات:

- الأزمة الايكولوجية هي وقائع وضحت في ملتقى *RIODIGANIRO* في (1992) مميزة بمشاكل بيئية كبرى تهدد الأجيال الحالية والأجيال القادمة.
- أزمة اجتماعية نتيجة زيادة الفارق والخلاف بين الشمال والجنوب وإثبات الفصل.
- أزمة شاملة للسلطات العمومية و المؤسسات الحكومية والثقافة السياسية والتي أصبحت تأثر بشكل تدريجي وجلي تحت نظر المواطنين أين الاقتصاد يقود بحكم القرارات ،الاختيارات،التي أفسدت العمل السياسي.

مشاريع المدن المستدامة يوافق عدة أنماط من المسائل الأولى تعالج التنمية الحالية للمدن .إعادة استنساخها ،توجد مدن و أشكال نمو اقتصادي غير مستدامة في معنى الصيانة البسيطة للزمن، هذا القبول أولي للمفهوم المستدام في معناه الدائم ، ضروري لكنه غير كاف..

الاستدامة لا تبين فقط قدرتها في الإنتاج من جديد في الزمن، فقمة (*RIODIGANIRO*) عرفت هذا المفهوم بربطه "بالقدرة على الاستجابة للحاجيات الحالية.

11 - ROBERTO CAMAGNI ET MARIA CRISTINA GIBELLI- développement urbain durable (quatre Métropoles Européennes), Paris,1ere édition, 2008, P5-6-7.

(Cyria Emilianoff) أستاذة وباحثة في جامعة (*MAINE AU MANS*) ، وهي مختصة فرنسية في مسألة التنمية المستدامة في السياسات المؤسساتية وخصوصا في المظاهر المميزة بالمدينة المستدامة وبينت تعريف دقيق لعدة مداخل.

- أول تعريف للمدينة المستدامة: هي مدينة لها مشروع أولي دائم للذاكرة ،لإرث ،للهوية الحضرية، ويعني بشكل بسيط خلود المدينة ضمن مختلف أشكالها الثقافية .

- ثاني تعريف للمدينة المستدامة : أنها المدينة التي تقدم نوعية حياة في كل مكان واندماج بيئي وتزاوج للخدماتية والمجتمع.لمحاربة المشاكل الخاصة بالسكن عوض السكن المتزايد دون كابح .

ثالث تعريف للمدينة المستدامة: يلخص المدينة المستدامة على أنها المدينة التي تعيد تكييف مشروع سياسي لخيار تنموي في إطار توصيات قمة الأرض والسياسة الوطنية للتنمية المستدامة.

في مواجهة هذه الاتجاهات التعميرية يمكن تعريف المدينة المستدامة في ثلاث أزمنة:

1- في المستقبل :هي المدينة القادرة على الثبات في الزمن والحفاظ على هويتها، وتوجهها العام، وديناميكيتها على المدى الطويل، هذا ضمن الإطار الحالي ومراجعة بعض الثوابت ،لحمايتها من المستقبل فالمدينة بحاجة لكل تاريخها بالمقارنة مع الحاضر ، ذاكرتها ،إرثها الحضري، تنوعها الثقافي الجوهري.

2- في الحاضر: هي المدينة المستدامة يمكنها عرض توفير نوعية حياة في جميع الأماكن وفي كل الأماكن التفاضلية الأقل قوة بين أطر الحياة .هذه الضرورات تحتاج إلى التنويع والازدواجية الاجتماعية والوظيفية وأيضا التلاحم النسبي الذي يمكن المدينة من التفاعل المرن مع مختلف الأشكال الحضرية *morphologie urbaine*.

3- في الماضي: المدينة المستدامة هي نتيجة لمدينة أعادت تكييف مشروع سياسي ،معرف ضمن مبادئ الاستدامة .

حسب الجمعية الفرنسية للتنمية المستدامة المدينة المستدامة هي مدينة:

- حيث السكان يعدون وسائل تعمل على تنظيم وتوظيف المدينة ضمن الشروط السياسية ،والمؤسساتية،الاجتماعية والثقافية،المرضية لهم والتي تضمن العدالة للجميع.
- أين الوظيفة والديناميكية تحقق أهداف تؤمن الشروط السوسيولوجية للحياة ونوعية الأوساط وتحديد استهلاكات الموارد.

- كل فعل لا يضر الموارد الطبيعية المتجددة المحيطة ولا وظائفها ولا يضر علاقات ديناميكية النظام البيئي في الأقاليم الصغيرة ،التوازنات الكبرى الإقليمية والعالمية الضرورية في التنمية المستدامة لتجمعات أخرى.

- التي ترتبط بوقاية إمكانية الحياة والخيارات المحتملة للأجيال القادمة.

- وحسب (*Richard Rogers*) المدينة المستدامة هي:

- مدينة جميلة، حيث الفن و المعمار والمظهر يشعل الخيال ويهيج الروح.

- مدينة صحيحة *une ville juste* حيث تتوفر على العدالة، الغذاء، السكن، التعليم، الأمل والموزعة بشكل عادل و الكل يشارك في الحكم.

- مدينة خلاقة حيث الخيال مفتوح و التجارب متحركة وتسمح جميع الاحتمالات برد فعل تغييري سريع.

- مدينة ايكولوجية ،تخفض تأثيرها على البيئة،حيث المظهر والشكل المبني متوازنان ،حيث البنايات و البنية التحتية فعالة في استعمالها للموارد.

- هي مدينة جاذبة *conviviale* حيث الميدان العمومي يفضل الإحساس بالمشاركة والشراكة والحركة حيث تبادل المعلومة يكون وجه لوجه والكترونيا.

- مدينة ملتحمة ومكثفة *ville compact*e ومتعددة المراكز،تحمي الريف،وتجمع وتكمل الاشتراكات والشراكات في الأحياء وتحسين النسج المجاورة.

- مدينة متنوعة لها تنوع في الأعمال، بالإضافة إلى التشابك الذي يخلق الحركية وتعطي حياة عمومية جدية.[27]

المدينة المستدامة إذا هي إطار حيث تأخذ محتوى المشاريع التجمعية، هذه الصيرورة تطرح تساؤلات ومسائل سياسية وأخلاقية نسبية في التنمية البشرية العالمية والإرث الذي لا بد أن يوصي بحق الأجيال القادمة.

12- RONAN MARJOLET- DESS aménagement et urbanisme (La Notion De Développement Durable, université Paris 8, l'année universitaire2004-2005, P19-22.

هي أيضا حيث المواطنين يمكنهم معرفة المزيد في كل المقاييس والأخذ بالقرار وتتبع تطبيقها والتشدد في المعلومات المحددة.ومطلب المشاركة تعبير للمجتمع المدني تحدد بأن المعلومة الجيوغرافية تصبح أكثر سهولة وتوفرا وأكثر تفهما .لكن أيضا حيث الفاعلين يصبحون حقا فاعلين ،ومشروع إنتاج المعلومة و القرارات المتعلقة بهم و يمكنهم الأخذ بالإصلاحات والأخذ بعين الاعتبار كل الأشكال الحضرية،وتسيير الموارد ونوعية الحياة..

بالتأكيد فكرة الحساسية نحو الطبيعة و الضرر من التلوث أو ما يعرف بالهاجس البيئي، يعود إلى زمن أقدم من ظهور الاستدامة وأخلاق الإنتاج الحضري.(1944)، حيث نجد مثلا أن نظرية المدن المكثفة كانت أقرب لمعنى الاستدامة من لفظه.

2.9 المدينة المتراصة:

فكرتي البيئة والاستدامة تعيد صياغة وتعيد ابتكار نمط المدينة المكثفة ويجب الذكر أن هذا النمط تم التخلي عنه في هذا القرن، المدن الصناعية في (ق18) كانت تعاني من الاكتظاظ والفقر من الأمراض، مجارير مفتوحة تجلب الكوليرا والحمى التفؤودية ، الصناعات الملوثة المحاذية للمساكن المكتظة بالسكان كانت نتاج للمدن الصناعية.

في سنة (1944) العمراني *Ebenzer Howard* اقترح إعادة توزيع السكان في بيئات حضرية أقل كثافة وأكثر اخضرارا.

اليوم و على عكس الصناعات الملوثة .اختفت من المدن في العالم المتقدم ،على الأقل نظريا مع ظهور الصناعة الخضراء لإنتاج الطاقة ونظام النقل العمومي النقي،أنظمة جيدة لتصريف المياه المستعملة والنفايات ،ولا يمكن مقارنتها بنظام المدن المكثفة و يجب النظر بصفة أخرى للميزات الاجتماعية الجوارية ،إعادة اكتشاف الحياة الريفية للآخرين حيث هناك مزايا اجتماعية .

نمط المدينة المكثفة يمكن له أن يوفر الفائدة الايكولوجية .والتخطيط بشكل متكامل ،المدن المكثفة توفر في استعمال الموارد الأقل تلويثا ودون الرجوع أو الجور على الريف،إذن فكرة المدينة المكثفة جديرة بالاهتمام.

المدينة المكثفة متنوعة اجتماعيا حيث النشاطات الاقتصادية والاجتماعية تحقق الاجتماع حول الحي هذا التصور يختلف تماما عن النمط الحضري المهيمن حاليا،خاصة في المدن الكبرى.المدينة مقسمة إلى مناطق نشاطات، مع أحياء تجارية في وسط المدينة، مراكز تجارية وترفيهية في الضواحي ،ضواحي سكنية وطرق سريعة .

تقلص المدينة إلى أقسام مبسطة، سهولة التسيير، الشرعية الاقتصادية، حتى في مقياس البنايات الفردية، أصحاب المشروع، عموميين مثل الخواص..الجميع يهتمون بالتصور الجواري وتزاوج الاستعمال ،البنايات التقليدية المكونة للمدينة أو للمشاغل الفنية تنشأ تحت الشقق السكنية وحتى تحت المكاتب ويمكنك الحصول على احتياجاتك حتى دون استغلال السيارة، ميزات للمدينة المكثفة، لكن حاليا البنايات المتعددة الوظائف تخلف شراكة متعددة ،عكس التجمعات السكنية المحلية التي نجدها معقدة التسيير وأصحاب المشاريع نجدهم بصعوبة يفضلون الإنشاءات الأحادية الوظائف لأنهم يغامرون في المشاريع ذات الأحجام يفضلون المواقع الكبرى المفتوحة أو المواقع الأقل ثمنا والتي تعرض إمكانية إنشاء تحصيصات مثل حظيرة النشاطات و التي لها نتائج سريعة على المدى القصير و تواصل دوران الاستثمارات في التنمية الحضرية المتعددة والمفضلة لتعدد الاستعمال وميزاتها الاجتماعية والايكولوجية المنشودة.[28]

السيارة التي تلعب الدور الأساسي في العمل المقوض للالتحام في المدينة، وتساهم في هدم نوعية المجالات العمومية، وتشجع التمدد العمراني، و تمكين التنقل إلى النشاطات اليومية، عزلت المكاتب، التجارة و السكن، و المدن أصبحت أكثر تمددا، النقل أصبح أكثر اقتصادية و المواطن أصبح أكثر استقلالا عن السيارة .إنشاء المدن المكثفة الجديدة يتطلب طرح التنمية ألأحادية و سيادة السيارة تسطر المدن و التجمعات الحضرية الناجحة أين التنقل يزيد ،أي كيف نسمح للسيارة باعتبارها حق و رمز رفاهية للفرد وفي نفس الوقت كيف نخطط دون أن نسمح للسيارة بفصله عن الحياة المشتركة ،كيف نخطط للتفضيل و التسريع في استعمال النظام النقل النظيف ،وإعطاء الطرق للمارة المجتمعين.

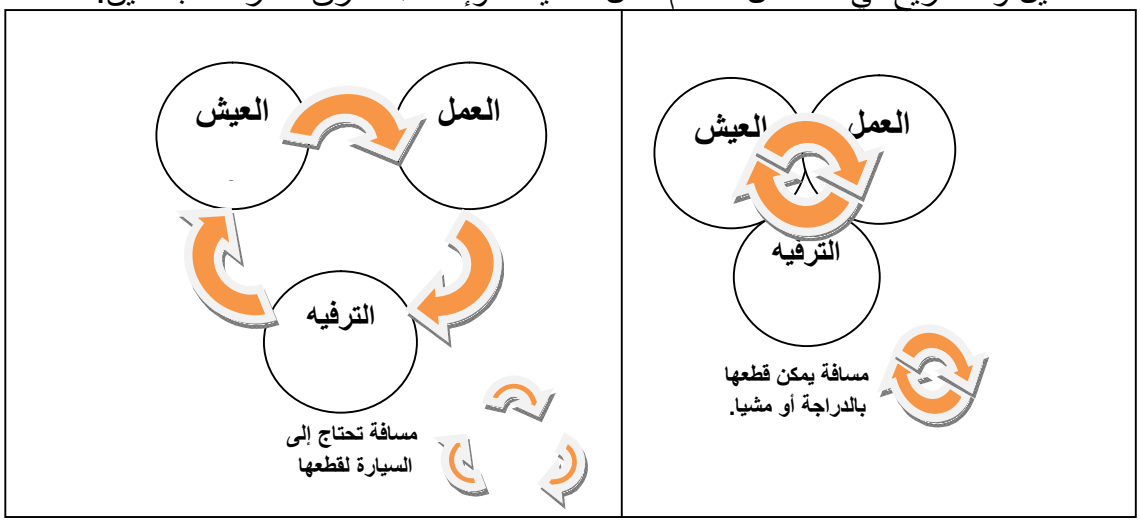

الشكل رقم 05. المسافة المقطوعة بين الوظائف الحضرية وعلاقتها بخيار الأقطاب العمرانية المتراصة والمنتشرة **المصدر:** RICHARD ROGERS.2000 -

13-RICHARD ROGERS - Des Viles Pour Une Petite Planète, Paris, édition Le Moniteur, 1ere édition, 2000, P 53.

المدينة المكثفة تتصدى لمشاكلها فهي تكبر حول مركز نشاط اجتماعي وتجاري يضم نقاط بين تواصلية للنقل العمومي، وهذا الأخير يزود الأقطاب المحيطة به (الأحياء النامية) ،المدينة المكثفة هي شبكة من أحياء ،لكل واحد منها حظيرته الخاصة ومجاله العمومي ويستفيد من خدمة نطاق كبير من النشاطات العمومية والخاصة والتي تضمنها البنية التاريخية لبعض المدن.

وهي مثال مميز للشكل التنموي المتعدد المراكز، والمهم لحد الآن أن هذه الأحياء قريبة من العمل والتجهيزات ويمكن بسهولة الوصول إلى فكر التجمع، هذه الازدواجية تميز كم عدم استعمال السيارة في اليوم مميز.ففي المدن الكبرى (نظام الكتل المتنقلة) الذي يربط كل مراكز الأحياء ،يسمح بقطع المدينة بسرعة كبيرة ،من جهة ومن جهة أخرى، يهجر الخدمة المحلية في النظام المحلي .هذا النظام يخفض الحجم والتأثير من حركة النقل التي يمكن كذلك تعديلها ومراقبتها ،خاصة حول قلب الأحياء والشبكة المحلية،نظام نقل سكة حديد خفيف ،وحافلات أوتوماتيكية تصبح أكثر فعالية ،أو التنقل عن طريق الدراجات الهوائية أو المشي والذي يعطي نقص في التلوث /و زيادة في إحساس الأمان والدعوة إلى المجالات العمومية تزيد.[29]

3.9 المدينة المتراصةالمستدامة:

وهي إعادة المدينة إلى حالتها السكنية المثلى والتجمعات المؤسسة على التجمع وهو نمط بنيوي حضري يؤكد أنه يمكن تقديم وترجمة عدة أشكال لرضا كل الثقافات .المدن تصبح أيضا تعبير للأشخاص التي تضمهم ،اتصال مباشر ،للتركيز وتكوين النشاط البشري للإبداع ولخلق ثقافة محلية مهما كان المناخ،في المجتمع الغني أو الفقير وهو الهدف على المستوى البعيد للتنمية المستدامة، أي خلق بنية مرنة للتجمع وللحياة الجمعوية ضمن مبادئ البيئة وليست الملوثة الجوارية المتعددة.وعرض المجال العمومي المتكيف ،وجود المظهر الطبيعي و استعمال التكنولوجيات الحديثة الحضرية التي في الأساس الهدف منها تحسين نوعية الهواء والحياة في المدينة المكثفة.

ميزة أخرى للمدينة المكثفة ،الريف أو الظهير هو أيضا محمي من تداعيات التنمية الحضرية ،وبينت إلى حد كبير كيف التركيز في النشاطات المختلفة وتجمع النشاطات المتشابهة يشجع الاستعمال الجيد والعقلاني للطاقة ، المدينة المتراصة يمكن لها توفير بيئة جميلة أو حتى أجمل من الريف.

14- نفس المرجع السابق الذكر ص 53-55.

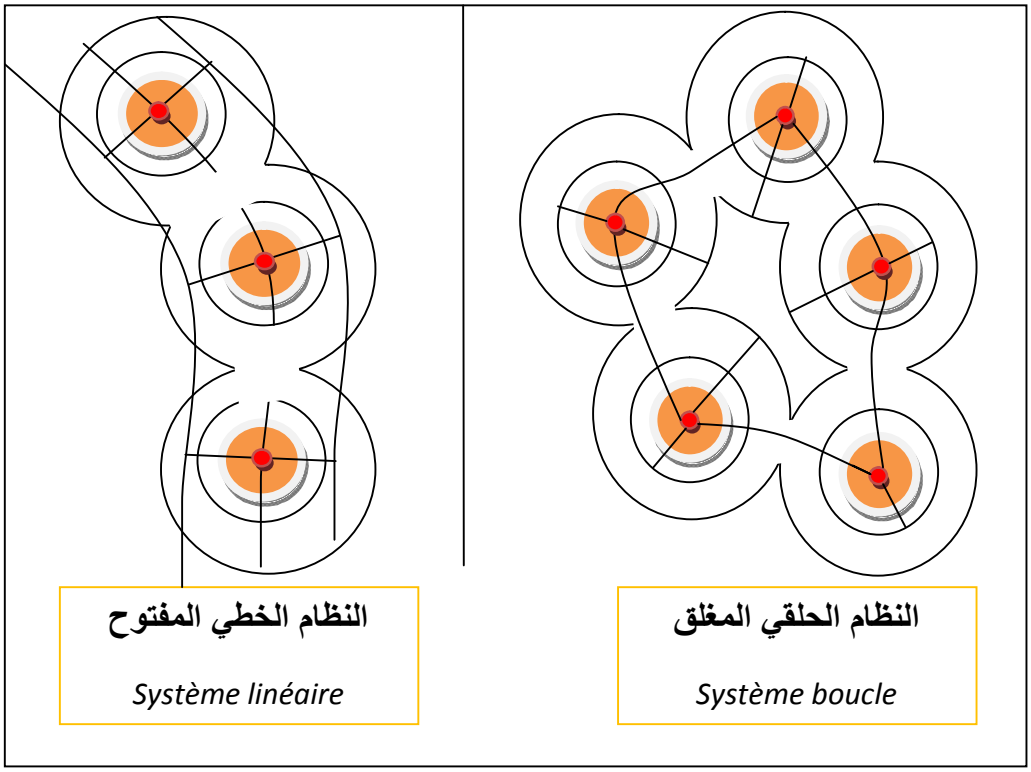

الشكل رقم 06: النظام الحلقي المغلق والنظام الخطي المفتوح للمدينة.

المصدر: RICHARD ROGERS - Des Viles Pour Une Petite Planète

إن تعدد النظريات النزيهة لإنشاء اجتماع حضري وشراكة حضرية مستديمة ،تعالج التجاهل المتخوف منه في هذه الأيام ،في إنشاء المدن.

القوى المالية والسياسية الهادفة إلى التسريع المهول في عجلة التنمية ، ضعفت الحياة في المدينة ووجهتها عن طريق التحديد الخاطيء للأهداف الحضرية المبنية على الفائدة الخاصة لهذه القوى،لكن ظهرت تيارات جديدة تهدف إلى إعادة توجيه الأهداف الحضرية للمدن إلى رؤية مستدامة، وإلى وجهة نظر بيئية و اجتماعية عادلة تصل بالمجتمع وترجعه لاستغلال التكنولوجيا والتواصلات الحديثة ، وتأخذ كمعيار الجسم المعقد للمدينة المعاصرة ، ونحتاج أيضا إلى الاعتقاد أن الجمال والفخر بالمواطنة لها قيمة، عوض بناء مدن تغيب تجمعنا وتطمس البيئة كما يجب بناء مدن قادرة على الحياة. [30]

15-RICHARD ROGERS - Des Viles Pour Une Petite Planète, Paris, édition Le Moniteur, 1ere édition,2000, P 55.

4.9 فكر الإيكونظامية والمدينة المستدامة :

الايكولوجية الحضرية الجديدة تبين أن المدينة هي نظام معقد ينمو بصيرورة متغيرات متواصلة لعناصر مثل الطاقة ،الموارد الطبيعية وإنتاج النفايات ،بأمل أن يصبح كتدفقات في سلسلة أكثر اتساعا يمكن من خلالها دراسة الملوثات المصاحبة للمدينة ،المواد المستعملة،الطاقة التي تستهلكها،اغتصابه للمجال الزراعي.

الأعمال الحديثة المصاحبة لهذه الفكرة توحي بأن المدن الحديثة هي نظام ايكولوجي يخضع في حلقته الغذائية إلى ماوراء حدود المدينة، ويمكن اختصار الانعكاسات الفكر الايكونظامي للمدينة في أربعة نقاط:

- **المدن هي أنظمة بيئية اصطناعية قاصرة:** تقييم الموارد الحضرية ،التحكم في التدفقات الحضرية،التحكم في استعمال الأرض ليس كاف، والتوظيف الحالي للمدن يستجيب سلبا لمعايير الاستدامة، في أشكال الإنتاج وأساليب الاستهلاك الحضري لتترك بصمة ايكولوجية قوية على المدينة .نظام التغذية الحضري لم يتكامل بشكل جيد لحد الآن .فالمدن الحالية تحدث فيها تحولات سريعة ،فهي مستورد لكم كبير من الطاقة والمادة الأولية ومصدر لكم كبير من النفايات الملوثة.

- **ترتيب المدينة يعبر عن طريق تعدد الأغلفة المجالية:**المدينة هي حقيقة تحولية .فوظيفة المدينة هي نتيجة لتأثير فعل يجتاز حدود إقليمها ،المدينة تحافظ على نفسها عن طريق التبادل ،حيث توجد لنفسها مجموعة من العلاقات والشبكات بين المدينة والمجال المحيط كأنها أداة للجذب .تجلب وتؤطر تدفق قوي للمادة و للمعلومة .تنمية المدينة تحدث مبالغة في التدفقات أكثر من الأقاليم المجاورة والتابعة لأجل تموينها وتصريف نفاياتها.

- **التعمير الجائر (الممتد) يحول المدينة إلى غير فعالة :**من وجهة نظر استعمال الموارد المادية ونوعية إطار الحياة فإن الامتداد العمراني المبذر للأرض ،الطلب على الاستثمار وصيانة البنية التحتية الباهظة لأجل التكليف ،تشجيع استعمال النقل الآلي الخاص ،يؤدي إلى زيادة استهلاك الطاقة،وإيجاد علاقة طردية بين نمو المدينة وقدرتها على تسيير ذلك النمو.

- **المدينة ليست مستدامة:** مع ذلك يمكنها المشاركة في الاستدامة بين الإرشاد والتدريس الأكثر أهمية لإنارة المنهجية الايكولوجية الحضرية المتعلقة بضرورة الغلق التدريجي لدورة الموارد (الرسكلة،تثمين النفايات،مراقبة الانبعاث،الوقاية) تجديد وغلق دورة الطاقة والمواد المفضلة في

التنمية المستدامة ،وكذلك التحكم في استهلاك الأرض وتسيير التجارة الحضرية وترقية نوعية المجال العمومي والمكون للمظهر الإجمالي العام لهذه الإشكالية .

البحوث حول المدينة المستدامة، وعلى تصور جديد للمدينة ،لوظيفتها وتوظيفها لكن أيضا لشكلها وتنظيمها الداخلي والذي يتطور بسرعة بعد قمة (*RIODIGANIRO*) ، وضرورة تجديد سياسات حضرية اقل قطاعية وأكثر ملائمة للتهيئة الحضرية وتخفيض تأثيرات التنمية التي تتلاءم وتأثيرات التنمية في المدن على البيئة ونوعية حياة السكان على المستويين القصير والبعيد في بدايات التسعين .وبداية الفهم الجيد لمعارف وأبجديات الكلفة الاقتصادية ،الاجتماعية ،و الايكولوجية كوظائف لنظام استهلاك تعميري معين،والمدينة المستدامة تعرف تدريجيا على أنها خيار للمدينة المنبثقة.[31]

خاتمة الفصل :

المدينة باعتبارها نظام بيئي حضري مصغر أو نسخة مصغرة للنظام البيئي الطبيعي تحكمها مجموعة أيضا من العلاقات البينية بين العناصر المكونة للنظام البيئي الحضري.فالمدينة كالكائن الحي حية.تستهلك المواد الأولية و رأس المال البشري و الطبيعي لتحويلها إلى إنتاج مختلف بين مادي و معنوي .

ومن بين الانتاجات الحضرية. الإنتاج المجالي و يفسر بالتوسع العمراني أو إضافة نسج جديدة للمدينة لتلبية حاجيات السكان وتحسين حياتهم .وغالبا ما يكون على حساب مساحات زراعية أو أراضي ذات مردود زراعي عال .لحد الآن ليس هناك مشكل بمعناه السلبي فتوسع المدن ضرورة عمرانية كونها تعد العقيدة الحضرية وهي الطريقة الوحيدة لاستمرار حياة المدن.لكن المشكل يكمن في عدم احترام ضم الأراضي الزراعية للمحيط العمراني نتيجة عدم الاستغلال المؤسس والمصاحب بمسؤولية لهذه العقارات.أي بصورة أخرى ضم أنسجة للمدينة لا تحترم ما خسرته الطبيعة.هذا بالإضافة إلى الاستنزاف المتسارع للموارد البيئية.

هذا وغيره خلق نوع من الهاجس البيئي الذي قاد إلى ضرورة استحضار الطبيعة والبيئة في كل فعل حضري وهذا ما دعت إليه عدة نظريات ومنتديات تهدف في مجملها إلى تحدي الضروريات المحلية للتنمية من جهة ومن جهة أخرى الأخذ في الحسبان الضرورات البيئية لكوكبنا الأرضي.وقد يبدوا هذا الكلام غير عقلاني عند بعض الدول وبعض السياسات المحلية كونها غير مسوؤلة عن إهدار واستنزاف الدول المتقدمة لمخزونها البيئي والتي تعاود لتطلب منا التخفيف من الكلفة البيئية للتنمية مع العلم أن

31 -ANTONIO DA CUNHA- Enjeux De Développement Urbain Durable, 2008, P 25-27.

مخزوننا الطبيعي بعيد كل البعد عن درجة الخطر بل قد نستغرب أنها لا تزال عذراء في العديد من الأقاليم .الخطر البيئي يلاحظ عندنا فقط في المدن والمدن الكبرى فقط .فنجد أن المدن الصغرى لا تكاد تلاحظ هذا التدهور البيئي الكبير.ومن هنا كان لزاما علينا التفريق بين مدن وأقاليم وصلت حدود استنزافها للبيئة الحدود القصوى وبين أقاليمنا التي تحتاج لمجرد تنمية رشيدة وليس لفعل استدامة بمعناه البيئي.

لاحظنا أنه من بين المسببات الأساسية للتلوث في الأوساط الحضرية وسائل النقل وخاصة السيارة.والتي تعتبر مؤشر رفاهية كما تعتبر حق للفرد الحضري وعنصر مهم في نوعية الحياة الحضرية للمواطن.ولهذا كان الانتقال في مدن لا تراعي المسافات بين الوظائف والأشكال والمركزية الحضرية سببا لدراسات عديدة حول المدن المستدامة ونظريات المدن المكثفة والأخذ في الحسبان توزيع الوظائف و السكن و علاقتهما بالمسافة الضرورية لاستعمال السيارة .ومع التمدد العمراني للمدن الكبرى خاصة كان لزاما عليها التفكير بنمط المدن المتراصة لتخفيف استعمال السيارة وبالتالي التخفيف من استعمال الوقود وتخفيف الضغط على البنية التحتية و حركة المرور و انتقال الأفراد والسلع.مع الإبقاء على الاستعمال الأقل للطاقة وتعزيز الثقافة الجوارية والتبادل الاجتماعي للسكان..

إذا كان الوقود من أهم مصادر الطاقة في المدن كما أنه أهم العناصر الملوثة بعد استعماله، فإن هناك مصدر حضري أهم في مثل حال مدننا الصغيرة النقية بالمقارنة مع المدن الكبرى ألا وهو العقار الحضري ، والذي يؤدي استعماله للتعمير بشكل توسع عمراني غير مبرر وغير استراتيجي وغير مدروس إلى تحوله إلى تبذير لمساحات من الأراضي التي في أغلبها ذات مردود زراعي من متوسط إلى عال.وهو عدم احترام لما يفقده الريف كل سنة لحساب مدن تستهلكه دون دفع الضريبة البيئية، وهي الترشيدية في استعمال المجال.أي أن الاستدامة عندنا تأخذ منحى آخر.فالأرض المتحولة إلى عقار حضري تفقد خاصيتها الطبيعية نتيجة التدخل العمراني الذي يقضي على نفوذيتها وإمكاناتها الزراعية ، وهنا يتجلى أساس الاستدامة أو استحضار الهاجس البيئي في الفعل الحضري .فلا يمكن كما تقدم اعتبار المدينة مستدامة لكن يمكن أن نقول عليها مدينة تراعي الاستدامة في الإنتاج الحضري ليس فقط عن طريق توفير بيئة حضرية صحية لمستعمل المجال فقط لكن اغتنام واحترام و ترشيد الفعل الحضري على المجال المكتسب نتيجة خسارة الطبيعة لعنصر بيئي مهم وهو الأرض لصالح المدن الجشعة.وهذا عن طريق آليات عمرانية متفاعلة بشكل مستدام مع استحواذ المدن للعقار.أي بصورة أخرى المحافظة على العقار الحضري من التدخل اللامسؤول لأحد آليات التعمير التي لا تراعي الحاجات الحضرية الحالية والمستقبلية لهذا العقار وأيضا حق الأجيال المستقبلية في العقار الحساس والذي قد يؤدي

استهلاكه لدمار المجال الطبيعي و المجال الحضري في نفس الوقت نتيجة العفوية العمرانية في ظل غياب إحساس بالمسؤولية العمرانية للتدخل العمراني.

شكل التدخل الحضري المستدام يكمن في شكل آلية التدخل العمراني الرشيدة والمستوحية لفكر النظام البيئي الحضري والايكولوجية الحضرية بالإضافة إلى أبجديات الحكم الحضري الراشد وخاصة إشراك الفاعلين .وهو ما يطرحه المشروع الحضري كأداة تشاركية لجميع الفاعلين.فهل يمكن للمشروع الحضري التبني الفعلي لإيديولوجية وتفكير وسياسة الاستدامة في المجال الحضري المعقد.

وكيف يمكن تحويل هذه الإيديولوجيات وأنماط التفكير والمناهج البيئية إلى مجموعة قواعد معينة يمكن ترجمتها في الفعل الحضري، بشكل قواعد دقيقة يمكن إدراجها في الحلقات الأولى من التصور العمراني وإنتاج المدن.تساؤل كبير نرجو الإجابة عليه في الفصل الموالي.

الفصل الثالث

الفكر البيئي في التعمير

الصيرورة المنتهجة في التخطيط لا يمكن تعريفها بلفظ مجرد.بل تنفذ بمواضيع عملياتية مختلفة ,مثل العلاقات المادية والجيوغرافية بين الأقاليم المجاورة والمعنية بالترجمة المجالية .أي أن الاستدامة لا يمكن أن تنحصر في مجموعة من الألفاظ والسياسات العامة والأهداف الشاملة والتي يصعب إذا لم نقل يستحيل تطبيقها كما هي.فلا يكفي إيجاد المشروع الحضري من حيث الماهية.أو الأهداف، التوجهات أو حتى التخطيط دون وجود فعلي لتقنيات يمكن تطبيقها ضمن الأهداف العامة والتوجهات الحضرية للمشروع الحضري.واقترانه بمعنى ولفظ الاستدامة.

صيرورة المنهاج الحضري المستدام. طويلة بالمقارنة مع الأنظمة السياسية والتوجهات والإيديولوجيات الوطنية المتسارعة.وبطيئة بالمقارنة مع ضرورات الفعل الحضري في المجال.كما أنها قد لا توافق الطموحات الحضرية لجميع سكان الإقليم.كما أنها أيضا يمكن أن لا تنضج نتيجة تعدد الرؤى والعقليات واختلاف التوجهات.نتيجة ودائما تعدد الفاعلين والمقررين لأي فعل حضري.من هنا يتضح أنه من الضروري إيجاد فضاء تقني أو مجموعة من التقنيات يمكن تطبيقها سواء ضمن الأهداف الحضرية أي الرؤية المحلية.أو الأهداف الكبرى للتنمية المستدامة.لأن الحركة الحضرية المتسارعة لا تنتظر نضوج الأفكار السياسية والتخطيطية والاجتماعية للفاعلين واتفاقهم على مشروع واحد وموحد.في هذا الوقت يرجع من الضروري اللجوء إلى مجموعة من المفاهيم تقود لإنشاء نمط تفكير بيئي موحد يمكن لجميع الفاعلين وخاصة في ميدان التعمير اللجوء إليه كآلية وقائية.تحقق الفائدة البيئية في كل تدخل حضري وعمراني.

أي ضرورة انتقال الفكر المستدام من الوعاء التخطيطي الشامل إلى المقاييس الحضرية ثم المحلية وصولا إلى الوحدة الأساسية لتكوين الإقليم الحضري أو المدينة أو حتى إلى الفرد.ومن هنا ظهر التسيير المستدام للمدينة باعتبارها المكون الأساسي للتجمع الحضري أي المجال التطبيقي للسياسات الحضرية الكبرى.

وبشكل آخر تسيير المدينة لا يكون عن طريق التبني الغامض لسياسات الاستدامة.أو استقبال المعاني الغامضة للتنمية المستدامة .كما لا يكفي وجود مشروع حضري معين .كتوجه تخطيطي عام للمدينة أو التجمع العمراني أو الإقليم الحضري.مهما كان مقياس الوحدة الحضرية بل يجب وضع إطار أكثر دقة و أكثر تقنية يراعي في نفس الوقت الأهداف الحضرية والحضارية للمشروع الحضري المستدام .بالإضافة إلى مجموعة العناصر التقنية المحققة لمعنى الاستدامة في الإنتاج الحضري أو ما يعرف بالمقاربة البيئية في التعمير.باعتبار التعمير البيئي من أهم الانشغالات الحضرية لما يعوده على البيئة وإطار الحياة الصحي للمستعمل.

وبين اختلاف الأدوات ومواضيع التخطيط البيئي مع الضرورات الجديدة للفاعلين في ميدان التعمير والتهيئة. المقاربة البيئية في التعمير طورت في ميدان التصور العمراني ولم يبقى محصورا في الاقتضائات التنظيمية للوسط البيئي والطاقوي في مختلف الممارسات العمرانية.ولأنه من الصعب حصر جميع الآليات البيئية في التفكير الحضري نتيجة توسعه بين الاقتصاد والاجتماع الحضري والسياسات الحضرية.ارتأينا الاقتصار على جانب معين وهو الجانب التعميري للمشروع الحضري أو إبراز مفهوم بالمقاربة البيئية في التعمير أو الفكر البيئي في التعمير، أو مايعرف بـ: *L'approche environnementale de L'urbanisme)*

والذي يمكننا من استنساخ الوجه العمراني للمشروع الحضري .وتتضمن مجموعة التدخلات العمرانية في المجال الحضري والتي تراعي الهاجس البيئي . ما يمكن تسميته بالمشروع التعميري المستدام .والفصل الموالي يشرح مختلف تصريفات الرهانات البيئية في ميدان التعمير.ومختلف التقنيات المصاحبة للبيئة والتي يمكن لأي متدخل في ميدان التعمير وخاصة في قمة هرم التصور العمراني الاستعانة بها.

وقد تم الاعتماد على الكتاب المنشور من قبل الوكالة الفرنسية للتحكم في الطاقة *ADEME)* *L'agence De L'environnement Et De La maîtrise De L'énergie*) بعنوان إنجاح مشروع تعميري مستدام.(*réussir un projet d'urbanisme durable*). للتصريف العمراني لمختلف محاور التنمية المستدامة (الطاقة-الماء-النقل-الفضلات-والضجيج)في الإنتاج العمراني.

1. المقاربة البيئية في التعمير:

المقاربة البيئية في التعمير أو (AEU) والذي أصبحت حديثا بديلا صحيا في حياة المدن ومرادف لأخلاق التدخل العمراني في المدينة و بعد سنوات من التجربة الأوروبية في ميدان التعمير البيئي اتخذ هذا النمط من الفعل الحضري أساس لكل فعل على المدينة سواء تهيئة أو تعمير أو مسائل بيئية عمرانية.

فانتشار التنمية المستدامة جعل من المهم استحضار الهاجس البيئي في كل عملية عمرانية مهما كان مقياسها التخطيطي بين البلديات أو البلدية نفسها في عملية التهيئة بل ذهبت بعض السياسات إلى درجة استحضار مخططات جزئية مكملة للمخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير والمعروفة بـ مشروع التهيئة والتنمية المستدامة:

PADD *(projet d'aménagement et développement durable)* والذي يشرح أهداف التهيئة المتخذة في الأقاليم الحضرية في إطار احترام مبادئ التنمية المستدامة.

وبين اختلاف الأدوات ومواضيع التخطيط البيئي مع الضرورات الجديدة للفاعلين في ميدان التعمير والتهيئة.الفكر البيئي في التعمير طور في ميدان التصور العمراني ولم يبقى محصورا في الاقتضائات التنظيمية للوسط البيئي والطاقوي في الممارسات العمرانية.

وتسمح المقاربة البيئية في التعمير بـ:

1.1 الأخذ في الحسبان الجماعات المحلية:

نمط المقاربة البيئية في التعمير يسمح للجماعات المحلية المتبنية لصيرورة التخطيط العمراني أو تهيئة عملياتية بتجديد وتقدير مختلف التأثيرات البيئية لمشروعهم الحضري بالإضافة إلى معرفة مختلف المقاييس للتحكم فيه.والهدف منه هو تسهيل اختيار الأخذ في الحسبان العوامل البيئية .

في مبدئها المقاربة البيئية في التعمير ترتكز على عدم اعتبار القلق البيئي كمشكل بسيط وتابع.لكن كعامل حاسم يوجه الاقتصاد العام للمشروع.

2.1 تعدد المقاييس:

المقاربة البيئية في التعمير يطبق على عدة مقاييس عمرانية:

- على مستوى مخططات التهيئة الإقليمية .والذي تمثل التوجهات الكبرى في ميدان التنمية وتهيئة الأقاليم .والأقاليم العمرانية والنتائج يمكنها السماح بالانتقال إلى صيرورة الترجمة على مستوى المخططات المحلية للتهيئة والتعمير مثل مشاريع التهيئة والتنمية المستدامة(*PADD*).والمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير(*PDAU*).
- التدخل على مستوى مخططات شغل الأرض (*POS*) .والذي يشرح المشروع الحضري للإقليم ويحدد قواعد استعمال الأرض والتوجهات التي من شأنها تحويل وترجمة مفاهيم (*PDAU*).ويمكنها توضيح التقنين والأحكام الجزئية للقطعة الأرضية.

المقاربة البيئية في التعمير أيضا تتعلق بالتحكم في عمليات التهيئة التي تتخذها كل بلدية مثل خلق وإنشاء منطقة نشاطات،تحصيص،إعادة تهيئة الأحياء ،تهيئة المساحات العمومية

المهيكلة.عمليات التجديد الحضري وفي هذا الأخير االمقاربة البيئية في التعمير يمكنه أن تسمح باختيارات تهييئية توافق أهداف النوعية البيئية ، بالإضافة إلى تشكيل قواعد أو تشريع عمليات من طرف المهيئين .وبشكل خاص تكون مقتضيات بيئية على مستوى البناية وتضع شكل لنمط نوعي بيئي جديد للمشاريع الحضرية.لتكن مشاريع حضرية بيئية.

3.1 الشمولية و الحصر.

المقاربة البيئية في التعمير تعرف كتفكير شامل ومستعرض .فهو تفكير عملياتي يمكن تطبيقه في جميع مراحل المشروع التعميري أو التهيئة من تحقيق الدراسات المقدمة.إلى إنهاء التشخيص، الجدولة ثم تحديد المشروع وتحقيق الملفات وصولا إلى المرحلة التنفيذية

وهو يمثل صيرورة في مواجهة التخطيط الشامل المركزي في المشاريع العمرانية حسب المراحل التي تبدأ بالتشخيص و التثمين المزدوج وتعريف الرهانات البيئية الرئيسية للإقليم – قيادة المشروع الذي يرتكز على التعريف قبل تحديد محاور تدخل التوجيهات المتخذة خصوصا الخبراتية.

الاستخدام الذي يسمح بترجمة توجيهات ونتائج هذه المقاربة ضمن مختلف الوثائق التعميرية.وإعطاء الأولوية للرهانات البيئية للتنمية المستدامة .فالفكر البيئي في التعمير يعنى بإنتاج نوعية مستدامة في التعمير والتي يمكن تحقيقها عن طريق التحكم في التنقل ،التسيير الأمثل للنفايات ،توفير متنوع للطاقة المتجددة،تحسين البيئة الصوتية.بالإضافة إلى التسيير العقلاني للموارد المائية و الصرف الصحي .والعديد من الموضوعات البيئية مثل البيئة المناخية .التنوع البيولوجي،احترام الأوساط الطبيعية وإعادة تثمين المناظر الطبيعية.

المقاربة البيئية في التعمير تعرض فعلا قاعدة تتكامل فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة في صيرورة المشروع الحضري والمساهمة في التحسين البيئي و الطاقوي دون فصل باقي ركائز التنمية المستدامة.

4.1 موجهة لجميع الفاعلين في التهيئة:

المقاربة البيئية في التعمير موجهة إذا إلى:

- الجماعات المحلية التي تعهدت باستخدام المشروع الحضري كأداة والتنمية الاستدامة كإيديولوجية ضمن مدة مداولتهم.
- للمختصين في التعمير الراغبون في إقحام البعد البيئي في الممارسة العمرانية.

- إلى مكاتب الدراسات التقنية والمتدخلين في الميدان البيئي و الراغبين في الاستفادة من خبرتهم البيئية في المشاريع الحضرية والمشاريع التعميرية.
- إلى الغرف الاستشارية على مستوى الهيآت، المديريات والوزارات.

5.1 يمكن تحويلها إلى دليل: يمكن للمقاربة البيئية في التعمير التحول إلى دليل للتعمير البيئي .كونها قادرة على التوفيق بين رهانات التنمية المستدامة وكل عمليات التدخل العمراني على الأنسجة والمدن .سواء التشريعية، التقنين، التصور العمراني، الإنشاء أو بقية عمليات التهيئة والتعمير.

6.1 رابط بين مختلف الإشكاليات البيئية في المجال الحضري:

إذا كانت الإشكاليات البيئية المطروحة لمختلف موضوعات البيئة، لها روابط باعتبار الجملة الحضرية مجموعة علاقات بين الأنظمة التحتية مكونة للنظام البيئي الحضري،طرح المقاربة البيئية في التعمير بعض أهم المواضيع والإشكاليات البيئية في المدن وهي الطاقة، الماء، التنقل، الفضلات، الضجيج.باعتبارها العناصر الكبرى في التلوث واستنزاف الطاقة.

الجدول رقم 01. الروابط الأساسية بين مختلف الهواجس البيئية

	التنقل	**تسيير النفايات**	**الضجيج**	**تسيير المياه**
اختيار الطاقة	استهلاك الطاقة في النقل. اختيار نوعي	التقييم الطاقوي للنفايات والاستعمال.	تحديد و حماية التجهيزات الإنتاجية.	
التنقل		تدفق تنقل النفايات بين مختلف المراكز. قياس الطرق الثانوية.	التلوث الصوتي للبنية التحتية للطرقات.	النقل عبر الطرق المائية. غسل و تنظيف الطرقات. تسيير مياه الأمطار. عدم نفاذية مساحات التوقف و المسالك .
تسيير النفايات			التلوث الصوتي المرتبط بالجمع عن طريق الشاحنات. مقلب نفايات لأقل من 2500م^2 مركز تخزين النفايات الهامدة.	تسيير النفايات السائلة الخطرة للمساكن و المعامل التجارية و الصناعات التقليدية.
الضجيج				استعمال المياه في المعايير الصوتية

المصدر: L’agence De L’environnement Et De La Maitrise De L’énergie

2- تصريف الرهانات الأساسية للتنمية المستدامة:

1.2 الرهانات البيئية :

- تسيير الموارد: المحروقات والوقود الأحفوري.المواد الأولية،المياه السطحية و الجوفية.
- حماية و تجديد الأوساط: المناظر الطبيعية، الأودية، الأنظمة البيئية...
- تخفيض التلوث: التلوث الجوي، المواقع المائية، الأراضي، النفايات النشطة.
- الحد من التلوث الصوتي: تلوث الرائحة، التلوث الصوتي والبصري الغبار.
- التحكم في التدفقات: نقل الطاقة والنفايات.

نقل الأشخاص والمعدات.

شبكة النقل، جر المياه والمياه المستعملة.

تسيير مياه الأمطار.

الرهانات السوسيو-اقتصادية :

- معرفة أسعار الاستثمار، التوظيف، الصيانة و التجديد:

تجهيز إنتاج الطاقة و معالجة النفايات

شبكة توزيع الطاقة، التنقل، جر المياه و المياه المستعملة.

إنشاءات عازلة للضجيج،جر المياه من المنبع،تخزين ومعالجة المياه،الاحتفاظ بمياه الأمطار.

- جذب المؤسسات: سهولة وصول الطاقة إلى منطقة النشاطات عن طريق النقل.

تنظيم جمع النفايات.

سهولة الربط بشبكة المياه و المياه المستعملة.

- تحسين إطار الحياة: الرفاهية في المجال العمومي، السكن والمنشآت.

رفاهية وأمن النقل.

نوعية المناظر العمرانية والمواقع المائية

- التحكم في الأعباء: فاتورة التسخين و المياه المنزلية والمؤسسات.

ميزانية الطاقة والنقل

نفقة العلاج.

- الحماية من الأخطار وتعرض السكان لها:

الأخطار التكنولوجية(المؤسسات المصنفة)،

الأخطار الصحية(الرفاهية والموت).

الحوادث(الطرق وتسريبات الشبكات)الطبيعية (الفيضانات والزلازل).

- الضريبة المحلية: الضريبة الاختصاصية لإنتاج الطاقة.

ضريبة نظام النقل

الضريبة والأقساط المرتبطة تسيير النفايات وجر المياه و المياه المستعملة.

الرهانات الثقافية والاجتماعية:

- خيار توقيع وقبول المشاريع :

اختيار نسبي حسب الشكل العمراني (الكثافة، النوعية، القواعد العمرانية..)

تموضع تجهيزات إنتاج الطاقة،المعالجة،ترتيب أو تحويل النفايات

،شبكة النقل،المؤسسات الصاخبة،منشآت جر وتخزين و معالجة المياه.

- الإعداد ألتشاوري لجميع الفاعلين: الوكالات المحلية للطاقة. الشركات العارضة للطاقة، مصالح الدولة، السلطات المنظمة للنقل الحضري، النقابات البين بلدية، الجمعيات المحلية، المصالح المحلية و البلدية، ممثلي المجتمع المدني.
- حقوق المواطنين: الحصول على موارد الطاقة، وسائل النقل، استعمال الطريق، تجميع النفايات، بيئة صوتية جيدة، التزود بالماء الشروب، خدمة تصريف المياه المستعملة.
- واجبات المواطنين: محاربة التبذير في الطاقة و المياه، تقاسم الطريق، تصنيف النفايات العائلية، احترام الجيران، التسيير الذاتي لمياه الأمطار.

الرهانات المجالية:

- معوقات شغل الأرض: معوقات مرتبطة بتوقيع التجهيز المصنف

المناطق المعرضة للفيضان

المناطق المحمية كمناطق جر المياه

وحداة المنظر الموجودة

وجود مصدر تلوث سمعي

- تحفظات الاستحواذ على العقار: تجهيز إنتاج طاقة، تسيير النفايات، تصفية المياه.

منشأة تخزين و معالجة المياه، شبكة النقل.

- استهلاك المجال العمومي وتكامل المناظر مع التجهيزات المجاورة:

محطة تحويل، شبكة هوائية، نقطة انتظار حافلة، مساحة توقف، مساحة أولية أو اختيارية لجمع النفايات، مرآة خضراء ضد الضجيج، نظام تسيير مساه الأمطار.

الرهانات التقنية:

إمكانية التحكم في الاستجابات :

الأمن، رفاهية و قدرة نظام التسخين، تنوع الموارد الطاقوية.

الأمن، التنوع، النوعية، الرفاهية و قدرة التنقل ومعاصرة أشكال النقل الحديثة.

النظافة العمرانية و التسيير الآني لتجميع النفايات.

التحكم في مياه الأمطار.

3. تصريف موضوعات مبادئ التنمية المستدامة:

1.3 التضامن في الزمن:

- تجنب نقل المشاكل إلى الأجيال القادمة :

تخفيض تخزين الطاقة الأحفورية والمواد الأولية، مصادر المياه، الجفاف والاحتباس الحراري، الإضرار بالنظام البيئي والتنوع البيئي، الاستهلاك المتزايد للمجال، تلوث المياه و التربة.

2.3 الاحتياط:

- إعطاء الأولوية للأخطار المحتملة :

الأخطار التكنولوجية، الطبيعية و الصحية، تأمين التنقل.

3.3 الاستعراض.الشمولية، العلاقات البينية:

- تجميع الفاعلين المؤهلين و الفاعلين المعنيين:

الفاعلين المؤهلين في ميدان الخدمة الطاقوية، تنظيم النقل، حماية الأوساط، تسيير النفايات، التزويد بالمياه، خدمة الصرف الصحي، الوقاية من الأخطار.

المؤهلين المعنيين المولدين للتلوث الصوتي أو المتعرضين له.

4.3 المشاركة :

- تجميع وإيصال المعلومة حول الإنشاءات :

توقيع منشآت و تجهيزات إنتاجية وتوزيعية للطاقة،للمعالجة، لتحويل و تصنيف النفايات ،الجمع، تصفية المياه، البنية التحتية للطرق و النقل،التوقف و النقل، مناطق تحويل واستقبال للضجيج.

- توضيح حول حقيقة التكلفة :

فاتورة التسخين، تكلفة النقل الجماعي، تكلفة مصالح الجمع.

سعر المياه وتكلفة المياه ة الصرف الصحي.

5.3 الوقاية:

- تكييف المشروع مع العوائق :

العرض المحلي للطاقة،السياسة المحلية في النقل، تسيير النفايات، العوامل الأساسية في التلوث البيئي.

6.3 المسؤولية :

- تحمل عواقب التنمية العمرانية :

عواقب الطلب على الطاقة، والنقل، شروط الوصول إلى الخدمات الحضرية وتنظيم الجوارية، إنتاج النفايات،البيئة الصوتية، الاحتياجات في المياه والصرف الصحي.

7.3 التضامن في المجال :

- تخفيض اللاعدالة في الحصول :

اللاعدالة في الحصول على مختلف مصادر الطاقة ،النقل الجماعي، التجهيزات والخدمات، أقطاب النشاطات، مصالح جمع النفايات، البيئة الصوتية الجيدة، خدمة المياه والصرف الصحي.

8.3 الإعانة المالية :

- التحقق من الملائمة بين المقياس و الحلول**:**

الاستعمال الرشيد لمصادر الطاقة المحلية، تكامل أنواع النقل، نوعية وهرا ركية البنية التحتية المرتبطة مع الاحتياجات في النقل.

تنوع منشآت معالجة ورفع النفايات، حلول محاربة الضجيج، إجراءات المياه و الصرف الصحي

9.3 المرونة :

- مشاركة التطورات **:**

تطور العرض في الطاقة،في النقل،في المياه.

تطور الطلب على الطاقة،في الحركية.

تطور أنواع الجمع ومعالجة النفايات.

تطور الاقتضاء في مجال السمعي.

تطور في أشكال تسيير مياه الأمطار.

4. موضوعات الفكر البيئي في التعمير:

تم طرح موضوعات الفكر البيئي في التعمير وإدراجها ضمن خمسة موضوعات.تهدف في مجملها إلى تحديد بيئية التدخل العمراني وتقسيم المواضيع على الفاعلين المختصين بكل موضوع وعلاقة تلك الموضوعات ببعضها تمثل تكامل نظام الفكر البيئي في التعمير وتحقيق الجدوى البيئية لأي تدخل عمراني.

1.4 الطاقة:

لا بد أن للعمراني دور مهم في التحكم وتسيير الطاقة.أي أن العمراني طرف مهم في المعادلة العمرانية سواء عن طريق الوثائق التعميرية والضريبة المحلية أو حتى على مستوى التصور العمراني.وذلك عن طريق اختيارات بنيوية في مجال إنتاج واقتصاد الطاقة في العديد من قرارات التهيئة.وإذا أضفنا الإرث الخاص بالجماعات المحلية وتهيئة المجال العمومي . الرهان يتضاعف لأنه يراعي في نفس الوقت مجموع نفقات الدولة وتحسين تأثير النشاطات الجمعوية على البيئة كما يعطي إضافة إلى مفهوم و ممارسة فعل المواطنة.

1.1.4 على الصعيد التنظيمي:

أظهرت الحاجة إلى ضرورة تكامل الرهانات الطاقوية من جهة .ومن جهة أخرى محاربة التغيرات المناخية ضمن إطار الصيرورة العمرانية.وضرورة استحضار أنه يمكننا وبشكل إرادي وعلى مستوى تصميم البنايات وتوجيهها بالمقارنة مع البيئة الخارجية.التقليل من الطلب المستقبلي من 10% إلى 20% على الأقل بالمقارنة مع سيناريو قاعدي باحترامنا لمختلف التنظيمات العمرانية المقترحة و يمكننا فعلا إحداث فرق مهم باهتمامنا بانعكاسات السكن الجماعي/والسكن افردي كخيار تخطيطي على معدلات استهلاك الطاقة.

كما يمكننا إقحام معايير خاصة بالطاقة و توجيهات ضمن:

- الوثائق التعميرية و البدء بمخططات إقليمية (*SRAT-SDAT*)....والتي للأسف لا تزال غائبة.
- في دفاتر الشروط التقنية والبيئية وبرامج التهيئة.ولما لا قواعد تهيئة وتعمير بيئية.

إذن العمراني يبحث لاجتناب العجز في الطاقة من خلال هذه الوثائق والإجراءات التي من شأنها يمكنه الحد من هدر الطاقة.والبحث عن حلول لإنتاج وتسيير الطاقة، وإيجاد التجانس الممكن بين هذا الإنتاج وبقية رهانات حماية البيئة والمناظر الطبيعية والعمرانية.

2.1.4 علاقة الطاقة بموضوعات المقاربة البيئية في التعمير:

إشكالية الطاقة مرتبطة بشكل وثيق بموضوعات تسيير النقل، تسيير النفايات، والبيئة الصوتية.

1.2.1.4 الطاقة والنقل:يمثل النقل نسبة كبيرة من استهلاك الطاقة في المدن والأقاليم الحضرية وكل الاقتراحات تحاول تخفيض النقل الآلي (عبر الطرق) و/أو تطوير طرق نقل نقية.جماعية وبين نوعية تساهم في خفض الطلب على الطاقة في الإقليم وتخفيض انبعاث الغازات والاحتباس الحراري وبقية الملوثات الجوية. وفي بعض الأقاليم التوسع وامتداد السكن شجع تنامي استخدام السيارة.هذا الامتزاج

بين النقل والطاقة يمكننا في المستقبل من أخذها في الحسبان في القرارات التعميرية الساعية في اتجاه التطوير البيئي.

2.2.1.4 الطاقة والفضلات:من جهة أخرى التقييم الطاقوي للفضلات المنزلية خاصة يمثل مصدر طاقة يمكن استعماله في تسخين منطقة سكنية أو منطقة نشاطات كاملة ويمكن اعتبار العجز المسجل حاليا في معالجة النفايات المنزلية رهان كبير يواجه المشروعات الحضرية.كانجاز مركز تقييم طاقوي.

هذه الإشكالية أصبحت بارزة وضرورية لبعض المناطق أو الأقاليم، العمرانيين يواجهون صعوبات المزج بين إمكانية استعمال الطاقة وإنتاجها لتزويد حي أو منطقة نشاطات بالحرارة.

2.4 الماء: تسيير المياه يتميز بإطار تنظيمي الهدف في مجمله:

- ضمان الكفاية في الاحتياجات المائية لمجموعة المستعملين المدنيين، الصناعيين والزراعيين.
- تخفيض المقذوفات الملوثة والتي تمثل العواقب المباشرة على المستعملين.
- حماية الأوساط المائية والمتعلقة مباشرة بكمية ونوعية المصادر المتوفرة.
- التخطيط الإقليمي: تسيير المياه على المستوى الإقليمي نجده أساسي في التوجيهات المعرفة في كل أداة تخطيطية.

1.2.4 حماية مصادر ومجاري المياه الصالحة للشرب:

العديد من المياه الصالحة للشرب تأتي أساسا من المياه الجوفية .والتي تتعرض يوميا إلى التلوث بالنيترات وعن طريق الصرف الصحي والمبيدات وقد حاولت العديد من القوانين حماية هذه الثروة الجوفية من المياه عن طريق عدة آليات وفي العديد من الميادين.

أما فيما يخص العمراني وجود إحدى مشاريع التهيئة ضمن نطاق حماية المياه الجوفية.فالعمراني ملزم بالأخذ في الحسبان العوائق الجزئية الموضحة في إطار التشخيص البيئي للمشروع على مستوى أدوات التهيئة والتعمير.

ومن بين العديد من التساؤلات المطروحة في إطار إشكالية حماية المصادر والمجاري المائية كيفية حماية تلك المصادر والتي هي أساسية في دراسة المشروع ونجد أن لحماية المصادر والمجاري المائية ثلاث أشكال من الحماية:

مصادر ومجاري استفادة من محيط حماية: وتحدد بذلك طبيعة العواقب التصورية والتنظيمية على المشروع.

مصادر ومجاري لم تستفد من أي محيط حماية: لكن صيرورة حماية المصدر والمجرى المائي متبعة.ويمكن من خلالها مناقشة العوائق الناتجة من وضع مجال حماية.

مصادر ومجاري دون أي إجراءات حماية: من المهم إذا الرد على التساؤلات البيئية في حماية هذه المصادر ومدى درجة الاستعجال في معالجة هذا المشكل وكيفية حمايتها سواء في حال بعدها عن المجال الحضري أو دخولها ضمن نطاق المشروع الحضري؟ هذا من جهة ومن جهة أخرى المعايير التي يجب اتخاذها لحماية مصادر المياه والمجاري المائية.وخطر تلوثها حتى في وجود محيط حماية؟.

2.2.4 التبذير وزيادة الاستهلاك: كل المياه الصالحة للشرب تأتي من الأوساط الطبيعية.سواء من مجاري مائية سطحية، بحيرات، مياه جوفية والتي يجب علينا حمايتها باعتبارها خزانات تغذية للمجاري المائية، عن طريق تخفيض استهلاك الحجم الضروري للإبقاء على توازن الأوساط المائية الطبيعية.

وهناك عدة طرق يمكننا من خلالها تحقيق العدالة المائية أي تخفيض التبذير والزيادة في الاستهلاك والتي يمكن أنها لا تعني العمراني بالشكل الكبير بقدر ما تعني المجتمع المدني لكنها تخص العمراني بشكلين:

- الضياع في شبكات توزيع المياه داخل المجال الحضري خاصة.
- ري المساحات الخضراء العمومية والخاصة.

3.2.4 الضياع في شبكات توزيع المياه: شبكات توزيع المياه تعد بالكيلومترات من القنوات في المجال الحضري .أي أن خطر تضييع المياه يتضاعف بتضاعف نوع شبكة التوزيع،حالة الشبكة، المدة الزمنية المستغرقة لوصول المياه...وهذا إذا حسبنا أن تسرب المياه الصالحة للشرب والمكلفة جدا مضاعف نتيجة الكلفة المرتفعة للجلب والمعالجة والتوزيع هذا إذا أضفنا أن التسرب يكون بـ م^3/ كلم/اليوم.

4.2.4 ري المساحات الخضراء العمومية:يمكن للجماعات المحلية المسؤولة عن ري المساحات الخضراء العمومية.والتي تعرف جيدا حالة شبكة توزيعها للمياه وإمكانياتها المائية في استغلال مياه الأمطار المخزنة.دون مرورها بشبكات توزيع المياه الطويلة وشبكات تصريف مياه الأمطار أو الشبكات التصريف المشتركة.عن طريق خلق نظام تصريف محلي لتصريف المياه، تخزينها ومعالجتها، ومن ثم إعادة استغلالها في سقي المساحات الخضراء العمومية والخاصة وغسل وتنظيف الشوارع.

5.2.4 حماية وتثمين الأوساط الطبيعية:

قبل مدة بعيدة، سياسة المياه تركز اختصاصها في تخفيض النفايات الملوثة ذات الأصل الصناعي، ثم معالجة المياه المستعملة لتليها أخيرا تخفيض التلوث المنتشر والناتج من النشاطات الزراعية والمحلية.هذه السياسة لها انعكاسات ايجابية بالنسبة للأوساط الطبيعية.لتهتم في الوقت الحاضر بحماية وإعادة تثمين الأوساط الطبيعية الخاصة مثل: المناطق الطبيعية ذات الفائدة الايكولوجية ، مناطق الحيوانات ،الأزهار والنباتات النادرة. مناطق المحميات الخاصة .ومناطق المنفعة المشتركة للطيور والمحميات الطبيعية.وأخيرا المناطق الممنوعة من الصيد والقنص.

أما بالنسبة للعمراني فإن الأخذ في الحسبان المناطق أو الأوساط الطبيعية وخصوصياتها في كل مشروع تهيئة.هي ضرورة تنظيمية .فهذه الأوساط ليست فقط ميراث طبيعي .لكنها أيضا مجال ضروري للراحة والترفيه ملائم لتنظيم النشاطات الاستجمامية.البيداغوجية والرياضية والترفيهية والثقافية.

وهي ميراث نوعية الحياة في البلدية ويمكن اعتبارها داعمة لآلية الجذب الإقليمي وتمثل في نفس الوقت أداة حقيقية للتنمية المحلية، فهي تجر إذا تثمين مهم.عن طريق حمايتها وتثمينها.

كل مشروع في مرحلة تصميمه لا بد من أن يأخذ في الحسبان وجود هذه الأوساط وحساسيتها في إطار دراسة تأثير للوصول إلى الأهداف.

- دراسة التأثيرات المباشرة والغير مباشرة .الظرفية والدائمة للمشروع الحضري على الوسط الطبيعي.

- تحديد المقاييس التي يجب تخفيضها وزيادة أو إنهاء تأثيراتها.

والسؤال ا لذي يجب طرحه فعلا هو أن ألأوساط الطبيعية الخاصة الموجودة في الإقليم أو في مجال تأثير الأدوات التخطيطية أو مشاريع التهيئة عليها الأخذ في الحسبان الفائدة التي تمثلها كإرث في مجال المظهر الطبيعي أو الترفيهي والرهانات التي تضعها ليس فقط على مستوى حمايتها لكن أيضا على مستوى تقييمها.

6.2.4 تسيير مياه الأمطار:

مياه الأمطار .مصدر للتلوث وعامل خطر الفياضات . مياه الأمطار تمثل في يومنا الحالي هاجس كبير ومحور تدخل لفاعلين في مجال المياه والمناطق الحضرية.ويمثل بشكل مباشر بالتعمير في مجال المشروع التعميري والذي يمكنه تغيير تغذية السيلان وزيادة شدة التلوث في مياه الأمطار.

لا يوجد هناك مقتضيات عامة لجمع ومعالجة مياه الأمطار ومع ذلك في إطار إنشاء منطقة صرف صحي.التجمعات العمرانية الكبرى والبلديات المصنفة كمناطق معرضة لأخطار الفيضانات يمكنها إنشاء (تنطيق لمياه الأمطار) والتي تعرف اتجاهين.

- التقليل من عدم النفاذية.

- جمع وتخزين ومعالجة مياه الأمطار .

غياب عوائق تنظيمية لا تمكن المسئولين المحليين من قياس أو التخلص من مشكل عدم نفاذية الأرض والتعمير المتزايد والذي يمثل عقبة أمام نفاذية المياه وتسريع عملية تعرية التربة ، السيلان وبالتالي خطر الفيضانات وهذا ما يعرض خطر عدم التحكم في مياه الأمطار المتساقطة بنسب معينة.بالإضافة إلى أن أمطار المياه تغسل التربة وتملؤها بالملوثات :الفضلات الحيوانية، النفايات المعدنية ، فضلات صلبة، زيوت المحركات، ترسبات الإطارات، أجزاء معدنية...) الوقود والزفت والذي يعري و يسرع اهتراء الطرق..والتي تصب في الأخير مباشرة في الأوساط الطبيعية وفي حالة شبكات الصرف المفصولة عن المياه المستعملة، أو الشبكات المخصصة لمياه الأمطار فإنها جميعا ترمى في الطبيعة.ها كله في وجود عدة عوامل تزيد من شدة الفيضان مثل:

- تصريف المياه في الأراضي الزراعية والتي تلغي القدرة التنظيمية لحوض الاستقبال.
- عدم النفاذية الجيدة للتربة نتيجة التعمير.
- الحرث الذي يشجع عوامل التعرية والتسريع في ظاهرة الجريان.
- غياب صيانة للمجاري المائية وضفافها.
- الأبعاد الغير كافية لشبكات جمع مياه الأمطار الناتجة عن تزايد منسوب مياه السيلان.
- تعمير بعض القطاعات وخاصة الموجودة ضمن مجال السرير الأكبر للمجرى المائي وتعريض السكان للخطر.
-

3.4 النقل

التحكم في النقل .استهلاك المجال .التمدد العمراني.التمكن من تنظيم الطلب على النقل سواء المسافرين أو المتعاملين الاقتصاديين.هي رهانات قوية في الإطار المنهجي في تسير النقل.

ويتم التدخل أو التأثير على مستوى التخطيط الحضري ضمن مخططات التهيئة والتعمير.مخططات شغل الأرض والتي من المفروض أنها تأطر التأثير البيئي .وتثمين إشكالية النقل في كل الوثائق التعميرية التي من شأنها المساهمة في حل الإشكالية العمرانية والبيئية لعنصر النقل الحضري.

والنقل باعتباره هاجس في كل مشروع حضري وتعميري .كون الأخذ في الحسبان عامل النقل أو نظام النقل كجزء من النظام الحضري للمدينة .وضرورة استحضار إشكالية النقل في المقاييس التخطيطية الكبرى أي في قمة التخطيط .لكن اختيار فكر أكثر شمولية على مجموع أنواع النقل فكل حركة يمكن اعتبارها نتيجة لمجموعة من العوامل:الشكل، العروض المقدمة، نوع الخدمة....الحلول إذا يمكن تصورها انطلاقا من فكر يهدف إلى الربط بين النظام الحضري وتنظيم نظام النقل.

1.3.4 النقل والمؤشرات البيئية الصحية.

بما أن النقل هو أكثر الملوثات الجوية والصوتية في المدن.عن طريق انبعاث غازات خاصة CO_2 ويساهم بشكل كبير في الاحتباس الحراري بانبعاث غازات SO_2،NOx.

بالإضافة إلى أنه يعتبر من أهم الوظائف الحضرية استهلاكا للطاقة في المجال الحضري خاصة.ولهذا اهتم به العديد من التقنيين لمحاولة الحد من تنامي النقل الملوث عن طريق التنظيمات و التخطيط والبحث في تقنية السيارات والآليات الصديقة للبيئة.هذا إذا أضفنا مخاطره الثانوية والتي لا تقل أهمية:

- استحواذه على مساحة كبيرة من المجال.
- صعوبة دمج هذه المساحات من الطرق المخصصة للنقل في الأنسجة العمرانية خاصة القديمة.
- اعتبارها بمثابة فواصل عمرانية بين مختلف الأحياء وتزايد المسافة بين النسج الحضرية.
- أخطار الطرق التي تودي كل ثانية بأرواح وخسائر مادية.
- هيمنة النقل الآلي على بقية أنواع النقل الأقل تلويثا والأكثر نظافة.

2.3.4 التنظيم الإقليمي محدد لنوع وسيلة النقل.

تحسين شروط حركة المرور خاصة في الطرق من شانه تغذية الزيادة في التنقل خاصة النقل الفردي أو السيارة.فيصاحبه ديناميكية في التنمية الاقتصادية وإعادة تموضع للنشاطات. كما يشجع على توجيه

أجزاء من الإقليم للتعمير.هذا الميكنزم يخلق ما يعرف بالتمدد العمراني .وهي ظاهرة مشكلة عن طريق الضغط العقاري.من جهة ومن جهة أخرى تزايد عدد السكان في كل سنة أي شغل أكثر لمساحات عمرانية .والبلديات المجاورة هي التي تتحمل الضغط فيما يخص المدن الكبيرة والمتوسطة.

ومن جهة أخرى كذلك يتحول الشغل في المجموعة الحضرية من مراكز المدن إلى مراكز الأطراف مما ينشر نوع من التوزيع نحو الخارج للوظائف الحضرية وبالنسبة لشبكة المدن والمدن المتروبولية أصبحت تضع الحركة كعامل مهيكل للمجتمع.حيث تصبح المسافة المقطوعة بالنسبة للفرد هي المسافة اللازمة للانتقال بين السكن، مكان العمل، مكان الترفيه.

كما أن إعادة التركيب الإقليمي يشجع أنواع النقل الخاص،فتوسع المدن أو اللطخات الحضرية .تخصص مناطق حرية، يفترض استعمال متزايد للسيارات ماعدا في إطار السياسة القوية، فمجالات الأطراف الحضرية التي تظهر فيها الحاجة الماسة للسيارة.ويلجأ السكان إلى استعمال هذا النظام من النقل.بالإضافة أن خيار السيارة كوسيلة نقل يومية ارتفع مع العلم أن النقل الحضري يمثل نسب مرتفعة من النقل اليومي للأشخاص وهي ظاهرة يجب الحد منها وتخفيضها.فالنقل الخاص هو أكيد نوع من النقل المهيمن أمام وسائل النقل الأخرى.السكك الحديدية والنقل النهري.

3.3.4 النقل عامل تمييز اجتماعي مجالي:

حصة النقل ارتفعت في ميزانية الأسرة .حيث أصبح لقطاع النقل المرتبة الثالثة بعد نفقات السكن والغذاء إذا ما احتسبنا النفقات الثانوية لاستعمال السيارة (الوقود والصيانة) نسبتها في الميزانية العامة.تتناسق مع البعد عن مركز المدينة والذي أدى إلى تزايد تكلفة الطاقة وتفاقم الفصل الاجتماعي المجالي للكلية الحضرية.

4.3.4 على مستوى سلوكيات الحركة:

التطورات الديمغرافية (الانفجار الأسري)التي حددت نمط الحياة (شروط العمل، السكن، الترفيه، الحركة الآلية الفردية) من جهة ومن جهة أخرى التوزيع الجيد لسلوكيات الخيارات الاستهلاكية (تركز التجارة في الأطراف، التعود على الترفيه، التجارة، تسليم الطلبات.)تحدد النقل ونوعه.

أما بالنسبة للعمراني فإن هناك حالة ملحة لضرورة الحد من عدم التحكم في إشكالية النقل والحركة.وظهور ضرورة تبني تيار التعمير الجواري ونوعية استعمال التأثيرات التي من شانها التأثير على سلوكيات الحركة.والتصريح باستعمال وسائل النقل النظيفة وتشجيع استعمال وسائل التنقل الجماعي.

هذا النوع من التعمير الجواري يضمن تنوع بين السكن، النشاطات، والتجهيزات القاعدية (المدارس، التجارة الحيوية،ـ الخدمات...) وتبني التركيز الجواري للنقل العمومي.

وللوصول إلى أهداف الفكر البيئي في التعمير لا بد من:

أقلمة الرهانات الكبرى في مختلف الوثائق الإستراتيجية ، السياسية، التخطيطية والإقليمية ، التقنية مهما كان مقياسها ومجموعة العناصر التي من شأنها التعريف بوضعية رد الفعل، ترجمتها المحلية وتحويلها إلى فعل حضري بالإضافة إلى تحليل يسمح:

- تحديد الموارد الملائمة، العوائق والانعكاسات بين التعمير/النقل.
- التأكد من الرهانات الشاملة وتزايدها على المستوى المحلي.
- تحديد الرهانات الإقليمية في مجال البيئة والنقل.
- تحديد وسائل التدخل.
- اقتراح أهداف معينة وتحقيقها.
- السماح بتعريف المؤشرات الموافقة لمتابعة الأفعال.

النفايات:

4.4 النفايات:

إذا كانت النفايات تمثل بالتأكيد حقل جديد للتدخل الخاص بالعمراني. مع الأخذ في الحسبان مجموعة العوائق التنظيمية التي تصبح في هذا الاختصاص بطريقة أخرى قواعد التدخل وتثبت التدخلات التي يمكن حصرها في مجالات معينة ويمكن الإحاطة بها.

يتم التهرب دائما أثناء التصور والتخطيط في شكل تسيير موضوع النفايات .المهم عمرانيا وإذا كان هناك عمراني يمكنه تقرير توطين معالم فهي تكون بشكل طوعي.وهو يساهم إذا عن طريق تدخله برفع أو تخفيض الكلفة البيئية، حسب تدخله أو تعيينه لمكان جمع القمامة هو أحسن مكان ممكن وفي أحسن الشروط المحسنة للمظهر العمراني.

وفي نفس الوقت تدخله على مستوى أدواة التخطيط العمراني يسمح برفع الصعوبات العقارية والغالب.المتسببة في إنشاء مشروع مركز فرز النفايات المنزلية ضمن حدود حقل تدخله.اختصاص التعمير يمكنه تحديد تجديدات في ميدان تسيير النفايات على المستوى الإقليمي.وفي جميع الأحوال .العمراني عليه تعريف مختلف الفاعلين الإقليميين المعنيين بتسيير النفايات وكيفية تقييم وتوزيع مسؤولياتهم.

1.4.4 جمع ومعالجة النفايات المنزلية: ضرورة تثمين النفايات نسبي بالمقارنة مع تجاهل مواقعها في التصور العمراني والذي يقع في قلب تطوير الجمع الانتقائي، ويمثل أهم المظاهر التي يجب انتهاجها فتسيير النفايات.هذا بالإضافة إلى ضرورة توطين التجهيزات الجديدة وأماكن الفرز الانتقائي .وباعتبارها عقدة مهمة في سلسلة تسيير ومعالجة النفايات بالإضافة إلى، مراكز التحويل، مراكز الفرز، مقالب، مراكز الترميد، مراكز التخزين كون عدد كبير من هذه التجهيزات يجب أن يكون في مخططات التهيئة والتعمير وفي كل مشروع أو تدخل عمراني في المستقبل.

لكن يظهر العجز الكبير في البلديات والأحياء فيما يخص قدرات معالجة النفايات وضرورة تبني جميع مراحل تسيير النفايات مراكز الجمع والفرز والتحويل والتخزين والترميد وإعادة التدوير.

. والاشكالية تطرح في أماكن تعيين هذه التجهيزات الضرورية لسلسلة جمع ومعالجة النفايات المنزلية وتعتبر الرهانات الأساسية بالنسبة للجماعات المحلية وخاصة فيما يخص تقبل وضع هذه التجهيزات داخل النسيج الحضري ودرجة التقبل الاجتماعي لها.

2.4.4 التطوير البين بلدي:في المقام الأول .العمراني يجب أن يعرف أن الخيارات في مجال أنواع الجمع أو معالجة النفايات المنزلية لا يعني بالضرورة إمكانات البلدية وإنما الخيارات التخطيطية لكل بلدية.ومن جهة أخرى تنوع الوضعيات مهما يكن مشروع التدخل يتم عن تحديد مختلف المتدخلين والفاعلين المساهمين والمسؤولين على تسيير النفايات المنزلية.

بالإضافة إلى مشكل بعض البلديات لتوطين التجهيزات المعالجة والجمع باعتبارها تجهيزات غير مرحب بها.مع كونها ضرورية فمثلا:توطين مقلب نفايات في بلدية واستعمال البلدية المجاورة له.مما يطرح مشاكل.

3.4.4 نفايات المؤسسات ونفايات الورشات: بالنسبة لنفايات المؤسسات أو نفايات الورشات من السهل التحكم بها عن طريق التنظيمات كون المؤسسة يمكنها التحكم في نفاياتها سواء عن طريق تصريفها نحو المقالب المخصصة أو المختلطة والجماعات المحلية ليست مسؤولة مباشرة عن التخلص من نفايات الورشات أو المؤسسات،خاصة وأنها تتعلق مباشرة بصاحب مشروع البناء أو الهدم.

أما بالنسبة للعمراني وفيما يخص نفايات المؤسسات.يجب أخذه في الحسبان وفي المقام الأول تعدد الفاعلين المعنيين وتنوع السياسات الموجودة.ولسهولة تحديد مجال تدخل العمراني وتحديد مجموعة العناصر الوقائية فالعمراني يمكنه دمج إشكالية نفايات المؤسسات ضمن مشاريع خلق منطقة نشاطات وبالنسبة لنفايات الورشات .الجماعات المحلية لها دور حاسم في تسيير هذا النوع من النفايات بتوفير مراكز التخزين ورسكلة النفايات الهامدة.

وعن طريق مخططات التهيئة والتعمير والتي يجب عليها.أن تضم في المستقبل في إطار تسيير النفايات ومختلف الصعوبات الملازمة لهذه التطبيقات عن طريق التحليل والتقييم وأخذها في الحسبان النفايات في قمة المشروع التعميري والتنمية فيما يخص:

- الصعوبات الناجمة عن تنظيم الجمع في المشاريع الإنشائية أو إعادة التهيئة.
- تسيير نفايات الورشات.
- تسيير نفايات المؤسسات في حالة مشاريع مناطق النشاطات الجديدة.
- تموضع تجهيزات تسيير هذه النفايات.

4.4.4 استعمال المواد المرسكلة: هناك العديد من تقنيات إعادة استعمال المواد المرسكلة.لدى مختصي التعمير مع ذلك توجب احترام رأي الجماعات المحلية في إعادة استعمال هذه المواد المرسكلة في

المناطق السكنية الجديدة أو في الطرق أو في البنايات والتهيئة.وتتنوع الحلول بتنوع المواد المنتجة من الفضلات خاصة فضلات ورشات البناء.وكونها تساهم في حماية الموارد الطبيعية وتخفيض التلوثات المصاحبة للمحاجر وتخفيض تكلفة النقل إلى مراكز تخزين النفايات والحد من تشبعها كان من الضروري تبني إعادة استعمال المواد المرسكلة.وتجانس المواد المعاد تدويرها من حيث التصنيف الحبيبي للحصى والرمل أمكن استعمالها في أشغال البناء والردم لكن يجب الحذر في استخدام هذه المواد خاصة في تقنيات الطرق والخرسانة والتي نجد بعض المشاكل التي تحد من استعمالها.

تهيئة الطرق تمثل منفذ محتمل، بالنسبة للمسترجعات والقادمة من مراكز التثمين الطاقوي للنفايات المنزلية .هذه المسترجعات يمكن استعمالها كمواد بديلة بالنسبة للأشغال الأولية للطرق .كما أن وجود مركز تثمين طاقوي في الإقليم يجعل من الممكن تحقيق هذه التقنية خاصة فيما يخص المسترجعات.وأهم استعمالاته:

- مواد لردم الطرق، والخنادق والحفر.
- الطبقات التشكيلية والمصرفة.
- البني التحتية للطرق.

5.4 الضجيج :

1.5.4 العلاقة بين الضجيج ونوعية الحياة: انطلاقا من البحوث الموضوعة .فالضجيج يمثل نسبة كبيرة من التلوثات بالمقارنة مع تلوث الهواء وسبب التلوث الصوتي هو أساسا مرتبط بالنقل ومختلف النشاطات الاجتماعية.وفي إطار الإحساس بالرفاهية ونوعية الحياة الضجيج يمكنه إلحاق الضرر بصحة الأشخاص وخاصة الضجيج ذو المستويات العالية أو لمدة طويلة (المشاغل الصناعية، الملاهي، مكبرات الأصوات...) مستويات الضجيج الحضري في جملها تقترب من عتبات الخطر بالنسبة للأذن .لا تصيب الأشخاص بالصمم لكنها مع ذلك تعرض السكان لأمراض صحية وأعراض خطيرة، وتسيير البيئة الصوتية الحضرية.على المقياس الكمي والنوعي يمثل أيضا رهان صحي مضاعف واجتماعي بالنسبة للمهيئين لتحقيق المشروع أو ما يعرف بالمشروع العملياتي.أما بالنسبة للعمراني فإن نوعية البيئة الصوتية عامل مقدر ومثمن لإطار حياة السكان الحضر.والذي يعرف أيضا على أنه عامل جذب في المجالات وإذا كان تخفيض الضجيج يمثل كلفة فإن نوعية التأثيرات الصوتية تمثل قيمة.وكذلك بالنسبة للتساؤلات المرتبطة بالعلاقة الاجتماعية والصحة العمومية والتي يجب تبيينها في الاعتبارات التنظيمية والتخطيطية .وتسيير الضجيج أو التلوث الصوتي والتي تمثل بالنسبة للعمراني مجال عمل يأخذ في

الاعتبار كأولوية بالمقارنة مع بقية الرهانات البيئية والتي يجب أن لا يهمل فيها أي جانب مهما كان مقياس التدخل.

ونعتبر بشكل عام أن الحساسية ضد الضجيج لشخص في لحظة معينة مرتبط تقريبا:

- الجرعة أو الكمية التي يمكن للشخص أن يتقبلها أثناء اليوم.
- درجة الضجيج التي تشوش في اللحظة (مرور القطار، الضجيج الناتج من ثقب الجدران).
- المعايير المتعلقة بالثقافة والمحتوى الشخصي (الحالة السوسيولوجية، الوضعية الاجتماعية، السن، التعليم، علاقات الجوار.)

وأيضا المهيأ الحضري لا يمكنه التأثير على تنظيم مجموعة المشاكل لكن له دور في المشاركة بشكل فعال على مقياس كبير وعلى المدى الطويل بتخفيض تأثيرات الضجيج على الصحة.مع القدرة على دمج المشكل في قمة التخطيط وهو أيضا أحد الفاعلين الذين يمكنهم التأثير في التخفيف من الضجيج والهدف ليس بالضرورة تخفيض الضجيج أو البحث عن الهدوء بل إيجاد الجرعة المناسبة والمثالية الممكنة في المجال وفي الزمن ، بتوظيف المحتوى ،العوائق والمتوقع في نوعية الحياة المحلية.ولو كان الأخذ في الحسبان مجموعة العوائق التنظيمية لتسيير البيئة الصوتية الحضرية تمثل بالنسبة للعمراني حقل تدخل واسع.مع مساحة معينة للتدخل بالنسبة للمهيأ خاصة في قمة المشروع.وسائل التقييم، التحليل والتوقعات يمكن تحديدها لتقنيات تهيئة الضجيج كما يمكن استعمالها في قيادة مشروع التهيئة باستخدام مفهوم التواصل.

2.5.4 طبيعة الضجيج: الضجيج هو ظاهرة فيزيائية تموجية والاهتزاز الناشئ ذو طبيعة ميكانيكية وهوائية.وهناك العديد من المعايير الفيزيائية الناشئة في كل انبعاث صوتي ينشأ نوع من البيئة الصوتية المقبولة أو غير المقبولة ويسمى بالضجيج ويتعلق:

- الخصائص الفيزيائية للضجيج في المصدر (الكثافة، شعاع التردد، التموج.)
- المسافة بين الباعث والمتلقي.
- الوسط الذي انتقلت فيه الأمواج الصوتية (داخلي، خارجي، عازل الواجهات، البناية..)

خاتمة الفصل:

إن محاولتنا التعمق في كيفية استدامة الإنتاج الحضري عن طريق تحقيق مبادئ المشروع الحضري الذي جاء كسياق استراتيجي استدامي لتسيير المدن وإنتاج نسجها الحضرية.هذا من جهة.ومن جهة أخرى فإن الاستدامة بحاجة إلى مجموعات من التصريفات المحلية والهادفة إلى الضبط وتأطير الإنتاج العمراني(التعميري).في إطار المحافظة على البيئة.

فإذا كانت الاستدامة هي طريقة وصولنا إلى الفعل الحضري السليم عن طريق صيرورة طويلة من إجراءات ومراحل تكوين المشروع الحضري.فإن المقاربة البيئية في التعمير يمكنها إعطائنا قالب استدامي عملياتي (بيئي) ،وإنتاج عمراني يراعي البيئية والتسيير السليم والفعال للموضوعات البيئية في المجال الحضري ودور المهيأ والعمراني في تحقيق مدن ومشاريع ، وصولا إلى إنتاج عمراني بيئي.

إن بيئية التعمير، أو المقاربة البيئية في التعمير يمكن اعتباراه الحلقة الأخيرة في صيرورة المشروع الحضري.كونه منهج يصاحب مرحلة تنفيذ المشاريع على الأرض.لكنه في المقابل يمكن إدراجها في أعلى هرم التخطيط الحضري.كونه مرتبط بإمكانات إقليمية ووطنية ومحلية ،بالإضافة إلى كونها النهاية العملياتية للسياسة الوطنية المتبعة في الحفاظ على الجانب البيئي.

المقاربة البيئية في التعمير ومع أنها نهاية عملياتية للتخطيط المستدام ، وأيضا ضرورية في المشاريع الحضرية ذات الصبغة البيئية أو المستدامة.إلا أنه يمكننا استخدامها حتى في حالات عدم انتهاجنا لسياسة المشروع الحضري، إذن يمكن لكل سياسة عمرانية ولكل منهج تعميري سليم، استعمال المبادئ والأفكار البيئية لهذا النمط من التفكير ووضع قواعد جديدة بيئية في القواعد العامة للتهيئة والتعمير.

صيرورة المشروع الحضري والمشروع الحضري والعمراني المستدام .يمكن أن تكون طويلة بالمقارنة مع ما اعتدنا عليه من الإجراءات العمرانية المستجيبة للأزمة.نتيجة طبيعتها التفاوضية وعدم محدودية المشروع الحضري وانحصاره في الزمان والمكان .وكذلك نتيجة تعدد فاعليه واختلاف مستوياتهم وأبعادهم.وأيضا سرعة التحولات الحضرية الكبيرة التي تشهدها المدن.

لكنه من الواضح أن المقاربة البيئي في التعمير أو التعمير البيئي.يمكنه وببساطة تحقيق وعلى الأقل للجدوى العمرانية البيئية وتخفيض الكلفة السلبية للتعمير.فمجموعة هذه المبادئ البيئية والاقتضاءات المنهجية في مختلف المحاور البيئية المصاحبة للتعمير في المدن (الطاقة-الماء-النقل- الفضلات والضجيج) يمكن استغلالها بشكل آني ، ويكفي تعيينها ضمن القواعد العامة للتهيئة والتعمير،أو دفتر شروط أي مشروع حضري، ليتم العمل بها بشكل مباشر وفعال، كونها مرنة ولا تتعارض مع كل

مستويات التخطيط الحضري والتصور والبرمجة العمرانيان.ولأنها غير متطلبة وغير مؤطرة بشكل يعوق أدبية المهيأ وخيال المعماري والعمراني.فإن المقاربة البيئية في التعمير يمكنها في بعض الحالات أن يكون ولوحده استدامة التدخل العمراني على المدينة.

بالإضافة إلى كونه مرجع تقني لجميع الفاعلين ورابط بين مختلف الإشكاليات البيئية في المجال الحضري.وتبني العديد من الدول الأوروبية هذا النمط من الفكر البيئي في التعمير إلى درجة أنه أصبح ملجأ جميع الفاعلين الحضريين لتصور وتقييم وإنتاج المجال العمراني.

الجزء الثاني

الميدان

الفصل الأول –التشخيص العمراني

الفصل الثاني التحليل العمراني

الفصل الثالث –المشروع الحضري المستدام

لمدينة باتنة

الفصل الأول

التشخيص العمراني

المدن هي نتاج تراكم للعديد من الفترات الزمنية والزمن الحضري، وعلى امتداد عمر المدينة ومع مرور هذا الكم من هذا الزمن الحضري عليها تعددت الألوان التعميرية والنسج العمرانية التي تصنع مستقبل المدينة كما صنعت تاريخها.ولمعرفة آفاق ومستقبل المدينة في ظل نتاج رهانات ماضيها، لا بد من دراسة كيفية نشأت هذه الكيانات وظروف تحولها من مراكز عمرانية إلى مدن أو حتى إلى لطخات حضرية.

بالإضافة إلى ضرورة البحث بين أرشيف المدن عن عوامل نجاح أو فشل المستقبل الحضاري خاصة في ظل تنامي أو انخفاض الإمكانات المحلية، والتي لا يمكن استقرائها دون تبني أكبر عدد ممكن من المواقف والرؤى المختلفة لمختلف الفاعلين وخاصة في ميدان التعمير والعمران، باعتباره المجال الأقرب. إن لم نقل الوحيد الذي يعمد إلى دراسة وتحليل تاريخ حياة المدينة، والوحيد القادر على تنبأ واستشراف مستقبلها.

مدينة باتنة من المدن الجزائرية الحديثة، بالمقارنة مع بعض المدن الجزائرية الكبرى (العاصمة- تلمسان- قسنطينة..)، لكنها تقع ضمن الشريط الأعرض للمدن الجزائرية ذات المنشأ الاستعماري.ونتيجة لحداثة تاريخها الحضاري.فإن المدينة تمتعت بتسيير ممنهج عن طريق أدوات التخطيط من النشأة إلى يومنا هذا.ومن المخطط القسنطيني إلى المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير.وتبقى مدى درجة نجاح كل هذه الأدوات رهنا بنتائجها ورهاناتها.والتي يلاحظ مبدئيا أن هذا الكم من التخطيط عرف عن طريق تراكمه ظهور إشكاليات زاد من حدتها الطابع الطوبوغرافي والقانوني لقاعدة التوسع.الذي فرض توسع سريع على محاور الطرق ونحو المراكز العمرانية المجاورة، خاصة في ظل السعي إلى نمط مدينة التجمع العمراني الكبير وسعي بلديات إلى تكوين هذا التجمع ومن أهمها المركز العمراني المقابل تازولت على المحور(الشمال الشرقي). المركز العمراني تازولت والذي يمكن أن نعتبره استباقا تابع لمدينة باتنة.يضم بين جدرانه تاريخ عميق يوازي تاريخ البشرية في منطقة شمال إفريقيا وجميع الحضارات التي مرت على هذه الرقعة من الأرض.لكن يبدوا أن الدور المتعاظم لمدينة باتنة أزاح المركز العمراني تازولت عن تاريخ مدينة لمبيزيس الرومانية العريقة.وضمن سياق البحث عن مشروع حضري مناسب كان لزاما علينا استقراء ماضي وواقع مدينة تازولت للوصول إلى البصمة الحضارية لها.وضرورة استحضار هاجس بلعها وتحولها في المستقبل إلى مجرد قطاع حضري للتجمع العمراني المستقبلي، واستمرار منطق التلحيم عوض التلاحم.ولتثبيت إشكالية أي مدينة، ودراسة مختلف تفاعل العناصر الحضرية ضمن وعاء المدينة.وخارجه يمكننا من التشخيص الفعلي والفعال للحالة الحضرية للمدينة وتحديد أهم مشاكلها وإشكالاتها.

1.توسع مدينة باتنة :

توسع مدينة باتنة والعلاقة الضيقة بينها وبين البلديات المحيطة تعتبر الإشكالية العامة لظاهرة الأقلمة العمرانية (باتنة الكبيرة) والتي سجلت التقارير أن المدينة تواجه تحولات جديدة تلي تمددها العمراني الناتج من ظاهرة تنمية المساحات المعمرة في أطراف المدن الكبرى سواء بنمو هذه الأطراف أو صيرورة توسع مجال المدينة. والالتفاف حول المعوقات العقارية التي تتعرض لها مدينة باتنة في المقام الأول، التوسع كان بشكل خطي نحو تازولت مما أدى إلى نشوء الأقطاب العمرانية الجديدة في الشعبة وفسد يس.

القطب الأول في الجنوب الغربي (حملة)، كان على حساب ضيعات زراعية بحوالي 400 هكتار والذي برمج كقطب عمراني يلبي 6000 مسكن.كان للسكن التساهمي نسبة80% من مجموعه.بالإضافة إلى تجهيزات مرافقة للسكن.والقطب الثاني هو القطب الجامعي بفسديس بسعة 22000 مقعد بيداغوجي والذي كان مقرر إنشاءه في مجال الدراسة بين باتنة وتازولت.

2. تطور مدينة باتنة عن طريق مخططات التهيئة والتعمير:

مدينة باتنة الواقعة بين بسكرة وقسنطينة كان من الضروري إقامة معسكر، محاط بجدار له أربع بوابات. خط هذه الأبواب يربط بينها محورين عموديين تربط بين هذان المحوران.سنة (1850) كان التوسع الأول للمعسكر في اتجاه الشمال الغربي والذي أعطى ميلاد أول نواة استعمارية قبل تزويدها بتجهيزات المدينة.

في (1923) مدينة باتنة كانت مقسمة البنية إلى جزئين عن طريق واد باتنة.نواة استعمارية في الشمال والحي التقليدي الزمالة في الجنوب.

من (1923- 1945) أصبح لباتنة دور إداري وتجاري نتيجة التجهيز الذي أحضره المستعمر لتنفجر النواة إلى ثلاثة أقسام:

- حي التجمع في الشمال.(*STAND*) والذي له شكل مخروطي والمعروف بحي (*MOUSLY*)
- حي (*FOURIERRE)* بالقرب من محطة السكة الحديدية. في الشمال الشرقي.
- حي شيخي وحي بوعقال وهي الأحياء الحديثة في المدينة.

المخطط القسنطيني ترجم مجاليا بالعمليات التالية:

- في الشمال الأحياء الأوروبية البنايات الجماعية (*HLM)*).والتدعيم العسكري بإنشاء ثكنتين في الشمال الشرقي للنواة الاستعمارية والتجمع (الحي الفرنسي).
- في الجنوب الأحياء الشعبية :حي المحتشدات،حي شيخي 252 مسكن، الحي الترقوي 192 مسكن، حي كشيدة 260 مسكن.وهناك أيضا أحياء جديدة مثل كشيدة ، بارك أفوراج، في الشرق وهي امتداد للأحياء الشعبية، الجزأين الشمالي والجنوبي كانا منفصلين بحي العشب الأخضر.المدينة استمرت في النمو حول النواة العسكرية حتى سنة (1962).

بعث البرنامج الخاص في (1968)لتوسيع الأحياء الشعبية دفع بالمدينة إلى ديناميكية عمرانية وسوسيو-اقتصادية.إعداد *PUD* في (1978) بهدف تحديد مناطق توسع المدينة لضمان التنمية المتجانسة للمدينة.

خلال الفترة الممتدة من (1978-1984) المدينة شهدت انفجار في كل الاتجاهات.بتدفق عال للبحث عن العمل، للتعليم ، للخدمات استقبلت المدينة أعداد مهولة من السكان واستجابة لهذه الوضعية العديد من البرامج السكنية، التعاونيات ، التحصيصات، المناطق السكنية الحضرية الجديدة شرع في برمجتها.

بين (1984-1996) المدينة تشبعت .التعمير المفضل للمساحات المنبسطة.كان الأساس في جميع مشاكل المدينة:

- نمو أحياء الأطراف.
- سوء الربط وسوء دمج الأحياء في الأطراف مع المركز.كاستجابة للأزمة.

واستجابة كذلك للأزمة والطلبات المتزايدة والتقليل من التوسع الفوضوي.العديد من البرامج تم بعثها.ومن بينها إعادة هيكلة أحياء الأطراف وإعادة تجديد مركز المدينة وتوقيع تجهيزات في جميع الأحياء.

ضمن مخطط PUD لسنة (1985)، ثلاثة مناطق حضرية اقترحت:محيط داخلي-متوسط وأطراف.تربط بينهم بمحور لتحسين حركية ممكنة، عبر طريقين تجنبيين (في الشمال والجنوب) وخنادق مضادة للفيضانات، بشكل عام التعمير في باتنة.كان محصورا في الشمال الشرقي بالمنطقة العسكرية ومن الجنوب بالجبال.وكان في ثلاثة محاور:

- طريق تازولت:السكن الجماعي.
- طريق بسكرة والمميز بإنشاء السكنات الفردية.
- طريق مروانة وطريق حملة أين التعمير كان قريب من شكله المتواضع.

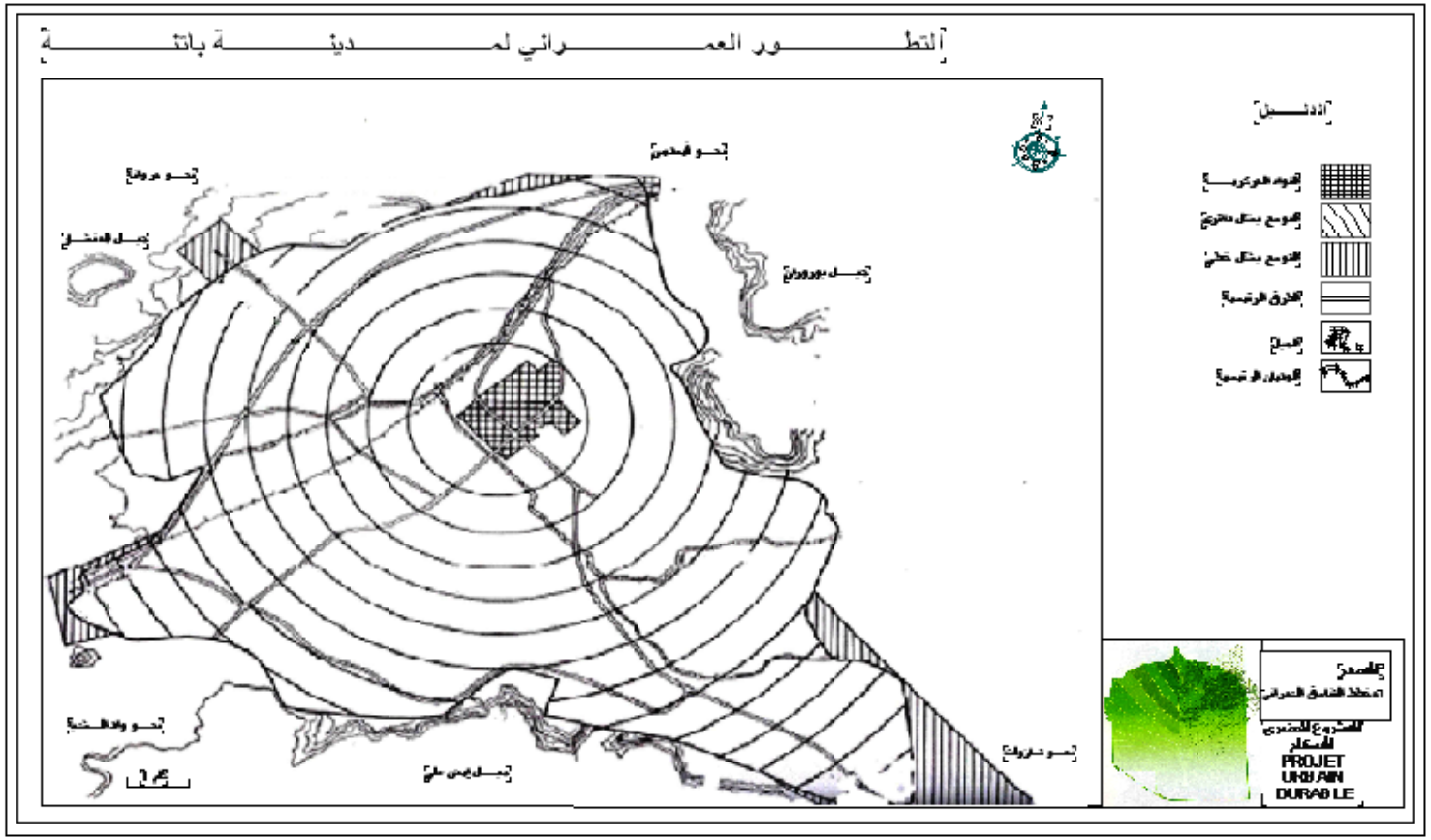
التطـــــــــور العمـــــــــــرانـي لمـــــــــــديـنـــــــــة باتنـــــــــة
المشروع الحضري المستدام
PROJET URBAIN DURABLE

بعض مخططات التهيئة والتعمير (PDAU) اعتبرت الإقليم بلدية واحدة.(PDAU باتنة 1996)وآخرين اعتبروه شكل تجمع لعدة بلديات.مثل (PDAU) تجمع بلديات باتنة الـ05 والذي جاء ليوصي بتنمية الأربع بلديات التابعة لتخفيف الضغط على بلدية باتنة.

المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (1996):جاءت أهدافه لإعطاء المدينة بعد إقليمي.وتعزيز دورها كمتروبل.وتحسين إطار الحياة لسكانها واقتراح هيكل يهيئ لـ :

- مشاريع حضرية ضخمة:عمليات عمرانية(إعادة الهيكلة- دمج أحياء الأطراف...)مشاريع ثقافية للتجمع، مساحات خضراء وتجهيزات ترفيهية واسترخاء.
- بيئة صحية، مناظر وطرق حضرية، سياسة بيئية وتخفيض التلوث،مشروع مهيكل واقتصادي،

مع أن التوجيهات المقترحة في المخطط جيدة.إلا أن تطبيقها تعارض مع الإشكالية العقارية الكبيرة للمدينة.

-مخطط التهيئة الولائي(PAW) والمعد في نهاية الثمانينات والذي أعطى توجيهات للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير(PDAU) الذي تلاه.والذي اعتمد على ثلاثة نقاط:

- التحكم في القطب الحضري باتنة
- إعادة توازن الشبكة العمرانية.
- تعزيز الشبكة الريفية.

بالنسبة للنقطة الأولى.كانت التوصيات بتخفيض تركيز التجهيزات المهيكلة ذات النوعية الرفيعة والمتوسطة والهادفة إلى إبقاء السكان في أماكنهم من جهة ومن جهة أخرى تخفيض الضغط على تجهيزات مدينة باتنة.

وفيما يخص إعادة التوازن للشبكة العمرانية:أقترح وضع برنامج تجهيزات مختلف المستويات وإبراز مراكز الربط.

أما تعزيز الشبكة الريفية يكون بـ :

- ترقية المجال الريفي عن طريق تثمين القدرات الفلاحة للمنطقة.
- إنشاء مراكز ربط مجهزة التي تخفض الاعتماد على المدينة الأم.

استفادت مدينة باتنة من عمليات التحسين الحضري كتحسين البنى التحتية ضمن إطار التحسين الحضري للأنسجة الموجودة.وهذه العمليات كانت في تجديد الطرق ،الصرف الصحي، التزويد بالماء الشروب، الإنارة العمومية.

والأحياء المعنية بالتحسين هي:بارك أفوراج، حي طريق حملة، حي طريق تازولت، حي طامشيط، حي المساكن الجماعية 1200 و200 مسكن.

مدينة باتنة التي عرفت صعوبات كبيرة في مجال الحركة الآلية.تعد برنامج للتخفيف من الاحتقان ،عن طريق إعادة هيكلة الطرق، ووضع طرق مهيكلة في وسط المدينة وفي أطراف المدينة، بالإضافة إلى مضاعفة الطرق، ومعالجة النقاط السوداء للتنقل.

3. إشكالية مدينة باتنة:

1.3 إشكالية المدينة حسب المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير (*PDAU-Batna*):

أهم المميزات التي تساعد المجال على البقاء هي الوظائف التي تجعل منه مكانا للتبادلات والعلاقات بمختلف أنواعها. وقوة المجال تكمن في إبراز نشاط السكان وتلبية رغباتهم.

- المجمع المتكون من بلديات: باتنة، فسديس، واد الشعبة، تازولت، عيون العصافير، جرمة، سريانة ذو حدود إدارية مشتركة.

- الاختلال الواضح في توازن المجال حسب سياسة التنمية المتبعة سابقا أي بمعنى توقيع معظم المشاريع التنموية في المراكز الحضرية الكبرى خاصة باتنة.

- ظهور الأقطاب الطاردة والجاذبة حيث أصبحت كل من باتنة، تازولت، سريانة أقطاب جاذبة بحكم مركزها الإداري.

كل هذا أدى إلى ظهور ظواهر سلبية في المناطق المهاجر إليها وهي كالأتي:

- التوسع العشوائي مع ظهور الأحياء الفوضوية.
- الإختلالات الموجودة بين مختلف الأنسجة العمرانية.
- حركة نمو عمرانية وديموغرافية ذات وتيرة سريعة.

و للحد من هذه الظواهر يجب البحث عن البدائل أي الحلول وهي كالأتي:

- توسيع المراكز الحضرية.

- توقيع عقلاني وموجه للمشاريع التنموية على مستوى كامل مجال المجمع خاصة الأقطاب الطاردة.

ووفق النمو العمراني المحدد للمراكز الحضرية الذي خضع لبعض الدراسات التي لم ترق إلى المستوى المرجو ودراسات أخرى كانت تنظر إلى المركز الحضري كمجال فيزيائي منعزل عن الإقليم وكذلك هذه الدراسات لم تراعي العناصر التي أدت إلى نمو هذه المدن وفي هذا الصدد جاءت الدراسات الإقليمية التي تهدف إلى دراسة المراكز الحضرية انطلاقا من العناصر المكونة والمحيطة بها والتي نشأت نتيجة التوسع العشوائي للتجمعات والتي أدت إلى مجال غير متوازن نتج عنه انعكاسات سلبية على مراكز هذه البلديات والمتمثلة في :

- النمو الديموغرافي السريع.- حركة بناء كبيرة وفي اتجاهات متعددة.- الهجرة الداخلية.

أدى إلى:- التشبع في المراكز الحضرية.- التوسع غير المراقب وغير المدروس على الأطراف.

مما أنتج ظاهرة التلاحم العمراني بين تجمعات العمرانية المختلفة (باتنة–تازولت)، (باتنة-فسديس)، (باتنة–لمبيريدي) وكذا الاندماج العمراني بين التجمعات الرئيسية والتجمعات الثانوية (باتنة وتجمعها الثانوي عرعار، تازولت وتجمعها الثانوي الدردور)، ومن خلال التوسع العشوائي الذي تم على أخصب الأراضي الفلاحية وأثر تركيز الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ومن خلال توالي الدراسات العمرانية والذي يعد أخرها بالنسبة للبلديات المعنية بالمخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير والذي بينا فيها وجهات التوسع العمراني، لكن المشكل هو أن الحركة العمرانية كانت أسرع من الأفاق التي حددها المخطط. وهذا ما نتج أو تبلور عنه الإشكال الحقيقي لهذه المراجعة والتي هي إيجاد قطب يتميز بكل المؤهلات ويكون قادرا على لعب الدور المنوط به وخاصة على مستوى الإقليم والهدف من هذه الدراسة:

- إعادة التوازن وتوزيع الهياكل بصفة عقلانية.

- العمل على جذب السكان بإدماج مشاريع تنموية تفيد السكان.

- تخفيف الضغط على المراكز الحضرية.

وهذه الأهداف جعلت هذا المشروع يعتبر وسيلة عمرانية تعمل على إحداث التوازن المفقود في الإقليم وإعطاء التجمع الفرصة لإعادة النظر في توقيع المشاريع التنموية.

إن الإشكال المطروح أساسا في هذه الدراسة أو بالأحرى الدافع من هذه الدراسة هو حالة التشبع التي تعرفها مدينة باتنة والتي دفعت إلى البحث عن متنفس للضغط العمراني الذي تشهده خاصة وأنها

وصلت إلى حدوها الإدارية. بالإضافة إلى كونها قطب جهوي مهم في الهضاب العليا واحتلالها بذلك رتبة عليا في الهراركية الحضرية.

هذه الوضعية تستوجب إعادة تنظيم مجالي يليق ويستجيب للمكانة التي تحتلها مدنية باتنة وذلك بإتباع سياسة نمو وتوسع تتعدى حدودها الإدارية إلى البلديات المجاورة للعب دور إسناد وتقوية واستغلال طاقاتها المجالية لحساب مدينة باتنة. في إطار جهوي (معالجة إشكالية توسع المدينة في إطار جهوي).

إن هذه الدراسة جاءت تطبيقا للمادة 28 من القانون 29/90 للمؤرخ في 1990/12/01 المتعلق بالتهيئة والتعمير.

أما الدافع من اختيار هذه البلديات فهو الرابط الإداري والمجالي المباشر مع المدينة وإمكانية استغلال هذه الوضعية لجعل قطب باتنة ذو دور محلي وجهوي هام.

1.1.3 نقد طرح المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير- (PDAU BATNA)**:** الدراسة المتخذة في مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير جاءت على ذكر عدة مفاهيم وأهداف وأسباب لظواهر عمرانية لا بد من التوقف عندها ومن بينها:

- قوة المجال تكمن في إبراز نشاط السكان وتلبية رغباتهم.(مع أن قوة المجال تكمن في إبراز إمكاناته وتزاوج تخطيط المدينة مع الكلية العمرانية ، وتلبية رغبات مستعملي المجال وشاغليه في إطار الإمكانات (المجالية/الاقتصادية/السياسية/وحتى الاجتماعية) للمدينة بنمط تسيير لا مسايرة لرغبات السكان.هذا المطلب الذي أخذه المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير كهدف لتطوير المجال الباتني ويتضح لنا التوجه عند معرفة آفاق التهيئة للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والذي أفرط في فرض نمط السكن الفردي ليزيد من عقيدة التفريط في العقار الضروري للجدوى العمرانية**)**.

- المجمع المتكون من بلديات: باتنة، فسديس، واد الشعبة، تازولت، عيون العصافير، جرمة، سريانة ذو حدود إدارية مشتركة. (أخلط المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بين مجال النفوذ لكل من بلديات عيون العصافير-جرمة-سريانة. ومجال المجاروة لكل من بلديات تازولت-واد الشعبة-فيسديس مع مدينة

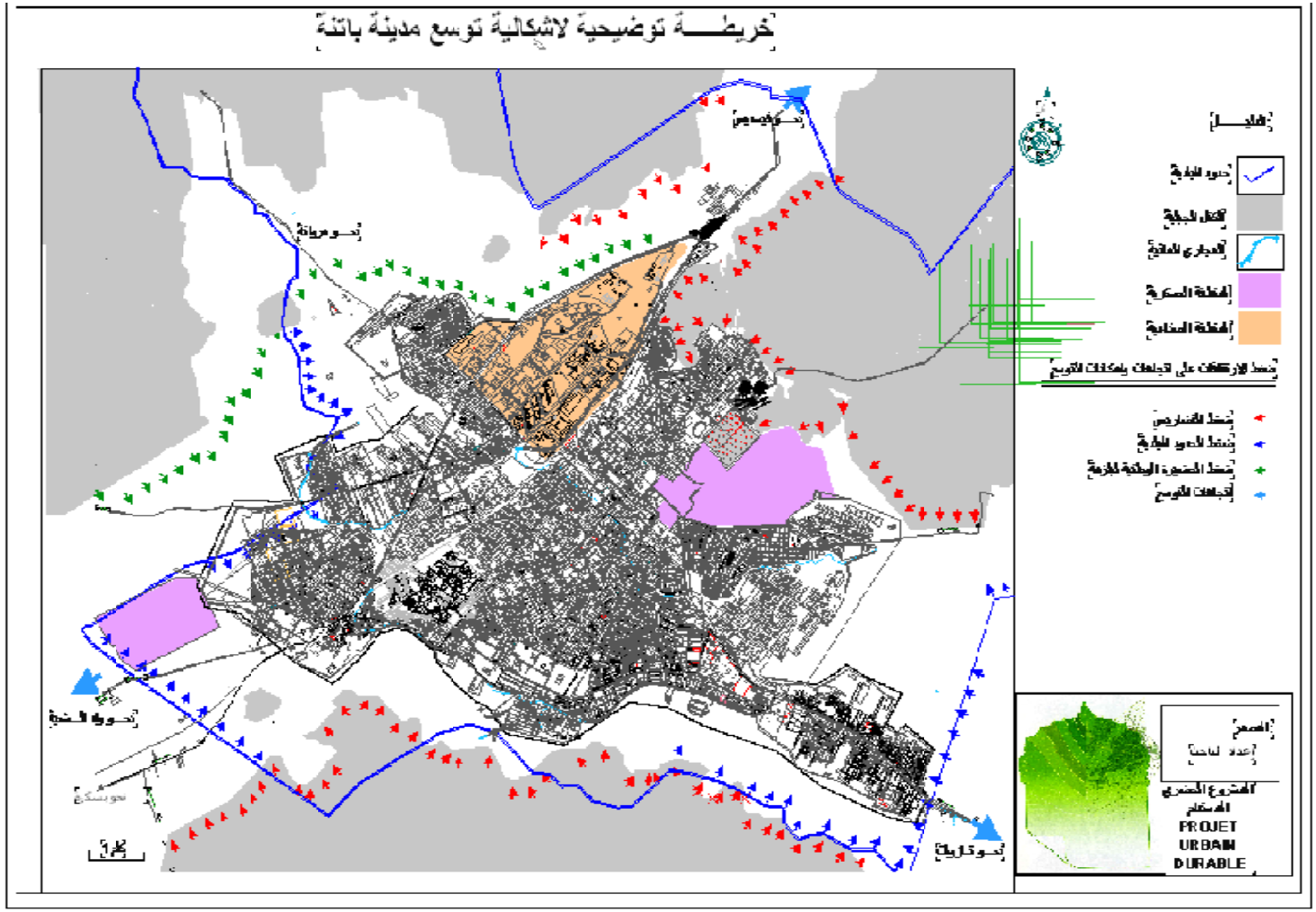
خريطـــة توضيحية لاشكالية توسع مدينة باتنة
نحو فيسبر
نحو مروانة
نحو عين التوتة
نحو تازولت
نحو تكوت
نحو بسكرة
الدليـــل
حدود البلدية
تضاريس
المجاري المائية
الغطاء السكني
الغطاء الصناعي
نمط الانزلاقات على اتجاهات يمكنات التوسع
نمط التضاريس
نمط الحدود البلدية
نمط الضغوط البشرية المؤثرة
اتجاهات التوسع
السكن
عدد الساحنين
المشروع الحضري المستدام
PROJET URBAIN DURABLE

باتنة .وحقيقة التجمع العمراني المستقبلي كنسيج عمراني ملتحم وكيان حضري متكامل، مع أن كل من بلديات جرمة وسريانة تبعد بحوالي 15كلم - عن مدينة باتنة. فإذا أصطلح على تسمية التجمع العمراني لباتنة- وتازولت- وفسديس- وواد الشعبة،في إطار مستقبلي، فلا يجوز تكوين تجمع لكي لا نقول "مجمع" من بلديات يستحيل تلاحمها عمرانيا على هذا المستوى من المدن، ولا يمكن إلحاق بلديتي جرمة وسريانة بالتجمع حتى وإن لحقت بالمراجعة).

- الاختلال الواضح في توازن المجال حسب سياسة التنمية المتبعة سابقا أي بمعنى توقيع معظم المشاريع التنموية في المراكز الحضرية الكبرى خاصة باتنة.

- كل هذا أدى إلى ظهور ظواهر سلبية في المناطق المهاجر إليها وهي كالأتي:

- **التوسع العشوائي مع ظهور الأحياء الفوضوية.**
- **الإختلالات الموجودة بين مختلف الأنسجة العمرانية.**
- **حركة نمو عمرانية وديموغرافية ذات وتيرة سريعة.**

(مع أن الاختلال في توازن المجال ليس بالضرورة اختلال أو ليس بالضرورة ظاهرة سلبية..إلا أنها لا تعود إلى سياسة التنمية المتبعة كونها منطقية في تلك الفترة نتيجة توفر القاعدة الاقتصادية لتوقيع مثل هذه المشاريع في مدينة باتنة و التزام السياسة في ذلك الوقت بتوطين المشاريع التنموية في المناطق الحضرية و المدن الكبرى نتيجة كونها في الأساس وظيفة حضرية ، أما بقية المراكز فهي مراكز من حضرية إلى عمرانية بسيطة هذا إذا أضفنا أن الفارق الحجمي للسكان جاء لعدة اعتبارات أمنية- اجتماعية، ديمغرافية و ليس فقط لأسباب الخلل في التنمية المتبعة.وفي نفس السياق الظواهر السلبية المثبتة في المخطط التوجيهي منطقية .فالتوسع العشوائي سببه الطبيعة القانونية للأراضي من جهة والفراغ التنظيمي من جهة أخرى،أما الاختلال الموجود بين مختلف الأنسجة يعود إلى المرجعية التخطيطية و الزمنية والإيديولوجية التي مرت بها المدينة على طول الزمن الحضري لها، أي تعدد وعدم تجانس الأنسجة منطقي لتعدد وعدم تجانس أطوار حياة المدينة، وحركة النمو السريعة تصبح مشكل فقط عند وجود عجز في التسيير والتخطيط العمراني على كل مستوياته).

- التشبع في المراكز الحضرية.- التوسع غير المراقب وغير المدروس على الأطراف.مما أنتج ظاهرة التلاحم العمراني بين تجمعات العمرانية المختلفة (باتنة–تازولت)، (باتنة-فسديس)، (باتنة–لمبيريدي). من المغالطة الإقرار بوجود ظاهرة التلاحم العمراني في محاور التوسع المذكورة والتي تنفيها الخرائط والحقيقة،بالرغم من اقتراب حدوثها في المستقبل القريب والمتوسط في المقام الأول ،وثانيا من الخطأ وصفها بالسلبية.

2.3 إشكالية المدينة حسب مخطط الترابط العمراني (*SCU-BATNA*):

تطور التنمية العمرانية ارتبط بديناميكية "غير مستدامة" و التي ترجمت بتعمير مركز في الأطراف وغير مصاحب بالتوقيع المسبق والمخطط للبنى التحتية لهذا التمدد العمراني.ونتج عنه استهلاك كبير للمجال في الأطراف الحضرية وتقويض لوظائف إنتاجية لهذه المجالات، وعلى المستوى الاجتماعي، المتميز بشروط حياة سيئة، أخطار صحية واجتماعية خطيرة.

فقدان قدرة الجماعات المحلية للتنظيم وتسيير النسيج الحضري وتمويل المصالح والتجهيزات لسكان ريفيين يحتلون المنطقة الحضرية، التعليم، النقل، توفير المياه الصالحة للشرب، التصريف الصحي، والخدمات الضرورية التي أصبحت لا تتماشى مع احتياجات السكان.

وبالموازاة مع هذا التعمير المتزايد ،الجماعات المحلية تناقص دورها كمحرك للتنمية الاقتصادية ضمن إطار العولمة حيث المؤسسات الكبرى تعبر للنشاط خارج إقليمها بالعمل على الاعتبارات (الوظائف المعروضة والموارد المحلية).العديد من المدن في العالم في الشمال كما في الجنوب وعن طريق الخبرة ووضع مشاريع جديدة للتنمية الحضرية لمدن مستدامة.

في الجزائر المدينة لم تتهرب من هذا التوجه والذي طغى نتيجة المد التنموي الحضري والحاجة إلى إلزامية توفير السكنات الضرورية للزيادة العمرانية القادرة دوما على وضع سياسة سكنية موافقة.

التأخر في التنمية الاقتصادية يساهم في تسديد نفقة البطالة ويدفع إلى بروز اقتصاد مواز ،المشاكل المحلية يمكنها عند المعالجة السلبية على السلم المحلي التعقيد من حالة:صيانة المدينة،أحياء متدهورة،أحياء متدهورة،تسيير التزود بالمياه،تسيير النفايات ،حالة الطرق،نوعية النقل الجماعي.

هذه الأزمة العمرانية أصبحت تعرف على أنها الرهان الأكبر للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT) والذي أخذ على عاتقه الوقوف مع المدينة وتشريع سياسة المدينة.

3.3 إشكالية المدينة حسب مبادئ القانون التوجيهي للمدينة ونقدها :

القانون التوجيهي للمدينة أو القانون 2006/06/06 يوجه وينظم مجموع التدخلات العمرانية ويضم عديد الجوانب :التنمية المستدامة،الجانب الحضاري والثقافي،الجانب الاجتماعي،جانب التسيير والسلطة.

ولا بد توفر النقاط التالية في توجيه المدينة:

- الأخذ في الحسبان المبادئ الثلاثة للتنمية المستدامة ،التنمية الاقتصادية،الترابط الاجتماعي ،حماية البيئة.

- الرغبة في التفكير الاستراتيجي لـ 20 سنة والمبنية على التشخيص الديناميكي (الحركي) ،الأخذ بالرهانات ،التوجهات الإستراتيجية،الخيار الرابط بين الشغل،السكن،الوظائف.

(لم يتم تشخيص حقيقي لإشكاليات ورهانات المدينة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والذي ألزمه بها القانون التوجيهي للمدينة).

- المكانة المميزة (المعرفة للمستعمل والتي تقود إلى تطوير مبدأ التشاور، المشاركة، المعلومة).

أبقت الدراسة ومن ثم التطبيق موضوع المشاركة الحقيقية للمستعمل قيد التنظير فقط.فلم يتم استشارة المستعملين أو حتى المؤهلات التقنية للتجمع العمراني بشكل عام والمدينة بشكل خاص.

- تعريف المدينة ضمن إقليمها الكبير كمجال رابط للحياة و التنمية والتحول من الصيرورة القطاعية والمنعزلة إلى الصيرورة المرتبطة والأخذ بجميع أبعاد المدينة.

مع توفر مختلف التعريفات للمدينة إلى أن التطبيق جاء منافيا لها، وببساطة لأنه لم يتم استحضار البعد الحضري والحضاري للمدينة وتحديد مسبق وسليم لصنف واختصاص المدينة.

- إدراج تخطيط المدينة ضمن السياسة التهيئة الإقليمية ضمن أهداف (SNAT- 2025) والهادفة إلى إعادة التوازن الإقليمي وقوة الجذب وتوازن النظام العمراني والعدالة الإقليمية أي الحكم الإقليمي الراشد.

- تعريف الرهانات وأهداف التنمية الحضرية المنشودة في الأقاليم المعنية.

- إنشاء مشروع للمدينة على المدى البعيد في إطار نظرة التنمية المستدامة، لم يأتي على ذكره لا كلمة ولا معنى لمشروع المدينة أو التجمع المستقبلي خلال كل الدراسات المطبقة على المدينة.واكتفى المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بتأطير عملية التوسع والاستجابة إلى الحاجة في السكن.

4. الإشكالية العمرانية حسب مخطط الارتباط العمراني *SCU-Batna*:

منذ مدة في الجزائر.لكن خصوصا في مدينة باتنة.وصول موجات متتابعة من الريفيين من جهة ومن جهة أخرى ارتفاع معدل الزيادة السكانية و بشكل واضح ضاعف سكان المدينة.

هذا الانفجار الديمغرافي كان المتسبب الأول في عجز السكن و الذي تراكم على مدار عشريات كاملة.و ضرورة إسكان هذه العائلات لم يتجنب نشوء الأحياء القصديرية مما أدى إلى أزمة سكنية في المدينة .مدينة باتنة تشبعت بشكل سريع.

المدينة تطورت على خلفية أدوات التهيئة و التعمير، و التي لم تحقق فعليا على الواقع و الذي خلق وبمرور السنين عجز وظيفي في تنظيم النسيج الحضري وشكل عائق أمام التدهور المتعلق بالتعمير.في مجموع التجهيزات المهيكلة أو المصاحبة بالإضافة إلى البنية التحتية.

باتنة نجدها حاليا تواجه مجموعة من المشاكل مثل تدهور إطار الحياة و التجهيزات ،ارتفاع معدل البطالة ،التهميش الاجتماعي و الذي سرع في ظهور فكرة الأزمة الحضرية .

النظام العقاري صنع عائق أساسي ،الملكية العقارية الخاصة لأراضي مدينة باتنة .أعجزت الدولة و الجماعات المحلية لإيجاد محافظ عقارية تابعة للدولة غالبا على حساب أراضي زراعية .

أدواة التعمير لم تحقق على الواقع ،مما خلق مشاكل تسييرية للأرض لمختلف البرامج :خاصة ضرورة تحويل أراضي زراعية لتلبية احتياجات التعمير .

مخطط التهيئة و التعمير في حالة مراجعة لأجل رسم متغيرات نسبية لإيجاد حلول عمرانية و أيضا إيجاد إمكانات لتوقيع برنامج التنمية .

مجموع الوعاء العقاري المبينة في المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لمختلف الاستعمالات:إعادة الهيكلة.التهيئة (سكن/تجهيز/إمكانية الحياة)شغلت من طرف السكن الغير منتظم.

الخيار الوحيد للهروب من عائق العقار كان خيار خلق ما يسمى :الأقطاب العمرانية الجديدة أحدها في بلدية الشعبة أين حولت مستثمرة فلاحية بمساحة 400 هكتار، إلى برنامج سكني بقدرة 6000 مسكن حيث وصل نسبة السكن التساهمي إلى 80% من البرنامج بالإضافة إلى بعض التجهيزات المكملة للسكن .و بعض التجهيزات ذات الطابع الخاص .اقامتين جامعيتين بسعة 4000×2 سرير.و القطب الآخر في بلدية فيسديس .حيث تم برمجت قطب جامعي بقدرة 25000مقعد بيداغوجي و برنامج سكني معتبر.

5. التحول الحضري ومحاور التعمير في مدينة باتنة:نتيجة العوامل الجغرافية المميزة.البنية العمرانية لمدينة باتنة تطورت بشكل كبير في سنوات العشريات الأخيرة وتراكم الأشكال الإدارية والتثمين الاقتصادي والتي أثرت بشكل كبير في الزيادة الديمغرافية المعتبرة.

والتزايد المفرط في السكان الحضريين ساهم في تحولات حضرية عميقة.
مدينة باتنة كبقية مدن الهضاب العليا حصلت على وزن ديمغرافي لكن ليس بالضرورة مع قدرة خدماتية.ومع تزايد قطبية هذه الكتلة لم يستطع حقن العديد من التجهيزات ألأولية تلبية الاحتياجات المتزايدة وتغطية مجال خدمة المدينة المتسع بالمقارنة ببعض المدن المجاورة.

تعمير في مدينة باتنة كان في محاور الطرق الأربعة :طريق تازولت، طريق مروانة، طريق حملة، طريق بسكرة.بشكل سكن فردي والذي سرع من إمكانية حدوث ظاهرة التلاحم العمراني على المدى القريب والمتوسط في المحورين باتنة- تازولت وباتنة لمبريدي.

الخاصية المميزة في البنية العمرانية .هي تنوع الأنسجة العمرانية، والناتج من تراكم السكن والتجهيز بأشكال وطبيعة مختلفة، فردي ،جماعي، تعاونيات، تحصيصات، وبناء ذاتي.

من جهة أخرى تنظيم المدينة كان حول مركز حضري والذي ركز كل وظائف القطاع الثالث ذات المستوى العالي.انفجار المركز نتيجة نمو المركز العمراني باتنة.قاد إلى ظهور مجال الأطراف بمناطق سكنية كبيرة، المناطق السكنية الحضرية الجديدة (ZHUN)أو مناطق تجهيزات (ZA،ZI) مناطق صناعية ومناطق نشاطات.

النشاطات الثالثية ذات المستوى العالي نجدها على طول المحاور المهيكلة.طريق بسكرة وطريق تازولت.قطبين عمرانيين.أساسي وهو وسط أو مركز المدينة تتركز فيه النشاطات الثالثية ذات المستوى العالي والنشاطات التجارية،وآخر ثانوي والذي تتركز فيه التجهيزات الكبرى الإدارية ،الجامعة والسكنات على طول طريق بسكرة.

قطب الخدمات الذي يضم تجهيزات لها أهمية إقليمية (المركز ألاستشفائي الجامعي، المعهد التكنولوجي للغابات..) - محور باتنة –تازولت. بالإضافة إلى محورين مهيكلين والمسئولين عن تنمية النشاطات التجارية: محور شمال –جنوب متمثل في طريق بسكرة.نهج الجيش،نهج الاستقلال طريق قسنطينة.

- محور شرق-غرب شارع الجمهورية ،طريق بوخلوف محمد،ممرات محمد بوضياف،طريق تازولت.حي بوعقال يعتبر كمركز تجاري ثانوي يربط مركز المدينة.يضم نشاطات تقليدية وتجارة .وسط منطقة سكنية في الأطراف مميز بتركز السكن الفردي.

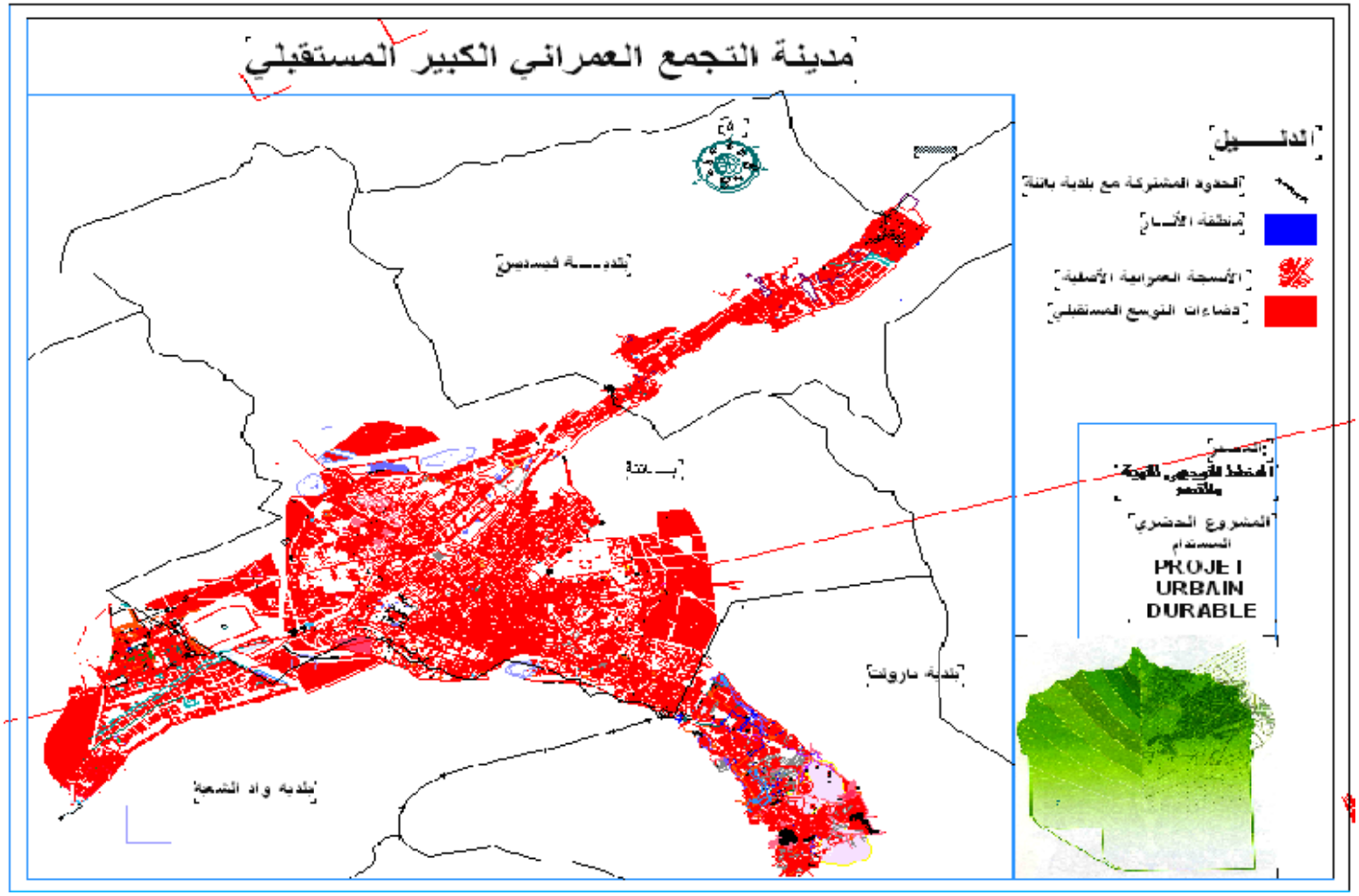
مدينة التجمع العمراني الكبير المستقبلي
الدلـــــيل
الحدود المشتركة مع بلدية باتنة
منطقة الأشـــار
الأنسجة العمرانية الأصلية
فضاءات التوسع المستقبلي
بلديـــة فسديس
بلدية مارونة
بلدية واد الشعبة
PROJET
URBAIN
DURABLE

التوسع الجديد لمدينة باتنة شمل كل المحاور التوسع الأربعة لكنه شهد حركية كبيرة فيما يخص المحورين باتنة- لمبريدي، والمتمثل في حي حملة 1،2،3 والمرشح لحملة 4 وهي مناطق برمجت كاستجابة للأزمة الوطنية في السكن، مزودة ببعض التجهيزات الأولية. أما المحور الثاني هو محور باتنة-تازولت والذي يشهد حركة توسع كبيرة بإنشاء وبرمجت مناطق سكنية على طول الطريق بين باتنة وتازولت.كما يلاحظ وجود بناءات فوضوية ومحاولة لتقسيم الأراضي وتوجيهها للسكن الفردي بنظام التعاونيات والبناء اللاشرعي.

كما نوجد حركة توسع داخلية نحو مركز المدينة وهي عبارة عن استغلال احتياطات عقارية وجيوب عقارية شاغرة كنوع من تكثيف المدينة ولقد وجه معظم هذه المساحات إلى التجهيز العمومي وخاصة الإداري حيث يبرز إقامة الحي الإداري الجديد.

6. التعمير خارج مدينة باتنة.

1.6 فسديس:تحويل مركز ريفي استعماري إلى قطب عمراني جامعي:

في الشمال الغربي لمدينة باتنة تقع بلدية فيسديس والمميزة بأراضيها ذات القيمة الزراعية الكبيرة والتي تغطي مساحة 8580 هكتار والتي نجدها في تقاطع الطريق الوطني رقم 03 والطريق الولائي 26 .بلدية فيسديس أنشأت مع إنشاء المحتشد لهدف تجميع السكان في الفترة الاستعمارية.

النسيج العمراني مبني على محور أساسي وهو الطريق الوطني رقم 03 ،يضم تجهيزات وحي المحتشد الشطرنجي مع تجهيزات ذات طبيعة تجارية والتي حولت النواة المركزية إلى جاذبة.

من جهة أخرى وعلى الطريق الولائي رقم 26 التعمير الثانوي أعطى اتجاه جديد للتعمير الأفقي في شكل سكن فردي. البناء بالآجر أعطى قطيعة مع الطابع المعماري القديم ، وكذلك التضاريس الجبلية في الشمال والشمال الغربي .كونت المعوقات الأساسية لتوسع النسيج العمراني.

تبعثر البنايات والشغل المبذر للمجال خلق مساحة كبيرة داخل النسيج العمراني.والذي يحتاج إلى تفكير عام وشامل، يأخذ في عين الاعتبار توجيهات مخططات شغل الأرض والدراسات المختصة في إعادة الهيكلة وتجديد النسيج القديم.

من جهة أخرى قربها من مدينة باتنة ،له تأثير قوي ذو بعد إقليمي، باعتبارها مركز القرار وفيسديس هي جزء من ذلك المجال.المنطقة الصناعية لمدينة باتنة في شرق المدينة ،والقريبة من فيسديس تعزز نوع

من التعلق في مجال الشغل.بالإضافة إلى أن مطار ايمدغاسن، والمحاذي لخط السكة الحديدية باتنة-قسنطينة يمثلان امتيازان كبيران في تنمية بلدية فيسديس .

فيما يتعلق ، بالقطب العمراني المبرمج لبلدية فسديس ، والذي يمثل تحول كبير بالنسبة لبلدية فسديس ومعبر حقيقي لقرية أو مركز ريفي استعماري إلى قطب عمراني جاذب.هذا الأخير والذي محتاج لتكوين علاقات وظيفية مع مدينة باتنة وتعزيز حقل الجذب ، الذي يمكن أن يتحول نحو بلدية فسديس أو بشكل حركة بندولية/متعاقبة مزدوجة الحركة تنشأ نوع من التعايشية بين الإقليمين في المستقبل.

القطب الجامعي الجديد،جاء تحت برنامج الخماسي 2005-2009 والذي يقضي بتعزيز قدرة استقبال جامعة باتنة.ويضم 05 مجموعات تأطر 22.000 مقعد بيداغوجي و12000 سرير والعديد من البنية التحتية الرياضية كملعب بسعة 10000 متفرج ومسبح نصف أولمبي.بالإضافة إلى 6426 سكن جماعي 4326. تساهمي و2100 سكن اجتماعي، وأربع أحياء جامعية ، إكماليتين وثانوية، 200 محل تجاري.

القطب الجامعي والعمراني في بلدية فسديس جاء نتيجة عدم توفر عقار ملك دولة.من جهة ومن جهة أخرى ولمشاكل إدارية تم رفض توقيع القطب ببلدية تازولت في محور توسعها الوحيد نحو باتنة..

أي أن القطب الجامعي والعمراني لم يأتي كما ذكرت أدواة التهيئة والتعمير للاستجابة لتطلعات بلدية فيسديس .لكنه كان لتعزيز القدرة الاستقبالية لجامعة باتنة على مجال بلدية مجاورة .والمشروع لا يمكن اعتباره توسع للنسيج العمراني لمدينة فيسديس .كونه من جهة ليس استمرارية للنسيج العمراني الأصلي لفيسديس، كما أنه وإن كون منطقة شغل لسكان المركز.إلا أنه وبالتوسع حوله خلق منطقة تفريغ للنسيج العمراني الأصلي.كما أن حجم التوسع، مداه واختصاصه السكني البحت قد يترجم الإشكالية العمرانية للمدينة المهيمنة لكنه بالتأكيد لا يترجم إشكالية المركز العمراني المحلية.في ظل نفاذ العقار وانحصار المركز العمراني فيسديس بالجبال والواد شرقا والحظيرة الوطنية لبلزمة غربا. ومن هنا يتضح جليا سيطرت مدينة باتنة أو الشريك العمراني لبلديات الجوار أو بلديات المحيط الجواري لمدينة باتنة.مما لا يطرح ظاهرة التحام عمراني كما يتوقع.لكن ظاهرة حضرية يمكن طرحها بالسلبية وهي الابتلاع العمراني للمركز العمراني فيسديس وذوبان هويته مقابل توسع مهول للمدينة الأم.

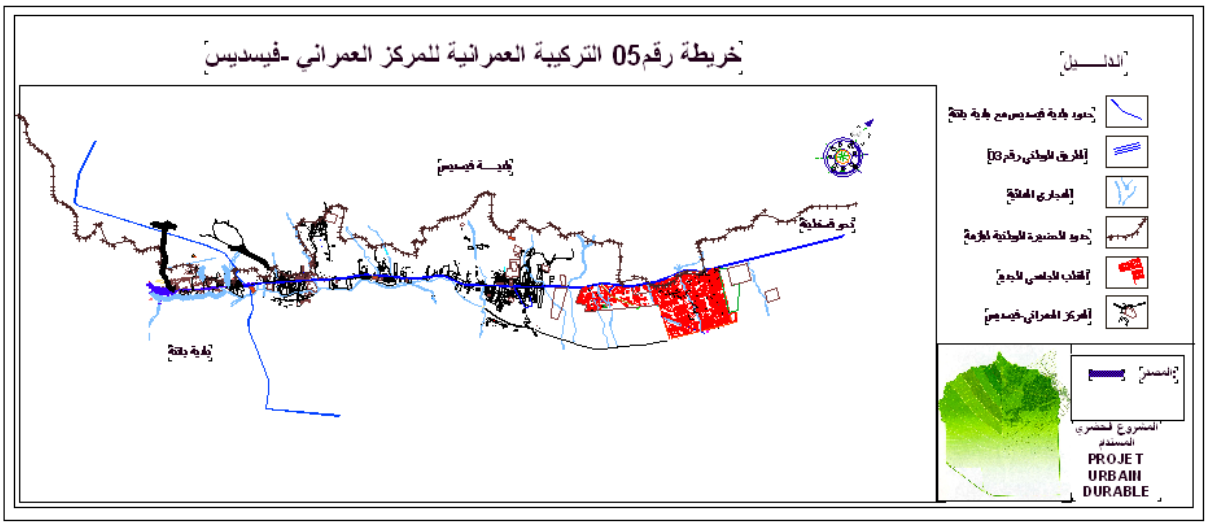
خريطة رقم05 التركيبة العمرانية للمركز العمراني -فيسديس
الدلـــيل
حدود بلدية فيسديس مع بلدية بتنة
الطريق الوطني رقم 03
المجاري المائية
حدود المنطقة الوطنية الهامة
القطب الرياضي الجديد
المركز العمراني فيسديس
المسار
المشروع الحضري المستدام
PROJET URBAIN DURABLE
بلدية فيسديس
نحو قسنطينة
بلدية بتنة

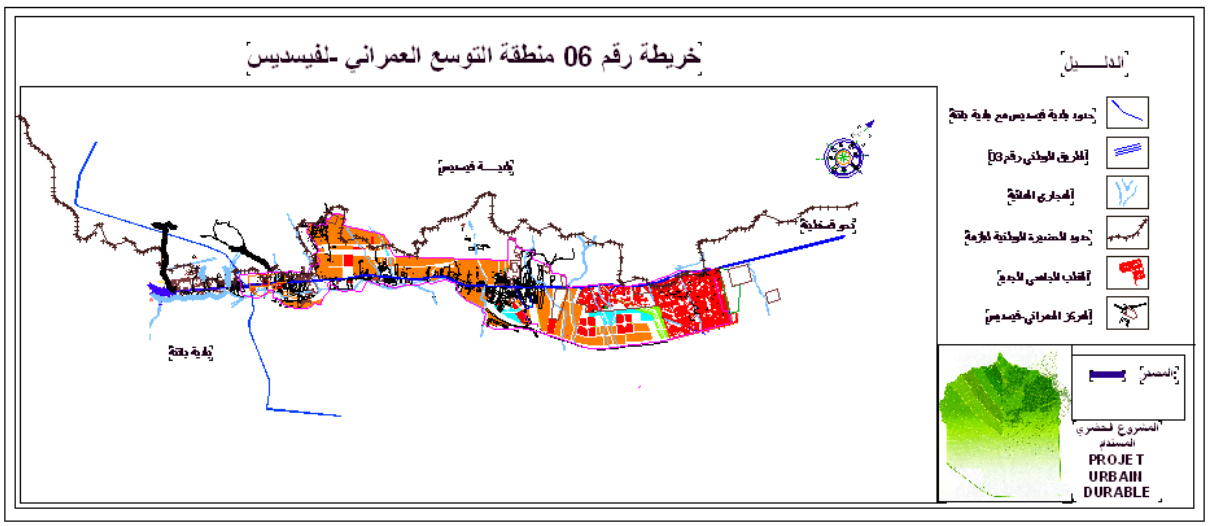
خريطة رقم 06 منطقة التوسع العمراني -لفيسديس
الدلـــيل
حدود بلدية فيسديس مع بلدية بتنة
الطريق الوطني رقم 03
المجاري المائية
حدود المنطقة الوطنية الهامة
القطب الرياضي الجديد
المركز العمراني فيسديس
المسار
المشروع الحضري المستدام
PROJET URBAIN DURABLE
بلدية فيسديس
نحو قسنطينة
بلدية بتنة

2.6 بلدية واد الشعبة (القطب العمراني بحملة).

القطب العمراني الجديد "حملة" في الجنوب الشرقي لمدينة باتنة.في إطار توسع حي كشيدة ، وعلى مساحة 417 هكتار.ويتميز بهندسة معمارية خاصة مكونة من سكنات جماعية،تجهيزات عمومية مرافقة،وأخرى ذات مستوى عالي مثل الإقامة الجامعية،الحي الإداري ، قدرة الاستقبال لهذه المدينة هي 40000 ساكن مع جميع الاحتياجات العصرية بما في ذلك المساحات الخضراء بمساحة 26 هكتار.

ويضم برنامج تجهيزي واسع، والذي من شأنه تحويل البلدية إلى ملتقى ونقطة جذب ذو طابع عمراني جديد.في هذا القطب يضم 450 سكن بصيغة البيع بالإيجار ،وبرنامج تجهيزات واسع عن طريق مخطط شغل الأرض 1 و2،والذي يصبح على المدى الطويل عامل مثبت للسكان اللذين لا يصبحون بحاجة إلى التنقل نحو مدينة باتنة.السكان المستقبليون لهذه السكنات هم في الأغلب من باتنة ، ومن بلدية فسديس وحركة السكان تخلق نوع من الحركة البندولية أو اليومية نتيجة التعلق بين المدينة الأم والأقطاب العمرانية الجديدة. استحداث القطب العمراني الجديد حملـة والذي تحول بسرعة إلى نمط توسع بشكل مدن أو أقطاب عمرانية متلاحقة.حملـة1، حملـة2، حملـة3، حملـة4، أشعل سوق المضاربة العقارية وحول المدينة إلى تراكم لأنسجة عمرانية تضيف على المدينة وليس لها.في جهة توسع وحيدة متسارعة ومهولة بالمقارنة مع اتجاهات التوسع الأخرى-باتنة تازولت وباتنة فيسديس.

بالإضافة إلى أن هذه الأقطاب العمرانية الجديدة.خلقت مجال تفريغ في المراكز العمرانية الأصلية لبلدية تازولت،فسديس،وواد الشعبة التي وجدت نفسها أمام آلة تعمير تنتج مدن وأقطاب عمرانية تفرغ المدن الأصلية من ساكنيها.ولا تضيف لبلدياتها أو أنسجتها العمرانية المهترئة لكنها في الحقيقة تستجيب للأزمة الوطنية للسكن ، والتي أصبح مشكوكا فيها في الآونة الأخيرة.

لا يمكننا اعتبار التوسع العمراني الجديد لهذه الأقطاب العمرانية المتلاحقة توسعا لبلديات الجوار.وإن تم على أراضيها .فقط لأن النسيج العمراني لمدينة باتنة تشبع.مع العلم أن التوسع بواسطة هذه الأقطاب العمرانية الجديدة كان على أرض البلديات المجاورة لكنه في الجزء البعيد عن أنسجتها العمرانية وبالتحديد جاء كتوسع وامتداد لمدينة باتنة في أرض البلديات المجاورة، أي أنه إضافة لنسيج المدينة وتسريع الانفجار العمراني لبلديات المجاورة، كما أن أحجام التوسع أو المساحات المضافة أكبر بكثير من احتياجات المركز العمراني، والذي يصل إلى أضعافها.هذه المقارنة المجالية تعطي سبب هذا التوسع الضخم واستحواذ الوظيفة السكنية على مجمل مساحته.ليبدو منطقيا إذا قورن بتوسع مدينة باتنة ، مع استحواذ المدينة على النصيب الأعلى من التجهيزات المهيكلة وتوقيع التجهيزات المكملة للسكن في البلديات المجاورة.

3.6 تازولت:ثنائية بين التعمير المتسارع وحماية الموقع الأثري: التعمير الجائر الذي تطور في مناطق الأطراف لمدينة تازولت قام بشغل المجال لأراضي في شكل سكن فردي هش.هذا الأخير جعل من الصعب دمجه مع مجموع المركز العمراني.في أحياء الأطراف المجالات الخارجية نتجت من توقيع بناء تحتاج للتهيئة ،باعتبارها مجالات سكنية ،التجهيزات التي تركزت بشكل عشوائي والمستجيبة لتوفر العقار والمفتقرة لأي تنظيم بنيوي للمركز العمراني.تكثيف البنايات الفردية في أراضي الخواص وعلى طول طريق باتنة.والطريق الوطني رقم 31 شكل عائق لتوسع المدينة ودفع بالنمو الأفقي الذي مهد لتلاحم عمراني مع مدينة باتنة.

ومن بين المفارقات .الإرث في المواقع الأثرية المهم (آثار قصر الاحتفالات، المعسكر الكبير، الحصن البيزنطي)والذي يحتاج إلى سياسة فعلية لحمايته وإعادة تثمينه.لأنه مهدد بالانهيار والضياع بسبب التعمير الجائر.نتيجة الانحصار التضاريسي للمدينة وتشبع النسيج العمراني.

وفعلا.الزيادة السكانية لمدينة تازولت وارتفاع الطلب على السكن خاصة سبب في استهلاك مضاعف للأرض وتوالد لبناء السكن الفردي الهش والفوضوي، والصعب التحكم فيه، حول النواة المركزية.والذي من عواقبه انفجار النسيج العمراني والشبكات المختلفة والشغل المهدر للأراضي.خلال هذه الفترة ثلاثة تحصيصات تم إنشائها:تحصيص 1 نوفمبر، تحصيص 5 جويلية، وتحصيص النهضة.

حي طريق باتنة "أو الحي المركزي" يهيكل مدينة تازولت مع التحصيصات ، وشغله للمجال محدد : بالموقع الأثري(المعسكر الكبير) ودار التأهيل وواد تيغزيرت.من جهة أخرى فإنه يتكون من نسيج مزدوج من السكن والتجهيزات، ومن جهة أخرى سكنات فردية في القطع الزراعية على الطريق.هذه الأراضي الزراعية في شكل أشرطة مصعبة لعملية التوسع العمراني.وتسرع أيضا من التوسع الأفقي لمدينة تازولت نحو مدينة باتنة. الموقع الأثري "لمبيزيس" وأهميته التاريخية:موقعين أثريين يشهدان على ماضي وتاريخ مهم في الإقليم.

الأول يمثل بقايا المدينة العليا وبعض البنايات الأثرية:المعسكر، معبد إسكاليب ونبتون، القناة المائية لمنبع عين درين، أقواس الانتصارات، المقبرة الجنوبية...

الثاني يوافق المدينة السفلى الواقعة في الشرق والشمال من تازولت.وتمثل ثراء أثري وخاصة في بقايا المدينة المتمثلة في: المعسكر الكبير وساحة القتال، أقواس ، المدرج، حمامات، المقبرة الشرق والشمال الغربي.بين هاتان المجموعتان نجد الحصن البيزنطي والذي لا يزال مرئيا، أقواس وحمامات قصر النصر.ورغم أهمية المدينة التاريخية هذه الشواهد تبقى دون أهمية وتتعرض لجميع أشكال التدهور.

خريطة رقم 08 منطقة التوسع العمراني - تازولت

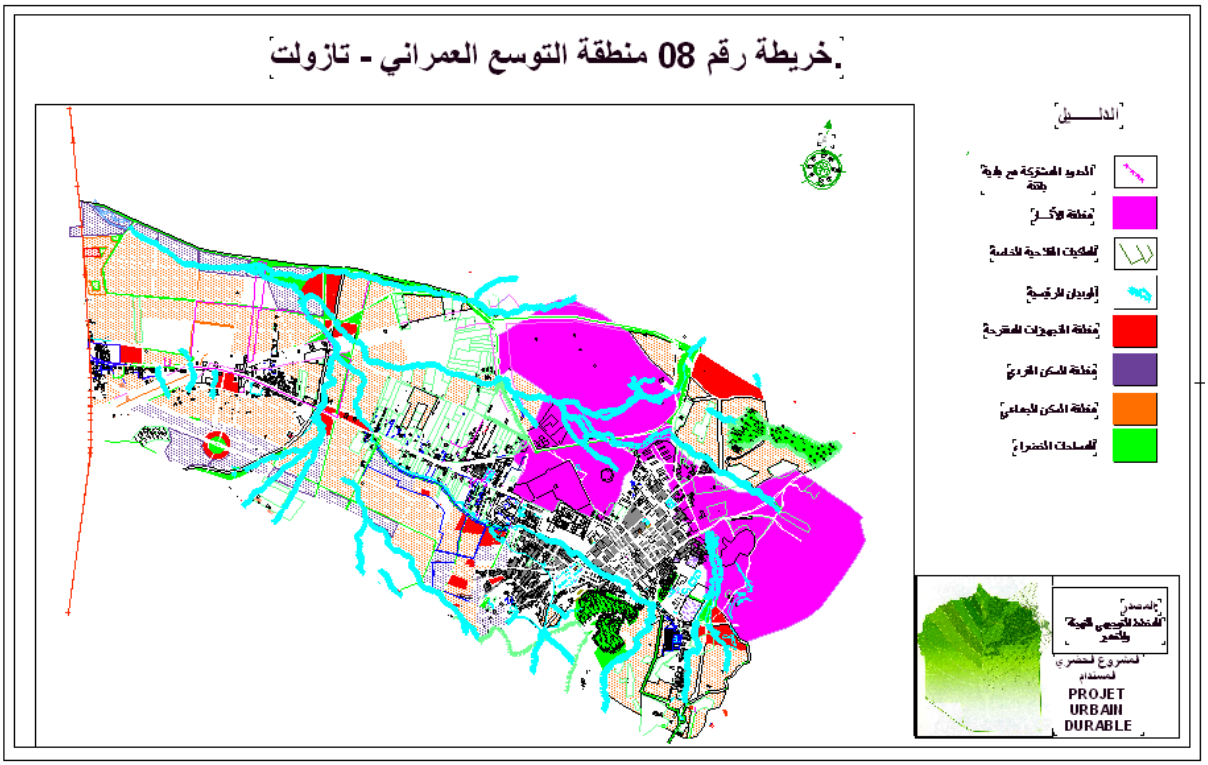

خريطـــة رقم 07 منطقة التوسع العمراني -حملة- واد الشعبة

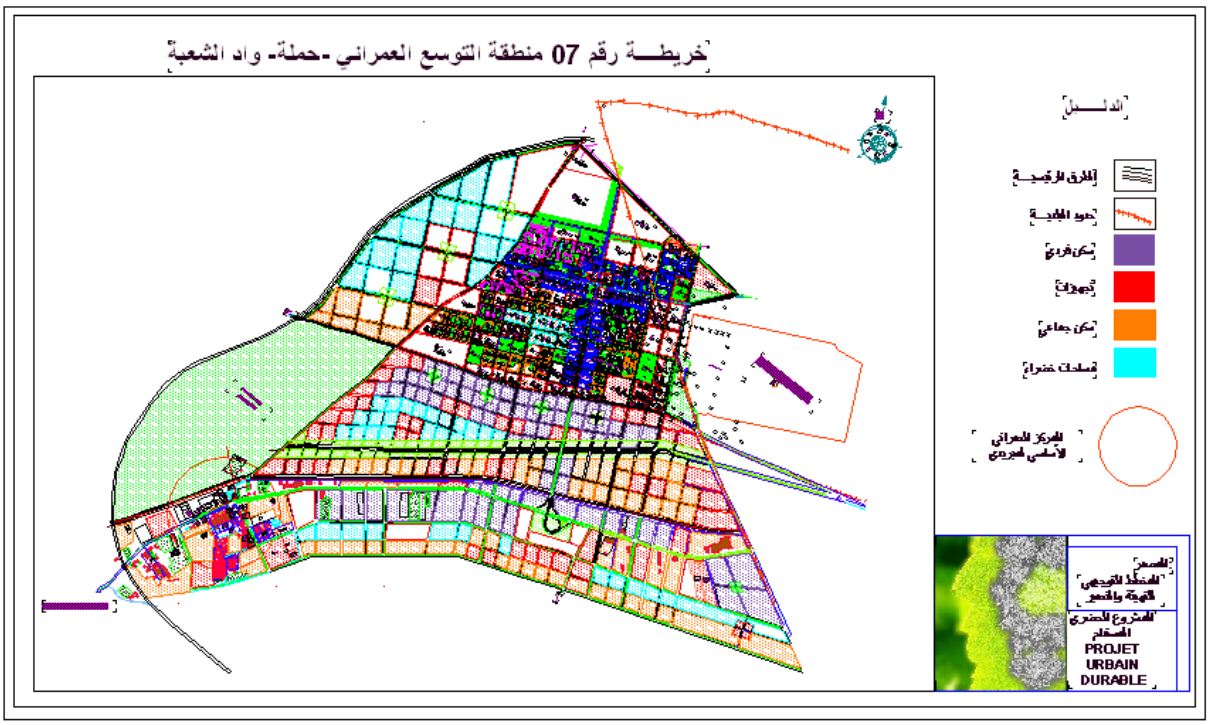

7. تطور مدينة تازولت عن طريق مخططات التهيئة والتعمير:

بعد الوضعية المميزة بالتوسع السريع للتعمير العفوي الذي عرفه التجمع العمراني لتازولت، والذي كون تهديد للثروة الأساسية للمدينة والمعرفة بالإرث الأثري .أول PUD لتازولت كان سنة 1978 كمحاولة لإصلاح الخلل في:

حماية المواقع الأثرية، تنظيم خطة عامة لتوجيهات الأرض، الحد تماما من نمو البنايات الفوضوية.

وكترجمة لهذا المخطط 03 تحصيصات حددت مع بعض التجهيزات:

- تحصيص أول نوفمبر(48) قطعة أرض.
- تحصيص 05جويلية (152) قطعة أرض.
- تحصيص النهضة(142) قطعة أرض .والذي لم يتم توقيعه.
- عيادة طبية، قاعة علاج، مركز ثقافي.

في سنة (1991) مكتب الدراسات التقنية والعمرانية (URBA-Batna) كلف بمراجعة (PUD) نتيجة توسع المركز العمراني الذي عرف تعمير سريع على شكل سكن فردي، ومن بين الخيارات المتخذة هي إنشاء حي إداري يضم المصالح الأساسية للدائرة ومختلف المصالح التقنية: البريد والمواصلات، الشركة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز، مصلحة الغابات، الفلاحة، التعمير....

هذه المرحلة شهدت بعض التجهيزات المهيكلة مثل الثانوية، المتقن ومركز التكوين المختص وتوطين في أملاك الدولة.وفي المقابل .الطريق الوطني رقم 31 والطريق الوطني(طريق باتنة) أصبحا حاملين للتعمير لسكن فردي في أراضي زراعية كبيرة خاصة.والتي وضعت بشكل شريط متوازي على طول الطريقين.هذا التكثيف للسكنات الفردية في الأراضي الخاصة ميز توسع المركز العمراني .والمعزز لخيار التلاحم العمراني بين باتنة وتازولت.

من جهة أخرى .التكثيف في النسيج العمراني والتضاريس الجبلية (في الشرق، الغرب والجنوب) شجع شغل الأراضي المتوفرة داخل المحيط العمراني.والتي شكلت في نفس الوقت تهديدا للإرث التاريخي للمركز.

المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير تازولت ضم 5 مخططات لشغل الأرض بمساحة 266 هكتار.وتراوح بين توطين تجهيزات وسكن جماعي وفردي.بالاظافة إلى عمليات تحسين وتكثيف في النسيج القديم.

8 إشكالية مدينة تازولت حسب المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (*PDAU-tazoult*) :

النسيج الحضري معرف بتعمير فوضوي الذي نمى في مناطق الأطراف، والذي أهدر مساحات عن طريق السكن الفردي.هذا الأخير الذي لم يرتبط وتجمع بشكل فوضوي دون الاندماج مع كلية التجمع العمراني.

-الإرث التاريخي المهم والذي يفتقر لسياسة حماية وتثمين.والذي بقي دون تثمين ومعرضا لخطر الاختفاء نتيجة التعمير الغير منتظم.نتيجة الضغط التضاريس الجبلية وعدم التنظيم وتشبع النسيج العمراني.

- في جميع أحياء الأطراف .المساحات الخارجية كانت نتيجة لتوطين البنايات، والتي تفتقر للتهيئة والمخصصة كمجالات سكنية.

- شبكة الطرق .عدى النواة المركزية .تشهد تخلف معتبر خاصة في أحياء الأطراف.ومميزة بغياب عناصر المجال المرجعية والتي تسمح بالتوجيه في المجال العمومي.

- الأحياء المحتشدات والمساحات المشغولة حاليا. يمكن استرجاعها ضمن إطار إعادة هيكلة النواة المركزية.

- التجهيزات الموقعة من شأنها عدم هيكلة المجال لأنها موضوعة بشكل عفوي وتعتمد فقط على توفر العقار والأراضي دون مراعاة تنظيم الخطة البنيوية للكلية العمرانية للمركز العمراني.

- التكثيف في السكنات الفردية في الأراضي الخاصة .على طول الطريق باتنة.والطريق الوطني رقم 31 ، يكون حالة من التوسع العمراني المركز ويسرع النمو الأفقي للنسيج العمراني.

9. مناطق التوسع السكني لبلدية تازولت:

يبدو أن بلدية تازولت تعاني هي أيضا من نفس المشكل ، ألا وهو هيمنة القرار التعميري والسياسي على المصالح المحلية للولاية.فعلى طول الطريق الوطني رقم 03، وعلى جوانبه يتم التوسع وبهيمنة وظيفة حضرية واحدة ووحيدة وهي السكن.ويختلف بين السكن العشوائي والفوضوي والمخالف .في ظل غياب ملحوظ للرقابة ولأدوات التعمير.حيث يحدث تجزيء أقرب إلى العرفي لمساحات كبيرة من الأرض يتم في الأغلب البناء فوقها ثم يلجأ لمحاضر الصلح.

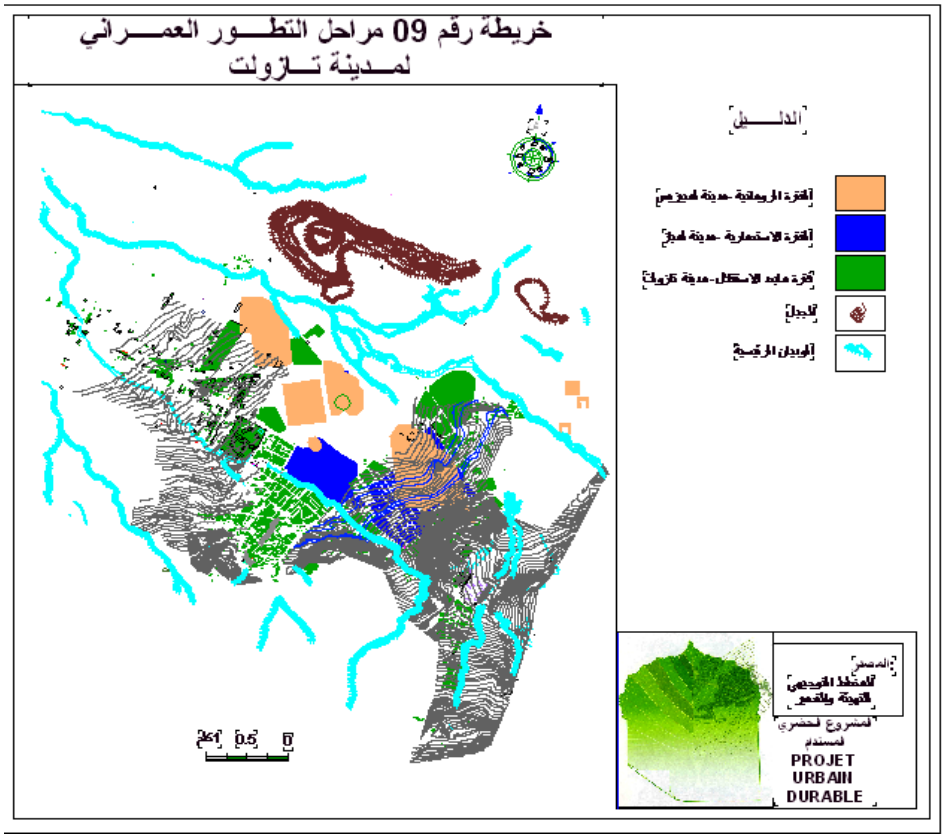
خريطة رقم 09 مراحل التطـــور العمـــراني
لمـــدينة تـــازولت
الدلـــيل
PROJET
URBAIN
DURABLE

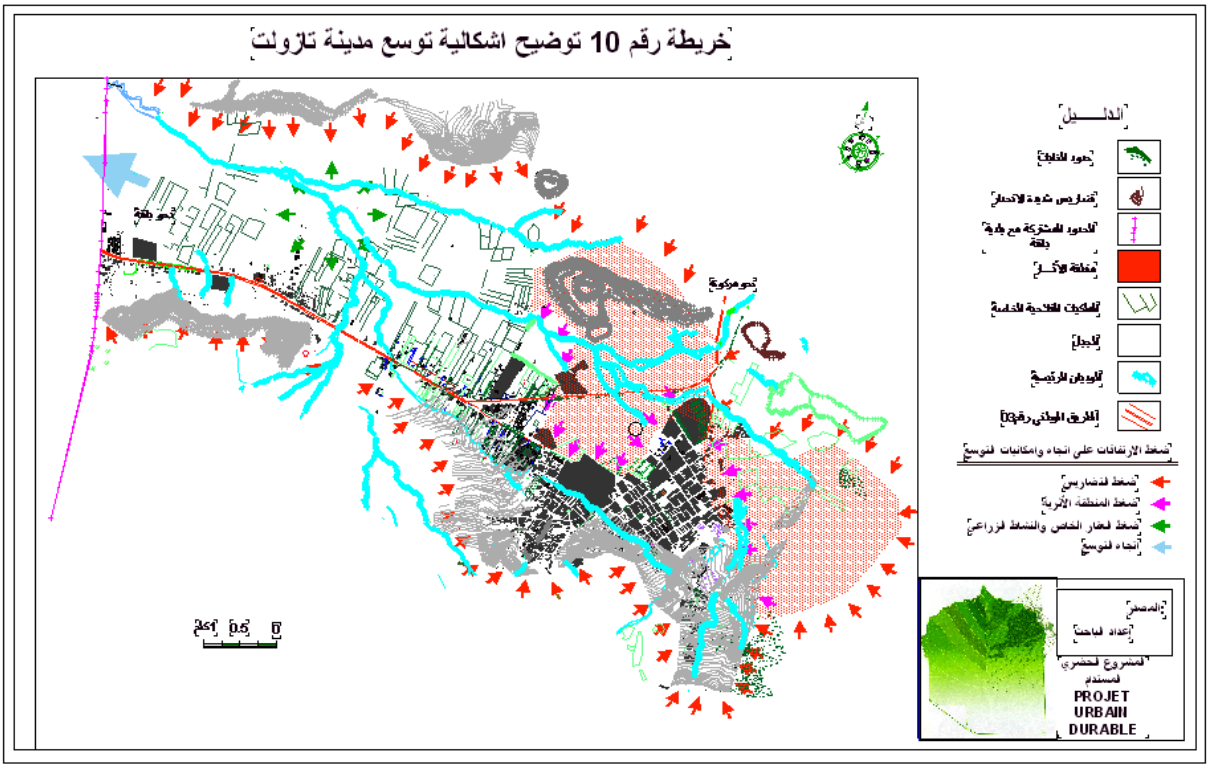
خريطة رقم 10 توضيح اشكالية توسع مدينة تازولت
الدلـــيل
PROJET
URBAIN
DURABLE

في المقابل المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المعاد دراسته .أقر بنوع من المسايرة دون التسيير هيمنة الوظيفة السكنية على طول المساحة بين مدينة باتنة وبلدية تازولت.مع بعض التجهيزات المرافقة للسكن.وبنفس المنطق التوسعي لمدينة باتنة على بقية محاور التوسع فإن هذا الأخير يتم على أراضي بلدية تازولت المجاورة ولحساب المدينة الأم.دون مراعاة الخصوصية المحلية للمدينة ومدى تأثير هذا على المستقبل العمراني والحضري لمدينة تازولت التي تعاني ندرة في العقار وعفوية في الإستراتيجية.

10. صعوبات تحديد الاحتياطات العقارية:

أول تقنين عقاري كان سنة 1974، والذي ترجم بمركزية منح البلدية أراضي كدمج للحق البلدي في أرض، مع تعويض أصحاب الراضي ذوي الحقوق.

هذا القرار أجبر البلديات على تكوين احتياطاتها العقارية باعتبارها الوسيلة الضرورية لتحقيق هذا الامتياز الممنوح للبلديات.بالإضافة إلى صلاحية الأراضي الحضرية في أغلب الأحيان.والتي لم يتم البناء فوقها أو تجهيزها بأي شكل من التدخلات(لبناء الذاتي أو الصناعي في منطقة النشاطات).وتم إدماج الوعاء العقاري البلدي دون تحديده في المحافظة العقارية بشكل دقيق.الأمر الذي خلق فيما بعد دعاوى عقارية.

عوامل أخرى حالت دون إيجاد أنماط رشيدة في استغلال الأراضي:

- غياب ضمان الملكية الخاصة والتي تصل أحيانا ببعض المقتنين إلى الاستحواذ على مساحات أكبر بكثير من الملكية بحد ذاتها.
- البنايات التي لا تحترم أقل المعايير التعميرية.
- الاستهلاك الزائد للأراضي الزراعية بشكل عام وأشكال تبذير الاحتياطات العقارية.
- عدم اشتراط رخصة البناء في المناطق الريفية.
- تعدد البنايات الفوضوية على أراضي الخواص.الذين يخشون دمج ملكياتهم في الاحتياطات العقارية البلدية.سواء بالشراء بدعوى نزع الملكية من أجل المنفعة العمومية أو البناء على حسابه.

من المفترض أن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير،ينظم المناطق المخصصة للبناء،ويحدد المناطق التي يمكن اعتبارها كاحتياطات عقارية.المشكل هو أن المخطط التوجيهي لا يطبق ما جاء في تقنينه أو أنه يتأخر في حالات الدراسة أو إعادة الدراسة وهي فرصة للتعدي على الأراضي وشغلها.

بالإضافة إلى أن الدولة في العديد من ألأوقات ممثلة في البلدية والمنتخبين يسايرون السكان.دون حس المسؤولية اتجاه مستقبل المدينة.وللأسف تستجيب المصالح المعنية لجملة من التغييرات على مستوى تطبيق جميع أدوات التعمير.بالإضافة إلى الفساد ، هذا إذا أجمعنا بنوعية هذه المخططات والقائمين على إعدادها.والذين في العديد من الأحيان لا يرجعون للمستفيد ولنقص الإمكانات التقنية خاصة فتقوم مكاتب دراسات وطنية بالدراسة لتجدد مبدأ التخطيط المركزي.

في وجه العجز في السكن والتي تبقى مطلب وحاجة ضرورية.كان من الضروري تحرير غلاف عقاري في بعد المشاريع المبرمجة.

خيار الكثافة محوري في نفس مستوى النوعية المهيمنة.لأن أحدهما يسير الآخر.واللذان ينعكسان مباشرة على شكل استهلاك المجال، والمنعكس بدوره على مردود استعمال الأرض، الطلب على السكن عرف أيضا بعض المعوقات في المواقع المخصصة للتعمير، خاصة فيما يخص تسجيل العرض مقابل الطلب.

تخصيص أوعية عقارية للبرامج السكنية أثر في التجمعات الريفية، مع أن هذه التجمعات ستبقى تقطن في المجال الزراعي.هذا الاحتياج للعقار والاحتياطات العقارية ضرورة للمهيئي المدينة، وبعض الأسئلة المطروحة :كالبحث عن هذه الاحتياطات في الأماكن الجيدة ويبدو أن السياسة المبتكرة، كانت ترك كل الحظيرة العقارية القديمة، وباعتبار البرامج تحتاج إلى مساحات عقارية كبيرة وليس هناك وقت لتحديد طابعها المعماري، وعدم الاستغلال الجيد لداخل النسيج العمراني والجيوب العقارية في المدينة كان التوسع نحو الخارج هو الحل.

11. سياسة توظيف مدينتي باتنة و تازولت:

التسيير الحالي للمدينة يتميز ببعض الانفصال أو اللاترابط في التدخلات.تعدد للفاعلين، تحكم عمراني متناثر وقطاعي.بعض العقبات كتضارب التدخلات المتخذة والموقعة.هذه الحالة من التضارب تضع المدن في تخبط وتعرضها لـ:

- تفكك الأوساط الحضرية.
- عدم وجود بنية فعلية في دمج الأنسجة المنشأة.
- سوء شروط الحياة.
- تدهور الإرث المبني والطبيعي.
- النقص الملاحظ في غياب التجهيز ورفاهية التجهيز.
- الفصل والتهميش لبعض الفئات من المجتمع.

- عوارض المشاكل الاجتماعية المتصلبة.

أدواة التعمير الموجودة والوحيدة هي المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير PDAU ومخططات شغل الأرضPOS والتي يمكنها الإجابة على الإشكاليات المطروحة.لكن امتيازاتها محدودة إذن غير كافية.وفي المقابل كل قطاع يتدخل في المدينة ويشارك فيها حسب مستواه (الصرف الصحي، النقل، السكن...).

التفكير في باتنة.هو إعطاء المدينة دور متعدد المراكز للديناميكية السوسيو-اقتصادية وملتقى تبادل في كل إقليم الهضاب العليا للوطن.تنمية هذا المجال يتعارض بشكل كبير مع تحديات طبيعية، عقارية واجتماعية.والتي تعطي أيضا وضعية أكثر نقدا في مادة التعمير.

ومن هنا يتضح أن مدينة باتنة لا يمكنها التخلي عن دورها التنظيمي وتسييرها لإقليمها الخاص.خاصة في ظل إشكالات وصلت فعلا لحد الأزمة على المدى المتوسط والبعيد.في ظل غياب سياسة حضرية بالدرجة الأولى تسطر مستقبل المدينة الذي يتعارض مع دورها المتوقع لها.إذا واصلت النمو بنفس النمط ونفس التفكير التعميري والحضري.

لا بد أن حال مدينة تازولت غير بعيد عن مدينة باتنة .فهي تعاني من نفس الإشكالات المجالية والاقتصادية والاجتماعية.إذ لم نقل أكثر.لكن الفارق الذي يحسب على للمدينة وليس لها هو التبعية المطلقة للمدينة في مقابل الهيمنة الحضرية لمدينة باتنة وتحويلها لها لمجرد تابع عمراني لتبقى مدينة تازولت تعتمد بشكل كامل في التجهيز على مدينة باتنة وليبقى مسيرو المدينة يسايرون دون تسيير الإشكالات العمرانية والحضرية لمدينة تازولت خدمة لمشاكل وإشكالات المدينة الأم المهيمنة ،على حساب المستقبل المفروض لمدينة تازولت التي تحولت بمرور الوقت وعدم وجود سياسة تسيير فعلية من جهة ومن جهة أخرى إلى ظل عقاري لمدينة باتنة.

هذا الهروب في تسيير المدينة إلى الأمم وعدم استغلال قرب المدينة من القطب الحضري لمدينة باتنة أدى إلى تحول مدينة تازولت إلى نسيج عمراني مضاف لنسيج المدينة الساعية إلى الالتهام وليس إلى التلاحم.

12. شراكة بين بلدية :

لتسيير أفضل لمدينة باتنة ضمن محيطها الجواري بشكل مستدام.يجب اعتبار مدينة باتنة مستقبل لمدينة كبيرة أو تجمع لأكثر من مركز عمراني.هذا المحيط يجمع بين الأقاليم الاقتصادية بمجموعة من

التجهيزات والنشاطات المهيكلة.ويجمع أيضا مناطق النشاطات ،المناطق السكنية ،المناطق التجارية ،المناطق التجارية بالإضافة إلى جميع المناطق الموجودة سلفا.

باتنة تعرض ما يكفي لتحقيق تكامل لمدينة الإقليم.وضعية وموقع باتنة المركزي ضمن البلديات الأربعة يمثل حقل جذب مباشر.وهذه البلديات تصبح مجالات مكملة.تازولت، واد الشعبة، فسديس، تصبح مدن محيطة تلبي بشكل مباشر وغير مباشر احتياجات المدينة.وتحول مجالاتها الخاصة إلى مجالات عامة لمدينة باتنة الكبيرة.

هذه المراكز العمرانية تعطي روابط بين عمرانية وتضمن أن البلديات الأربعة تعمل على تضامن فيما بينها على تضامن مستقبلها المشترك، والإيمان أنه الحل الوحيد الذي يضمن نوعية حياة مشتركة واستجابات اجتماعية محققة.

الحدود الإدارية تعتبر الخطوة ألأولى في إنشاء مشروع مشترك عن طريق الشراكة:طريق سريع، مشروع مائي، مدينة جديدة،مناطق متخصصة.

المدينة المنحصرة داخل حدودها البلدية وجدت نفسها أمام العديد من إشكاليات التسيير والتي لا يمكن حلها إلا بشكل جماعي وتوافقي مع البلديات المجاورة.المحيط الحضري يحتاج إلى مشروع حضري شامل من شأنه إعادة التوازن لباتنة الكبيرة.

13. إشكاليات مدينة باتنة حسب نتائج استمارة البحث المقدمة للفاعلين التقنيين في المدينة (ميدان التعمير).

للمعرفة الجيدة لواقع حال المدينة (عمرانيا) كان يجب وضع استمارة بحث.من بين أهدافها حصر أكبر عدد ممكن من انطباعات الفاعلين التقنيين للمدينة وإحساسهم بمختلف إشكاليات ورهانات المدينة وكيف يمكن إبراز مختلف الأفكار التي من شأنها توجيه المستقبل الحضري للمدينة ضمن آفاق الاستدامة المحلية.وطرحت وعلى ثلاثة مراحل مجموعة من الإشكاليات تلاها وقابلها مجموعة من الرهانات الحضرية للمدينة.ليختتم الشق التشخيصي بمحاولتنا قياس درجة إحساس هذه المؤهلات التقنية بمعنى وواقع الاستدامة محليا.

1.13 تحديد أسباب الإشكالية المجالية حسب الفاعلين التقنيين للمدينة:ردا على تساؤلات الاستمارة فيما يخص المسببات المجالية للمدينة والذي طرح كما يلي: هل تعتقد أن إشكالية المدينة ترجع إلى الطبيعة الطبوغرافية للوعاء العقاري.أم لطبيعته القانونية أم للامتداد العمراني الغير مجد وتراكم سوء الخيارات التعميرية ؟

الشكل رقم 07 : التمثيل النسبي لمسببات إشكالية المجالية

تعود أسباب الإشكالية المجالية في مدينة باتنة إلى:

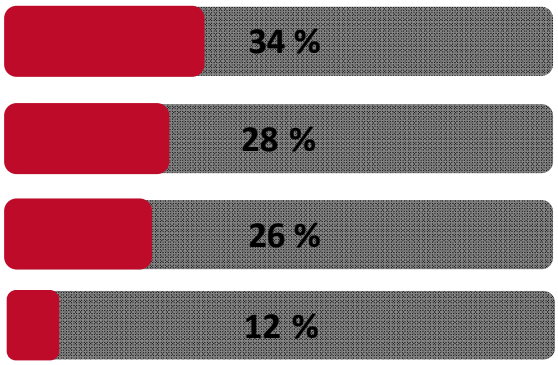

تراكم سوء الخيارات التعميرية.

الطبيعة القانونية للعقار الحضري.

العمراني الغير مجد.

الطبيعة الطبوغرافية للوعاء العقاري

المصدر / تحليل نتائج استمارة البحث المقدمة للمؤهلات التقنية لمدينة باتنة **2010-2011**.

2.13 الإشكالية الاجتماعية: ردا على تساؤلات الاستمارة فيما يخص الإشكالية الاجتماعية للمدينة والذي طرح كما يلي: ما هو تصنيفك للمدينة اجتماعيا.مدينة عززت الفصل الاجتماعي أم ملتحمة اجتماعية، أم أنها فعلا تراعي الخصوصيات الاجتماعية المحلية ؟

الإشكالية الاجتماعية في مدينة باتنة إلى:

الشكل رقم 08: التمثيل النسبي لمسببات إشكالية الاجتماعية

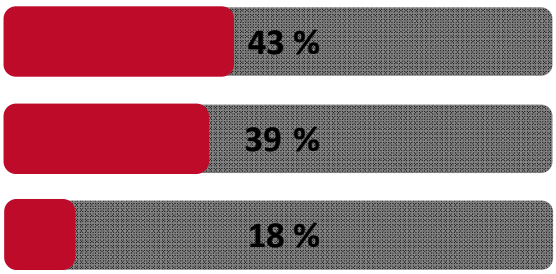

تعزز الفصل الاجتماعي.

تراعي الخصوصيات الاجتماعية

ملتحمة اجتماعيا.

المصدر /تحليل نتائج استمارة البحث المقدمة للمؤهلات التقنية لمدينة باتنة **2010-2011.**

3.13 إشكالية الاقتصاد الحضري ردا على تساؤلات الاستمارة فيما يخص إشكالية الاقتصاد الحضري والذي طرح كما يلي: كيف تقرأ الاقتصاد الحضري للمدينة:مجد-عفوي- أو غير موجود؟.

الشكل رقم 09: التمثيل النسبي لمسببات إشكالية الاقتصاد الحضري

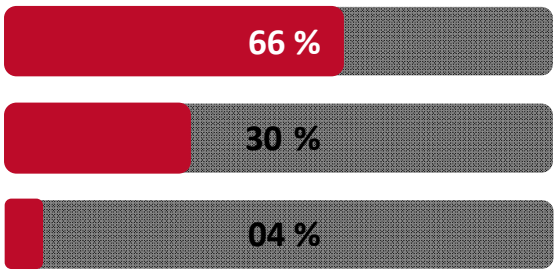

الاقتصاد الحضري لمدينة باتنة .

عفوي.

ليس هناك اقتصاد حضري واضح.

اقتصاد مجد.

المصدر /تحليل نتائج استمارة البحث المقدمة للمؤهلات التقنية لمدينة باتنة **2010-2011.**

4.13 إشكالية سياسة التخطيط العمراني: ردا على تساؤلات الاستمارة فيما يخص إشكالية السياسة العمرانية في المدينة والذي طرح كما يلي: هل سياسة التخطيط العمراني في المدينة تستجيب فقط للأزمة أم أنها عفوية، بطيئة أو فعالة ومجدية ؟

الشكل رقم 10: التمثيل النسبي لمسببات إشكالية التخطيط العمراني

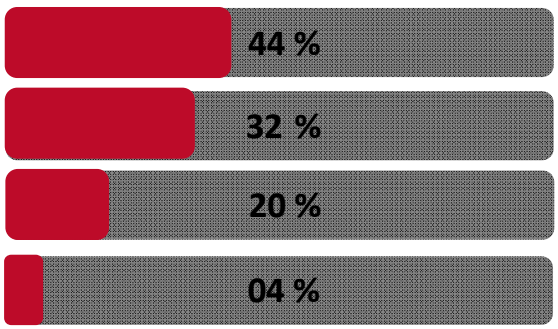

تستجيب فقط للأزمة.

عفوية.

بطيئة.

فعالة ومجدية.

المصدر /تحليل نتائج استمارة البحث المقدمة للمؤهلات التقنية لمدينة باتنة **2010-2011.**

خاتمة الفصل:

أنتجت مدينة باتنة وعلى مراحل زمنها الحضري.عن طريق العديد من الأدوات التعميرية والمختلفة الإيديولوجية.من الإدارة الاستعمارية ونمط التفكير الاستغلالي، إلى الاستغلال والدولة الجزائرية الفتية واقتباس الأفكار التعميرية للمخططات الفرنسية. إلى التعمير المركزي، ووصولا إلى المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والتخطيط المحلي للمدينة.

وبداية بسنة (1850) حين شهدت المدينة أول توسع، حيث تم تزوديها بمجموعة من التجهيزات بأمر مباشر من القيادة العسكرية في الجزائر، ومن ثم سنة (1923) وبموجب المخطط القسنطيني والذي أعطى للمدينة دور إداري وتجاري هام.كما شهدت مدينة باتنة توسع للأحياء السكنية والأحياء الشعبية.

البرنامج الخاص سنة (1968).تم فيه دائما توسيع للأحياء الشعبية بالإضافة إلى رغبته في دفع الديناميكية العمرانية والسوسيو-اقتصادية، مخطط PUD سنة (1978) والذي جاء استجابة للانفجار السكاني واستقبل المدينة لأعداد كبيرة من الأحجام السكانية، كما حدد مناطق التوسع المستقبلي للمدينة.

شهدت الفترة الممتدة من (1850) إلى التسعينات تعدد أنماط التدخل على المدينة وأشكال التدخل .لكن يبدوا أنه في مجملها ساهمت وعن طريق تراكمها من جهة، ومركزيتها من جهة أخرى.إلى خلق الإشكاليتين المعاصرتين الحضرية والعمرانية للمدينة.وفي هذه الفترة شهدت المدينة تشبعا عمرانيا.وظهور أحياء الأطراف الغير مرتبطة بالمركز والذي لم يعد يمكنه مجارات المدينة المتسعة.كما ظهر التعلق المباشر للمراكز العمرانية المحيطة بمدينة باتنة وتفضيلها كمدينة قريبة ومجهزة. مما جعل من الضروري وبالموازاة مع نهاية المركزية في مادة التعمير الأخذ في الحسبان الرهانات المتراكمة للمخططات المركزية.

لجأ المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير(1996).وترجمة لمخطط التهيئة الولائية في نهاية الثمانينات، إلى إعادة التوازن للشبكة العمرانية وتخفيض الضغط على المركز، كما كان من بين أهدافه ضخ مشاريع ضخمة وتحسين إطار الحياة وتوفير بيئة صحية، ومع أن التوجيهات المقترحة في المخطط جيدة، إلا أن تطبيقها تعارض مع الإشكالية العقارية الكبيرة للمدينة.كونه لم يضع يده على الإشكالية الحقيقة للمدينة.فقد عرف، الإشكالية على أنها التوسع العشوائي وأحياء الأطراف وأرجع الإشكالية للسياسة التنموية المتبعة.لكنه غيب المشكل الأساسي في ظهور المشاكل العمرانية والحضرية .وهي غياب إحساس وتوقع للأزمة العقارية واستنفاذ المجال.

مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، لم تأتي بالجديد فهي استمرت في مسايرة الأزمة السكنية والأزمات السياسية، دون تسيير فعلي لنمو المدينة، مضيفا مغالطة، حيث طرح وجود ظاهرة تلاحم عمراني بين التجمعات القريبة لمدينة باتنة.ونعت الظاهرة بالسلبية.مع أن الظاهرة لم تحدث بعد، ولا يمكن طرحها بالسلبية، لكن من الجيد التنبؤ بها وإدراجها في سياق التخطيط، كما لم يتم إدراج لا لفظ ولا معنى مشروع المدينة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.حسب متطلبات القانون التوجيهي للمدينة أو القانون 2006/06/06.

تباينت محاور التوسع لمدينة باتنة ، لكنها عرفت توسعا كبيرا على المحورين.باتنة –تازولت.متمثلة في منطقة توسع للسكنات بشكل تعاونيات وبناء لا شرعي، وباتنة- لمبريدي كمنطقة سكنية بمئات الهكتارات.

ومما يؤكد دائما.من جهة مواصلة أدوات التهيئة والتعمير بالتفكير التراكمي للمشاكل وعدم استحضار هاجس الأزمة العقارية والتنبأ بها، ومن جهة أخرى تكريس عقلية نسخ المسخ للقيمين على إنتاج أدواة التهيئة والتعمير.مما سيساهم في تعميق الإشكال وفقد المزيد من العقار الحساس للمستقبل الحضري للمدينة.لكن تجدر بنا الإشارة إلى أن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وجد حلا للإشكالية العمرانية للمدينة.وهي تقاسمها مع المراكز العمرانية المجاورة وتوسع مدينة باتنة على مجالات البلديات المجاورة.لكنه للأسف ورغم اقتسام الإشكالية مع البلديات المجاورة إلا أنه لم يتقاسم لا إشكالات تلك البلديات مع المدينة الأم ولا مصيرها الحضري المستقبلي.وخلق منطقة تفريغ في النسيج العمراني الأصلي.كما أن حجم التوسع، مداه واختصاصه السكني البحت قد يترجم الإشكالية العمرانية للمدينة المهيمنة لكنه بالتأكيد لا يترجم إشكالية المراكز العمرانية المقابلة.

بين التعمير المتسارع وحماية الموقع الأثري.يبدوا أن مدينة تازولت، الأقدم من مدينة باتنة بعصور لم تجد مخططات التهيئة والتعمير لمدينة تازولت، في إيجاد حل مشاكل المدينة الأم، وطرحت عن طريق تراكمها تبعية عمرانية وحضرية للمدينة الأم، ورغم تأجيل المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لإشكالية مدينة باتنة وتوزيعها على البلديات المجاورة .إلا أن هذا يهدد بتحويل بلدية تازولت إلى تابع حضري في المستقبل وهدر العقار الحساس للمدينة على الوظيفة السكنية.وتجنب ضرورة البحث عن مشروع حضري يجمع بين إمكانات المدينة السياحية والتاريخية الضخمة، والرهانات المحلية والعمرانية مع الكلية العمرانية المستقبلية.

إن محاولة تحديد إشكالية مدينة تازولت عن طريق الدراسة وتحليل نتائج الاستمارة المقدمة.فشلت في ظل انحصار مشاركة الفاعلين التقنيين لمدينة تازولت، واكتفينا بمشاركة المخطط التوجيهي للتهيئة

والتعمير الذي بين الإشكالية العمرانية لمدينة تازولت.لكننا أضفنا لها ولأسباب أخلاقية ولعدم وجود تيار قوي يدافع عن المصير الحضري لمدينة تازولت في ظل الهيمنة الحضرية لمدينة باتنة.ونقص الإمكانات التقنية المحلية في ميدان التعمير.ضرورة استحضار المصير الحضري والعمراني المشرك للمركز ربطا مع إشكاليته المحلية.

نتائج مشاركة الفاعلين التقنيين في تحديد الإشكالية العمرانية لمدينة باتنة والأسباب التي تعود لها، جاءت متضاربة فيما يخص الإشكالية المجالية باعتبارها السبب الأول المهدد للمصير الحضري المشترك للتجمع العمراني المستقبلي حيث ترى العينة التقنية للمدينة أن سبب الإشكال يعود لتراكم سوء الخيارات التعميرية والطبيعة القانونية للعقار الحضري وكذلك عدم جدية الامتداد العمراني، كما لم يتمكن الفاعلين الأساسيين للمدينة من تحديد مدى ملائمة المدينة للطبيعة الاجتماعية وتعزيزها للبعد الاجتماعي للمدينة، أما فيما يخص إشكالية الاقتصاد الحضري فقد تم الإجماع على أن الاقتصاد الحضري للمدينة عفوي ولا تملك اقتصاد حضري واضح المعالم.كما أجمعت نفس الفاعلين على أن المدينة تعاني من سياسة تخطيط عمراني عفوية وتستجيب فقط للأزمة بالاظافة إلى كونها بطيئة.وفيما يخص إشكالية تحديد تصنيف للمدينة يمكن من خلاله استقراء ملامح المدينة وتوجيهها فقط أجمع ½ الفاعلين على أنها مدينة ذات وظيفة اجتماعية "سكنية" بحتة.فيما يرى ¼ الفاعلين التقنيين أنها مدينة اقتصادية" اقتصاد أولي".

إذن تعاني مبدئيا وحسب الفاعلين التقنين الحضريين مدينة باتنة من كونها مدينة:تراكم سوء الخيارات التخطيطية في ظل طبيعة قانونية معقدة للعقار ، منتجة امتداد عمراني غير مجد.معززة للفصل الاجتماعي،باقتصاد حضري عفوي وغير واضح الملامح. وسياسة تخطيط عفوية بطيئة تترجم فقط الأزمة، دون تحديد فعلي وفعال لاختصاص مدينة.

الفصل الثاني

التحليل العمراني

إن تحديد ماهية المشروع الحضري، وخاصة إذا كان مستداما ويجب أن ينطلق من الفهم الجيد للإشكالية الحضرية للمدينة وتعريف الإشكالية العمرانية للكلية الحضرية في مثل حالتنا، المدينة الساعية إلى التجمع العمراني الكبير، هذا للوصول إلى جدية في التعمير وجدوى عمرانية الهدف منها الوصول لأفضل فعل في المجال الحضري للمدينة.

في حالة المدن المتسارعة الوتيرة التعميرية، وخاصة المقبلة على الخروج خارج مجالها البلدي والتوسع وراء حدودها البلدية لاعتبارات عمرانية متعددة.ونتيجة التوسع في الاتجاهات المقابلة من المراكز المجاورة مما يؤدي إلى تلاصق عمراني نتيجة تمدد الأنسجة العمرانية والذي يمكن له أن يتراوح بين الالتحام و/أو التصادم أو إلى البلع العمراني لمراكز عمرانية أخرى.

نوع المدينة،إمكاناتها، رهاناتها واستراتيجياتها.عوامل تمكننا من تشخيص دقيق للمدن والمراكز العمرانية.وتوضيح المعالم الكبرى للفعل الحضري واختيار السياسة الإستراتيجية المناسبة ،لمنحها فرصة جدية للتعايش بين الكلية الحضرية المرتقبة بدل تطفل المدن الكبرى على الصغرى.

المشروع الحضري لمدينة مثل مدينة باتنة، من الجيد أن يراعي الخصوصيات الحضرية والحضارية للمدن المجاورة في الحالة العادية.لكنه يصبح واجب أخلاقي في ظل غياب سياسات تعميرية تضمن ذلك.تجنبا لخطر هيمنة المدينة الأم على تلك المراكز حضاريا.وطمس هويتها العمرانية ومشاركة المصير الحضري معها وليس الاكتفاء فقط بمشاركة اشكاليتها الحضرية.أي الانتقال في تحديد الرؤى من المقياس الحضري إلى مقياس أكثر شراكة وهو المقياس العمراني.

مدينة باتنة والمراكز العمرانية المجاورة ساعية إلى تحقيق عقيدتها الحضرية (التوسع).كخيار مفروض لاعتبار أو لآخر.وضرورة إستراتيجية وإن اختلفت سرعات التوسع وأهدافه من مركز لآخر باختلاف الإشكاليات المحلية في هذه المراكز.لكن لا بد من تحديد إستراتجيتها التوسعية وتسطير أهداف بعيدة المدى.أي مشروع استراتيجي يخدم الواقع المحلي ويدمج المركز العمراني دمج سليم مع الكلية الحضرية المستقبلية.

لا بد أن تشتمل كل دراسة لمدينة ساعية إلى التجمع العمراني الكبير.على دراسة موازية للمراكز العمرانية المقابلة.من جهة ومن جهة أخرى يفرض تضارب المصالح وتضارب الرهانات الحضرية للمراكز العمرانية.وهذا باختلاف الإمكانات والإشكاليات والمشاكل،وتعذر لأسباب منهجية البحث في ماهية المشروع الحضري المناسب لكل مركز عمراني مع المدينة الأم.لهذا ارتأينا. اتخاذ مثال المشروع الحضري المشترك لمدينة تازولت ومدينة باتنة كمثال يمكن تطبيقه على بقية علاقات المدينة الأم مع المراكز العمرانية المجاورة.

1.المحتوى الجغرافي والإداري:

مدينة باتنة .عاصمة الأوراس ،مركز ولائي يقع على بعد 425 كلم جنوب-شرق العاصمة الجزائرية.على ارتفاع 980 م فوق سطح البحر.بمساحة ولائية 12000 كلم^2،إقليم ولاية باتنة محدود جغرافيا بـ:

ولاية أم البواقي في الشمال.ولاية خنشلة في الشرق.ولاية بسكرة في الجنوب.ولاية مسيلة في الغرب.

وعلى المستوى الإداري وبعد تعاقب التقسيمات الإدارية (1974-1984-1990) تضم ولاية باتنة حاليا 21 دائرة.و61 بلدية.

بلدية باتنة تقع في الشمال الغربي لولاية باتنة، مساحتها 116.41 كلم^2.أو 0.96% من المساحة الإجمالية للولاية.يحده إداريا :

- من الشمال بلديات:سريانة وواد الماء، من الشرق :بلدية فسديس، من الجنوب والجنوب الشرقي بلديات: تازولت وعين العصافير، من الجنوب الغربي :بلدية واد الشعبة.

مركز إداري بلدي .باتنة منذ التقسيم الإداري سنة 1984-وفي نفس الوقت مركز دائرة باتنة.وتأطر إداريا أيضا بلديات ،فسديس، وواد الشعبة.

2. باتنة في قلب التاريخ:

باستحضار التاريخ المدينة يجب الرجوع إلى تاريخ الأوراس والتي شكلت باتنة جزءا منه.وإذا كانت مدينة باتنة أنشأت سنة (1844)، فتازولت (لمباز أو لمبازيس) تمتد في المقابل في التاريخ البعيد.

السكان الأصليين أو ما نعرفهم بالأمازيغ ،هذه المنطقة عرفت مرور العديد من الحضارات والتي تراوح أثرها من ملاحظ إلى غير ملاحظ.الفينيقيين، الرومان، الوندال،البيزنطيين.وكلهم حضارات سكنت المنطقة وسكنت الأوراس.

مع حضور العرب مع الإسلام وإقامة ما يعرف بالحضارة الدائمة والاندماج مع الأصالة الأمازيغية، العثمانيون الذين توطنوا في بسكرة احترموا الشخصية الأوراسية، لغاية دخول المستعمر الفرنسي.

الاستعمار الفرنسي تعرض إلى مقاومة عنيفة في منطقة الأوراس وعلى مدى وجوده.بين هذه الفترة تكونت مدينة باتنة سنة (1844)على أرض سبخية تحت اسم باتنة أو (نبات هنا).

بموجب المرسوم سنة 1848 أعطاها اسم "لمباز الجديدة" قبل تحويل اسمها إلى باتنة بموجب المرسوم العسكري في جوان 1949.

بعد الاستقلال باتنة أصبحت عاصمة الولاية مع تاريخ معتبر.

تحليل تطور النسيج العمراني للمدينة يسلط الضوء على صيرورة تطور البنية العمرانية.ومختلف التحولات المجالية والوظيفية واتجاهات التعمير الحالية.بالإضافة إلى سماحه بمعرفة جميع العوامل التي تمكننا من توجيه التوسع المستقبلي وكيفيته.

منذ قديم الزمان.مدينة باتنة حطمت أسوراها القديمة للتوسع في كل الاتجاهات.

1.2 المدينة الاستعمارية:

تشييد المعسكر في الجنوب الشرقي بالقرب من الزمالة.والذي كان محاط بسياج ضخم له 04 أبواب .تفتح في النهار وتغلق ليلا.هي أصل مدينة باتنة .مخطط هذا المعسكر يمثل بالتقاطع العمودي للمحورين الرابطين بين باب قسنطينة وباب بسكرة.في (1850)، أول توسع للمعسكر في اتجاه الشمال الغربي أعطى ميلاد .أول نواة استعمارية.وبعدها تم إنشاء تجهيزات للمدينة.

2.2 المدينة الاستعمارية تتحرر من أسوارها:

حاجة المدينة إلى الاستجابة إلى تزايد السكان الذي ميز هذه المرحلة مهد لإنشاء ميناء جوي إلى الجنوب الغربي من النواة الاستعمارية.في سنة (1923) المدينة خرجت من أسوارها.وانقسمت إلى جزئين فصل بينهما واد باتنة.نواة استعمارية في الشمال وحي الزمالة ، والحي المحلي في الجنوب.

من سنة (1923) إلى (1945) تعاظم الدور الإداري والتجاري لمدينة باتنة نتيجة مستوى التجهيز مع تنامي الفكر الاستعماري واقتناعه بالبقاء في الجزائر.والنواة انفجرت إلى ثلاثة أحياء.

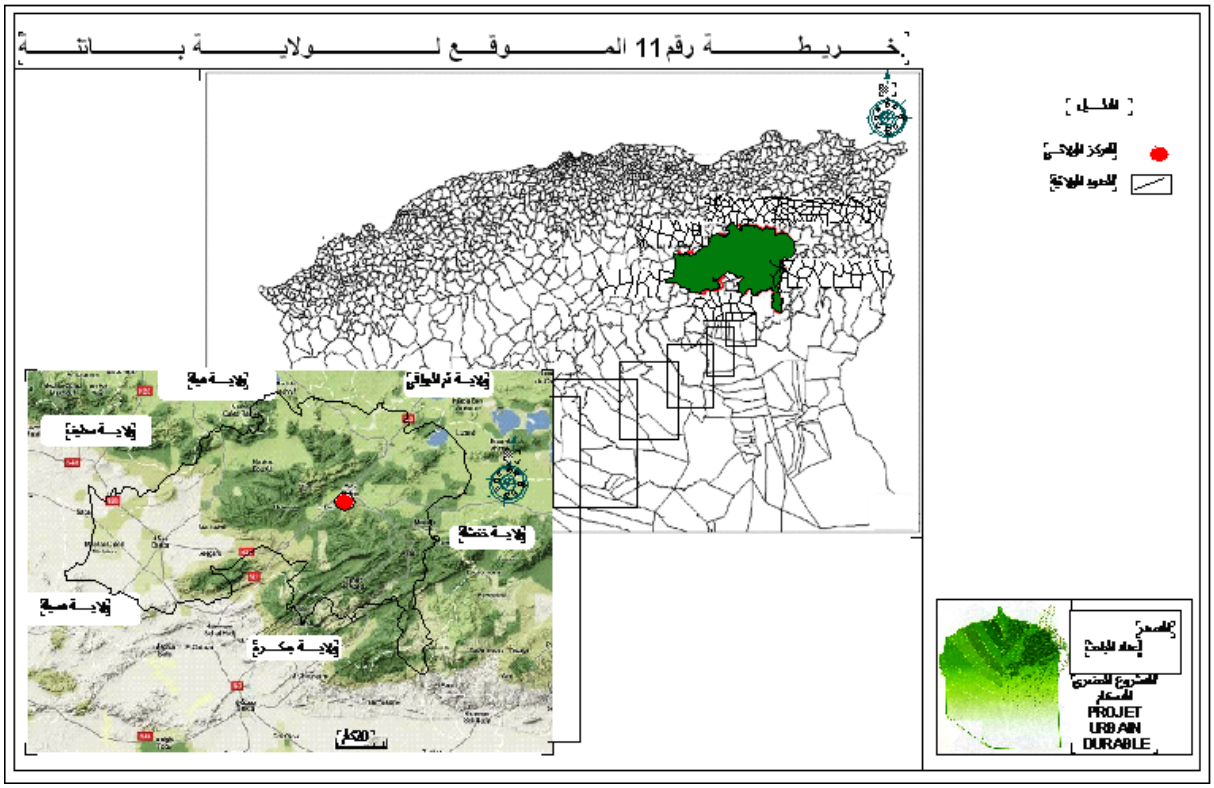
خريطة رقم 11 الموقع لولاية باتنة
الدليل
المركز الولائي
الحدود الولائية
ولاية ميلة
ولاية قسنطينة
ولاية سطيف
ولاية خنشلة
ولاية عين الباردة
ولاية بسكرة
PROJET URBAIN DURABLE

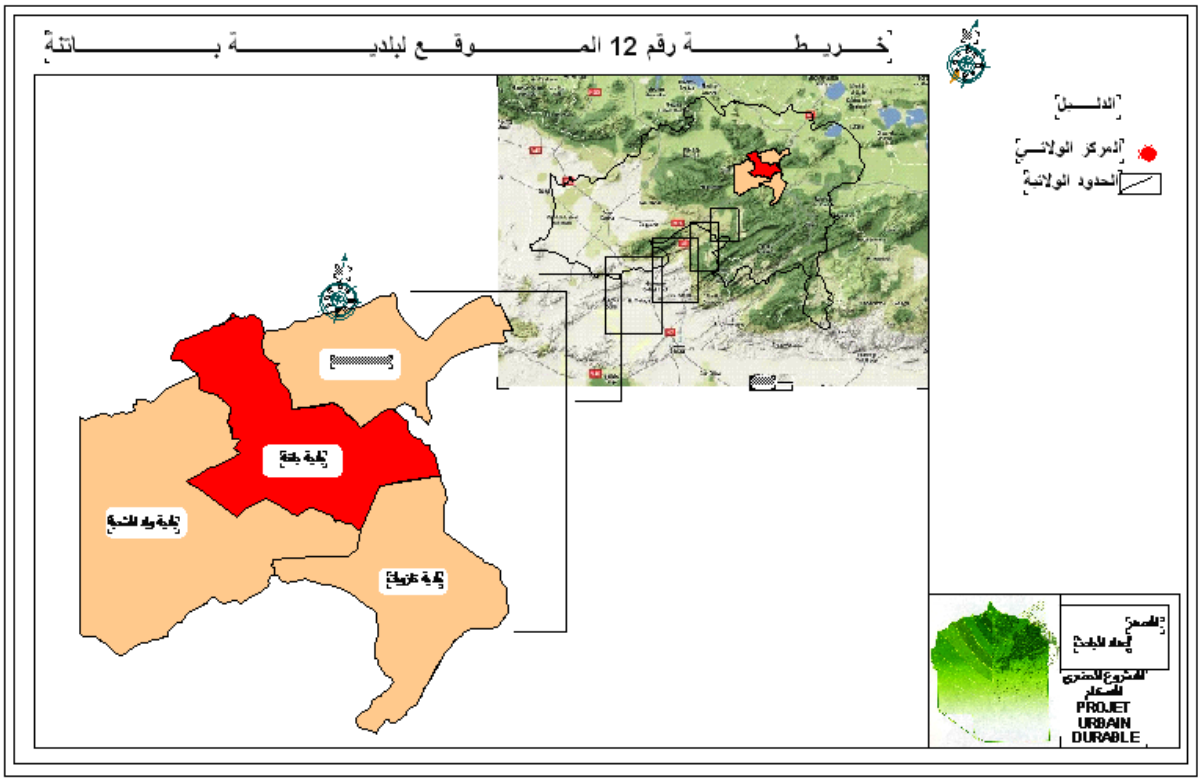
خريطة رقم 12 الموقع لبلدية باتنة
الدليل
المركز الولائي
الحدود الولائية
PROJET URBAIN DURABLE

3.2 المدينة المستقلة:

خلال هذه الفترة ،وبعد (1958) بلدية باتنة تميزت بديناميكية عمرانية معتبرة تميزت خصوصا بالعمليات التالية:

- في الشمال الأحياء الأوروبية:السكنات العسكرية، التعزيزات العسكرية ،بناء الثكنات العسكرية والحي طريق فرنسا.

- في الجنوب الأحياء الشعبية أو التقليدية، ظهور أحياء جديدة وتوسع للأحياء القديمة، والجزئين الشمالي والجنوبي يفصل بينهما حي الاخضرار.واستمرت المدينة بهذه البنية حول النواة الاستعمارية حتى (1962).

إطلاق البرامج الخاصة في (1968) لتوسيع الأحياء التقليدية مد المدينة بديناميكية مجالية كبيرة.

4.2 المدينة المخططة:

إعداد *PUD* مدينة باتنة سنة (1978) بهدف تحديد مناطق توسع المدينة وضمان تنمية عمرانية متجانسة للمدينة.خلال الفترة الممتدة من (1978-1984) الانفجار كان في كل الاتجاهات والطلب المتزايد على العمل.التعليم والتجهيز زاد من الضغط على المدينة في السكن خاصة وظهرت عدة أشكال وبرامج للسكن: السكنات، التحصيص، التعاونيات، المناطق السكنية الحضرية الجديدة.

بين (1984-1996) المدينة تشبعت، التعمير استهلك كل العقار الحضري للبلدية مع ظهور لأحياء الأطراف، لارتباطها واندماجها مع المركز.وكانت هذه أول مشكلة حقيقية لمدينة باتنة.بين مركز صغير ومجهز لا يراعي دور مركز بحجم مدينة باتنة كما لعبت الأزمة الأمنية عامل منشط للهجرة نحو المدينة وطلب الأمن.

بشكل عام التعمير في مدينة باتنة حوصر في الشمال الشرقي بالثكنة العسكرية،وبالمنطقة الصناعية في الجنوب الغربي، اختلفت مخططات *PDAU* بين اعتبار المخطط موجه لبلدية وبين اعتبارها موجه لعدة بلديات، ليعود المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لسنة (1996) وبقية المخططات التي تليه إلى إعطاء المدينة بعدا إقليميا وتحسين إطار الحياة بالدرجة الأولى. ومع كون توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.ممنهجة إلا أنها اصطدمت بالإشكالية العقارية لمدينة باتنة.

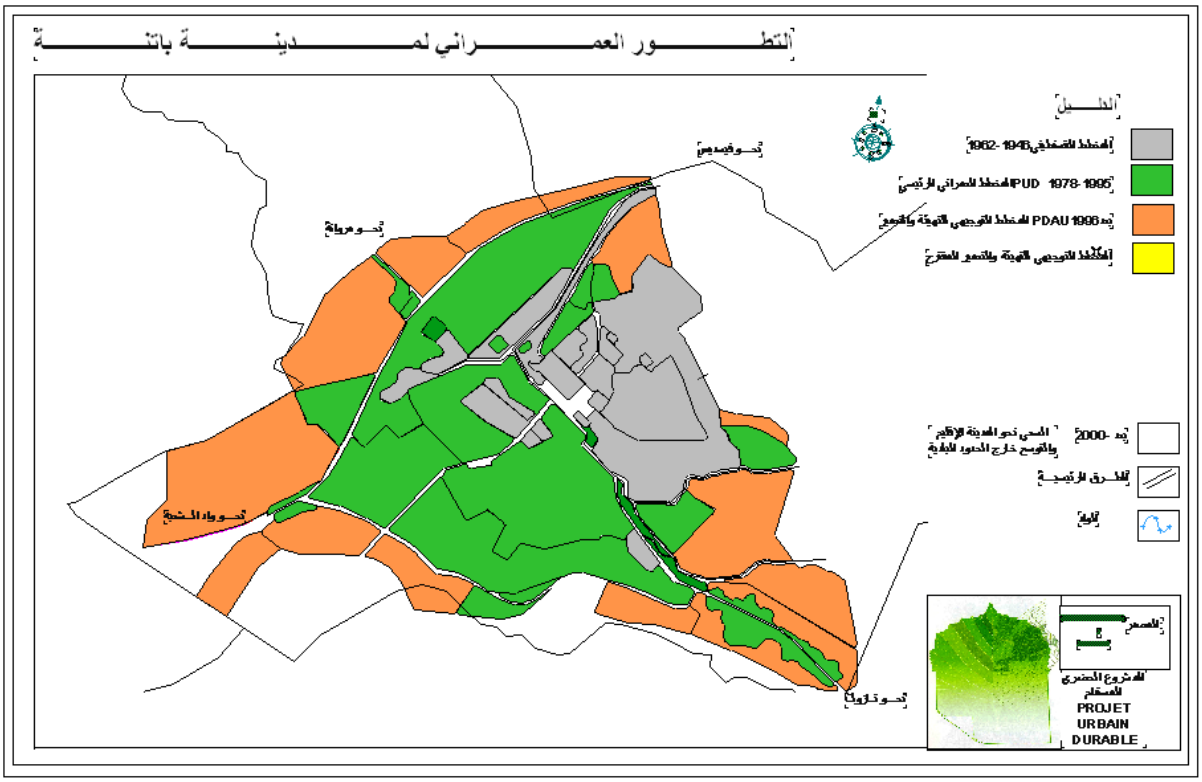
التطـــــــور العمـــــــــراني لمـــــــــدينـــــــة باتنـــــــة
الدلـــــيل
المخطط الشغلي 1946-1962
المخطط العمراني الرئيسي PUD 1978-1995
المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU 1998
المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المقترح
تـــوفيدس
تـــوماية
تـــوبال الخنشة
تـــوتازولت
المشروع الحضري المستدام
PROJET URBAIN DURABLE

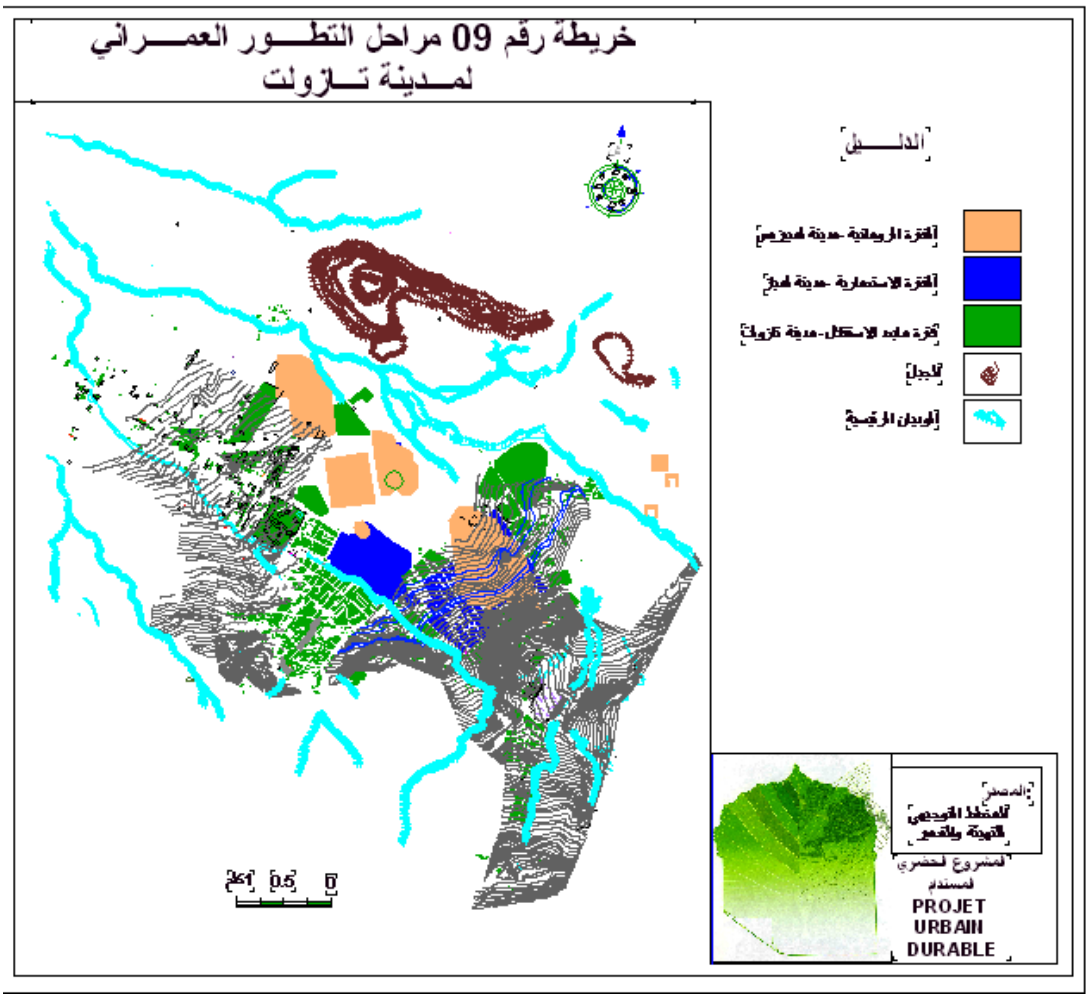
خريطة رقم 09 مراحل التطـــور العمـــراني
لمـــدينة تـــازولت
الدلـــيل
أقطاب الرومانية -مدينة لامبيز
أقطاب الاستعمارية -مدينة لامبا
قطب مابعد الاستقلال-مدينة تازولت
الجبال
الوديان الرئيسية
المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير
المشروع الحضري المستدام
PROJET URBAIN DURABLE

3. باتنة ضمن إقليمها:

ولاية باتنة من بين ولايات الوطن الأكثر سكانا والأكثر ديناميكية تتميز بتنوع تضاريسها أي بعدم تجانس على مستوى الطبيعة وإصدار الخيارات المتعلقة مما أثر على الخيارات التعميرية والتفكير المسبق للمجالات الجبلية.

ولاية باتنة وانطلاقا من موقعها في المجموعة الجبلية الأوراسية باعتبارها نقطة تلاقي بين الشمال الشرقي والجنوب الشرقي للوطن.وأيضا كوحدة رئيسية في مجموعة الهضاب العليا الشرقية تتحمل ومازالت حجم التحولات في البنية الإقليمية ووظيفته في هذه الوضعية الجديدة، وانطلاقا من هذه الوضعية الجديدة المخطط التهيئة الإقليمية لولاية باتنة، اندمج ضمن هذا المحتوى وضمن مخطط (*SNAT*) و (*SRAT*) للهضاب العليا الشرقية.والاستفادة من شبكة طرق مهمة ، والربط بين باتنة وقسنطينة في الشمال وباتنة –بسكرة في الجنوب يضمنها الطريق الوطني رقم 03.

من جهة أخرى شبكة الطرق والسكة الحديد محددة بطريقين الأول يربط الشمال بالجنوب .ويقطع الطريق الوطني رقم 03 ومدينة باتنة لغاية تقرت.في الجنوب ويمر ببسكرة، هذا الطريق يربط باتنة بميناء سكيكدة وعنابة، ويمر بقسنطينة في الشمال ويضمن النقل البضائع والمسافرين.والخط الثاني هو المخرج الطريق السريع والذي يبدأ من عين التوتة جنوب بلدية باتنة ليصلها بسيدي بلعباس.

وجود مركز عمراني وسيط .محرك لزيادة حجم مدينة باتنة.هذه الأخيرة تخدم ليس فقط مجالها الحالي والذي يفوق 400.000 ساكن لكن جزء كبير من السكان الريفيين بشكل مختلف بين مجال مباشر وغير مباشر.كل إقليم الولاية والمشكل لـ: 1163000 ساكن، الذي جعل مدينة باتنة تتحصل على عديد التجهيزات، التجارة الجملة،والتجزئة.

4. تازولت ضمن إقليمها:

مدينة تازولت من بين المدن المجاورة لمدينة باتنة ورغم كونها الرقم الثاني بعد مدينة باتنة وبريكة في الغرب في إقليم الولاية ورغم توفرها أيضا على عدد مهم من السكان فاق200000ساكن إلا أنها تعتبر تابع لمدينة باتنة هذا بحكم القرب حيث يصل بين مدينة باتنة ومدينة تازولت 10كلم.ساهمت هذه المسافة الصغيرة بتحول مدينة تازولت إلى ضاحية من ضواحي مدينة باتنة على المدى المتوسط والبعيد.

مدينة تازولت ولما تضمه من إمكانات سياحية خاصة كونها تضم أكبر مدينة عسكرية رومانية في الجزائر.قادرة على التحول إلى مدينة سياحية بامتياز لكن يتضح أن هناك غياب تام للتفكير في بعث هذا

المورد الاقتصادي الهام.واكتفائها حاليا بالنمو والتبعية للهيمنة الحضرية لمدينة باتنة.والتي تعتمد عليها في كل تجهيزاتها الفوق أولية، ويتضح جليا تحولها إلى منطقة توسع للمدينة الأم نتيجة توسع نسيج هذه الأخيرة على المحيط العمراني لبلدية تازولت.مما خلق انقسام في صيرورة التوسع العمراني واستغلال المجالات التي تقررها المدينة الأم دون الوجود الفعلي لمدينة تازولت.

تنقسم مدينة بلدية تازولت إلى ثلاثة مراكز ثانوية.تازولت- الشناتيف وذراع عيسي.لكن هيمنة المدينة الأم(باتنة)، حالت دون توحد النسيج العمراني للبلدية وبالتالي تحول مدينة تازولت إلى مدينة ذات دور جواري إذ لم نقل إقليمي.حيث أدت هذه الهيمنة إلى نشوء نسيج عمراني جديد على مجال البلدية لكنه لصالح المدينة الأم وإضافة إلى نسيجها الأصلي.علما أنها استنفذت كل مجالها، أي توسع عمراني لمدينة تازولت في الجهة المقابلة لاتجاه توسعها.

5. تازولت في قلب التاريخ:

بمساحة 11862 هكتار.تقع بلدية تازولت إلى الجنوب الشرقي لبلدية باتنة ، وتتكون من 03 تجمعات.التجمع الرئيسي مدينة تازولت وهي القطب العمراني الأهم بعد باتنة.وتجمعين ثانويين ذراع عيسي والشناتيف على محور الطريق الوطني رقم 31.

تطور النسيج العمراني تازولت أو لمباز .مدينة أثرية قديمة في الأساس .تقع في الزاوية الشمالية الشرقية للمجموعة الجبلية للأوراس..وتبعد بعدة كيلومترات للجنوب الشرقي من مدينة باتنة.

لمباز أو تازولت ، هي العاصمة القديمة للنوميديين غنية ببقايا الآثار الرومانية، وتكونت عن طريق تراكم عدة مراحل للتطور توافق مختلف الحضارات المارة على الجزائر والمنطقة لكن من بين الأكثر ملاحظة في الزمن والأكثر قوة :

أما مدينة تازولت فيضرب تاريخها في عمق التاريخ الجزائري:

1.5 المرحلـــــة الأولى: (المرحلـــة الرومـــانية) امتداد الإمبراطورية الرومانية هو السبب الأصلي في وجود مدينة لمبيزيس الرومانية وكانت ولادتها بإنشاء 03 معسكرات للفيلق الثالث لأوغست.

- المعسكر الشرقي :المنشأ لحماية المفرزة العسكرية والمعروفة بالمدينة العليا.وتكونت بمجموعة من المنشآت: المعبد، الأقواس، القناة المائية من منبع عين درين.
- المعسكر الكبير:أقيم لحماية مجموعة الوحدات العسكرية لأوغست (الحي العام) والمتكون من الصرح الشهير المركزي وهو الجزء الأكثر قيمة للإرث الأثري.

- المعسكر الكبير والذي يضم في شكله المربع .....يبعد 2كلم من المعسكر الكبير.

لعبت مدينة لمبيزيس دورا مهما كونها عاصمة الفيلق الثالث لأوغست وحملت نفوذ ها على إقليم كبير أعطاها بعدا عسكريا واقتصاديا مهما.

فيما بعد سكان مدنيين أقاموا بالقرب من هذه المدينة العسكرية والذي حولها فيما بعد إلى تجمع مهم.والذي نتج عنه الانفجار المعسكر الكبير عن طريق بناء العديد من الطرق والصروح العمومية، المدرج الروماني،السكنات والمرافق.

نمو التجمع منح لمبيزيس بعد المدينة الأثرية .ومنحها كل عناصر المدينة الرومانية :أقواس الاحتفالات، المرافق العمومية،المعابد،المقابر...والذي أنشأ فعلا ثراء أثري (بارز ومدفون) أعطاها قوة في مجال "الآثار التاريخية).

1.1.5 نوميديا الرومانية: بعد هزم القيصر للبومبيين سنة 46 قبل الميلاد، أزالت روما كل المملكة النوميدية واحتفظت فقط بسيرتا النوميدية كإقليم تحت حكم مدينة سيرتا الرومانية والذي ضم كل قرى وتجمعات المناطق الثلاثة *chulu(colo)*.سكيكدة (*rusicade*) .وميلة (*milev*).والتي أصبحت معسكرات في القرن الأول بعد الميلاد.

وأصبح كل ما يسمى (*africa nova*) أو إفريقيا الجديدة ضمن المجموعة الكبرى لإفريقيا القنصلية وتم تسميتها كذلك كونها تحكم من قبل قنصل روماني يعين من مجلي الشيوخ في روما والذي يخضع للجيش الروماني في أفريقيا.وهي المرحلة التي تم فيها إنشاء لمبيزيس الرومانية على أنقاض قرية نوميدية.

العمليات العسكرية منذ سنة 39 قبل الميلاد وحتى 45 بعد الميلاد كانت لقمع النوميديين المتمردين والذين هزموا في بعض المرات الجيش الروماني في إفريقيا، تاكفاريناس كان على رأس المتمردين لأكثر من 7 سنوات وبالرغم من تحويل الفيلق الثاني ثم الفيلق الثالث لأوغست والذي مثل الإمبراطور تحت قيادة *(calcula)*.لم يستطع القضاء على المقاومة.هذا الضابط الذي كلف بمراقبة الإقليم الغربي والجنوبي.والذي كان السبب في إنشاء معسكر أو المدينة العسكرية لمبيزيس لإقامة الفيلق الثاني لأوغست.

في سنة 300 بعد الميلاد.تحولت مملكة نوميديا إلى جزأين نوميديا العسكرية والتي بقيت لمبيزيس عاصمتها، ونوميديا السرتية وعاصمتها سيرتا.وحكمها كونستونتين (constantin)والذي منحها شرف اسمه.والتي لعبت لمباز دور حماية لها.نتيجة لعدة أسباب إستراتيجية منها أسباب اختيار الموقع .

حيث لعب ضباط المدرسة العسكرية والذين برروا سبب اختيار موقع الفيلق في لمبازيس نتيجة ملائمة كل النقاط الإستراتيجية والتي تمكنهم من الحماية والدفاع والمراقبة.ومنها الإمكانات الطبيعية وكثرة الموارد المائية وتوفر المحاجر والمنطقة الغابية الكثيفة التي ميزت المنطقة.بالإضافة إلى تكتيك القرب من المجموعة الجبلية الأوراسية والتي تعتبر بوابة تربط بين الشمال والجنوب بالإضافة إلى أن الأوراس بقي شوكة في حلق الامتداد الروماني في إفريقيا.هذا إذا عرفنا أن الإقليم الأصلي للحضارة النوميدية كان جبال الأوراس التي حمت النوميديين لفترات كبيرة.وتوفر البنية التحتية النوميدية والمسالك التي أنشأها النوميدين الذين شغلوا المنطقة كانت مجمل العوامل التي تم اختيار موقع لمبزيس فيها.

2.1.5 مدينة لمبيزيس الرومانية: لمبيزيس أو لمباز أو تازولت كلها أسماء لمدينة واحدة.وحصلت على هذا الاسم بعد تحديدها كإقليم روماني وتزامنا مع دخول الرومان وللأسف غابت حقيقة كونها مدينة نوميدية .والنوماد هو السكان الأصليين الذين استوطنوا المنطقة قبل المرحلة الرومانية .وسيطروا على المغرب المتوسط وهو إقليم كبير شاسع تحت حكم الملك ماسينيسا.الذي استطاع جمع كل المغرب تحت حكمه.والدليل هو توحد الثقافة النوميدية في كل بلاد المغرب المتوسط واستنساخ أشكال بناء مميزة خاصة في الوجه الشمالي لكتلة الأوراس ومن أهمها ضريح مسمى بـ:.

(*le tombeau de-là chrétienne*) والواقع بالقرب من تيبازة، والضريح الآخر إمدغاسن في قلب نوميديا القديمة وعلى بعد 20 كلم من لمباز .وهو خليط من ثقافة البناء النوميدية الرومانية، الإغريقية والفرعونية ومن المؤكد أن هذان الضريحان أضرحة ملكية.

الشكل رقم:11 صورة جوية – آثار مدينة لمبيزيس الرومانية.

الشكل رقم : 12 لوحة مائية- جزء من مدينة لمبيزيس الرومانية.

1.2.1.5 المعسكـــــــــر: تم إنشاء معسكرين دائمين من طرف الفيلق، والتي سرعان ما تجمع حولها سكان محليين ورحالة طلبا للأمن وتبادل التجارة مع الحامية العسكرية.

المعسكر 81 والذي شغل تل يطل على واد تازولت باعتباره موقع دفاعي ممتاز.والتي نجد على مقربة من المدينة العليا.والتي تضم مختلف الإنشاءات المميزة للمركز الاجتماعي المدني والديني.

الشكل رقم:13 صورة جوية –جزء من آثار مدينة لمبيزيس الرومانية (المعسكر).

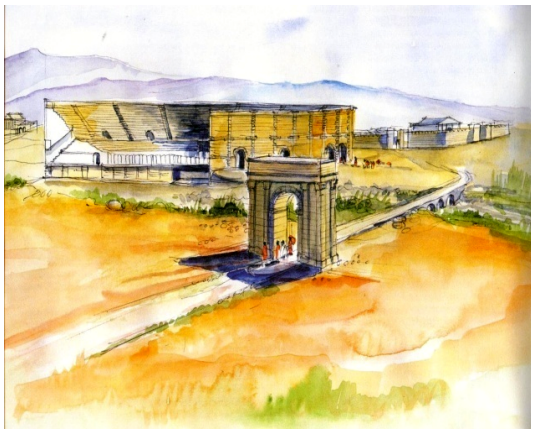

الشكل رقم:14 لوحة مائية – جزء من مدينة لمبيزيس الرومانية (المعسكر).

وهو (*verecunda*) او مركوندة (مركونه جاليا)، مع بداية الاستيطان الفرنسي في بدايات (1848) تمت أول عمليات الحفر.والتي كشفت عن ثراء المدينة العليا بالصروح والتماثيل والمجسمات التي تعطي قيمة للمدينة ومنها المعسكر81. (*l'asclepium*) الملاحق الحرارية (*les annexes thermiques*).المدافن (*nécropolis*)قنوات جر المياه...

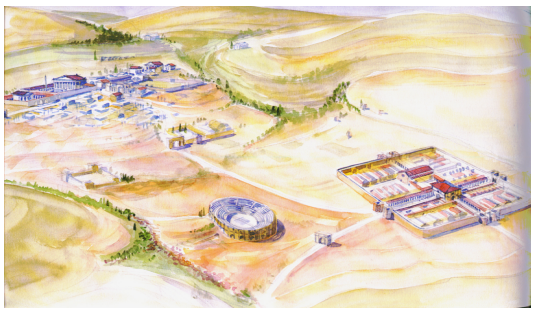

الشكل رقم: 15 صورة زيتية –مدينة لمبيزيس الرومانية

الشكل رقم: 16 لوحة مائية– جزء من المدينة العليا

3.2.1.5 السهـــــل: أو مايعرف بحصن الفيلق .لمبيزيس والتي حافظت منذ الفترة الرومانية على سلامة هيكلها العام.رغم تدميرها من النوميديين والوندال والبزنطيين.لكنها لم تتخرب بقدر ما تم تدميرها

في الفترة الاستعمارية نتيجة قرار بناء دار العقاب (1850) من أحجار المدينة الرومانية عكس ما حدث في تيمقاد التي حافظ الاستعمار على المدينة مع أنه نهب كل كنوزها القيمة.

الحصن العسكري أسس من طرف الإمبراطور أدريان في بداية القرن الثاني كتوسع للمعسكر القديم.وتأكيد على الدور العسكري لأقوى مدينة رومانية عسكرية في منطقة ليبيا الكبرى.ومن أبرز معالمه(*la groma*) وهي بناء ضخم من عدة طوابق يكرم فيه المنتصرون، (*La forum*) الساحة العمومية التي يتم فيها التبادل الاجتماعي وتبادل الأخبار والمعلومات،(*l'amphithéâtre*) المدرج الروماني للألعاب والذي كان دليل على عضمة المدينة ومقياس لدورها.

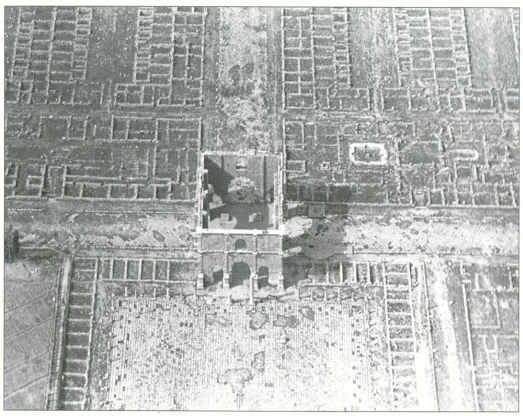

الشكل رقم:17 صورة جوية –جزء من آثار مدينة لمبيزيس الرومانية (المعسكر).

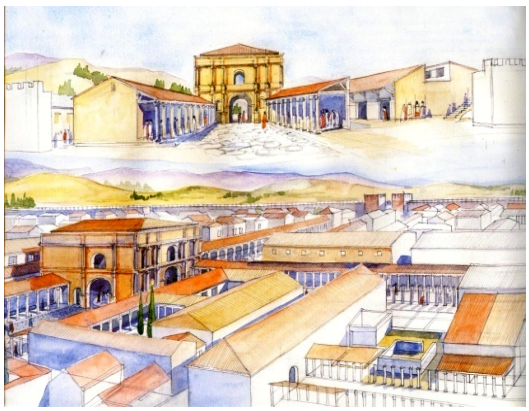

الشكل رقم:18 صورة زيتية – جزء من مدينة لمبيزيس الرومانية (المعسكر).

4.2.1.5 نهاية المدينة الرومانية تاريخ المدينة الذي دام 3 قرون أزيل تدريجيا بتعاقب الحضارات المحلية والأجنبية التي تلته.فشمال إفريقيا إنظم إلى المسيحية.وبقيت مدينة لمخبيزيس أو الساكنين حولها والمتحدرين من الفيلق الثالث لأوغست والسكان المحليين متمسكين بالعقائد والديانة الرومانية القديمة أو عبادة آلهة روما. وخاصة إله الصحة.

وبالتدريج فقدت مدينة لمبيزيس دورها بعد تحطيمها من طرف الوندال والنوميديين لكنها بقيت تحتفظ بجزء من عظمتها حيث أصر الفاتح الصحابي إعقبة بن نافع على الوقوف عليها كما جاء في كتابات إبن خلدون.

ليعاد إحياء إسمها مع الفترة الاستعمارية وانشاء المركز العمراني الاستعماري لمباز.

2.5 المرحلـــة الثانية:(المرحلـــة الاستعمـــارية) هذه المرحلة تميزت بإنشاء دار عقابية في (1851).وبجزء من بقايا المعسكر الكبير للواء الثالث لأوقست.بالمواد التي كانت ضمن الأطلال :المدرج الروماني،معابد منارف ونبتون، والتي شكلت أوائل تدهور الغناء الأثري للمدينة.

وبالموازاة.كان التطور في جنوب المسكن الأساسي وبعض التجهيزات العمومية مثل الكنيسة ،والتي كونت النواة الأساسية لقرية لمباز.في الجوار المنابع المائية(عين درين-عين بوبنينة) وفضل تنمية الزراعة إلى شرق النواة والمكونة لحديقة على قطعة زراعية.

خلال هذه المرحلة ،لمباز نمت بـ 03 أجزاء مميزة:

- دار العقاب والمعسكر الكبير في الشمال الغربي.
- النواة الاستعمارية في الجنوب بشكل بنية شطرنجية .
- تحصيصات الحدائق (الرياض).

المجموعة هيكلت بطريقين رئيسيين:الطريق المحافظة رقم02 ومسلك مركونة.وانتقال القطب الإداري إلى باتنة ساعد في انخفاض أهمية لمباز، وخلال الثورة التحريرية ، قسم كبير من سكان تازولت الأصليين جمعوا في 03 أحياء احتشاد في شمال وجنوب وجنوب غرب المدينة.

3.5 المرحلـــة الثالثة:(مـــرحلة ما بعد الاستقلال) نمو التجمع.في سنوات 60 كان بطيء بسبب الأعداد المعتبرة نسبيا للسكنات المتخلى عليها من قبل الاستعمار وسكان فاق عددهم 5654 ساكن.في 1966 .ونتيجة توسع التجمع العمراني الذي كان فقط في الشمال النواة المركزية بشغل عدد من الحصص الزراعية.بسكنات فردية على طول طريق منزر الشريف .والذي يقسم النواة وحصص الحدائق.

وليس قبل سنوات السبعينات.حيث بدأت تعرف تازولت نمو مهم في مجال السكن والتجهيزات كاستجابة للاحتياجات السكان.هذه الأخيرة تضاعفت تقريبا.بين(1977-1987).وانتقلت من 8210 إلى 16057.

هذا الانفجار الديمغرافي ترجم في المجال بانشطار النواة الأساسية في 4 اتجاهات أساسية بشكل تعمير بقعة الزيت.

في الشرق: شغل ما تبقى من حصص البساتين.بالبناء الذاتي.والذي كان سهلا نتيجة للطبيعة الطبوغرافية.التحصيصات(المستقبل) والحي الفوضوي أولاد عوف.

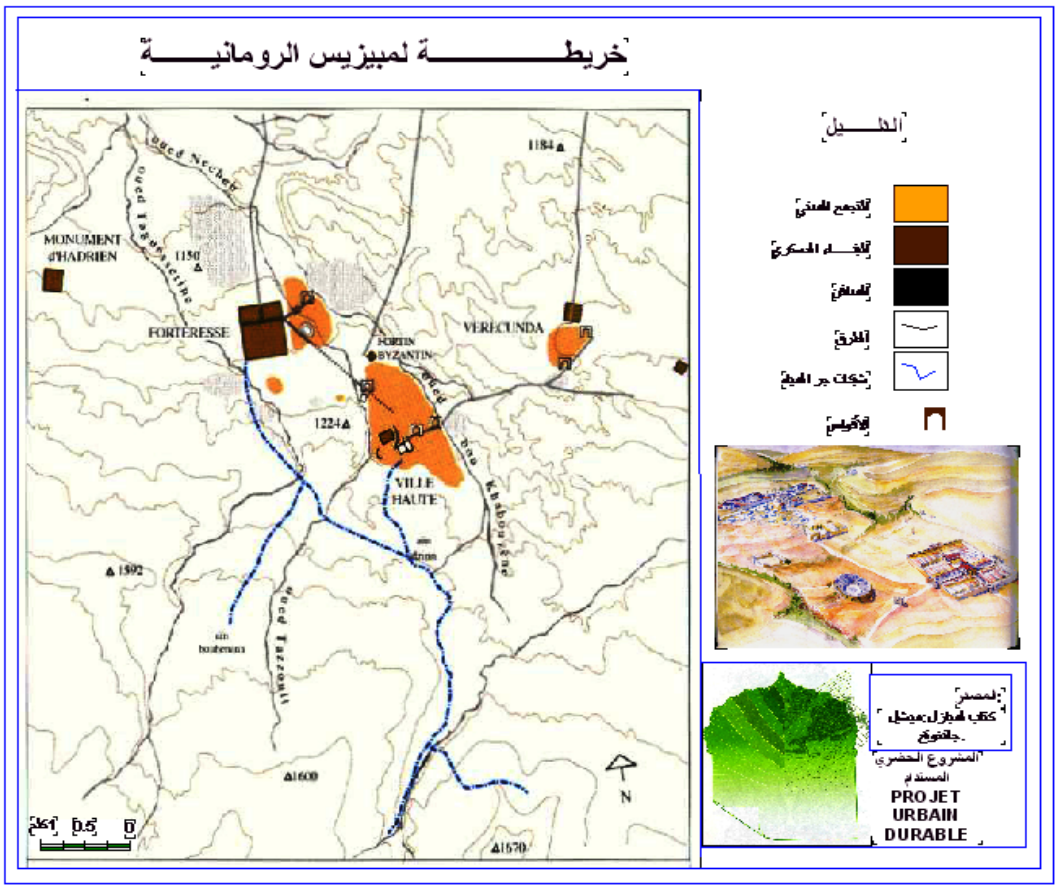
خريطـــــــــــة لمبيزيس الرومانيـــــة
الدلـــــيل
التجمع المدني
التجمع العسكري
الضفاف
الطرق
تجمعات جرافية
الأكويس
MONUMENT D'HADRIEN
FORTERESSE
FORTIN BYZANTIN
VERECUNDA
VILLE HAUTE
1184 م
1150 م
1224 م
1502 م
1600 م
1670 م
Oued Necheb
Oued Tessaslecha
Oued Bazoula
Oued Kebbouseuse
كلم1 0.5 0
N
المصدر:
كتاب لميزل بمثل جانفوف
المشروع الحضري المستدام
PROJET URBAIN DURABLE

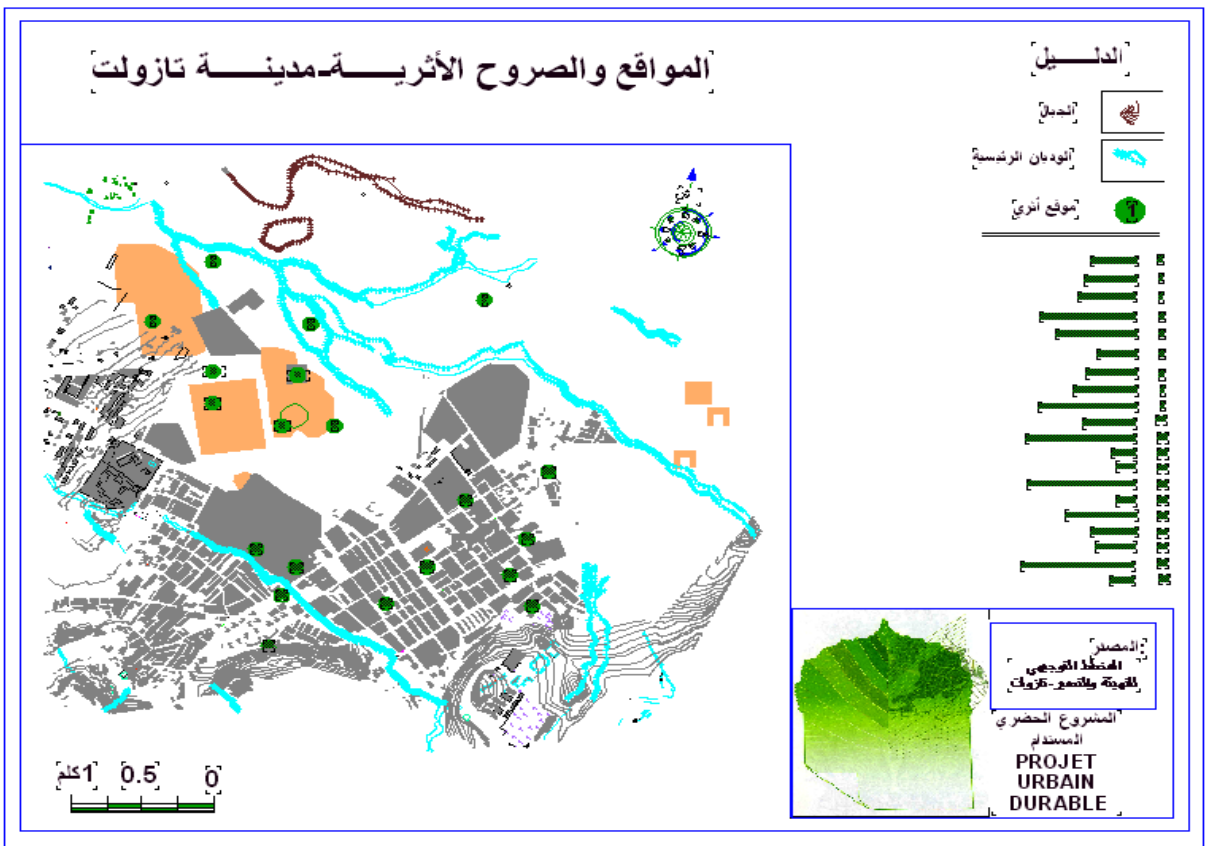
المواقع والصروح الأثريـــــة-مدينـــــة تازولت
الدلـــــيل
المدن
الوديان الرئيسية
موقع أثري
كلم1 0.5 0
المصدر:
المخطط التوجيهي للهيئة والتعمير-تازولت
المشروع الحضري المستدام
PROJET URBAIN DURABLE

في الجنوب: بالتزايد السريع للسكنات الفردية الفوضوية والتي كان بعضها على طول الطريق البلدي في اتجاه ضيعة دردور.

في الغرب: التعمير العفوي والذي نمى بشكل سكن فردي في المجال الوعر والمحدود من الشرق بواد تيغزيرت.وهو حي أولاد شليح و200 سكن جماعي.

في الشمال الغربي على طول طريق نحو باتنة برنامج مزدوج بين السكن والتجهيزات أنشأت.ثم تتسارع العمران والتمدد العمراني العفوي والفوضوي الذي عرفه تجمع تازولت.والذي شكل فيما بعد تهديدا للثروة الأساسية للإقليم والمتمثلة في الآثار.

6. التطور السكاني لبلديتي بـــاتنة وتـــازولت: المقارنة بين أعمدة تطور السكان حسب آخر أرقام الإحصاء العام للسكان والسكن.والنمو بالمقارنة مع معدل النمو يوضح أن الزيادة الطبيعية المقدرة أقل من حجم الأرقام المسجلة.وهذا عائد إلى البرنامج السكني في الأقطاب العمرانية الجديدة.ففي تازولت والذي فاقت العتبة المقدرة بالمقارنة مع الزيادة الطبيعية على الأقل بـ: 13000 نسمة.قادمين من بلدية باتنة والمقيمين في تازولت.

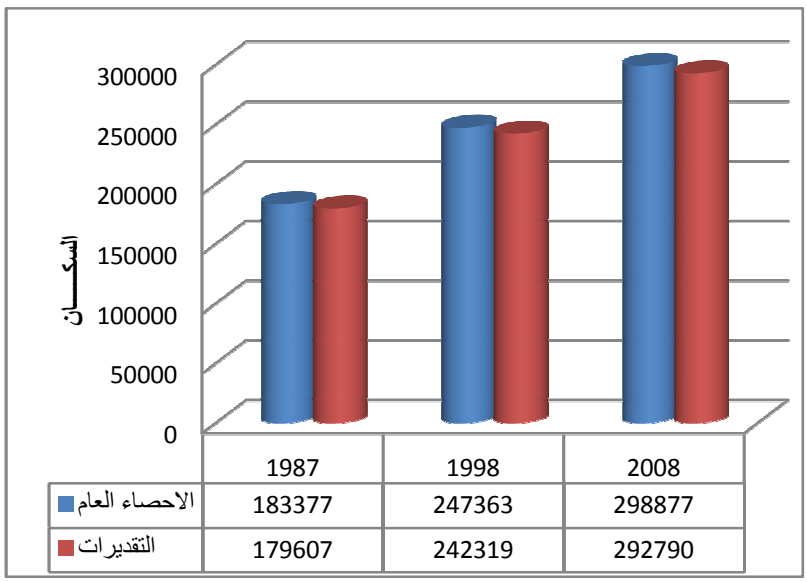

الشكل رقم 19: المقارنة بين تطور السكان حسب الإحصاء العام وتقديرات الزيادة الطبيعية لبلدية-باتنة.لسنوات 1987-1998-2008.

المصدر مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية-2010.

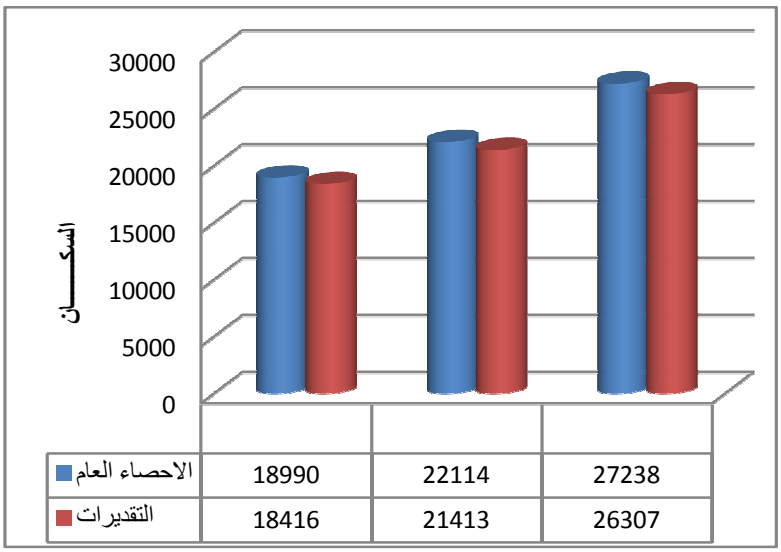

الشكل رقم 20: المقارنة بين تطور السكان حسب الإحصاء العام وتقديرات الزيادة الطبيعية لبلدية-تازولت.لسنوات 1987-1998-2008.

المصدر مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية-2010.

البلديات المجاورة لبلدية باتنة شهدت منذ بروزها .بنية جديدة موجهة نحو المدينة المركزية باتنة، وتقاسمت السكان مع مدينة باتنة ليست فقط من حيث وظيفة السكن لكن أيضا بعض الوظائف الحضرية.

التوسع العمراني لمدينة باتنة خلق نوع من تثبيط لحركة التعمير في بلدية تازولت والذي اقتصر فقط على تكثيف للنسيج العمراني لمدينة تازولت التي تفقد يوما بعد يوم دورها الإقليمي نتيجة الهيمنة الحضرية لمدينة باتنة صاحبة القرار السياسي.وفي حالة استمرار التمدد العمراني القوي ،حتى ولو بشكل عمودي فإن حدوث ظاهرة التلاحم العمراني ستتحول إلى ظاهرة أخرى وهي ظاهرة الابتلاع العمراني أو التلاحم الحضري-حضري باعتبار هذه الأنسجة تعود إلى البلديات المجاورة.في ظل عدم وجود مشروع حضري يفرض على المدينة المهيمنة شكل ومدى التعمير .

يمكننا من خلال الوقوف على سيناريوهات التوسع العمراني لمدينة باتنة وعملية التفريغ التي تتعرض لها البلديات والمراكز العمرانية المجاورة.أنه لم تعد مدينة باتنة تعاني من إشكالية عقارية كان متوقع أن تضطرها لسلوك اتجاهات تعميرية جديدة كالتكثيف أو التوسع العمودي.باعتبار البلديات المجاورة توفر لها العقار وتوافقها في شكل وكيفية توسعها لتنقل المدينة الأم إشكاليتها الأساسية إلى بلديات الجوار وتخلق في المقابل ضغط متزايد على بلديات تعاني تقريبا من نفس الإشكاليات الحضرية والعمرانية لمدينتها الأم.وبهذا من المتوقع على المدى المتوسط والبعيد خاصة في بلديات تازولت وفيسديس وحتى واد الشعبة أن تزاح أنسجة مراكزها العمرانية لتلتصق بمدينة باتنة.الأمر الذي يخلق مستقبلا مفاضلة بين

المركز العمراني القديم المبشر بتفريغه.والنسج العمراني الجديد المنتمي إداريا للمركز القديم وفيزيائيا لمدينة باتنة.

1.6 نمو السكان:

فاق سكان بلدية باتنة الـ 183377 ساكن حسب إحصاء 1987 ليصلوا إلى 247363 في إحصاء سنة 1998 بمعدل زيادة 2.76% ،ومعدل هجرة0.61%.

سكان المركز الولائي فاقوا 181601 ساكن ومعدل هجرة 0.68%.

حاليا سكان البلدية قدروا بـ 298877 ساكن حسب نتائج الإحصاء العام للسكن والسكان 2008.ليمثلوا ثقلا ديموغرافي أكثر من 26.50% من الحجم السكاني للولاية.مع معدل زيادة 1.91% ومعدل هجرة 0.3%.هذه الوضعية تفسر بانخفاض معدل الخصوبة، وانخفاض معدل الزيادة الطبيعية.السكان تقريبا تضاعفوا ثلاثة مرات خلال 30سنة من 1997-2008.

	السكان سنة 1987	السكان سنة 1998	السكان سنة 2008	معدل النمو 98-87	صافي الهجرة 98-87	معدل النمو 98-2008	صافي الهجرة 98-2008.
المركز العمراني	181601	246800	**297 814**	2.83	0.68	1.90	0.30
المراكز الثانوية	1776	563	**930**	-9.92	-12.07	5.15	3.55
المنطقة المبعثرة	-	-	**133**	-	-	-	-
البلدية	**183377**	**247363**	**298877**	**2.76**	**0.61**	**1.91**	**0.19**

الجدول رقم02 : عدد السكان ومعدلات النمو السكاني لمدينة باتنة والمراكز الثانوية المجاورة.

المصدر:مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية.2010.

2.6 معدلات التحضر من (1987-2008):

السكان المتجمعون في مقر الولاية بتعداد 297814 ساكن شكلوا 99.64% من سكان البلدية .هذا المعدل يبين بشكل واضح تركز السكان في الوسط الحضري.السكان خارج المركز الولائي يشكلون 1063 ساكن أو 0.36%،هذه النسبة تنقسم بين المركز الثانوي والمنطقة المبعثرة.وهذا التركز في المنطقة الحضرية يفسر بـ:

- من جهة نتيجة النزوح الريفي الكبير للحصول على أحسن شروط حياة، خاصة مع انخفاض العمل في الفلاحة الذي لمس كل المنطقة السهبية.
- من جهة أخرى نتيجة استفادة مدينة باتنة كمركز ولاية بالعديد من المشاريع الاقتصادية (الصناعة، الخدمات)،السكنية والاجتماعية ،ومستوى تجهيز جيد.

السكان في سن العمل يمثلون 53.45% من إجمالي السكان،وهذه الشريحة مهمة بالنسبة للقوة العاملة.وهذه الشريحة متوازنة لحد كبير بين الجنسين (49.94% ذكور و50.06% إناث).

باختصار باتنة:

- مركز ولائي جاذب يتركز فيه 99.96% من سكان البلدية.
- جذب ضعيف للمنطقة الريفية فيما يقابل هيمنة للمنطقة الحضرية.
- مجتمع المدينة شاب رغم انخفاض للزيادة الطبيعية.بحجم سكاني يصل إلى 159750 نسمة قادر على العمل أي (53.45%) في سن العمل.

الجدول رقم 03: تطور معدل التحضر لبلدية باتنة بين (1987-2008) .

	1987	1998	2008
المركز العمراني-باتنة	99,03	99,77	99,64

المصدر:مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية 2010.

1.7 معدل التحضر في المراكز العمرانية المجاورة لبلدية باتنة:

- بمعدل تحضر يصل إلى 22.93%. بواد الشعبة والذي يعد الأقل من بين معدلات التحضر باقي بلديات التجمع العمراني المستقبلي.نتيجة الطبيعة الريفية للبلدية وانتشار السكان بشكل مناطق مبعثرة والعديد من المراكز الثانوية .حملة.لمبريدي،.....أما فيما يخص المركز العمراني لفيسديس فنجده

أكثر ارتفاعا من المركز العمراني لواد الشعبة ليصل إلى 48.09%. نتيجة ضم المركز العمراني لفيسديس لنسيج عمراني متكامل ساهمت الطبيعة الطبوغرافية للمركز بتكثيفه إلى حد ما.

- نسبة التحضر العالية في مدينة تازولت تعود لقربها من المدينة الأم باتنة واتخاذها طابع المدينة .مع وجود بعض المراكز الثانوية والمناطق المبعثرة.

الجدول رقم 04: معدل التحضر في البلديات المجاورة .

المركز العمراني	معدل التحضر %.
واد الشعبة	22.93
فيسديس	48.09
تازولت	83.11

المصدر:مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية2010.

2.7 نمو السكان في المراكز العمرانية المجاورة:

هذا التراجع في معدل الزيادة السكانية يرجع بصورة كبيرة إلى سياسة الترحيل الديمغرافية لباتنة بالنسبة للبلديات المجاورة. هذه المراكز(فيسديس، واد الشعبة، تازولت) تشكل جزء من مجال نفوذ المدينة الأم.وتبعد هذه المراكز بحوالي 15 كلم من مدينة باتنة ويتراوح حجومها السكانية بين 7500 إلى 27000نسمة في آخر إحصاء للسكن والسكان(2008).بالنسبة للوضعية الديمغرافية ،مدينة باتنة تعتمد كثيرا على المدن المجاورة.حيث تشهد المدينة تراجع في أعداد السكان لصالح البلديات المجاورة نتيجة النمو العمراني الكبير لهذه البلديات وليس لنسجها العمرانية.

إحصائيا.هذه البلديات سجلت معدلات نمو مرتفعة بين (1987-2008) من (3.07 إلى 6.57%).وفي المقابل باتنة سجلت معدل نمو ضعيف (1.91%).

الجدول رقم05 : تعداد السكان ومعدلات النمو السكاني وصافي الهجرة للبلديات المجاورة لبلدية باتنة.

	السكان سنة 1987	السكان سنة 1998	السكان سنة 2008	معدل النمو 98-87	صافي الهجرة 98-87	معدل النمو 98-2008	صافي الهجرة 98-2008
تازولت	18 990	22 114	27238	1,38	-	2,08	-
فسديس	3810	5811	7519	3,78	-	2,56	-
واد الشعبة	4926	5835	7114	1,54	-	1,98	-

المصدر:مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية.2010

3.7 مـــعدلات الزيادة السكانية في المراكز العمرانية المجاورة :الأرقام توضح انعكاس واقع التعمير في مدينة باتنة والمدن المجاورة على الواقع العمراني لهذه المراكز المجاورة .حيث تم تسجيل اختلاف متباين في الزيادة السكانية لباقي المراكز العمرانية المجاورة فقد تحولت الزيادة المرتفعة لمدينة باتنة بين 87-98 والتي وصلت إلى 2.76 إلى 1.91 بين 98-2008 وهذا نتيجة تشبع النسيج العمراني وتحويل حجوم السكان إلى حساب البلديات المجاورة وخاصة فيسديس وتازولت التي شهدتا معدل نمو وصل إلى 2.56 و 2.08.أما فيما يخص مدينة فيسديس فإن شكل التعمير ووظيفته (القطب الجامعي) .بالإضافة إلى إشكالية عقارية بسبب التضاريس والبعد عن مدينة باتنة .كلها عوامل أدت إلى انخفاض معدل النمو السكاني لكنه بقي مرتفع بالمقارنة مع مدينة باتنة 2.56.

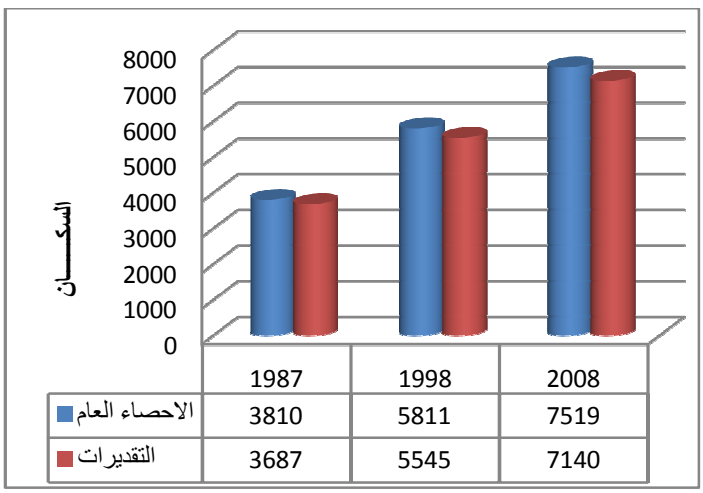

الشكل رقم 21: المقارنة بين تطور السكان حسب الإحصاء العام وتقديرات الزيادة الطبيعية لبلدية-فيسديس.لسنوات 1987-1998-2008.

المصدر مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية-2010.

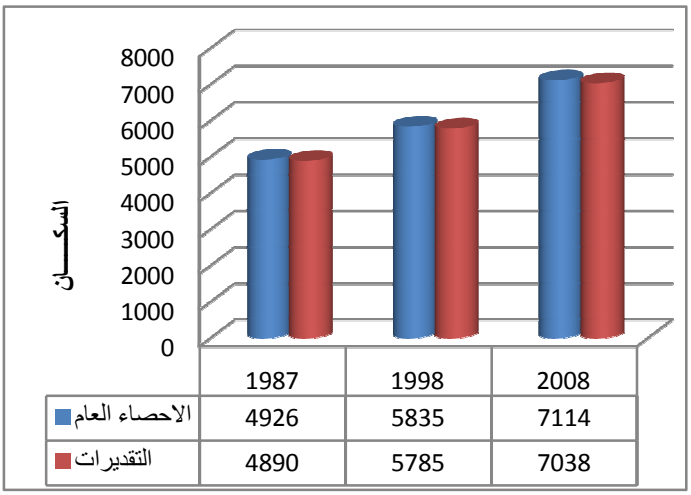

الشكل رقم 22: المقارنة بين تطور السكان حسب الإحصاء العام وتقديرات الزيادة الطبيعية لبلدية-واد الشعبة.لسنوات 1987-1998-2008.

المصدر مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية-2010.

4.7 الكثـــافة السكانية:

تعبر الكثافة السكانية لمدينة باتنة والمراكز العمرانية المجاورة.عن مدى تشبع النسيج العمراني واستفحال الإشكالية العقارية في كل بلدية فمن الواضح أن مدينة باتنة لم تعد قادرة على استيعاب الحجوم الكبيرة للسكان مع التناقص المتسارع للوعاء العقاري للبلدية المدينة.لكن في الحقيقة النسبة أعلى نتيجة كون مدينة باتنة تعدت حدودها الإدارية والأحجام المضافة للبلديات المجاورة هي على الورق فقط.

بينما تعد الكثافة السكانية لبلديات واد الشعبة وفسديس جيدة بالمقارنة مع مدينة باتنة نتيجة نمط السكن والحجم السكاني الضعيف بالاظافة إلى الوظيفة الزراعية والصناعية للمركزين.

أما فيما يخص المركز العمراني لتازولت التي وصلت كثافتها السكانية إلى 2.42 فيعود إلى حجمها السكاني بالمقارنة مع بلديتي واد الشعبة وفيسديس .ويعود كذلك إلى المعوقات المجالية للمركز العمراني تازولت.لكنها تبقى متواضعة بالمقارنة مع مدينة باتنة نتيجة نمط البناء الفردي.وانفراد الوظيفة السكنية على الطابع الوظيفي للمدينة.الجدول رقم/ توزيع الكثافة السكانية في بلدية باتنة والبلديات المجاورة.

الجدول رقم 06: الكثافة السكانية في بلديات التجمع العمراني المستقبلي

المركز العمراني	الكثافة السكانية.ساكن/هكتار.
باتنة	25,67
واد الشعبة	0,28
فيسديس	0,87
تازولت	2,42

المصدر مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية-2010.

8. الوظائف الحضرية الأساسية في مدينة باتنة :

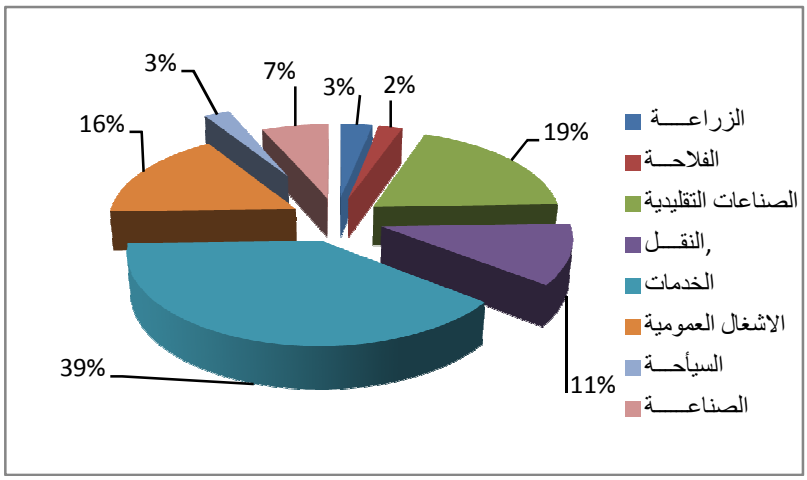

الشكل رقم 23: التمثيل النسبي لمختلف الوظائف الحضرية لبلدية باتنة

المصدر مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية-2010.

1.8 السكن:الوظيفة الحضرية الأكثر هيمنة في مدينة باتنة بدون منازع هي السكن والذي يفوق 60% من المساحة الإجمالية للمدينة.يتنوع السكن في مدينة باتنة بين سكن فردي ،جماعي ،نصف جماعي..لكن السكن الفردي هو الغالب.الحظيرة السكنية لمدينة باتنة .حسب الإحصاء العام للسكن والسكان (2008) .قدرت بـ 62932 وحدة سكنية وأكثر من 27% غير مسكونة.معامل شغل المسكن 6.09 ساكن/مسكن، ومع التقدم وتسليم السكنات سيصل معدل شغل المسكن إلى 4.41 ساكن/مسكن مما يفسر خطوات التحسين في نوعية حياة الفرد.

وتم برمجة وانشاء قطب عمراني جديد .القاضي ببناء 3100 مسكن اجتماعي –تساهمي والذي وصل معدل الأشغال به إلى 90%.في نفس القطب سيتم بناء 450مسكن بيع بالإيجار.بالإضافة إلى تجهيزات

ثانوية، إقامة 8000سرير.قطاع السكن سجل،فعلا قفزة نوعية في ميدان الشغل.سواء بالعمل المباشر وغير المباشر المرتبط بالبنايات ونقل مواد البناء ، صناعة الحديد ،صناعة الخشب...بالاظافة إلى عمليات تجهيز البنايات كما عرف قطاع الأشغال العمومية زيادة كبيرة مباشرة بعد بعث البرامج السكنية وبرنامج المليون سكن.

معدلات البطالة انخفض من28% إلى 12% بين 2000 و2008، نتيجة بعث المشاريع الضخمة خلال هذه الفترة.ووضع مختلف إجراءات خلق مناصب الشغل.

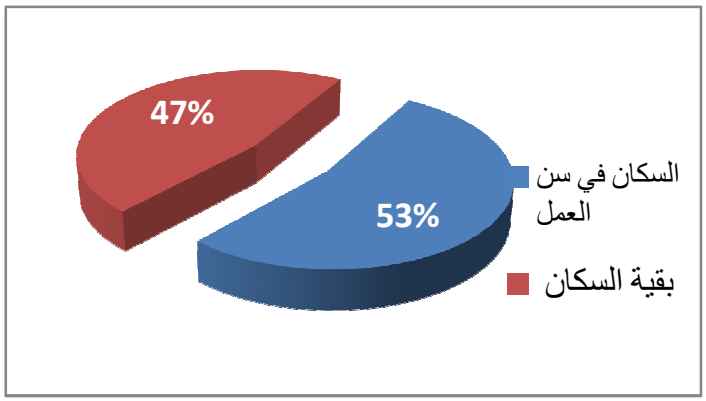

الشكل رقم 24: التمثيل النسبي لفئة السكان في سن العمل من مجموع سكان بلدية باتنة

المصدر مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية-2010.

2.8 التجارة: باتنة تعتبر كملتقى تجاري في كل إقليم الهضاب العليا الشرقية.من الجنوب ولايات بسكرة والواد، ومع الشمال ولاية أم البواقي خاصة.التجارة في السنوات الأخيرة إيجابية كحصيلة على النوعية العمرانية للأحياء خاصة على مستوى بعض الأحياء القديمة مثل بوعقال.أين الوظيفة التجارية ساهمت في تنظيم وهيكلة الحي وفيما بعد تحسين الصورة الحضرية لبعض الأحياء التجارية في مدينة باتنة.وعلى مستوى التجارة الجزئية لجميع المنتجات .التجارة في باتنة سجلت 12774تاجر ضمن مجموع 30568 المشكلة لحجم التجار في الولاية .بمعدل 26.3 تاجر /1000ساكن.

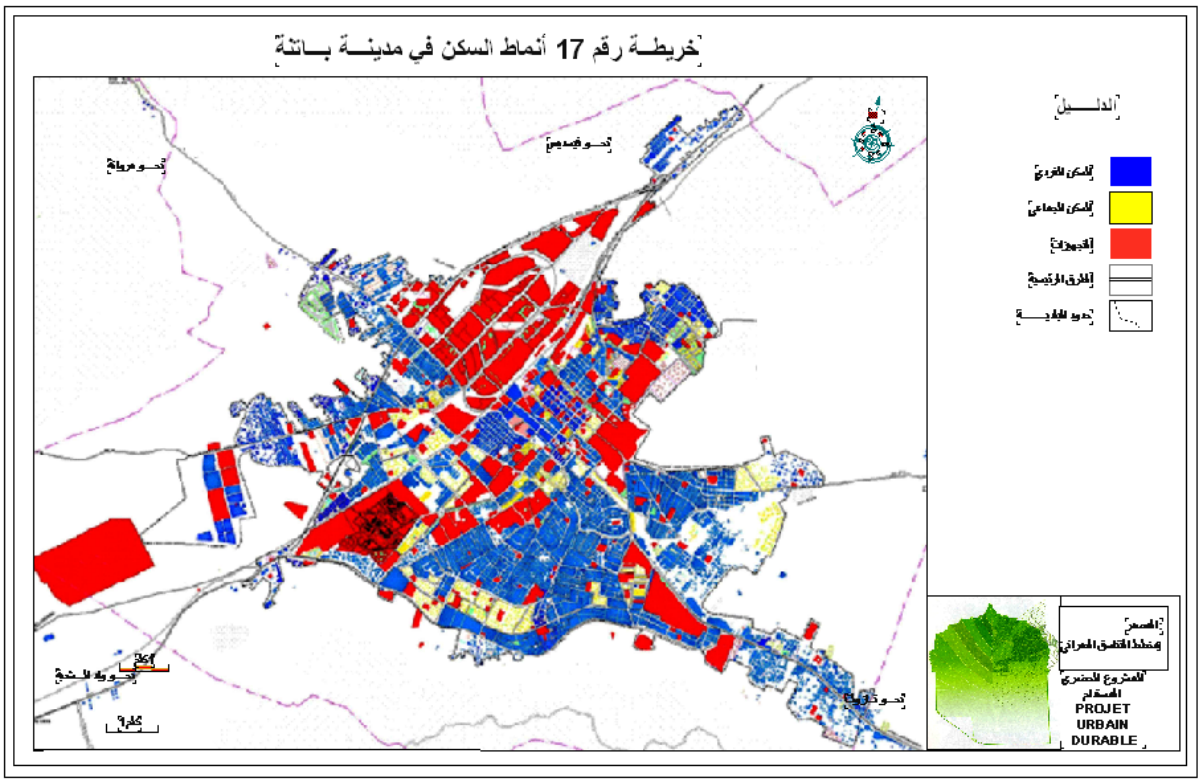
خريطة رقم 17 أنماط السكن في مدينة باتنة
الدليل
السكن الفردي
السكن الجماعي
التجهيزات
الطرق الرئيسية
حدود البلدية
المشروع الحضري المستدام
PROJET URBAIN DURABLE

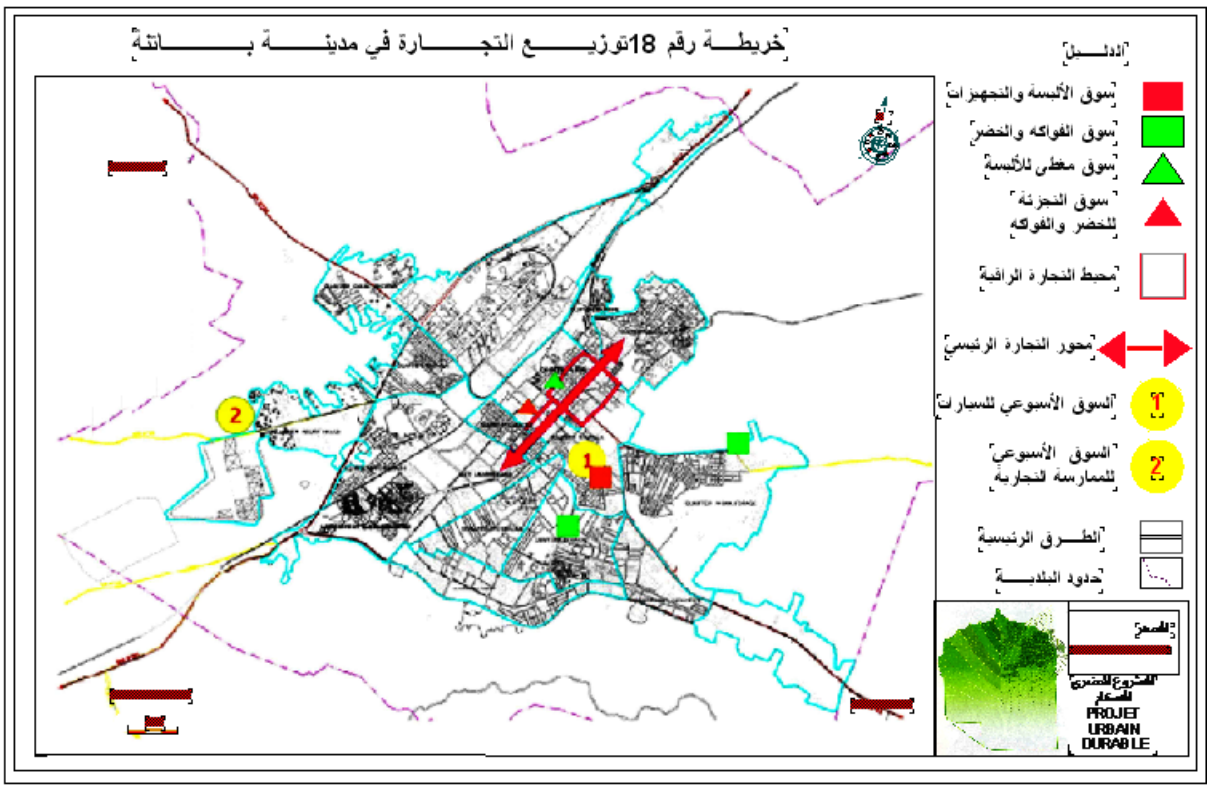
خريطة رقم 18توزيع التجارة في مدينة باتنة
الدليل
سوق الألبسة والتجهيزات
سوق الفواكه والخضر
سوق مغطى للألبسة
سوق الجزئة للخضر والفواكه
محيط التجارة الراقية
محور التجارة الرئيسي
السوق الأسبوعي للسيارات
السوق الأسبوعي للممارسة التجارية
الطرق الرئيسية
حدود البلدية
المشروع الحضري المستدام
PROJET URBAIN DURABLE

أسواق مدينة باتنة لها أهمية كبيرة لخلق نوع من الديناميكية في داخل كل المنطقة الحضرية والريفية.وهي تستحوذ على مساحة مجالية متفاوتة حسب عدد التجار والمواد المعروضة.

مدينة باتنة تتميز بوجود أسواق يومية وهي تتموضع في مختلف نقاط في المركز.وأخرى في الأطراف وداخل الأحياء، هذه ألأحياء هي في العموم تقع على طول المحاور المهيكلة في الأحياء.مثل السوق المغطى في بارك أفوراج وآخر في مركز المدينة جرى تخفيض مساحته نتيجة توسع المنطقة الإدارية.ولكنه يبقى يمثل سوق يومي جاذب. وهناك سوق مغطى آخر في وسط المدينة.

في الاختصار مدينة باتنة تعرف تحول وظيفي مهم مميز بالنمو التجاري.

كما تجدر الإشارة أن التجارة من بين الممارسات الحضرية المهيمنة على البلديات المجاورة.سكان البلديات المجاورة ينتقلون إلى مركز مدينة باتنة للحصول على الخدمة.زيارة دور العرض نتيجة انعدام التجارة من المستوى المتوسط والراقي في بلدياتهم واقتصارها على التجارة الأولية من جهة ومن جهة أخرى تعودهم على التسوق وتكونت العادة الشرائية لديهم.

التجارة تشكل جزءا مندمج مع اقتصاد المدينة.بلدية باتنة تستفيد من وجود 15254 تاجر في وسط المدينة. في الضواحي وفي أحياء الأطراف تعتبر محرومة من الخدمة التجارية.

بلدية باتنة سجلت 11002 تاجر للجملة بما في ذلك الخدمات أو 72% من مجموع 15254 الممثلين للبلدية.الاستيراد والتصدير يمثلان 3.4% بما في ذلك دور الحرف التقليدية المهمل.وفيما يخص الصناعة ونشاطات تجار الجملة تمثل 17 % و7% على التوالي.

وفي مجموع التجارة النشطة لولاية باتنة.فمعدل المدينة يوازي 41% .أي معدل خدمة 36.81 تاجر/1000ساكن.

1.2.8 مختلف أوجه عجز التجارة:

- تم قياس غياب أدواة تخطيطية محلية للتجارة.
- يجب الاستجابة إلى ضرورة تحرير مساحات كبيرة يمكنها تنظيم و تقنين الممارسات التجارية، والقضاء على التجارة اللاشرعية.
- ومن المؤسف غياب الدولة ودورها في احترام القانون.والتنظيمات المعمول بها في التجارة على مستوى التوطين والتطبيق.

- غياب المجلس المحلي الذي يسير المدينة والمسؤول عن الخيارات المجالية والتهيئة لتنظيم السوق الموازية (التزفيت- التسييج..).

البرامج الاجتماعية المسيرة عن طريق وكالة التنمية المحلية، موجهه نحو تحسين شروط حياة الفرد ومجتمعه.

وعن طريق مختلف هذه البرامج ،يمكن للوكالة تحقيق دورها في دمج السكان الذين هم في حالة بعد عن النسيج الاجتماعي العام،عن طريق عمليات الدمج الاجتماعي،تنمية الحياة الجمعوية وتعزيز البنية التحتية ،وبالحديد محاربة الفقر والفصل الاجتماعي.

3.8 الإدارة والخدمات:

بلدية باتنة .هي عاصمة الولاية وتمثل مركز القيادة الإدارية، وتضم كل التجهيزات الإدارية والخدمات المخصصة لعاصمة الأقاليم.

1.3.8 الصحة:

مدينة باتنة هي مركز خدماتي مهم لإقليمه .يضم العديد من التجهيزات الصحية)كالمركز الاستشفائي الجامعي.والعديد من المراكز الصحية المتخصصة بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من العيادات الاستشفائية المتخصصة.ذات البعد الإقليمي والتي تمثل مجال تأثير على الأقاليم والمدن المجاورة مثل/ بسكرة، خنشلة، أم البواقي ومسيلة.

ولاية باتنة أحصت حاليا 13 مستشفى سعة 2425 سرير (مركز استشفائي جامعي، عيادة ولادة 160سرير، مركز نف أذن حنجرة 38 سرير،مخبر وقاية ولائي).

البنية التحتية الصحية على مستوى ولاية باتنة لها معدلات تغطية كمايلي:

- 01 سرير استشفائي /490 ساكن.
- 01 عيادة متعددة الاختصاصات /24250 ساكن.
- 01 قاعة علاج /5188 ساكن.

إذن مدينة باتنة .تعرف مستوى تجهيزات في البنية الصحية مهمة.

2.3.8 التعليم والتكوين والتعليم العالي:

مواقع وتعداد مختلف البنية التحتية لقطاع التعليم ألأساسي والثانوي ،التكوين المهني والتعليم العالي تضع مدينة باتنة في قمة مقياس الولاية ومقياس الإقليمي.

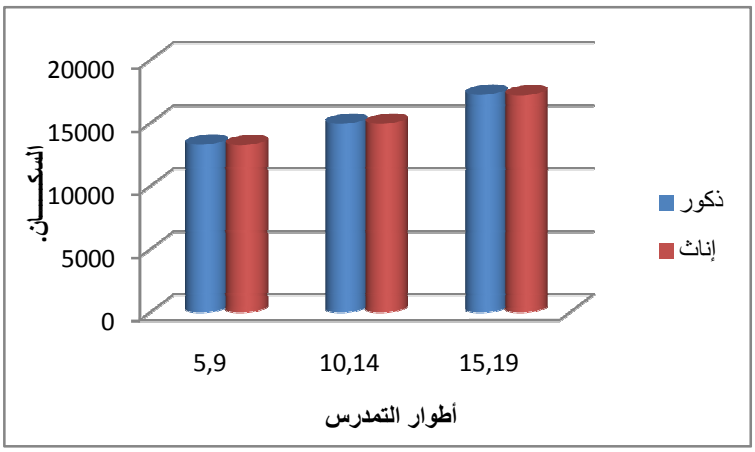

الشكل رقم 25: أعداد المتمدرسين في كل جنس وفي كل طور من أطوار التمدرس في بلدية باتنة

المصدر مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية-2010.

التعليم الأساسي: بحجم يصل إلى 53 مؤسسة تعليمية وتكوينية تكون البنية التحتية التعليمية للتدريس الأساسي والتقني في الولاية.41 ثانوية .12 متقنة.تستحوذ مدينة باتنة على 12 مؤسسة من مجموع الـ53 مؤسسة.

التكوين المتخصص: 4 مراكز تضمن التكوين المتخصص.على مستوى مدينة باتنة مع تأطير لـ:1231 متربص.ومعاهد عليا والتي تكون 970 متدرب.التكوينات في هذه المراكز غنية ومختلف بين لخيارات الواسعة للتخصصات والمهن:الميكانيك، الكهرباء، إلكترونيك، الإعلام الآلي،النسيج....

التعليم العالي: جامعة باتنة تعتبر من أهم الجامعات في الوطن.يصل منتسبوها إلى 42832 طالب.للسنة الجامعية 2006-2007.تضم الجامعة 07 كليات ومعهد الوقاية والأمن الصناعي.

باللإظافة إلى إنشاء وتسليم القطب الجامعي الجديد فسديس على الطريق الوطني رقم 03.

القطب الجامعي في فسديس والذي يتوقع استيعابه لـ 22000 مقعد بيداغوجي وأكثر من 12000 سرير والذي توقع استلامه في نهاية 2008 لكن الأشغال به لم تنته إلا في السنة الجارية 2011.

9. قطاع التنمية الاقتصادية:

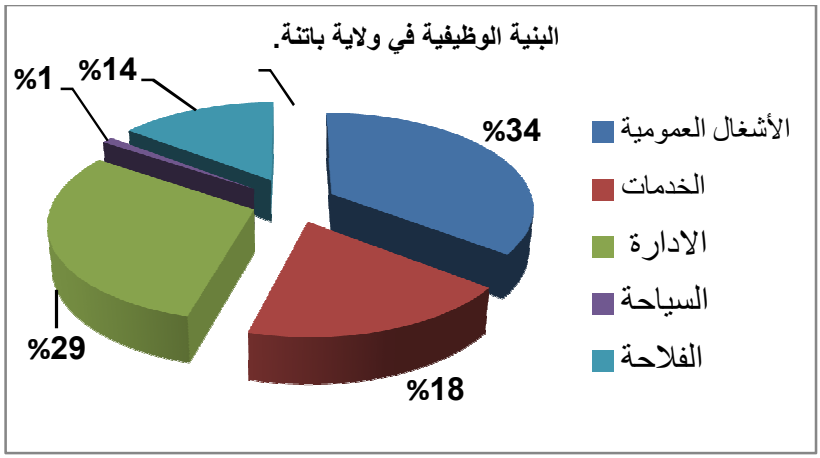

الشكل 26: البنية الوظيفية في مدينة باتنة

المصدر مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية-2010.

1.9 مختلف أوجه العجز الاقتصادي:

- ضعف المردود المصادر الموجودة، المواقع الصناعية تغطي مساحة كبيرة وتشغل عدد قليل من الأيدي العاملة.
- عدم وجود رد فعل محرك لزيادة الثروة الإقليم وخلق شغل.
- عدم وجود تناسق بين العرض والطلب.
- غياب مشروع مختص لتكوين الأيدي العاملة المهنية والحرفية.
- الانتقال إلى اقتصاد السوق حول تماما قيم الشغل.
- عدم وجود تخطيط ناتج عن إستراتيجية سياسة العمل.
- النزوح الريفي الذي أخل بميزان العرض والطلب.
- غياب دراسات لواقع السوق ما يخلق صعوبة في تحديد العرض.
- نتيجة ارتفاع البطالة الذي مس الشباب ،ظهر نوع من الاقتصاد الموازي .خاصة تجارة السلع المقلدة والتجارة الغير شرعية.
- المدينة عجزت عن مراقبة وتسيير هذه الصيرورة:التهرب الضريبي،التهرب الجبائي،غياب الفواتير،ممارسة التجارة دون سجل تجاري...
- انتشار أشكال البيع على الطرقات والساحات العمومية مما خلق نوع من الصورة الحضرية اللاحضارية للمدينة.
- خطر النزوح إلى تجارة أكثر فوضوية:المخدرات، السجائر...

- عدم وجود إطلاع مناسب لباحثي العمل على معلومات الشغل.

2.9 الزراعة:مجالين رئيسيين فلاحيين مسجلين كمجال مخصص للزراعة ،ويقع أحدهما في الشمال تيمزوغت،والآخر في الشمال الشرقي وهو عزاب.وهما منطقتان لهما أهمية كبيرة للزراعة .:

التغير المناخي يحد ويجعل من المستحيل أحيانا وجود بعض أنواع الثقافة الزراعية وفي نفس الوقت يعزز ثقافة وعقيدة التوسع الحضرية مقابل الفلاحة.المساحة الزراعية المستغلة في البلدية قدرت بـ 3946 هكتار ومساحة المسقية لا تمثل سوى 80هكتار .أي 2% من الأراضي الصالحة للزراعة.

الزراعة سجلت فوائد جزئية في بلدية باتنة مع جدولة برنامج لغرس ألشجار المثمرة والزيتون.

الزراعة الموجودة لا تشكل نسبة كبيرة من قطاع التنمية الاقتصادية.والمجال الريفي في المقابل يستفيد من برنامج واسع لتزويده بالكهرباء الفلاحية مما يجر تحسين في إطار الحياة لـ(تثبيت السكان على مستوى هذه المناطق) وتنمية بعض النشاطات المرتبطة بالفلاحة والزراعة.

الزراعة على مستوى بلدية باتنة وتقوم على زراعة الحبوب وتربية المواشي.

تعتمد زراعة الحبوب في البلدية محصورة جدا ولا زالت تعتمد على الوسائل التقليدية في كل مراحل العملية.والبلدية تضم تربة ذات مردود عالي مفضل للزراعة وتنمية الزراعة المكثفة، إذا توفرت مصادر المياه.

مع ذلك،البلدية تعاني صعوبات في الرجوع إلى النشاط الزراعي في إقليمها وأهم الصعوبات تتمثل في:

- تساقط ضعيف وغير منتظم للأمطار.
- مصادر المياه شحيحة وصعبة الجر.
- المياه الجوفية غير محددة.
- ضعف الوسائل الإنتاجية
- غلاء الكلفة الإنتاجية.
- شيخوخة اليد العاملة.
- التمدد العمراني على المساحات الزراعية.
- مشكل العقار الفلاحي (الطبيعة القانونية) أراضي العرش.
- مشاكل تحويل والحفاظ على المنتج الزراعي.

1.2.9 التوزيع العام للأراضي:مع مساحة 4005 هكتار،المساحة الزراعية تمثل 34.4% من المساحة الإجمالية للبلدية .....يوضح توزيع مختلف تكوينات الإقليم.

تحليل مختلف مكونات الإقليم تبين الأهمية المساحة الزراعية التي تصل إلى 33.89% من لمساحة الإجمالية المقدرة بـ 80هكتار المسقية ويليها الغطاء الغابي بـ 18.29%.

وفيما يتعلق بشغل الأرض، المساحة الإجمالية للبلدية المقدرة بـ 11641 هكتار تتوزع كالآتي:

- المساحة الزراعية : 3946 هكتار أو 34% من المساحة الإجمالية.
- الغابات والأدغال : 2130 هكتار أو 18%.
- المسالك والمعابر: 59 هكتار أو 0.5%.
- أراضي غير منتجة: 5506 هكتار أو 47.29%.

على مستوى البلدية، الطابع الحضري، القطاع الزراعي موجه أكثر للمظهر البيئي منه إلى النشاط الاقتصادي.وعليه الزراعة مساهم في حماية المجال الطبيعي والمظهر الطبيعي،ومن جهة أخرى الحفاظ على التوازن الايكولوجي ومن جهة أخرى السماح بإنشاء مجال لراحة والترفيه والذي تفتقر إليه المدينة.

3.9 الصناعة:القطاع الصناعي يمثل منزلة أساسية في اقتصاد المدينة .القطاع الصناعي الخاص وبعض الوحدات تعطي للصناعة دفع في إطار السياسة الوطنية لبعث القطاع الصناعي والتي بدأت بالاستثمار عن طريق تحسين المنتجات الصناعية.برنامج إعادة تأهيل المنطقة الصناعية لمدينة باتنة في مرحلة الإنشاء.المنطقة الصناعية :تضم عدد مهم للنشاطات لكنها تعرف غلق لبعض الوحدات الإنتاجية .التنوع في الإنتاج المختلف: الميكانيك، المصافي والبطاريات، الصناعات الغذائية، تحويل الحليب، تحويل الزيوت الصناعية....المنطقة الصناعية تعاني من وضعية متأزمة.والوحدات الصناعية الأساسية التي تعمل في مدينة باتنة .تؤمن العمل لـ 3200 عامل .العديد منهم يرجع أصلهم الجغرافي إلى خارج بلدية وولاية باتنة.السياسة الصناعية الجديدة تأسست على الاستثمار العمومي/الخاص والشراكة الوطنية/الأجنبية للوصول إلى الفائدة المشتركة.ومن بين الفروع الاقتصادية التي يجب الاستثمار فيها الصناعة وتعتمد على حالة كل إقليم.السياسة الوطنية لبعث الاقتصاد وإحتياجات التنويع على مستوى مختلف المناطق.

خريطة رقم 19 توزيع التجهيزات في مدينة باتنة

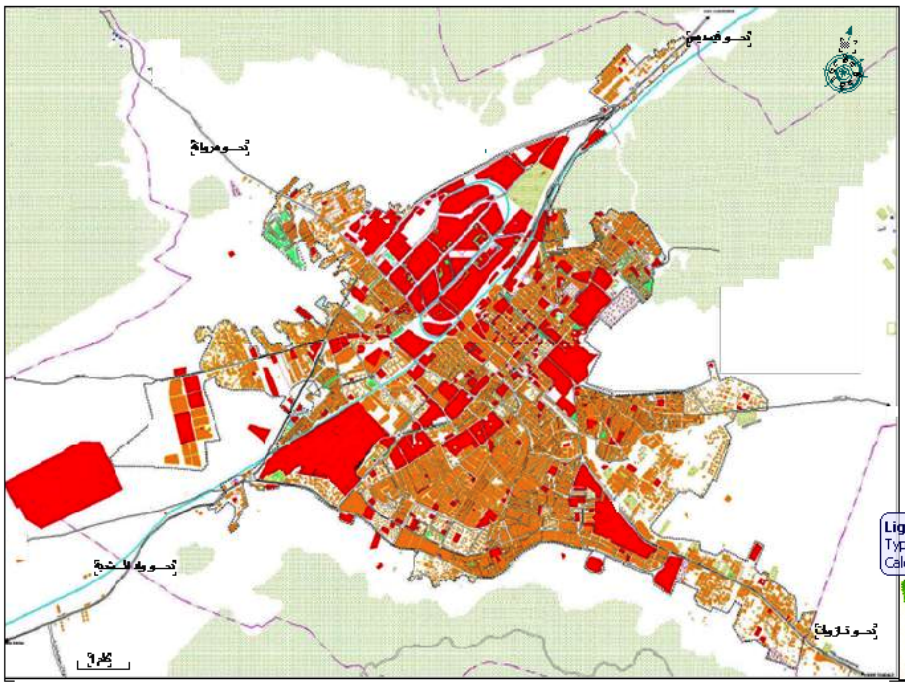

خريطة رقم 20 توزيع الوظائف في مدينة باتنة

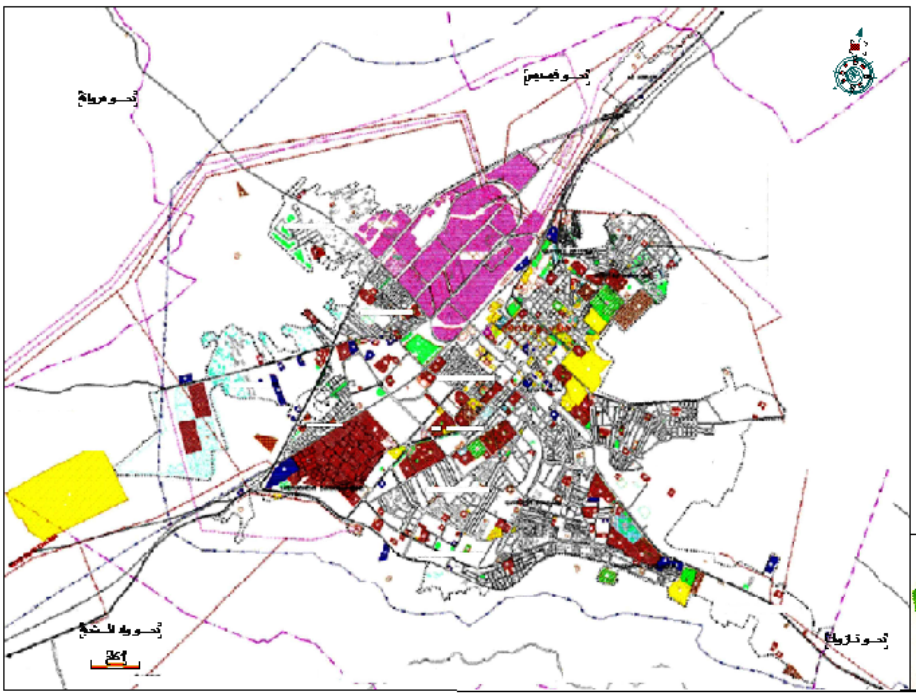

1.3.9 مختلف أوجه عجز الصناعة:

- ضرورة الاستجابة لاحتياجات واعتبارات السوق.
- غياب تثمين إمكانات والخامة المحلية.
- ليس هناك زيادة في القيمة المضافة بشكل عام.
- غياب الدمج الصناعي الهاتف إلى تكثيف النسيج الصناعي.
- مد قوي للاستيراد مع منافسة ضعيفة لتصدير المنتج المحلي.
- تدخل ضعيف للقطاع الخاص ونقص في دمجه باقتصاد السوق.
- في المناطق النشاطات التزويد بالمياه الصناعية والغاز صعب جدا.

10. النقل:قطاع النقل الذي يغطي نشاطات متعددة.يلعب دور مهم في دعم النشاط الاقتصادي و الاجتماعي ويكون أداة مهمة في خدمة اقتصاد المواطن.

نظام النقل البري يمكن أن يصبح مصدر ملبي لحاجيات المواطنين في ميدان التنقل من خلال الشروط التي يمكن توفيرها فيما يخص الأمان، توفر وسيلة النقل ونوع الخدمة.ويمثل خدمة عمومية في إطار فك عزلة الأقاليم البعيدة .النقل عن طريق السكة الحديدية له مكانة خاصة بالنسبة لعمليات نقل البضائع والمسافرين أيضا.مركبة المسافات القصيرة عين التوتة- باتنة تضمن نقل المسافرين والطلبة.

مطار باتنة يلعب دور ذو أهمية كبيرة في التبادلات والنقل المسافرين نحو العاصمة.فرنسا والمناطق البعيدة.

إذن مدينة باتنة وانطلاقا من النقل تلعب دور مهم الحركية المجالية المحلية والإقليمية وتمثل دورها كمدينة إقليمية.في ظل بنية وظيفية متكيفة مع الحقيقة المحلية.

11. السياحة:

إقليم باتنة يمثل غناء في اليدان السياحي وما يمكن لهذا المشروع أن يوفره من مناصب شغل وخلق ثروة ومنها

- تيمقاد
- تازولت
- كدية المدور.
- حظيرة بلزمة.

- شرفات غوفي.
- حظيرة الجذب جرمة-فسديس.

يكثر الحديث عن السياحة في الولاية نتيجة الإمكانات السياحية المهولة لولاية باتنة.لكن وزنه مهمل.

السياحة والترفيه عوامل مهمة في تحسين إطار الحياة ومساهم في جاذبية الإقليم .ترقية السياحة تساهم في تنمية وإشهار الإقليم خاصة دوليا.

ويمثل بشكل آخر،عامل تنوع اقتصادي ،أمام حساسية قطاع النشاطات التقليدية والمرتبط بالزراعة والصناعة.ويمكنه أيضا، أن يصبح مجال ملائم لتنمية الاستثمارات المحلية.والمساهمة في إعادة التوازن للإقليم. وهو نشاط خالق للشغل،خاصة بالنسبة للنساء والشباب كون السياحة نشاط يجمع بين جميع الفاعلين.

باتنة قطب جاذب سياحيا ، يضم العديد من الأحفورات والآثار الطبيعة والثقافية والتي تثري جمال حوض الأوراس.الحظيرة الوطنية لبلزمة، الآثار القيمة لمدينة تيمقاد الرومانية، لمبيزيس،شرفات غوفي، فم قسنطينة، إيشوكان، والبقايا الأثرية للمدينة الأمازيغية القديمة ،الضريح الملكي النوميدي لأمدغاسن، موقع مدوكال،جبل المحمل،غابة بني ملول،كلها كنوز سياحية.

في هذا الميدان ،هذه المكنونات الموجودة والمعتبرة والتي تمثل روابط بين الموروثات السياحية ، الثقافية،التاريخية، والنشاطات الثقافية والثقافات المكثفة.

مدينة باتنة فخورة بهذه المواقع التي تأهلها للسياحة الطبيعية وفخورة أيضا بثقافتها الرقص **الشاوي** المهرجانات .**الموسم**، الأعياد.**تامغارا**.فخورة أيضا بنسيجها العمراني والمعماري القديم.التاريخ الحضري للمدينة.كل هذا يهل مدينة وولاية باتنة للتحول إلى قطب سياحي عالمي.وهذه السياحة الأثرية ،المحاطة بالثراء الفريد للإقليم.يجعل من المركز الولائي باتنة .وموقعها ملتقى استراتيجي ،كونه سفح جبال الأوراس يربط الشمال بالجنوب والشرق بالغرب.

لكن أيضا السياحة فيما يخص الصناعة التقليدية مرتبطة أيضا بالإرث الثقافي للمنطقة (صناعة الحلي).والتي تعتبر فن محلي يجب إحيائه قبل ذهابه والذي يعاني أصلا في ما يخص الأيدي العاملة والمواد ألأولية.

1.11 صورة سياحية يجب تحسينها:حاليا، منطقة الأوراس غير موجهة للسياحة.فهي تعاني أصلا من الأفكار الجزائرية في الترفيه والاستجمام فقط على الساحل.أو في الجنوب الصحراوي.

وفي المقابل، صورة المنطقة أكثر تفضيلا من طرف بعض الفئات من زبائن السياحة الأجانب.كمواقع مثل **"تيمقاد"** و**"غوفي"** وهما عاملين أساسين يمكن بواسطتهما تحقيق جذب للمنطقة.

2.11 إمكانات الاستقبال في الولاية:

ولاية باتنة تمثل بقدرة استقبال تقدر بـ 747 سرير.أي 0.88% من قدرة الاستقبال الوطنية.عدد الأسرة يمثل دور الشباب والفنادق والمؤسسات الإيوائية.

في المقابل مدينة تازولت الأثرية أو لمبيزيس الرومانية المدفونة تحت أطنان من تراب التاريخ.تمثل إمكانات سياحية مهولة .في حال إعادة الاعتبار لها وتنقيب عن كنوزها مما يمكنه خلق مجال جذب لسياحة حضرية عالمية .كما أن القرب من مدينة باتنة ومدينة تازولت يعطيها قاعدة سياحية واستقبال جيدة.

ومن أبرز كنوز المدينة توفرها على صروح أثرية معتبرة توافق تاريخ عظيم للمدينة الرومانية.

1.2.11 مختلف أوجه عجز بنية الاستقبال:

- عجز فيما يخص قدرة الاستيعاب.البنية الفندقية، والمطاعم ذات النوعية والمحلية.
- بنية تحتية إيوائية مكلفة بالنسبة للسكان المحليين ،في حاجة إلى إعادة التأهيل.
- 10% من الفنادق فقط تستجيب للمعايير الدولية.
- فيما يخص برنامج الهضاب العليا لسنة 2009 هناك خلق لأربعة محاور طرق سياحية واد الشعبة، نقاوس، ثنية العابد ، المحمل وكيمل.وبرنامج إنشاء القرية السياحية في باتنة والذي من شأنه تشجيع السياحة.
- بلدية باتنة ،هي مكان استراحة للسياح للتوجه إلى غوفي أو تيمقاد وأيضا السياحة الطبيعية والموجودة في بلديات أخرى.

والإشكال المطروح هو إلى متى نبقى ولاية ذات إمكانات سياحية عالمية دون أثر ملموس للسياحة.

نوعية المدينة من بين العناصر الأساسية التي تحدد ليس فقط نوعية الحياة السكان، لكن أيضا قوة الجذب عند هذه المدينة.

مدينة باتنة تمثل ميزات نوعية يمكنها تحسين وضعية إستراتجيتها .لكنها تشهد عجز فيما يخص التجهيزات.خاصة في ظل تزايد السكان. مدينة باتنة أقيمت على أرض معرضة للعديد من المخاطر خاصة الفيضانات.ذات مركز متضخم وأطراف ممتدة أقل قابلية للحياة.اختناق المناطق المركزية وأبعادها المتزايدة في الضيق خاصة فيما يخص طرق الخدمة التي يزيد عليها الضغط وهي الأكثر تشبعا في كل المدينة.

ومن جهة أخرى ،المدينة مميزة بقلة الصيانة .وبأهمية الهجرة السكانية والذين يضغطون على المدينة لتوفر لهم السكن.مما طرح نوع من السكن الفوضوي وآخر هش أدى إلى تكوين مجالات غير صحية للسكن.

ومع هذه الصعوبات ، باتنة تبقى المدينة الأكثر قصدا.في كل الأقاليم المجاورة.هذه المدينة بحجم سكاني يفوق 300000 نسمة،بالإضافة إلى ميزنها التجهيزية الخاصة .النوعية السكنية والمساحات الخارجية الأكثر من جيدة أعطى للمدينة طابع خاص يمكن من خلاله تعزيز صورة المدينة.

البنية الاقتصادية في البلديات المجاورة تعد مهملة أمام حجم تجهيز مدينة أو بلدية باتنة .والمراكز المجاورة هي عبارة عن مراكز عمرانية مخصص أغلبها للوظيفة السكنية .وتعتبر تلك المراكز المجاورة تجسيد مثالي على التبعية الاقتصادية وهيمنة المدينة الأم .باتنة

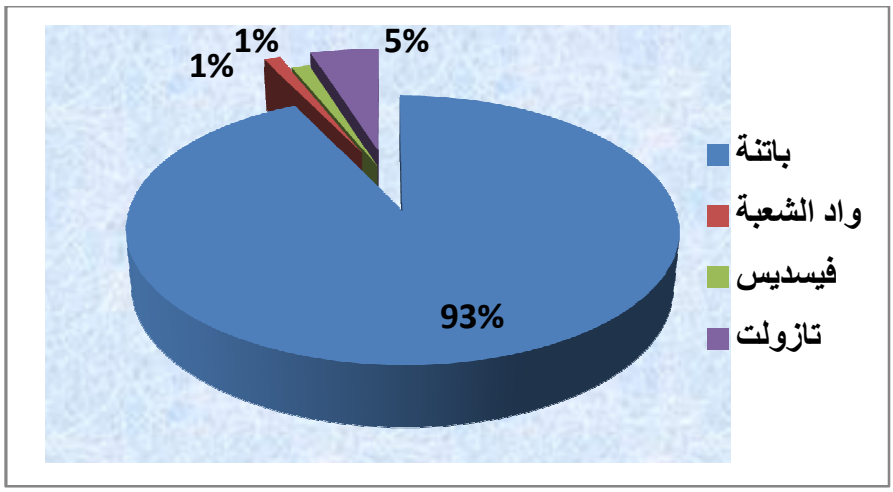

الشكل رقم27: التمثيل المساحي لتعداد المؤسسات في بلدية باتنة والبلديات المجاورة.

المصدر مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية-2010.

وهذا ما يفسر ويترجم حجم العمالة القادمة من خارج بلدية باتنة.وتحديدا من البلديات المجاورة ، وارتفاع معدلات البطالة.كما يفسر أيضا ارتفاع معدلات الشغل على معدل السكان النشطاء.

12. الهيدروغرافيا:

إقليم باتنة يصرف المياه عن طريق شبكة هيدروغرافية كثيفة من ألأدوية تتغذى عموما من المنطقة الجبلية في الشمال وتصب في الأرض المستوية، وتغذي أيضا المياه الجوفية السطحية.وواد الغرزي هو أكبر هذه الأودية .ذو جريان دائم.

الجريان السطحي للمياه:مجموع ولاية باتنة يتكون من ثلاثة أحواض تجميعية:

- حوض التجميع القسنطيني: يقع في الشمال والشمال الشرقي .وعلى مساحة 4037 كلم^2.في إقليم الولايـــة.
- حوض التجميع الحضنة.ويقع في الغرب على حدود الولاية بمساحة 4394 كلم^2.
- حوض التجميع أوراس النمامشة .والذي يستحوذ على القسم الجنوبي والجنوب الشرقي للولاية بمساحة 5611 كلم^2.

بهذا التأثير.التحليل واقع المياه السطحية وحركتها يتم على مستوى الأحواض التجميعية الثلاثة الكبرى في الولاية.بالنسبة للإقليم الشمالي والشمال الشرقي للولاية.يتميز بوجود مجموعة من السبخات،الشط والملاحظ بمجموعة من المنخفضات باتجاهنا نحو الهضاب العليا القسنطينية.وفيما يخصنا نجد أن قابلية العطب في المياه السطحية في الأحواض الإقليمية الثلاثة والمكونة للولايـة.فيما يخص المياه السطحية أو المياه المتجددة في المخازن الجوفية.

مدينة باتنة بالخصوص تقع في الحوض التجميعي للهضاب العليا القسنطينة .هذا الحوض مميز بغزارة هيدرولوجية تميز المناطق النصف-جافة.وتقع مدينة تازولت في نفس الحوض التجميعي لمدينة باتنة وفي نفس المنطقة.

13. الارتفاقات:مشكل مرتبط بالتعمير :مدينة باتنة تعرف مشكل كبير في توفير المجال الضروري للتوسع المستقبلي، والذي يعود أيضا إلى الإعاقات الطبيعية مثل التضاريس .المنطقة الصناعية، المنطقة العسكرية والأراضي المهددة بالفيضان. ومن جهة أخرى التعمير الهائل الذي عرفته المدينة في العشريات الأخيرة.والذي خلق عوائق اصطناعية مثل خطوط مد الغاز والكهربائية ذات الضغط العالي والضغط المنخفض.من أهم ارتفاقات مدينة تازولت المنطقة الأثرية والتي تعتبر عائقا كبيرا يحول دون التوسع السليم للنسيج العمراني الذي أخذ شكل النسيج المتناثر أو توسع بشكل منتشر.على طول الطريق نحو باتنة.

خريطة رقم 21 الأحواض التجميعية والشبكة الهيدرو غرافية لمدينة باتنة

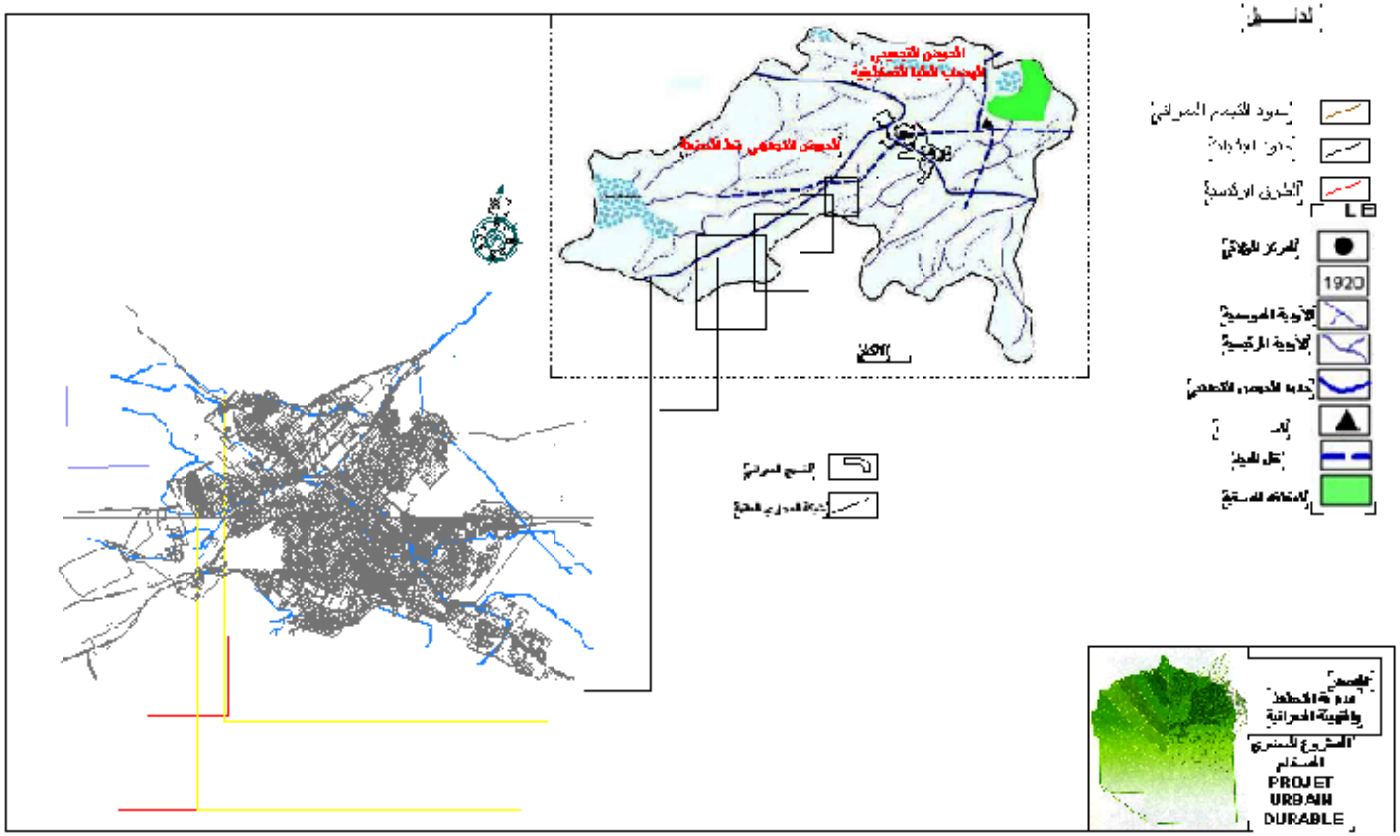

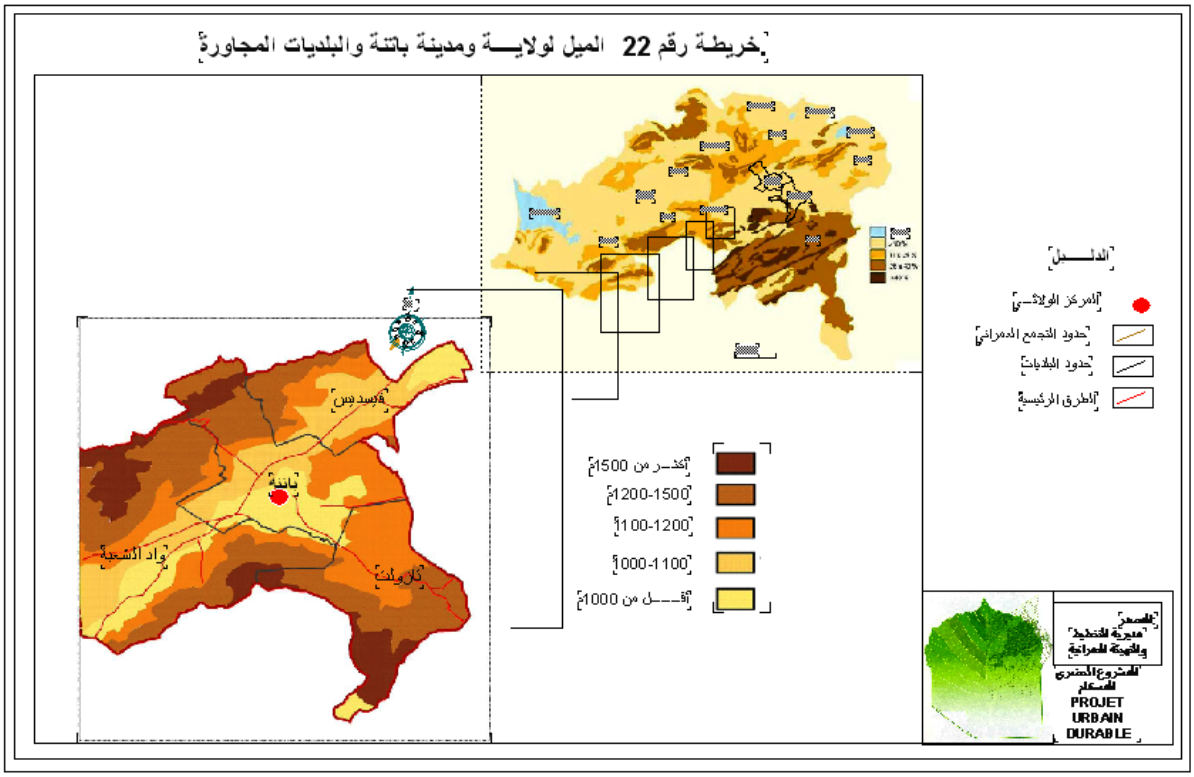
خريطة رقم 22 الميل لولايـــة ومدينة باتنة والبلديات المجاورة
الدلـــيل
المركز الولائـــي
حدود التجمع الحضري
حدود البلديات
الطرق الرئيسية
أكثـــر من 1500م
1200-1500م
1100-1200م
1000-1100م
أقـــل من 1000م
PROJET
URBAIN
DURABLE

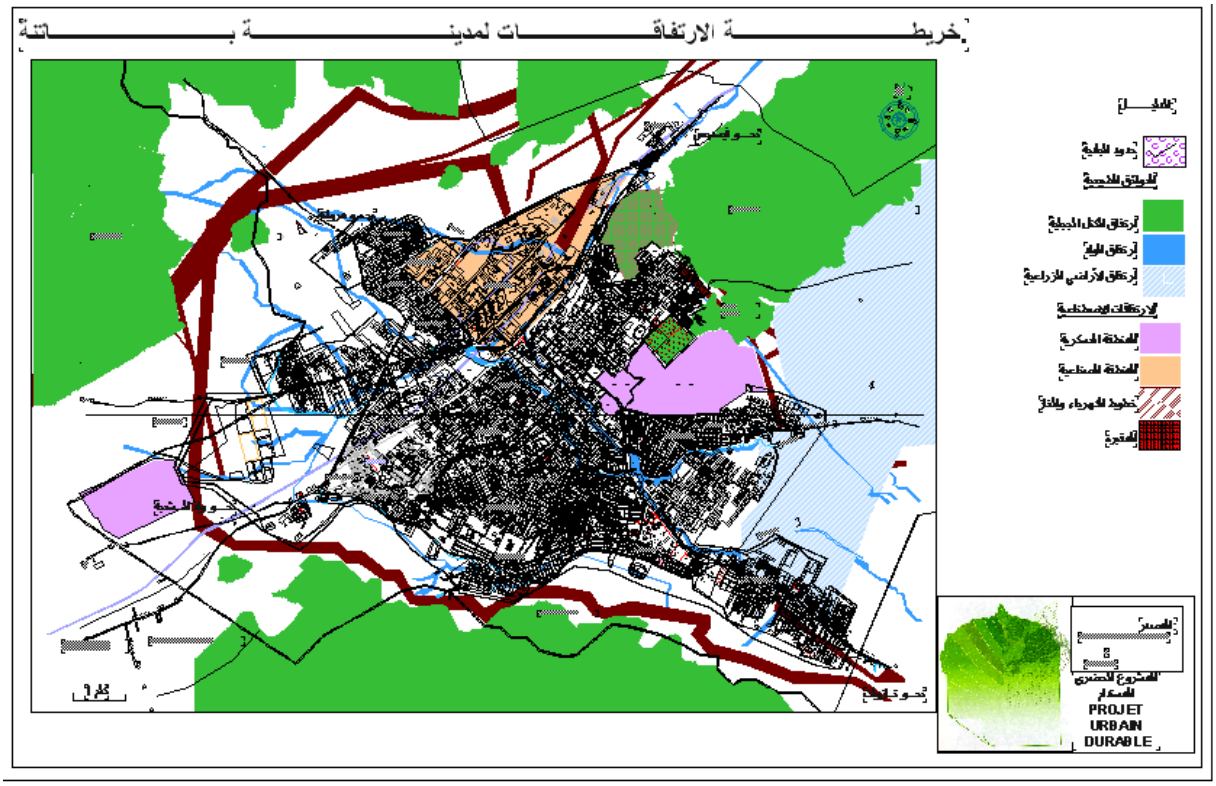
خريطـــــــــــة الارتفاقـــــــــــات لمدينـــــــــــة بـــــــــــاتنة
PROJET
URBAIN
DURABLE

خلاصة الفصل :

مدينة باتنة تضم ¼ الحجم السكاني للولاية .الحجم السكاني مثبت في وعاء عمراني يصل إلى 116.41 هكتار.بكثافة سكانية تساوي 2567.45 ساكن/هكتار.الأمر الذي ترجم بتكويم السكان في مناطق شديدة الكثافة وسكن فوضوي، وقياس 632 بناية فوضوية في مجمل بلديات باتنة.فيسديس وواد الشعبة.وفي المجمل وضعية حرجة ويمكنكم تصور حجم البنايات الفوضوية المتوقع.

المدينة وجدت نفسها غير قادرة على معالجة مشكل السكن أمام الطلب السكاني المتزايد عليه.

غياب الأراضي نتيجة التشبع العمراني، وضعت المدينة في طريق مسدود ، وهذا الغياب الكبير للاحتياطات العقارية جمد إمكانات تطور المدينة ونموها.وكان الحل الوحيد المتوفر هو نقل التوسع إلى الخارج. كمسايرة لحالة الفوضى في استغلال الوعاء العقاري.وليس تسيير للمسألة العقارية، التوسع نحو الخارج وإن كان لزاما على مدينة.تنفي الخرائط أزمتها ،أي أن العقار الحضري لمدينة باتنة لم يدخل مرحلة التشبع والنفاذ، محور التوسع باتنة-عيون العصافير.لا زال يضم إمكانات عقارية مناسبة لتوسع المدينة.لكن التفضيل السياسي والتخطيطي لمحاور التوسع نحو الخارج في اتجاه المراكز العمرانية المجاورة حال دون ذلك كنوع من الهيمنة الحضرية.ومحاولة لنقل وتقاسم إشكالية مدينة باتنة.وتحويلها إلى الخارج أي لإشكالية عمرانية للتجمع العمراني المستقبلي.هذا التوحد في الإشكالية كان دون توحد للمصير الحضري لبقية المراكز التي تواجه نوع من توسع أنسجة عمرانية على مجالاتها البلدية.ولحساب الشريك المهيمن (مدينة باتنة).

يمكننا من خلال الوقوف على سيناريوهات التوسع العمراني لمدينة باتنة وعملية التفريغ التي تتعرض لها البلديات والمراكز العمرانية المجاورة.أنه لم تعد مدينة باتنة تعاني من إشكالية عقارية كان متوقع أن تضطرها لسلوك اتجاهات تعميرية موازية كالتكثيف أو التوسع العمودي.لتوفر حلا بديلا خارج حدودها أي وراء حدود البلديات المجاورة التي وفرت لها العقار ووافقتها في شكل وكيفية شغلها له لتنقل المدينة الأم إشكاليتها الأساسية إلى بلديات الجوار وتخلق في المقابل ضغط متزايد على بلديات تعاني تقريبا من نفس الإشكاليات الحضرية والعمرانية لمدينتها الأم.وبهذا من المتوقع على المدى المتوسط والبعيد خاصة في بلديات تازولت وفيسديس وحتى واد الشعبة أن تزاح أنسجتها العمرانية لتلتصق بمدينة باتنة.الأمر الذي يخلق مستقبلا مفاضلة بين المركز العمراني القديم المبشر بتفريغه.والنسج العمرانية الجديدة المنتمية إداريا للمركز القديم وفيزيائيا لمدينة باتنة.والذي يضع مدينة باتنة في وضعية هيمنة على مستقبل المدن المجاورة لا تأطيرا لها.

ولإعداد مشروع مدينة.لا بد من دمج النوعية وأهمية وظيفة المدينة الإقليمية.أو المترو بولية .ليس فقط حقوقها لكن أيضا التزاماتها الإقليمية ودورها في تحفيز وهيكلة مدن الشراكة.

التعمير خارج مدينة باتنة نتيجة نقل مجال نفوذها الحضري المباشر خارج حدودها.تميز بظهور شكلين من التعمير كان الأول في بلدية فيسديس التي شهدت ورغم إشكاليتها المجالية في توفير العقار نتيجة انحصارها الطوبغرافي.إنشاء القطب الجامعي فيسديس الذي كان توسيع منهجي لقدرات باتنة التجهيزية.و نتيجة عدم توفر عقار ملك دولة.من جهة ومن جهة أخرى ولاعتبارات سياسية حال دون توقيع القطب ببلدية تازولت.

حجم التوسع، مداه واختصاصه الخدماتي البحت قد يترجم الإشكالية العمرانية للمدينة المهيمنة لكنه بالتأكيد لا يترجم الإشكالية المحلية للمركز العمراني.في ظل نفاذ العقار وانحصار المركز العمراني فيسديس بالجبال والواد شرقا والحظيرة الوطنية لبلزمة غربا. ومن هنا يتضح جليا سيطرت مدينة باتنة أو الشريك العمراني لبلديات الجوار أو بلديات المحيط الجواري لمدينة باتنة.مما لا يطرح ظاهرة التحام عمراني كما يتوقع.لكن ظاهرة حضرية يمكن طرحها بالسلبية وهي الابتلاع العمراني للمركز العمراني فيسديس وذوبان هويته مقابل توسع مهول للمدينة الأم.وكذلك الحال بالنسبة للقطب العمراني الجديد حملة.

هذه الأقطاب العمرانية الجديدة.خلقت مجال تفريغ في المراكز العمرانية الأصلية لبلدية تازولت،فسديس،وواد الشعبة التي وجدت نفسها أمام آلة تعمير تنتج مدن وأقطاب عمرانية تفرغ المدن الأصلية من ساكنيها.ولا تضيف لبلدياتها أو أنسجتها العمرانية البسيطة لكنها في الحقيقة تستجيب للأزمة الوطنية للسكن .والتي أصبح مشكوكا فيها في الآونة الأخيرة.في مدينة باتنة على الأقل.

لا يمكننا اعتبار التوسع العمراني الجديد لهذه الأقطاب العمرانية المتلاحقة توسعا لبلديات الجوار.وإن تم على أراضيها .فقط لأن النسيج العمراني لمدينة باتنة تشبع.مع العلم أن التوسع بواسطة هذه الأقطاب العمرانية الجديدة كان على أرض البلديات المجاورة لكنه في الجزء البعيد عن أنسجتها العمرانية وبالتحديد جاء كتوسع وامتداد لمدينة باتنة في أرض البلديات المجاورة، أي أنه إضافة لنسيج المدينة وتسريع تفريغ البلديات المجاورة.

كما أن أحجام التوسع أو المساحات المضافة أكبر بكثير من احتياجات المركز العمراني.والذي يصل إلى أضعافها.هذه المقارنة المجالية تفسر سبب هذا التوسع الضخم واستحواذ الوظيفة السكنية على مجمل مساحته.ليبدو منطقيا إذا قورن بتوسع مدينة باتنة. مع استحواذ المدينة على النصيب الأعلى من التجهيزات المهيكلة وتوقيع التجهيزات المكملة للسكن في البلديات المجاورة.

تازولت المدينة التي تعاني من إمكاناتها السياحية الكبيرة والتي صنف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير إشكاليتها على أنها تتلخص في الثنائية تعمير/إمكانات بين التعمير المتسارع للمركز العمراني

تازولت.واحتياجات المجال المتزايدة.وموقع أثري ذو أهمية كبيرة الذي يجب حمايته بأي ثمن.والتي يتحول دون الالتفات له إلى عائق يحول دون توسع المدينة والتكامل المجالي السليم.حيث تصنف عائق عوض مجال قابل لتحويله إلى حيوي.

كما انتقلت مدينة تازولت من إشكالية حضرية وأزمة تعمير.إلى إشكالية عمرانية وضرورة البحث عن مشروع حضري مشترك التطلعات والمصير الحضري والحضاري للمدينة أمام هيمنة المدينة الأم وانفرادها بالقرار السياسي والتخطيطي.وتوسع المدينة يجب أن يخدم المركز العمراني تازولت ويكون استمرارية لنسيجها الحضري والاجتماعي.واستحضار هوية المدينة وإمكاناتها في عمليات البرمجة والتخطيط.

إذن وإثباتا للإشكاليات المقدمة في الفصل السابق يمكن اعتبار مدينة باتنة وتأكيدا.لطرح مختلف الإشكالات الحضرية لمدينة من قبل التقنين الحضريين لمدينة باتنة كمدينة منتجة لامتداد عمراني غير مجد.نتيجة اقتصادها الحضري الأولي والعفوي من جهة ، ومن جهة أخرى استمرار سياسة التخطيط العمراني في تكريس تراكم الأخطاء والاستجابة فقط للأزمات السياسية والحلول الآنية ، واحتكار الإشكالية الحضرية والعمرانية لمدينة باتنة لباقي التجمع العمراني المستقبلي وتهديد المصير المشترك للبلديات المجاورة.وتحويل إمكاناتها الحضرية إلى أعباء عمرانية.

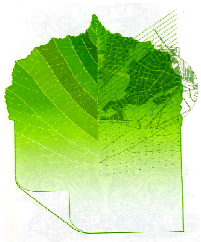

الفصل الثالث

المشروع الحضري المستدام

لمدينة باتنة

إذا كان المشروع الحضري هو الأداة الأقرب لتحقيق معنى الاستدامة.نتيجة مرونته كأداة تعميرية لتقبل الأفكار الحضرية الجديدة.التي يحملها مختلف الفاعلين الحضريين المعنيين بتصور وتسيير المجال الحضري. وإذا كانت الاستدامة هي الفكرة الأقوى التي تطرح نفسها بقوة في كل عملية الإنتاج الحضري.فإنه من الضروري توضيحنا لكل جوانب المشروع الحضري من جهة ،والاستدامة من جهة أخرى.والبحث عن نقاط التقاطع بين الأداة التعميرية(المشروع الحضري)، وبين الإيديولوجية (الاستدامة)، والذي نتج عنه المشروع الحضري المستدام في جانبه التعميري (المشروع التعميري المستدام).كان من الضروري وبعد التشخيص والتحليل الحضريين .وإبراز مختلف الإشكاليتين الحضرية والعمرانية للمركزين العمرانيين محل الدراسة والبحث ، مطابقة المشروع الحضري والاستدامة وبيئية التعمير لدى أفكار أكثر الفاعلين الحضريين تأهيلا واختصاصا في مجال التهيئة الحضرية والعمرانية والتعمير والبناء.

إن ضرورة صبر مدى معرفة وتعريف وتبني خيار الاستدامة والمدينة المستدامة لدى المؤهلات التقنية للمدينة من جهة ، وإحساسهم بضرورة خيار الاستدامة من عدمه.أو الاكتفاء بالجانب البيئي أو بقية جوانب التنمية المستدامة من جهة أخرى يمكننا من تحديد تأطيرات الاستدامة فيما بعد، فبعد تأكدنا أن المشروع الحضري يمكنه تحقيق وتصريف أفعال الاستدامة كونه لا يتعارض مع مبادئها والتي كانت أحد أسباب بروزه، أي أنه كان التجسيد العملياتي لمباشرة تطبيق الاستدامة في ميدان التعمير في الدول المتقدمة.

في حالة تبني المؤهلات التقنية لمشروعية تطبيق المشروع الحضري أولا.وتبني خيار استدامة المشروع الحضري من بيئيته ثانيا، والتي تم طرحها في استمارة البحث ، الذي سوف يمكننا من تحديد ماهية المشروع الحضري الشامل لمدينة التجمع العمراني المستقبلي من جهة.ومشروع المدينة لكل من باتنة وتازولت من جهة أخرى كما يمكن في هذه الحالة (تبني مشروع حضري ومشروع حضري مستدام)، من قياس مدى فهم ومعرفة وأخيرا تقبل المؤهلات التقنية للمدينة للفظ ومعنى المشروع وكذلك التقبل المبدئي للتصريف العمراني للاستدامة، وتأطير المشروع المتبنى لكل إنتاج حضري قادم.

تحديد المشروع الحضري المشترك بين المركزين العمرانيين باتنة-تازولت أو المحور التوسعي باتنة-تازولت، لا يمكن تحقيقه دون تحديد مسبق للمشروع الحضري الشامل لمدينة التجمع العمراني المستقبلي انطلاقا من التشخيص الحقيقي للهوية الحضرية للمدينة الأم ومدى إمكانيات كل المراكز العمرانية المجاورة وتحليل أرقام الاستمارة المقدمة ونتائج أفكار المؤهلات التقنية للمدينة.وانطلاقا من مقاطعة الإشكالات المحلية للمراكز العمرانية مع الرهانات الحضرية لكل مركز يمكننا من تحديد المشروع الحضري (مشروع المدينة) لكل مركز عمراني.

1. مدينة باتنة والاستدامـــــــة حسب المؤهلات التقنية للمدينة (الجانب التعميري):

فيما يخص موضوع الاستدامة جاء هذا الشق من التشخيص لتحديد درجة معرفة المؤهلات التقنية للمدينة بمفهوم الاستدامة ، ملائمتها وواقع الحال، إسقاطها على مادة التعمير ثم تحديد ما تمثله المدينة المستدامة لدى مؤهلي المدينة.ثم في الأخير مدى تقبل فكرة المشروع الحضري المستدام أو الاكتفاء بإنتاج حضري بيئي.

1.1 تعريف الاستدامة لدى المؤهلات التقنية للمدينة: لتحديد مدى معرفة المؤهلين التقنين في المدينة للاستدامة. تم طرح خمسة تعريفات سليمة للاستدامة بشكل عام.كانت كمايلي: الاستدامة في المجال الحضري هي: تفاعل عناصر النظام الحضري، هي مجموعة إجراءات للحد من التأثيرات السلبية للإنتاج الحضري، أم هي غلق الحلقة الغذائية للمدن، أم هي التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة وهي التعريف الأكثر شيوعا.

حيث عرف المؤهلات التقنية المشاركة الاستدامة على أنها:

التنمية الاقتصادية الاجتماعية وحماية البيئة.

تفاعل عناصر النظام البيئي.

مجموعة إجراءات للحد من التأثيرات السلبية على البيئة

غلق الحلقة الغذائية للمدن.

لديهم مفهوم غامض عن الاستدامة

الشكل رقم 28/ التمثيل النسبي لتعريف الاستدامة لدى المؤهلات التقنية للمدينة

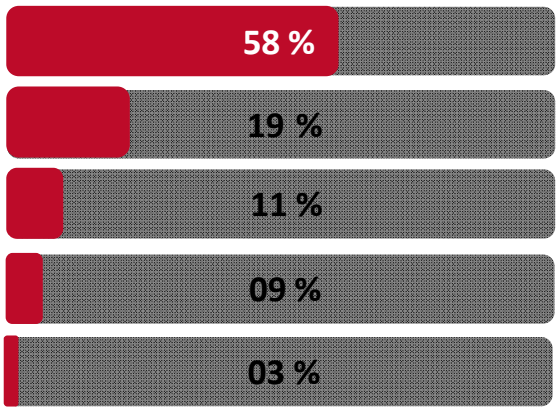

المصدر / تحليل نتائج استمارة البحث المقدمة للمؤهلات التقنية لمدينة باتنة **2010-2011.**

يتضح من خلال النتائج المتحصل عليها من استمارة البحث المقدمة للكشف على معرفة المؤهلات التقنية للمدينة بالاستدامة.ظهر تضارب في مدى معرفة هذه المؤهلات بالمعاني العميقة والمتنوعة للاستدامة.حيث نجد أن السواد الأعظم من المؤهلات اختار التعريف الأولي والسطحي والأكثر شهرة للاستدامة وهو أنها التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة.بينما يرى 19 %أن الاستدامة هي

تفاعل عناصر النظام البيئي الحضرية (الايكولوجية الحضرية).ويرى 11.2 %أنها مجرد إجراءات تحافظ على البيئة (بيئية التدخل العمراني)،ويرى 3.2 %أنها غلق للحلقة الغذائية للمدن (النظام الغذائي للمدن).وفي المقابل مانسبته 8% ليس لها أدنى فكرة عن الاستدامة.ويتضح من خلال ذلك أن المؤهلات التقنية للمدينة لم يدرك بعد جزء كبير منها بعد الاستدامة وتصريفه المحلي على مدينتهم.

2.1 مدى تبني فكر الاستدامة التقنية لدى المؤهلات للمدينة : لمعرفة مدى تبني قضية الاستدامة بعد معرفتنا مدى إلمام مختلف المؤهلين الحضريين للاستدامة تم طرح السؤال كما يلي:هل تعتقد أن الاستدامة الحضرية: إيديولوجية عالمية مستوردة وغامضة، أو أنها تأطيرات عالمية مفروضة على دولنا، أم أنها رهانات محلية ضرورية ،أن أنها بالفعل نمط تفكير قيم لكن يحتاج إلى تفسيرات محلية.

وعن تبني فكر الاستدامة ترى المؤهلات التقنية المشاركة أنه:

الشكل رقم29/:التمثيل النسبي لمدى تبني فكر الاستدامة لدى المؤهلات التقنية للمدينة

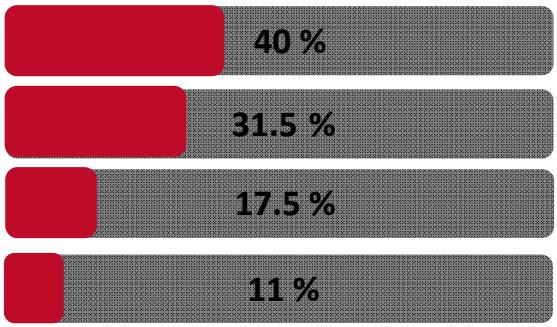

نمط تفكير قيم لكنه يحتاج إلى تفسيرات محلية.

رهان محلي ضروري.

إيديولوجية عالمية مستوردة وغامضة.

تأطيرات عالمية مفروضة علينا.

المصدر / تحليل نتائج استمارة البحث المقدمة للمؤهلات التقنية لمدينة باتنة **2010-2011.**

ترى ما نسبته 40.3 % من المؤهلات التقنية للمدينة أن الاستدامة نمط تفكير قيم يحتاج إلى تفسيرات محلية أي وبشكل آخر أشكال للتصريف المحلي وإسقاط المحتوى الإيديولوجي على واقعنا المحلي.بينما يرى 31.5% أن فكر الاستدامة أصبح رهان محلي ضروري.ربما يعود ذلك تعريفهم للاستدامة وتركيزهم على بيئية الاستدامة دون بقية المظاهر.كما يرى 17.5% أن الاستدامة إيديولوجية عالمية مستوردة وغامضة.يجب الحرص في فهمها قبل تطبيقها على مجتمعنا، كونها أسالت الكثير من الحبر في مختلف المنتديات والدراسات ولم يتم دراسة تأثيرها على بلدنا وعلى مجتمعنا.وفي المقابل يرى 10.5% أن الاستدامة تأطيرات عالمية مفروضة علينا من قبل الدول الكبرى والسياسات الساعية إلى إبراز الجزائر كشريك للدول المتقدمة يراعي جانب الاستدامة ومستعد لدفع الضريبة البيئية للدول ذات

الاقتصاديات الجشعة.من الجلي أنه هناك صورة غير واضحة حول الاستدامة وفي مثل هذا الوضع علينا تصريف أفعال الاستدامة محليا.ومحاولة إيجاد استدامتنا المحلية.

3.1 تعريف المدينة المستدامة لدى المؤهلات التقنية للمدينة : لمعرفة كيف يسقط المؤهلين التقنيين في المدينة إيديولوجية الاستدامة على المدينة تم حصر عدة أشكال وأفكار لعدة منظرين عالميين حول المدينة المستدامة ومحاولة تعين النظرة الأقوى والمشتركة للفاعلين الحضريين على مدينتهم. وتم طرح الأشكال كما يلي:في نظرك المدينة المستدامة هي المدينة التي:توفر نوعية حياة في كل الأماكن، قادرة على حماية هويتها، المدينة الجميلة، توفر العدالة ،أم هي مدينة لها مشروع سياسي معرف ضمن مبادئ الاستدامة،المدينة الجاذبة للاستثمار وتعدد الأقطاب.

الشكل رقم30: التمثيل النسبي لتعريف المدينة المستدامة لدى المؤهلات التقنية للمدينة

وتعرف المؤهلات التقنية المشاركة المدينة المستدامة على أنها:

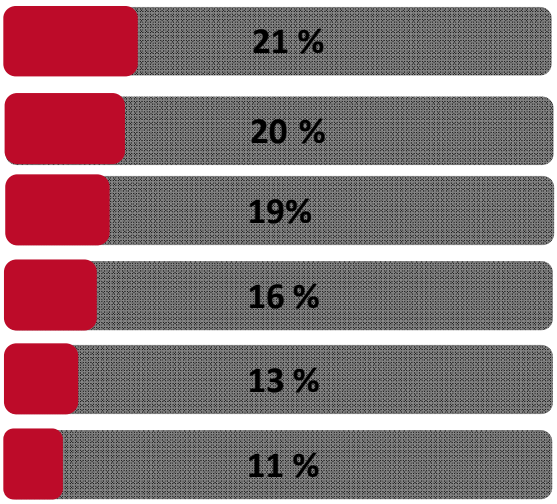

المصدر / تحليل نتائج استمارة البحث المقدمة للمؤهلات التقنية لمدينة باتنة **2010-2011.**

ترى مختلف المؤهلات التقنية للمدينة أن مدينتنا المستدامة يجب عليها أن تكون المدينة القادرة على حماية هويتها (نتيجة التسابق بين المدن)والتي يجب أن توفر نوعية حياة في كل الأماكن(ردا على رهان العدالة الاجتماعية)، وهي المدينة التي تضمن مشروع سياسي ضمن مبادئ التهيئة (قيادة وهيكلة المدينة) وهي المدينة العادلة والجاذبة للاستثمار والجميلة.

ورغم أن كل هذه التعريفات للمدينة المستدامة وعلى اختلاف أصحابها.تعرف مجتمعة المدينة المستدامة أو الأهداف التي يجب أن تسعى إليه كل الكيانات الحضرية مع ضرورة الاحتفاظ بترتيب الاختيارات.

4.1 مدى تبني خيار المشروع الحضري كأداة والمستدام كإيديولوجية لدى المؤهلات التقنية للمدينة :

وعن كيفية جعل مدننا مستدامة: كان السؤال الذي تم طرحه للتقنيين الحضريين في المدينة بين كيف يمكنا جعل مدينتنا أكثر استدامة .عن طريق مشروع حضري مستدام أو مجرد إنتاج عمراني أكثر بيئية.للوصول إلى درجة تأثير مبادئ ومنهجية المشروع الحضري واقترانها بإيديولوجية الاستدامة في تبني خيار لمشروع الحضري المستدام.

الشكل رقم31 : التمثيل النسبي لمدى تبني خيار المشروع الحضري كأداة والمستدام كإيديولوجية لدى المؤهلات التقنية للمدينة

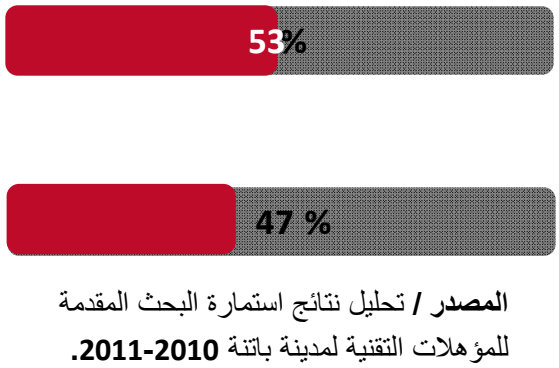

المصدر / تحليل نتائج استمارة البحث المقدمة للمؤهلات التقنية لمدينة باتنة **2010-2011.**

من الواضح التقارب الكبير بين الخيارات المتبناة للمؤهلات التقنية للمدينة بين كون مدينة باتنة بحاجة إلى مشروع حضري مستدام وبين كونها مدينة بحاجة إلى إنتاج حضري أكثر بيئية.

أما تفسير النسبة التي اختارت المشروع الحضري المستدام.يعود إلى فهمهم للفظ المشروع واقترانه بمعنى الأداة التي تطرح نفسها بقوة كبديل ن الأدوات الحالية والتي أجمع السواد العظم من المؤهلات التقنية على عدم جدوتها العمرانية والاقتصادية والاجتماعية ، وضرورة تبني نسق تفكير أكثر شمولية ينطلق من القاعدة الأساسية للتخطيط.

وبين مجموعة أخرى ورغم مشاركتها الرهانات والإشكالات وحكمها بالسلبية التخطيطية المنتهجة.إلا أنها ترى أن السياسة التخطيطية ليست بحاجة إلى مشروع حضري له صبغة الاستدامة بقدر ماهي بحاجة إلى إعادة بعض السياسة التخطيطية الحالية في إطار الإشكالات والرهانات ومن ثم الاختيارات التخطيطية المطروحة .أما فيما يخص لفظ ومعنى الاستدامة فإن هذه الفئة ترى أن مدينة باتنة في الحقيقة تحتاج فقط إلى إنتاج حضري أكثر بيئية وربما يرجع ذلك إلى الفهم الجيد للاستدامة المسوقة ، أو الفهم الخطأ المبني على الخوف وعدم فهم هذه السياسة التي بقيت دون ضابط.

ودائما برجماتية الدراسة المتخذة والمستقاة من المشروع الحضري.تدفعنا إلى اختيار تبني مشروع حضري مستدام لمدينة باتنة مدينة التجمع العمراني المستقبلي.

2. رهانات المشروع الحضري لمدينة باتنة لدى المؤهلات التقنية للمدينة

1.2 تحقيق الرهان المجالي لمدينة باتنة حسب مؤهلاتها التقنية:

أرجع الفاعلين التقنيين أو الإمكانات التقنية في المدينة .إشكاليتها المجالية والتي تضغط بقوة كما رأينا على المستقبل الحضري والعمراني للتجمع العمراني المستقبلي، إلى تراكم سوء الخيارات التعميرية في ظل طبيعة قانونية خاصة للعقار الحضري مما نتج عنه امتداد عمراني غير مجد طوال سنوات تكوين المدينة.

ودائما وحسب نفس المؤهلات التقنية للمدينة.وكمحاولة لتقييم وحصر نظرة المشاركين في إيجاد مخرج أو مخارج مناسبة لتحقيق الرهان العمراني المجالي والمهدد باحتقان حضري.تم طرح بعض الحلول النموذجية والتي تراوحت بين حلول داخل النسيج العمراني للمدينة كإعادة الهيكلة والتوسع العمودي كنمط تعمير وقائي معالج للضرورة المجالية للمدينة.

وردا على سؤال الرهان المجالي والذي طرح كالآتي: هل تضن أن المدينة تحتاج إلى:ضم مساحات جديدة للتوسع أو إعادة العلاقة بين الشاغر والمبني ،أو تحتاج إلى تبني خيار المدينة العمودية أو مجرد إعادة توظيف للمساحات.وترى المؤهلات التقنية المشاركة أن مدينة باتنة تحتاج إلى:

الشكل رقم 32: التمثيل النسبي لمختلف نقاط تحقيق الرهان المجالي حسب المؤهلات التقنية

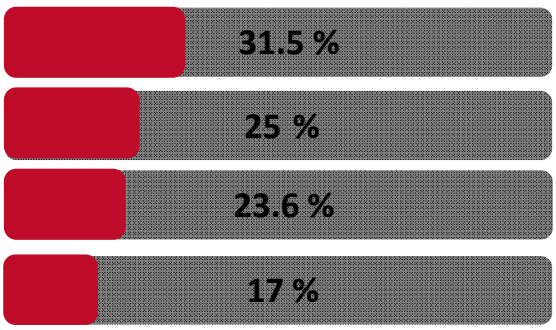

إعادة توظيف للمساحات.

إعادة العلاقة بين الشاغر والمبني.

تحتاج إلى تبني خيار المدينة العمودية.

فقط إلى ضم مساحات جديدة للتوسع.

المصدر / تحليل نتائج استمارة البحث المقدمة للمؤهلات التقنية لمدينة باتنة **2010-2011.**

مدينة باتنة والتي تعاني من عدة مشاكل عمرانية من بينها تشبع المركز وضمه تقريبا كل التجهيزات والوظائف الحضرية الخدماتية ذات المستوى العالي، والذي لا يرقى لمركز مدينة قيادية، بالإضافة إلى استحواذ الوظيفة السكنية بصورة مطلقة خارج المركز في اتجاه أطراف المدينة.وبالتالي يطرح خيار

إعادة توظيف المساحات أو خلق تعددية مركزية لأكثر من مركز وظيفي، كما أنه م الضروري إعادة العلاقة بين الشاغر والمبني واستغلال مكثف لبعض الجيوب العقارية، خاصة داخل مجال مركز المدينة.كما لابد من إعادة النظر في النقص الكبير في المساحات المخصصة للحياة الحضرية والتي تعاني تراجعا حتى على مستوى التصميم العمراني نتيجة استشعار المصممين والسلطات لدواعي الأزمة العقارية المقبلة مما يرجع على نوعية الحياة الحضرية ويزيد الضغط دائما على مركز المدينة.

أما فيما يخص تبني خيار المدينة العمودية فيبدو أن التقنيين الحضريين، يضعونه كثالث حلول الرهان المجالي وآفاق توسع المدينة، ربما لأنه يعكس عدم إحساس نسبة كبيرة من المؤهلات التقنية للمدينة بالأزمة والمسألة العقارية عامة، أو أن خيار المدينة العمودية يحتاج إلى تقنيات وأساليب انجاز ومتابعة لا تتوفر للمدينة.ليصبح أكثر كلفة مالية واقل جدوى عمرانية، كما أن التفضيل الاجتماعي يحول دون الخيار المذكور.

ومن خلال ما تقدم كحلول متفق عليها من قبل المؤهلات التقنية للمدينة فإن الرهان المجالي يمكن تحقيقه من خلال الأخذ في الاعتبار وفي أي مشروع أو تدخل عمراني مستقبلي ، التوظيف الفعال للمساحات (وظيفيا والتخلص من عقدة التبعية لمركز المدينة القديم) في المقام الأول، وفي المقام الثاني إعادة العلاقة بين الفضاء الشاغر (المساحة الحرة) والمتناقص، والفضاء المعبأ (المساحة المبنية) المتزايد.عن طريق خيار البناء العمودي.كتعزيز لنوعية الحياة الحضرية لمستعمل المجال.

2.2 تحقيق الرهان الاجتماعي لمدينة باتنة حسب مؤهلاتها التقنية:

من الضروري معرفة التفاعل الاجتماعي بين المدينة وبين ساكنيها.وانطلاقا منها تحديد مدى خدمة المدينة لسكانها كمجال تم خلقه لتحسين نوعية حياة السكان، حيث تم تحديد الإشكالية الاجتماعية لمدينة باتنة على أنها مدينة تعزز الفصل الاجتماعي وبالدليل ظهور فوارق كبيرة بين مختلف أحيائها الفقيرة والغنية وظهور كل الظواهر الاجتماعية الحضرية السلبية والتفككات الحضرية من جهة.ومن جهة أخرى يرون أنها في المقابل مدينة تراعي الخصوصيات المحلية للمجتمع.أي أنها تساير الخيارات التعميرية المحلية والاستغلال الخاص والفردي للمجال(نمط التحصيصات).

وردا على تساءل الرهان الاجتماعي وطرح حلول يمكن من خلالها تحقيقه والذي طرح كما يلي: هل تتحول المدينة إلى مدينة مجتمع إذا:وفرنا توزيع عادل للتجهيزات والخدمات، أو إذا أشركنا الفاعلين المعنيين في اتخاذ القرار،أو إذا وفرنا مجالات للتبادل الحضاري ومشاركة المدينة، أو فقط توفير وظائف حضرية نوعية.

ترى المؤهلات التقنية المشاركة أن تحقيق الرهان الاجتماعي يكون بـ:

الشكل رقم33: التمثيل النسبي لمختلف نقاط تحقيق الرهان الاجتماعي حسب المؤهلات التقنية

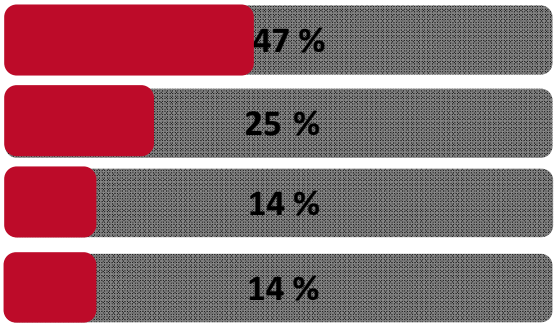

أشركنا جميع الفاعلين في المجال.

وفرنا توزيع عادل للتجهيزات.

توفير مجالات للتبادل الحضاري.

لا ينقصها إلا توفير وظائف حضرية نوعية.

المصدر / تحليل نتائج استمارة البحث المقدمة للمؤهلات التقنية لمدينة باتنة **2010-2011.**

يوافق طرح الإشكالية الاجتماعية لمدينة باتنة.الخيارات المتبناة في تحقيق هذا الرهان الحضري الصعب.ومن الواضح أن عدم مشاركة الفاعلين أثر على تعزيز النتائج المتراكمة للفصل الاجتماعي وطرح بؤر ترى نفسها بعيدة عن الكيان الحضري في المدينة، كما أن الفوارق الضخمة في توزيع التجهيز، كفائته، عزز بشكل كبير القطيعة الاجتماعية بين مختلف أحياء المدينة الفقيرة المهملة ، وأحياء أخرى غنية مهيكلة.ووجود تلك الأحياء الفقيرة القليلة التجهيز (أولاد بشينة، كشيدة، تامشيط.)في أطراف المدينة وعلى هوامش المشاريع السكنية الجديدة (حملة1-2-3..)يطرح ثقل اجتماعي وتحميل مضاعف على التجهيز المخصص لهذه الأحياء.الأمر الذي يمكن رصده من خلال الملاحظة الجيدة لمستعملي مجالات التبادل الاجتماعي التي نجدهم يأتون من الأحياء الفقيرة البعيدة أو من خارج المدينة.ونجد أن المستعملين المباشرين للمجال (سكان الأحياء) .يستعملون المجال خارج أوقات الذروة.

لا بد وعن طريق المعرفة الدقيقة للإشكالية الاجتماعية في المدينة من جهة، وضرورة مشاركة جميع الفاعلين والقضاء على الفصل الاجتماعي في المدينة عن طريق التوزيع العادل للتجهيزات من جهة أخرى، وتقاسم نوع وحجم التجهيز مع الأحياء الأقل تجهيزا المجاورة في كل تصميم عمراني أو فعل عمراني. مع ضرورة الأخذ في الحسبان خطر تحول الأحياء الجديدة إلى ضعيفة التجهيز ومكتظة قبل شغلها.

3.2 تحقيق رهان الاقتصاد الحضري لمدينة باتنة حسب مؤهلاتها التقنية:

تحتد الإشكالية الاقتصادية لمدينة باتنة بشكل كبير، حسب السواد الأعظم (3/2) من المؤهلات التقنية للمدينة.على أن الاقتصاد الحضري لمدينة باتنة عفوي. بينما يرى 3/1 المشاركين أنه لا يوجد اقتصاد حضري واضح للمدينة.

وهذا ما يفسر تفشي التجارة اللاشرعية من جهة وعدم وجود متعاملين اقتصاديين خواص أو عموميين يمكنهم استغلال الإمكانات المحلية الاقتصادية الضخمة للمدينة.وانتهاج سياسة اقتصادية مبنية على الاقتصاد الاستهلاكي. مما يطرح مشاكل سياسية مثل البطالة المرتفعة، انخفاض الوتيرة التنموية، وحتى غليان فئات اجتماعية.هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنه يطرح مشاكل عمرانية مثل التجارة اللاشرعية وتشويه منظر، نماء سوق العقار وارتفاع نسبة المضاربين العقاريين، تركز النشاطات الاقتصادية في المركز باعتبار الاقتصاد الحضري متواضع...كما يطرح من جهة ثالثة أزمات حضرية كبرى مثل اتساع الهوة بين الأقاليم الحضرية المشاركة في سباق الهيمنة والريادة الحضرية.

طرح الرهان الاقتصادي كان كما يلي: يحتاج اقتصاد المدينة إلى : تحديد لمعالمه واختياراته الاقتصادية، تحويل المدينة إلى منتج بدل متفرج، أو إلى تبني إنتاج حضري معزز للاقتصاد أو إلى إيجاد الهوية الاقتصادية للمدينة.

يمكن تحقيق رهان الاقتصاد الحضري بـ:

الشكل رقم34: التمثيل النسبي لمختلف نقاط تحقيق رهان الاقتصاد الحضري حسب المؤهلات التقنية

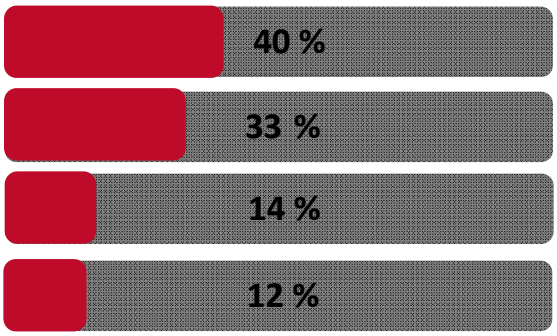

تحديد الهوية الاقتصادية للمدينة.

تحويل المدينة إلى مدينة منتجة.

تبني إنتاج حضري معزز للاقتصاد.

تحديد المعالم والاختيارات الاقتصادية.

المصدر / تحليل نتائج استمارة البحث المقدمة للمؤهلات التقنية لمدينة باتنة **2010-2011.**

يمكن أن تختلف نسب تفضيل خيار من آخر، لكنه من الملاحظ أن جميع الخيارات ضرورية.لكن يجب طرحها بكرونولوجية النسب.واعتبارها كخطوات متتابعة يمكنها ضمان اقتصاد حضري أكثر جدوى .

حيث يجب تحديد الهوية الاقتصادية للمدينة.والذي من شأنه تكثيف تلك الهوية وتعزيزها، وعدم ترك المدينة تسبح في العديد من الخيارات، ورغم أن مدينة باتنة تضم العديد من المظاهر الاقتصادية والتنوع في النشاطات الاقتصادية وهو من باب التكامل الاقتصادي.إلا أنها يجب أن تركز على قطاع اقتصادي معين ليس بشكل مطلق بل بشكل أبرز، لتحقيق هوية اقتصادية مرادفة لهوية المدينة للوصول إلى مدينة مختصة.

تحويل المدينة إلى مدينة منتجة.لم يعد خيارا في الدول المتقدمة بل أصبح ضرورة، كونه يحقق الدفع بعجلة التنمية وتحقيق نوعية الحياة وتخفيض الاحتقانات الحضرية.في ظل الإمكانات المحلية.فقد وصل ببعض المدن والتي ليس لها إمكانات ضخمة إلى تحويل فضلاتها إلى طاقة وتصدير الطاقة كنوع من العائد المحلي.والتخلي عن مبدأ مسايرة الرغبة الاجتماعية المبنية على الفائدة الخاصة الضيقة.

تحويل المدينة من مدينة منتجة إلى مستهلكة بعد تبني هوية اقتصادية تتطابق مع هوية المدينة وإمكاناتها .تتبعه خطوة مهمة يعنى بها المصمم العمراني والمقرر الحضري.وهي تبني إنتاج حضري وعمراني ومعماري يساهم بصورة أو بأخرى في إبراز الهوية الاقتصادية المنتهجة.لتتفاعل مع الكلية الحضرية والحقيقة الثلاثية للمجال الحضري والتي لابد أن تخدم التوجه العام .بل تذهب بعض المدن المختصة.إلى تحديد مواثيق مجالية وجمالية ومعيارية على كل مقاييس الإنتاج الحضري والعمراني لتعزيز الخيار الاقتصادي والذي لابد من أخذه في الحسبان في تصميم المشروع الحضري والمشروع العمراني للمدينة

4.2 تحقيق رهان التخطيط العمراني لمدينة باتنة حسب مؤهلاتها التقنية:

اختلف المشاركون في البحث من المؤهلات التقنية للمدينة على ملامح سياسة التخطيط العمراني لمدينة باتنة لكن من الواضح أنهم أجمعوا على أنه لايجب الاستمرار في السياسة الحالية للتخطيط العمراني .

وسواء كانت تستجيب فقط للأزمة كنوع من تأجيل الإشكالات المتعددة التي تقف أمام الرقي الحضري للمدينة وقيادتها إقليمها.أو عفويتها والتي من شأنها هدر مجال عقاري المدينة في أشد الحاجة إليه، أو بطأها أمام التحولات الحضرية المحلية والعمرانية الخارجية (سباق المدن نحو التخصص والقيادة).بينما ترى نسبة صغيرة أن السياسة العمرانية للمدينة فعالة ومجدية.رغم أنه لم يتم طرح إمكانية الاستمرار في الساسة الحالية في الرهانات. وردا على تساءل الرهان التخطيطي وطرح حلول يمكن من خلالها تحقيقه والذي طرح كما يلي: سياسة التخطيط الحضري لا بد أن :تتبنى أدواة تعميرية جديدة، تتكيف مع سرعة التحولات الحضرية، أو تخليها عن الاستجابة للأزمة أو استمرارها على النسق الحالي:

ترى المؤهلات التقنية أن سياسة التخطيط لا بد أن:

الشكل رقم 35 : التمثيل النسبي لمختلف نقاط تحقيق رهان التخطيط العمراني حسب المؤهلات التقنية

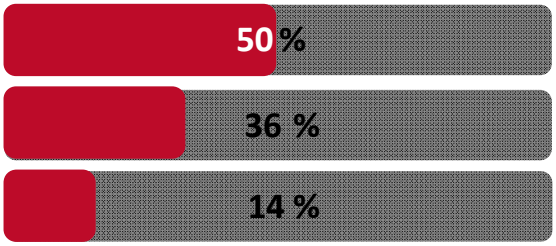

تتكيف مع سرعة التحولات الحضرية.

تتبنى أدواة تعميرية جديدة.

تتخلى عن الاستجابة للأزمة.

المصدر / تحليل نتائج استمارة البحث المقدمة للمؤهلات التقنية لمدينة باتنة **2010-2011.**

وفي المجمل اتفق جميع الفاعلين على عدم الاستمرار في السياسة العمرانية الحالية.

من الواضح قطعية التوحد في خيار ضرورة تكيف سياسة التخطيط العمراني مع التحولات الحضرية المتسارعة وخاصة تحول مدينة باتنة من مدينة تقود وتسير مجالها إلى مدينة تهيكل التجمع العمراني القريب للمدن المجاورة. عن طريق تبني أدواة تعميرية جديدة تتخلى تماما عن الأزمة التي يمكن أن نطلق عليها في مدينة باتنة صفة المفتعلة.نتيجة تحول السوق العقارية إلى النشاط الاقتصادي المهيمن في المدينة.

3. مـــــــــاهية المشروع الحضري لمدينة باتنة:

1.3 الهوية الحضرية لمدينة باتنة حسب مؤهلاتها التقنية:

إن معرفة هوية المدينة لحالية يمكن اعتباره من بين الرهانات المحلية التي يمكن أن توصلنا إلى تحديد ماهية المشروع الحضري(مشروع المدينة). ونظرا أنه مم الصعب تحديد الهوية الحضرية لمدينة باتنة حاولنا طرح هذه الإشكالية على المؤهلات التقنية لمدينة باتنة.والذي طرح كما يلي:

هل يمكنك تصنيف المدينة.على أنها مدينة سياسية، اجتماعية، أو اقتصادية ؟

ترى المؤهلات التقنية المشاركة أن مدينة باتنة :

الشكل رقم36 : التمثيل النسبي للهوية الحضرية للمدينة حسب مؤهلاتها التقنية

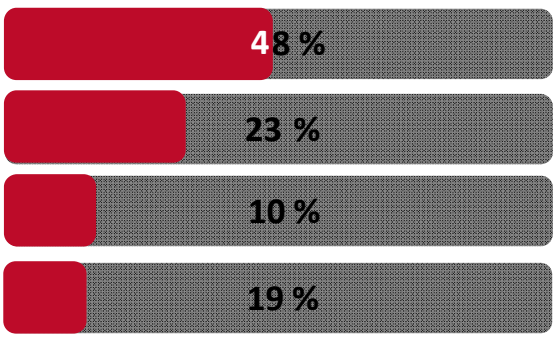

مدينة اجتماعية.

مدينة اقتصادية.

مدينة سياسية.

لا يمكن تصنيفها.

المصدر / تحليل نتائج استمارة البحث المقدمة للمؤهلات التقنية لمدينة باتنة **2010-2011.**

2.3 طابع المشروع الحضري لمدينة باتنة حسب مؤهلاتها التقنية:

تم طرح المشروع الحضري للعينة المتخذة في الدراسة بأنه أداة تعميرية تضمن إستراتيجية مستدامة تنهض بمستقبل المدينة.ذات نسق براجماتي يضمن عدم استنزاف موارد المدينة ويراعي التحولات الحضرية.ينطلق من القاعدة الأساسية لهرم التخطيط الحضري "الفاعل".بالمشاركة الفعلية والفعالة للمؤهلات التقنية للمدينة في شقه التعميري.غير محدد وغير محدود يصل بنا إلى تعيين مشروع سياسي بالدرجة الأولى لمستقبل المدينة في ظل إمكاناتها المحلية .يتم على ضوئها تطوير جميع قطاعات المدينة لتحقيق الهوية الملائمة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وعمرانيا لرغبة أكثر فاعلي المدينة اختصاصا.

وعن سؤالنا على ماهية طابع المشروع المقترح والذي كان السؤال عنها ؟ كيف يمكنك رؤية مشروع المدينة في ظل الإمكانات المحلية.اقتصادي،اجتماعي، أم سياسي؟.

وترى المؤهلات التقنية المشاركة أن مدينة باتنة بحاجة إلى:

مشروع اقتصادي.

مشروع اجتماعي.

مشروع سياسي.

الشكل رقم 37 : التمثيل النسبي لطابع المشروع الحضري المتبنى حسب المؤهلات التقنية للمدينة

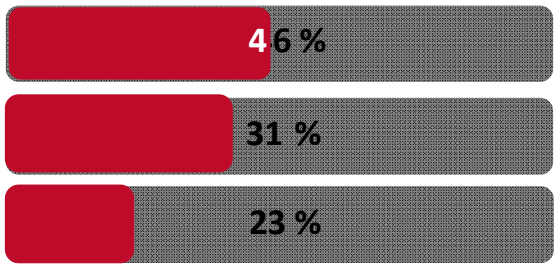

المصدر / تحليل نتائج استمارة البحث المقدمة للمؤهلات التقنية لمدينة باتنة **2010-2011.**

بروز نسبة خيار المشروع الاقتصادي دون بقية المشاريع.يضعنا أمام شدة رهان الاقتصاد الحضري في مدينة باتنة، بالمقارنة مع بقية الرهانات وتفرض علينا برجماتية المشروع الحضري تحديد الهوية الاقتصادية للمدينة ومن ثم بعث مشروعها الحضري ضمن آفاق اقتصادية مع مراعاة بقية الأبعاد.

من الواضح أن البعد الاقتصادي للمشروع الحضري أصبح الرهان الأساسي لمقومات تنافسية المدن وأقاليمها فمن الواضح تبني نسبة كبيرة من المؤهلات التقنية للمدينة الخيار الاقتصادي كونه أقرب الخيارات وصولا للجدوى الحضرية والعمرانية.الطابع الاقتصادي المتبنى للمشروع لابد من أن يخدم بصورته المباشرة وغير المباشرة بقية أبعاد المشروع كونها غير قابلة للانفصال وتحقق التكامل.لكنه من الضروري إعطاء أولوية ونسق تفكير اقتصادي واضح وتحويل المدينة إلى منتج حضري .ومهيكل عمراني لبقية الكلية العمرانية المستقبلية.

3.3 الاختصاص الحضري لمدينة باتنة حسب مؤهلاتها التقنية:

بعد تحديد الطابع الاقتصادي للمشروع الحضري المتبنى.لا بد من تحديد هوية المدينة لأنه يجب مطابقة الطابع الاقتصادي للمشروع مع إمكانات المدينة واختصاصها والذي لا يمكن تجنبه،فالقطاع الاقتصادي واسع ويضم العديد من الأشكال .فهو يمتد من الصناعة إلى الخدمات إلى الفلاحة ومعرفة هوية المدينة واختصاصها يمكنه تفسير القطاع الاقتصادي المتبنى مبدئيا لأنه سيربط مع رهانات المدينة والمدينة المقابلة.

وردا على التساؤل المطروح في استمارة البحث وكيف يحدد مشروع كل مشارك اختصاص المدينة كانت النتائج كمايلي:

الشكل رقم38 : التمثيل النسبي للاختصاص الحضرى لمدينة باتنة حسب مؤهلاتها التقنية

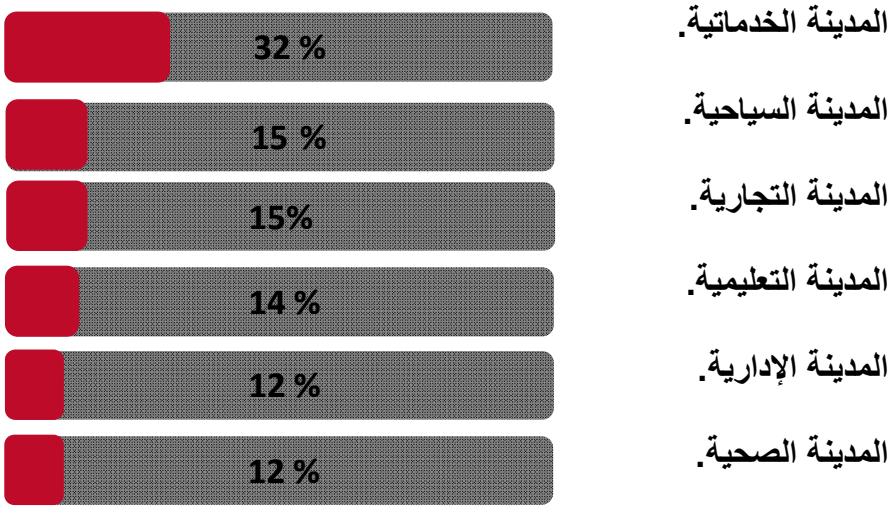

المصدر / تحليل نتائج استمارة البحث المقدمة للمؤهلات التقنية لمدينة باتنة **2010-2011.**

جاءت اختيارات المؤهلات التقنية للمدينة على أن مدينة باتنة هي أقرب في اختصاصها للمدينة الخدماتية نتيجة وتأكيدا للتشخيص العمراني احتوائها على نسبة كبيرة من الخدمات الحضرية بالمقارنة مع المراكز العمرانية المجاورة وبقية الإقليم الباتني، منها إلى بقية الاختصاصات بينما يأتي اختصاص المدينة السياحية في المرتبة الثانية مما يبين إحساس المؤهلات التقنية بالإمكانات السياحية لولاية باتنة والت يمكنها جعل مدينة باتنة مهيكل للسياحة المحلية والوطنية، لتأتي المدينة التعليمية في الترتيب الثالث نتيجة ضم المدينة لأحدى أكبر الجامعات الوطنية والعديد من المعاهد التكوينية.لكن ولأسباب برجماتية للمشروع الحضري فلا بد من تبني مشروع مدينة خدماتية في المقام الأول ومبدئيا.لتحقيق الجدوى الحضرية للمدينة.

4. أبعاد المشروع الحضري المتبنى لمدينة باتنة حسب مؤهلاتها التقنية:

إن اختيار المشروع الحضري لا بد من أن يضمن أهدافه المطابقة من جهة لرهانات وإمكانات المدينة، ومن جهة أخرى لأبعاد وإشكالات المشروع الحضري .الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية المعمارية وحتى التخطيطية.ومعرفة الهوية الأساسية للمدينة والهويات الأقرب لها يجب أن يضم تعريف لمختلف الجوانب ومختلف العوامل المشتركة وعن طريق المبدأ التشاوري في كل بعد من أبعاد المشروع المتفق عليه.

1.4 البعد الاقتصادي للمشروع العمراني المتبنى:

ترى المؤهلات التقنية المشاركة أن المشروع الحضري لا بد أن يوافق:

الطبيعة الاقتصادية للمدينة.

أكثر الأنشطة جلبا للاستثمار.

أكثر المشاريع الاقتصادية مردودا.

الشكل رقم 39: التمثيل النسبي للأبعاد الاقتصادية للمشروع الحضري حسب المؤهلات التقنية

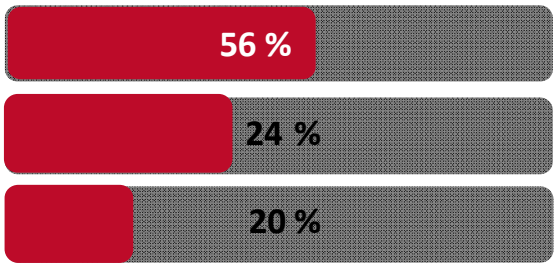

المصدر / تحليل نتائج استمارة البحث المقدمة للمؤهلات التقنية لمدينة باتنة **2010-2011.**

من خلال تحليل نتائج الاستمارة يتضح لنا أنه من الصعب التفريق بين مختلف التأطيرات المقترحة في الاستمارة .وأن نسبة كبيرة من المشاركين عمدوا إلى تبني جميع التأطيرات الاقتصادية للبعد الاقتصادي للمشروع المتبنى.وكون هذه التأطيرات يمكن مقاطعتها دون حدوث تضارب وتهدف في مجملها إلى تحقيق الجدوى الاقتصادية للمشروع.لكن بشرط ترتيبها وفق ترتيب نتائج استمارة البحث.

2.4 البعد الاجتماعي للمشروع العمراني المتبنى:

ترى المؤهلات التقنية أن المشروع الحضري

لا بد أن يراعي:

الشكل رقم 40: التمثيل النسبي للأبعاد الاجتماعية للمشروع الحضري حسب المؤهلات التقنية للمدينة

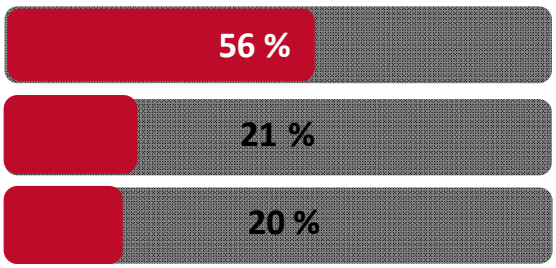

تعزيز الالتحام الاجتماعي.

تحقيق التوجهات المفضلة اجتماعيا.

التنوع الاجتماعي للمدينة.

المصدر / تحليل نتائج استمارة البحث المقدمة للمؤهلات التقنية لمدينة باتنة **2010-2011.**

اتخذت نسبة كبيرة من المؤهلات التقنية التأطير الاجتماعي للمشروع وتبني ضرورة أن يعزز المشروع الحضري المتبنى تعزيز الالتحام الاجتماعي لمدينة مفكك اجتماعيا.والأخذ في الحسبان الإشكالات والرهانات الاجتماعية في المشروع، ومع أن نسبة معتبرة أطرت اجتماعية المشروع بضرورة تحقيق التوجهات المفضلة للسكان ، فقد تم إثبات عدم جدوى السياسات المفضلة اجتماعيا.نتيجة انحصار النزعة الفردية في هذا الخيار من جهة ، والتنوع الكبير والمختلف لهذه التوجهات من جهة أخرى.

لكنه يبقى تأطير مراعاة التنوع الاجتماعي للمدينة دور حاسم في إنجاح المشروع الحضري وتحقيق الجدوى الاجتماعية منه.

3.4 البعد العمراني والمعماري للمشروع المتبنى:

ترى المؤهلات التقنية أن المشروع الحضري

لا بد أن يراعي:

الشكل رقم 41: التمثيل النسبي للأبعاد العمرانية للمشروع الحضري حسب المؤهلات التقنية للمدينة

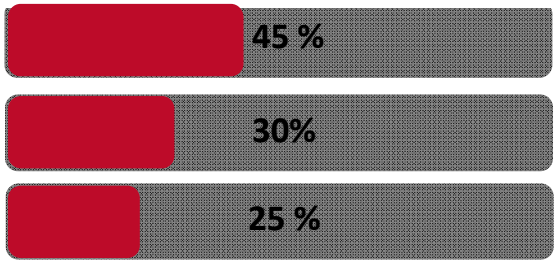

إبراز الهوية المحلية.

تبنى خيار المدينة العمودية.

الطبيعة المجالية للمدينة.

المصدر / تحليل نتائج استمارة البحث المقدمة للمؤهلات التقنية لمدينة باتنة **2010-2011.**

ترى النسبة ألأكبر من المؤهلات التقنية للمدينة أن المشروع الحضري المتبنى لمدينة باتنة يجب مراعته خلال إنتاجه الحضري، للهوية المحلية للمدينة وباعتبار الهوية الحضرية المتبناة هي الهوية الخدماتية (المدينة الخدماتية).فلا بد من مطابقة أي إنتاج حضري (عمراني أو معماري).للوظيفة الخدماتية للمدينة.

كما أن التأطير الأقوى المقترح للبعد العمراني والمعماري للمشروع الحضري ضرورة تبني خيار المدينة العمودية في كل إنتاج حضري والاستغلال الأقصى للمجال.

كما أنه يمكن إضافة التأطير الأخير للبعد العمراني والمعماري للمشروع الحضري والتي تفسره بشكل قوي الرهانات المعمارية والعمرانية من إعادة العلاقة بين الشاغر والمبني وإعادة توظيف المساحات أي العودة إلى إنتاج المدينة داخل المدينة.

4.4 البعد التخطيطي للمشروع المتبنى:

من المهم تحديد التأطيرات التخطيطية للمشروع الحضري المتبنى باعتبارها التوجيهات الكبرى التي تلهم المشروع الحضري(مشروع المدينة) والمشروع الحضري الشامل(مشروع التجمع العمراني المستقبلي).وهذه التأطيرات على هذا المستوى يمكنها الإسهام الكبير في استدامة المشروع الحضري لمدينة التجمع العمراني المستقبلي إذ لم نقل الركيزة الأساسية في استدامته.

وردا على طرح تأطيرات هذا البعد جاءت النتائج كالتالي: الأبجديات التخطيطية يجب أن تراعي:

الشكل رقم 42: التمثيل النسبي للأبعاد التخطيطية للمشروع الحضري حسب المؤهلات التقنية للمدينة

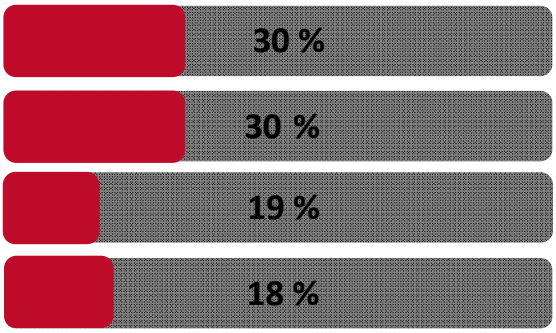

هيكلة التجمع العمراني المستقبلي.

المستقبل المشترك للمركزين في تخطيطه.

توفر البنية التحتية الملائمة.

الجانب البيئي.

المصدر / تحليل نتائج استمارة البحث المقدمة للمؤهلات التقنية لمدينة باتنة **2010-2011.**

أجمع وبشكل متساو المؤهلات التقنية للمدينة. على أنه من الضروري أن يراعي الجانب التخطيطي لأي مشروع حضري لمدينة باتنة على المدى المتوسط والبعيد على ضرورة هيكلة المشروع للتجمع

المستقبلي فيما يخص المشروع الحضري الشامل.ومراعاته لنفس الوقت المستقبل المشترك للمركزين باتنة-تازولت باعتبارهما يملكان نقاط تكامل مميزة وواضحة.

5. مشروع مدينة تازولت:

انطلاقا من معرفتنا للمشروع الحضري الشامل والذي يكون على مستوى التجمع العمراني المستقبلي الذي يضم مدينة باتنة والمراكز العمرانية المحيطة.وهو المشروع الحضري الشامل **الاقتصادي**.والذي يهيكل جميع المراكز العمرانية المجاورة، ووصولا إلى اختصاص مدينة باتنة والذي يتبناه المشروع الحضري (مشروع مدينة باتنة) .انطلاقا من تزكيته بطريقة ديمقراطية **للمدينة الخدماتية** في المقام الأول.نتيجة عدة عوامل محلية وإقليمية من جهة.

ومن جهة أخرى غياب قاعدة تقنية يمكنها وضع تيار مقابل للهيمنة السياسية لمدينة باتنة وتواضع المؤهلات التقنية لمدينة تازولت.ونتيجة ضرورة تحلي جميع خطوات التخطيط والتشريع في هذه الحالة **بأخلاقيات التخطيط** وبالتالي مراعاة حق المركز العمراني تازولت.على الأقل في مقاسمته للمصير الحضري المشترك للتجمع العمراني وجدولة رهان الأساسي.في طرح مشروعه الحضري(مشروع مدينة تازولت).

كل هذا يضعنا وبعد تعريفنا وتحديدنا للإشكالية الحضرية لمدينة تازولت وهي تحويلها إلى مدينة منتجة **(إشكالية هوية)** ودمجها دمجا فعالا ضمن الكلية العمرانية المستقبلية في ظل استيرادها للإشكالية العمرانية لمدينة باتنة من جهة ، ومن جهة أخرى إشكاليتها العمرانية والمتمثلة في المنطقة الأثرية التي تحول دون تحقيق هويتها .وتحويل هذا العائق الحضري التاريخي إلى محرك يحقق الهوية والاختصاص وينطلق بالمدينة إلى تحقيق الرهان الحضري لها.وهو تحولها إلى مدينة سياحية عن طريق الكشف عن ماضي مدينة لمبزيس الرومانية، وتحويل مدينة تازولت إلى مدينة سياحية لها بعد محلي ووطني وعالمي.وهو ما يمثل بشكل أخلاقي المشروع الحضري المستدام لمدينة تازولت **(مشروع مدينة لمبيزيس).**

1.5 استدامة مشروع مدينة تازولت

يحتاج مشروع مدينة تازولت (المشروع السياحي).إلى بنية استقبال وبنية تحتية ضخمة لتحقيق مثل هذه المشاريع السياحة.وهو ما لا يطرح تضارب بين المشروع الحضري لمدينة باتنة (المدينة الخدماتية) وخاصة على المدى القريب والمتوسط بل يعطي ميزة وهي التعايش الحضري بين المركزين.فيقدم المركز العمراني تازولت الموقع السياحي الأثري وتقدم مدينة باتنة المدينة الخدماتية .مختلف الخدمات

والبنية التحتية للاستقبال.ولا تتعارض نمو الاختصاصين حتى على المستوى البعيد فتعاظم اختصاص مدينة باتنة الخدماتي يخدم مدينة تازولت أو القطب السياحي الجديد تازولت.لكنه يخدم في نفس الوقت ولاية باتنة التي تضم العديد من المواقع الأثرية والسياحية والعديد من الأنشطة المحلية التي تبشر بأحسن اختصاص وأكثر بيئية واستدامة ومردودا وهو التوجه العالمي التي تسلكه كل الدول ألا وهو **التوجه السياحي.**

6. المشروع العمراني المستدام لمدينة التجمع العمراني المستقبلي باتنة - محور(باتنة/ تازولت).

باعتبار المشروع الحضري أو " الميثاق المجالي " يترجم توجيهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمشروع المدينة ضمن المظهر المجالي وهو يخدم الطموحات الإستراتيجية لإرساء التوازن الإقليمي، والهدف من هذه الوثيقة هي الشغل الشكلي والجمالي والوظيفي للمدينة بالترابط مع الطموحات الإستراتيجية ويمكن أخذ هذه المظاهر (المرفلوجية الحضرية و الشكل الحضري..) ابتداء من قمة الصيرورة التخطيطية حتى ولو كانت في المرتبة الثانية بالمقارنة مع المظهر السوسيو-اقتصادي.

فلا بد للمشروع العمراني لمدينة التجمع العمراني المستقبلي باتنة.أن يأخذ في الحسبان نفس نسق إعداد المشروع الحضري الشامل مشروع المدينة، آخذا في عين الاعتبار مشاركة الفاعلين التقنيين والاقتصاديين والاجتماعيين.بالإضافة إلى أنه لا بد من أن يستلهم مجموع التأطيرات الموضحة في الرهانات المتخذة والتي تشكل في مجملها قاعدة مصاحبة للمشروع بداية من التصور العمراني ووصولا إلى الإنشاء وإعادة التقييم.

المشروع العمراني وفي جانبه التعميري والمعماري .لا بد أن يكون ضمن الاختصاص المحدد لمدينة التجمع مع إبراز مختلف التأطيرات المعمارية والعمرانية للرهانات التعميرية والعمرانية للمشروع الحضري والمتفق عليها .

المشروع العمراني للمحور باتنة –تازولت لابد من خدمته لمشروع مدينة تازولت (السياحي) ومشروع مدينة باتنة (الخدماتي) ويرشح أن يكون مدينة خدماتية ذات بعد سياحي ومستوى عالمي.

1.6 التأطيرات الإستراتيجية للمشروع الحضري المستدام (المشروع العمراني).

المشروع الحضري من منظور عام لا يحدد بمخططات جافة لكن يسجل ضمن آجال واسعة: اقتصادية/اجتماعية /ثقافية ضمن سباق إمكانات يمكن تقسيمها بين آفاق عامة (اجتماع/اقتصاد/ثقافة) وبين الاختيارات المجالية :(تنظيم الشبكة العمرانية،المساحات العامة ،المظهر العمراني،إنشاءات جيدة ونوعية).تضمن في مجملها الجدوى ،كما يجب أن يتم وفق تأطيرات إيديولوجية المشروع الحضري

والاستدامة من جهة، والتأطيرات المحلية المتبناة في تبني مشروع المدينة بالنسبة للمركز العمراني والمشروع الحضري الشامل من جهة أخرى.كما لابد من استحضار التأطيرات البيئية للمقاربة البيئية في التعمير.

إن تقاطع التأطيرات الأربعة، الإيديولوجية (المشروع الحضري- الاستدامة)، والمحلية (الإمكانات والرهانات) .بالإضافة إلى تأطيرات التعمير البيئي.من شأنها أن تعطينا مجتمعة مجال واسع لتحقيق الأهداف الاستراتيجة للمشروع الحضري المستدام (المشروع العمراني) لمحور التوسع باتنة-تازولت.

2.6 التأطيرات الإيديولوجية للمشروع العمراني:

المبادئ الإيديولوجية للمشروع الحضري يمكنها أن تصقل مشروعنا العمراني انطلاقا من مرحلة التصور والتشاور إلى غاية مرحلة البرمجة، التجسيد والتقييم.كما تمكن الفاعلين الحضريين المعنيين بالمشروع العمراني من إيجاد نفق تأطيري للوصول إلى استمرارية في التفكير الاستراتيجي وضمان نهاية عملياتية سليمة للمشروع الحضري لمدينة التجمع العمراني المستقبلي- باتنة.والتي يمكن حصرها كالآتي :

- استحضار البعد الاقتصادي والاجتماعي للمشروع العمراني والمستوحى من المشروع الخدماتي السياحي المتبنى كمشروع عمراني مستوحى من مشروعي المدينتين والمستلهم من المشروع الحضري الشامل (المشروع الاقتصادي).في كل الصيرورة التشاورية لإنتاج المشروع العمراني(البعد المجالي).
- الأخذ بعين الاعتبار العمل التشاركي وتقاسم الأعباء بين المركزين.عن طريق الدراسة والتشاور بين مختلف الفاعلين الحضريين الحقيقيين المعنيين بمجال الدراسة.
- تأسيس المشروع على مبادئ التهيئة والتدخل عن طريق الاستعمال الجيد للكارتوغرافيا، وتحديد التوجهات والأخذ بعين الاعتبار المظهر العمراني والهوية الخدماتية السياحية الجديدة للتجمع العمراني.
- كل تدخل في تصور النسيج العمراني للمشروع العمراني ليس مجرد تطبيق لحرية شخصية/فردية لكنها تعريف للفائدة العمومية.ضمن أهداف وهوية المشروع المتبنى.
- ضرورة الأخذ في الحسبان إمكانية التضارب في المفصلية بين السياسات المحلية لمختلف القطاعات.وضبطها بما يخدم الأهداف الإستراتيجية للمشروع الحضري بكل مقاييسه.
- إدراج معايير تنظيمية تراعي المظهر النوعي للمشروع ، وإرجاع الاعتبار للمظهر الجديد لمجالات المدينة.

- تسيير المشروع العمراني المستدام بالأسلوب الاستراتيجي المفتوح.المهيمن بالرغبة الملحة الشاملة للحصول على هوية قوية.
- التأكد من جدوى المشروع عن طريق تقديم بعض المرونة ضمن طريقة إعداد المخطط حيث تتلاءم مع الوضعية واختلاف الطلبات الاجتماعية. فمفهوم المشروع الاستراتيجي كان مهيأ لهذا التوجه،ولفظ "المشروع" أثر في السماح بدمج أفكار مرنة ضمن الجدولة لتحقيق سرعة التجاوب مع التحولات الحضرية للمدينة.
- تبني سياسة تجمع بين براجماتية المشروع (التطلعات/الإمكانات) وبين أسلوب مشاركة الفاعلين.وإرجاع المجال لأصحابه.لتجنب مبدأ المنافسة والنظرة الفردية الخاصة.في إعداد المشروع.كما يتبنى المشروع العمراني الفائدة المشتركة عوض الفائدة العمومية للمشروع الحضري الشامل ومشروع المدينة.
- التفريق بين شكل البرجماتية المؤسساتية والتي كانت السبب في ظهور المشروع الحضري ، واجتماعية المدينة التي تسير الإنتاج الحضر ولا تساير الطلبات الاجتماعية الخاصة والمختلفة. أي تجنب الطلبات الاجتماعية الضيقة التي لا تراعي الأهداف الإستراتيجية للمشروع المتبني والهوية المستدامة للمشروع.هذه الأهداف يمكن تحقيقها بأشكال أخرى متعددة بعيدا عن المشروع العمراني.
- تعريف الطموح من الفاعلين الحضريين .يبقى مستمر وعملية تقييم المشروع وإعادة تقييمه تكون عن طريق تشخيص وتحديد (الاتجاهات /نقاط القوة/نقاط الضعف للمجال).ووضع سيناريوهات متعددة ضمن نفس النسق التخطيطي للمشروع.

3.6 التأطيرات الإيديولوجية لاستدامة المشروع العمراني:

المبادئ الإيديولوجية للاستدامة يمكنها تحقيق جدوى عمرانية على المدى البعيد لمشروعنا العمراني بالإضافة إلى أنه يمنح نوعية حياة حضرية جيدة على المستوى المتوسط.كما يمنح معرفة وتعريف المجال الحضري كنظام حي قائم على تبادلات الطاقة والمادة وبالتالي يعطينا تسيير جيد للمشروع ويضمن بيئيته.باختصار المبادئ الإيديولوجية للاستدامة واستخدامها كتأطير للتصور وإنتاج المشروع العمراني والذي يمكننا من ضمان الترشيدية المجالية والجدوى الدائمة للإنتاج الحضري ويمكن حصرها كالآتي:

- التحقق من صيرورة تحويل النظام الغذائي الخطي في المدينة إلى نظام غذائي حلقي في المشروع العمراني.وتخفيض الاستهلاك ورفع إعادة الاستهلاك .أثناء تصميم المشروع ووضع سيناريو على مدى المشروع العمراني وآفاقه البعيدة.

- وضع سيناريوهات تكاملية للعلاقات البينية للنظام الايكولوجي الحضري.بين المواطنين،بين الوظائف، بين سياسيات النقل وإنتاج الطاقة وتأثير كل عنصر من النظام الايكولوجي على البيئة الحضرية وعلاقته ببقية العناصر.
- التوزيع العادل للضروريات الحضرية والبيئات الحضرية الضرورية لتحقيق التجانس والتكامل الاجتماعي للبيئة الحضرية في المشروع العمراني من جهة .والأخذ في الحسبان تكامل المشروع العمراني مع الكلية العمرانية المستقبلية والمركزين العمرانيين باتنة وتازولت.
- ضمان مجالات حضرية ذات طابع وظيفي سياحي.تضمن أهداف المشروع الحضري الشامل وتوجيهات مشروع المدينتين من جهة.ومن جهة أخرى تحقق نوعية حضرية مؤسسة على خصوصيات حيث السكان يؤثرون ويتأثرون بالتعارف ويصنعون تلك الهوية.
- الحرص على مبدأ التراص في الشكل العمراني وتعدد المراكز المتجانسة والمتساوية الكثافة والنوعية. ومحاولة التقليل من استعمال الطاقة.
- الحرص أيضا على استهلاك المجال بمرحلية وتحديد احتياطات عقارية في قلب المشروع لتستغل استغلالا بيئيا.يمكننا من استخدامها في المستقبل كخيار في حالة وجود ضرورة تخطيطية.
- ضمان تنوع في الوظائف وتوحد في الطابع المتبنى للمشروع، وربط التنوع بالتشابك الذي يخلق الحركية وتعطي حياة عمومية جيدة.

خاتمة الفصل:

كان من الضروري وقبل الانطلاق في تحديد حلول الإشكاليات الحضرية المتعددة لمدينة باتنة أي الرهانات في ظل معرفتنا بالإمكانات المحلية لدى المؤهلات التقنية للمدينة (في ميدان التعمير)..تعريفنا للاستدامة ومدى تبني هذا الفكر وما تمثله المدينة المستدامة لدى هذه المؤهلات، كمحاولة لوضع تفكيرهم وخياراتهم للرهانات والمشروع الحضري المستدام ضمن سياق الاستدامة.

اتضح من خلال نتائج الاستمارة أن هناك تضارب كبير في الاتفاق على تعريف مشترك للاستدامة من جهة.ومن جهة أخرى فإن النسبة الأعلى اتفقت على التعريف الشامل للتنمية المستدامة وليس التنمية الحضرية المستدامة أو الايكولوجية الحضرية مما يبين أن المؤهلات التقنية للمدينة (الجانب التعميري) لا تملك صورة واضحة على مفهوم وتعريف الاستدامة الحضرية حتى ولو وضع أمامها.

أما عن مدى تبني فكر الاستدامة وإمكانية تصريفه المحلي على المدينة،فترى المؤهلات التقنية أنه نمط تفكير قيم يحتاج إلى تفسيرات محلية وأنه أصبح رهانا محلي ضروري في تحسين الإنتاج الحضري

ونوعية حياة المدن.لكن وفي المقابل تشكك نسبة متواضعة من المؤهلات في الاستدامة وتعتبرها إيديولوجية عالمية مستوردة وغامضة يجب الحرص في فهمها قبل تطبيقها على مجتمعنا،كما يرى عشر المشاركين أننا مسيرون لتبني هذه السياسة حتى ولو رفضناها باعتبارها مفروضة علينا لاعتبارات سياسية عالمية ومحلية . ويتضح من خلال النتائج أنه من الضروري تبني الاستدامة الحضرية لكن بشكل متأن وتصريفها محليا،والوصول إلى الاستدامة المحلية التي تكمل كينوناتنا الحضرية والقطرية وتتكامل مع العالم.

بعد تبني خيار الاستدامة الحضرية من المؤهلات التقنية للمدينة ،كان من الضروري تعريف المدينة المستدامة بشكل علني وبشكل آخر تحديد كيف ترى المؤهلات التقنية للمدينة مدينتهم المستدامة .والذين اتفقوا على أن مدينتنا المستدامة يجب أن تكون مدينة قادرة على حماية هويتها (نتيجة التسابق بين المدن)وأن توفر نوعية حياة في كل الأماكن(ردا على رهان العدالة الاجتماعية)، وأن تضمن مشروع سياسي ضمن مبادئ التهيئة (قيادة وهيكلة المدينة) والعدالة .مع ضرورة الاحتفاظ بالترتيب نتيجة برجماتية المشروع الحضري.

وفيما يخص مدى تبني خيار المشروع الحضري كأداة والمستدام كإيديولوجية لدى المؤهلات التقنية للمدينة والذي أمكننا من مواصلة البحث وإيجاد المشروع الحضري الشامل للتجمع العمراني المستقبلي ومشروع مدينة باتنة هو تبني المؤهلات التقنية للمدينة(الجانب التعميري) لخيار :ضرورة تحديد مشروع حضري مستدام لمدينة باتنة في مقابل خيار حاجتها إلى إنتاج حضري بيئي فقط. ورغم التقارب الكبير بين الخيارين، فإنه من الواضح تفاعل المؤهلات التقنية وتجاوبها مع المشروع الحضري كأداة تعميرية والاستدامة كإيديولوجية ترشيدية.وفي المقابل نسبة كبيرة من المؤهلات التقنية ورغم مشاركتها الرهانات والإشكالات وحكمها بالسلبية التخطيطية المنتهجة.إلا أنها ترى أن السياسة التخطيطية ليست بحاجة إلى مشروع حضري له صبغة الاستدامة بقدر ماهي بحاجة إلى إعادة بعث السياسة التخطيطية الحالية في إطار الإشكالات والرهانات ومن ثم الاختيارات التخطيطية المطروحة .أما فيما يخص لفظ ومعنى الاستدامة فإن هذه الفئة ترى أن مدينة باتنة في الحقيقة تحتاج فقط إلى إنتاج حضري أكثر بيئية وربما يرجع ذلك إلى الفهم الجيد لاستدامة المسوقة ، أو الفهم الخطأ المبني على الخوف وعدم فهم هذه السياسة التي بقيت دون ضابط.ودائما برجماتية الدراسة المتخذة والمستقاة من المشروع الحضري.تدفعنا إلى اختيار تبني مشروع حضري مستدام لمدينة باتنة مدينة التجمع العمراني المستقبلي.

لا يمكن تحديد المشروع الحضري الشامل ومشروع المدينة دون المرور بمعرفة نسب مشاركة الفاعلين التقنيين للمدينة ورؤيتهم في تحقيق الرهانات الموافقة لإشكاليات المدينة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والتخطيطية.فكان الرد على الإشكالية المجالية للمدينة الرهان المجالي يمكن تحقيقه من خلال

الأخذ في الاعتبار وفي أي مشروع أو تدخل عمراني مستقبلي ، التوظيف الفعال للمساحات (وظيفيا والتخلص من عقدة التبعية لمركز المدينة القديم) في المقام الأول، وفي المقام الثاني إعادة العلاقة بين الفضاء الشاغر (المساحة الحرة) والمتناقص، والفضاء المعبأ (المساحة المبنية) المتزايد.عن طريق خيار البناء العمودي.كتعزيز لنوعية الحياة الحضرية لمستعمل المجال.

أما فيما يخص الرهان الاجتماعي ترى المؤهلات التقنية أنه يجب القضاء على الفصل الاجتماعي في المدينة عن طريق التوزيع العادل للتجهيزات من جهة أخرى.والتوزيع العادل لنوع وحجم التجهيز مع الأحياء الأقل تجهيزا المجاورة في كل فصل تصميم عمراني لكل فعل عمراني. مع ضرورة الأخذ في الحسبان خطر تحول الأحياء الجديدة إلى ضعيفة التجهيز ومكتظة قبل شغلها.

ردا على طرح إشكال الاقتصاد الحضري أنه غير واضح وعفوي،ترى المؤهلات التقنية للمدينة أنه يجب تحديد الهوية الاقتصادية للمدينة.والذي من شأنه تكثيف تلك الهوية وتعزيزها، وعدم ترك المدينة تسبع في العديد من الخيارات ومن ثم تحويل المدينة إلى مدينة منتجة والتخلي عن مبدأ مسايرة الرغبة الاجتماعية المبنية على الفائدة الخاصة الضيقة.

اختلف المشاركون في البحث من المؤهلات التقنية للمدينة على ملامح سياسة التخطيط العمراني لمدينة باتنة لكن من الواضح أنهم أجمعوا على أنه لا يمكن الاستمرار في السياسة الحالية للتخطيط العمراني .

وسواء كانت تستجيب فقط للأزمة كنوع من تأجيل.أو عفويتها والتي من شأنها هدر مجال عقاري حساس، أو بطأها أمام التحولات الحضرية المحلية والعمرانية الخارجية (سباق المدن نحو التخصص والقيادة)ومن الضروري تكيف سياسة التخطيط العمراني مع التحولات الحضرية المتسارعة وخاصة تحول مدينة باتنة من مدينة تقود وتسير مجالها إلى مدينة تهيكل التجمع العمراني القريب للمدن المجاورة. عن طريق تبني أدواة تعميرية جديدة تتخلى تماما عن الأزمة التي يمكن أن نطلق عليها في مدينة باتنة صفة المفتعلة.نتيجة تحول السوق العقارية إلى النشاط الاقتصادي المهيمن في المدينة.

إذا كان من الضروري تبني أداة تعميرية جديدة حسب المؤهلات التقنية من جهة. وضرورة تبني مشروع حضري مستدام من جعة أخرى ودائما حسب نفس المؤهلات يدفع بنا إلى ضرورة تحديد ماهية المشروع الحضري (مشروع مدينة باتنة) والذي يمكن جره على المشروع الحضري الشامل للتجمع العمراني المستقبلي.

بعد تحسيس المؤهلات التقنية بالإشكاليات المختلفة للمدينة ومن ثم معرفتهم بالاستدامة وتحديدهم للرهانات الموافقة للإشكاليات .تم طرح تعريف للمشروع الحضري كأداة ضمن إيديولوجية الاستدامة وضرورة تعيين مشروع في ظل إمكاناتها المحلية لتحقيق الهوية الملائمة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا

وعمرانيا .وبروز نسبة خيار المشروع الاقتصادي دون بقية المشاريع.يضعنا أمام شدة رهان الاقتصاد الحضري في مدينة باتنة.بالمقارنة مع بقية الرهانات وتفرض علينا برجماتية المشروع الحضري تحديد الهوية الاقتصادية للمدينة ومن ثم بعث مشروعها الحضري ضمن آفاق اقتصادية مع مراعاة بقية الأبعاد.

من الواضح أن البعد الاقتصادي للمشروع الحضري أصبح الرهان الأساسي لمقومات تنافسية المدن وأقاليمها فمن الواضح تبني نسبة كبيرة من المؤهلات التقنية للمدينة الخيار الاقتصادي كونه أقرب الخيارات وصولا للجدوى الحضرية والعمرانية.الطابع الاقتصادي المتبنى للمشروع لابد من أن يخدم بصورته المباشرة وغير المباشرة بقية أبعاد المشروع كونها غير قابلة للانفصال وتحقق التكامل.لكنه من الضروري إعطاء أولوية ونسق تفكير اقتصادي واضح وتحويل المدينة إلى منتج حضري .ومهيكل عمراني لبقية الكلية العمرانية المستقبلية.

بعد تحديد الطابع الاقتصادي للمشروع الحضري المتبنى.لا بد من تحديد هوية المدينة لأنه يجب مطابقة الطابع الاقتصادي للمشروع مع إمكانات المدينة واختصاصها وجاءت اختيارات المؤهلات التقنية للمدينة على أن مدينة باتنة هي أقرب في اختصاصها للمدينة الخدماتية نتيجة وتأكيدا للتشخيص العمراني احتوائها على نسبة كبيرة من الخدمات الحضرية وجاء اختصاص المدينة السياحية في المرتبة الثانية مما يبين إحساس المؤهلات التقنية بالإمكانات السياحية لولاية باتنة والت يمكنها جعل مدينة باتنة مهيكل للسياحة المحلية والوطنية.إذن يمكن طرح المشروع الحضري الشامل لمدينة باتنة على أنه مشروع اقتصادي في الدرجة الأولى.وطرح مشروع باتنة على أنه المشروع الاقتصادي ذو الاختصاص الخدماتي.وبالحديث عن أبعاد مشروع مدينة باتنة ومن خلال تحليل نتائج الاستمارة يتضح لنا أنه من الصعب التفريق بين مختلف التأطيرات المقترحة في الاستمارة .وأن نسبة كبيرة من المشاركين عمدوا إلى تبني جميع التأطيرات الاقتصادية للبعد الاقتصادي للمشروع المتبنى.وكون هذه التأطيرات يمكن مقاطعتها دون حدوث تضارب وتهدف في مجملها إلى تحقيق الجدوى الاقتصادية للمشروع.لكن بشرط ترتيبها وفق ترتيب نتائج استمارة البحث.

ترى المؤهلات التقنية للمدينة أن البعد الاجتماعي للمشروع لا بد أن يعزز الالتحام الاجتماعي لمدينة مفككة اجتماعيا.والأخذ في الحسبان الإشكالات والرهانات الاجتماعية في المشروع. ومع أن نسبة معتبرة أطرت اجتماعية المشروع بضرورة تحقيق التوجهات المفضلة للسكان.فقد تم إثبات عدم جدوى السياسات المفضلة اجتماعيا.نتيجة انحصار النزعة الفردية في هذا الخيار من جهة .والتنوع الكبير والمختلف لهذه التوجهات من جهة أخرى.لكنه يبقى تأطير مراعاة التنوع الاجتماعي للمدينة دور حاسم في إنجاح المشروع الحضري وتحقيق الجدوى الاجتماعية منه.

وترى النسبة ألأكبر من المؤهلات التقنية أن التأطير العمراني والمعماري لمشروع المدينة يجب مراعاته ، للهوية المحلية للمدينة خلال إنتاجه الحضري وباعتبار الهوية الحضرية المتبناة هي الهوية الخدماتية (المدينة الخدماتية).فلا بد من مطابقة أي إنتاج حضري (عمراني أو معماري).للوظيفة الخدماتية للمدينة.

كما أن التأطير الأقوى المقترح للبعد العمراني والمعماري للمشروع الحضري تبنى ضرورة تبني خيار المدينة العمودية في كل إنتاج حضري والاستغلال الأقصى للمجال.وإعادة العلاقة بين الشاغر والمبني وإعادة توظيف المساحات أي العودة إلى إنتاج المدينة داخل المدينة.

أما فيما يخص تأطير البعد التخطيطي لمشروع المدينة فقد تم تبني ضرورة هيكلة المشروع للتجمع المستقبلي فيما يخص المشروع الحضري الشامل.ومراعاته لنفس الوقت المستقبل المشترك للمركزين باتنة-تازولت باعتبارهما يملكان نقاط تكامل مميزة وواضحة.

تحديدنا للمشروع الحضر بالشامل **المشروع الاقتصادي** ومشروع مدينة باتنة **المشروع الخدماتي** من جهة، ومن جهة أخرى أولية المراكز العمرانية المجاورة باعتبارها مراكز لا تتميز بالتعقيد الحضري وواضحة الإشكاليات ،وخاصة عدم وجود تيار قوي يدافع عن الخيارات التخطيطية وتقاسم المصير العام والمشترك للتجمع العمراني وضرورة تحلي المخطط المشرع في هذه الحالة **بأخلاقيات التخطيط** ومراعاة حق المركز العمراني تازولت في جدولة رهانه الأساسي. وتكامله والكلية العمرانية المقبلة.

كل هذا يضعنا وبعد تعريفنا وتحديدنا للإشكالية الحضرية لمدينة تازولت وهي تحويلها إلى مدينة منتجة **(إشكالية هوية)** وهيمنة مدينة باتنة على شكل إنتاجها الحضري واستحضار إشكاليتها العمرانية والمتمثلة في ارثها التاريخي الضخم وتحويلها إلى مدينة سياحية عن طريق الكشف عن ماضي مدينة لمبزيس الرومانية، وتحويل مدينة تازولت إلى مدينة سياحية لها بعد محلي ووطني وعالمي.وهو ما يمثل بشكل أخلاقي المشروع الحضري المستدام لمدينة تازولت **(مشروع مدينة لمبيزيس).**

أما عن استدامة مشروع مدينة تازولت .فهو يحتاج إلى بنية استقبال وبنية تحتية ضخمة .مما يطرح تكامل وظيفي وتعايشي مع مدينة باتنة وتطابق اقتصادي مع المشروع الحضري الشامل.بالإضافة إلى مطابقة مع مستقبل صناعة الاقتصاد السياحي على المدى البعيد للسياسة الوطنية والعالمية.

باعتبار المشروع العمراني قائم على مبدأ المنفعة المشتركة وليس المنفعة العامة للتجمع العمراني عكس المشروع الحضري الشامل القائم على المنفعة العامة ومشروع المدينة القائم على المنفعة الخاصة بالمدينة.فلا بد له من إبراز مختلف التأطيرات المعمارية والعمرانية للرهانات التعميرية والعمرانية

للمشروع الحضري والمتفق عليها .المشروع العمراني للمحور باتنة –تازولت لابد من خدمته لمشروع مدينة تازولت (السياحي) ومشروع مدينة باتنة (الخدماتي) ويرشح أن يكون مشروع خدماتي سياحي بأبعاد متعددة محلية-جهوية-وطنية والسعي إلى العالمية.

المشروع الحضري من منظور عام لا يحدد بمخططات جافة لكن يسجل ضمن آجال واسعة: اقتصادية/اجتماعية /ثقافية ضمن سباق إمكانات يمكن تقسيمها بين آفاق عامة (اجتماع/اقتصاد/ثقافة) وبين الاختيارات المجالية :(تنظيم الشبكة العمرانية،المساحات العامة ،المظهر العمراني،إنشاءات جيدة ونوعية).تضمن في مجملها الهوية الحضرية للمشروع والمركزين والتجمع العمراني ،لكنه يجب أن يتم وفق تأطيرات إيديولوجية المشروع الحضري والاستدامة من جهة، والتأطيرات المحلية المتبناة في تبني مشروع المدينة بالنسبة للمركز العمراني والمشروع الحضري الشامل من جهة أخرى.كما لابد من استحضار التأطيرات البيئية للفكر البيئي في التعمير.

إن تقاطع التأطيرات الأربعة، الإيديولوجية (المشروع الحضري- الاستدامة)، والمحلية (الإمكانات والرهانات) .بالإضافة إلى تأطيرات التعمير البيئي.من شأنها أن تعطينا مجتمعة مجال واسع لتحقيق الأهداف الاستراتيجة للمشروع الحضري المستدام (المشروع العمراني) لمحور التوسع باتنة-تازولت.

مراجـــــــع البحث

الكتب ----------

1- **(ADEME) L'agence De L'environnement Et De La Maitrise De L'énergie**- REUSSIR UN PROJET D'URBANISME DURABLE, - France, 2006.

2- **ANTONIO DA CUNHA -** ENJEUX DE DEVELOPPEMENT URBAIN DURABLE, 2008.

3- **BOUCHEMAL SALEH-**la production de l'urbanisme en Algérie : entre planification et pratiques dans l'étalement urbaine, un processus incontrollable, press universitaires de rennes, 2010, PP135-150.

4- **DAVID MANGIN ET PHILIPPE PANERAI- PROJET URBAIN**, éditions parenthèses, Marseille, 1999.

5- **MARCEL RONCAYOLO -** LECTURES DE VILLES. Formes Et Temps, marseille, éditions parenthèses, 2002.

6- **NICOLE ELEB- HARLE** - CONCEPTION ET COORDINATION DES PROJETS URBAIN, Paris, 1er édition 2004.

7- **INGALLINA PATRICIA -** QUE SAIS-JE (LE PROJET URBAIN), Paris, 1er édition, 2001.

8- **PIERRE MERLIN ET FRANÇOIE CHOAY -** DICTIONNAIRE DE L'URBANISME ET DE L'AMENAGEMENT, Paris, CPI 82470, 2eme édition, janvier 2009.

9- **JOSEPH H.CHANG -** ECONOMIE URBAINE, Montréal, 1er édition, 1989.

10- **SID AHMED SOUHI- VILLES ARABE EN MOUVEMENT**-, université de paris VII-l'hamattan ,2005.

11- **RICHARD ROGERS -** DES VILES POUR UNE PETITE PLANETE, Paris, édition Le Moniteur, 1ere édition, 2000.

12- **ROBERTO CAMAGNI ET MARIA CRISTINA GIBELLI -** DEVELOPPEMENT URBAIN DURABLE (quatre Métropoles Européennes), Paris, 1er édition, 2008.

13- **YVES GRAFMEYER-** SOCIOLOGIE URBAINE, Paris, Edition Nathan ,1er édition, 1994.

رسالات التخرج----------

RONAN MARJOLE-(La Notion De Développement Durable) **DESS** *AMENAGEMENT ET URBANISME*, université Paris 8, l'année universitaire2004-2005.

الوثائق التعميرية ----------

PDAU –BATNA-98.URBA –BATNA.

Révision **PDAU BATNA**-TAZOULT-FESDIS-CHABAA-OUYOUN ASSAFER-DJARMA-

SERIANA.**URBA-BATNA.2011.**

SCU-BATNA –fasse n°01-02-**URBACO-CONSTANTINE**.

MONOGRAPHIE –Batna -2011.**DPAT**.

فهرس الموضوعات

المقدمة العامة: 01

الإشكالية 03

دوافع اختيار الموضوع 04

حدود البحث 05

منهجية البحث 05

أدوات البحث وجمع المعلومات 05

النتيجة المتوقعة في نهاية البحث 06

صعوبات البحث 07

خطة البحث 07

مقدمـــة 13

1.التخطيط الاستراتيجي من المقياس الشامل إلى المقياس المحلي 14

1.1 الحد من الأدوات التعميرية 15

1.1.1 المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 16

2.1.1 مخطط شغل الأرض 16

3.1.1 ثلاثة تغييرات مهمة 17

2.1 اندماج النشاطات التخطيطية 18

2.التخطيط الاستراتيجي من المقياس المحلي إلى المقياس الشامل 19

1.2 التسيير الخاص والتسيير العمراني 20

2.2 منطق الفوق بلدي 21

3.2 صيرورة المشروع المؤسساتي 22
4.2 من المؤسسة إلى المدينة 22
5.2 مشروع المدينة 23
6.2 المشروع العمراني 25
7.2 المشروع البلدي 25
3 المشروع الحضري 26
1.3 عموميات حول المشروع الحضري 26
2.3 المشرع الحضري مفهوم غامض 27
3.3 مفهوم المشروع الحضري 29
4.3 تعريف المشروع الحضري 30
5.3 الأبعاد المرتبطة بالمشروع الحضري 30
1.5.3 البعد السياسي 30
2.5.3 البعد الاقتصادي 32
3.5.3 البعد العمراني والمعماري 33
6.3 مبادئ المشروع الحضري 34
خاتمـــة الفصل 35

مقدمـــة 39
1.علم البيئة 40
2.النظام البيئي 40
3.الايكولوجية الحضرية 41
4.النظام الايكولوجي لمدينة 42
5.الايكولوجية الحضرية وفكر النظام البيئي 44
6. من الايكولوجية الحضرية إلى الاستدامة 45
7.التنمية المستدامة 46
1.7 أصل التنمية المستدامة 46

2.7 مفهوم التنمية المستدامة 48
3.7 رهانات التنمية المستدامة 49
1.3.7 تسيير المواد (الاقتصاد +البيئة) 51
2.3.7 الجدوى (الاقتصاد +الاجتماع) 51
3.3.7 العدالة البيئية (المجتمع +البيئة) 52
8. التنمية الحضرية المستدامة 53
9.المدينة المستدامة 54
1.9.أول تعريف للمدينة المستدامة 54
2.9 المدينة المتراصة 57
3.9 المدينة المتراصة المستدامة 59
4.9 فكر الايكونظامية والمدينة المستدامة 61
خاتمـــة الفصل 62

مقدمـــة 65
1.الفكر البيئي في التعمير 67
1.1 الأخذ في الحسبان الجماعات المحلية 67
2.1 تعدد المقاييس 68
3.1 الشمولية والحصر 68
4.1 موجه لجميع الفاعلين في التهيئة 69
5.1 يمكن تحويله إلى دليل 69
6.1 رابط بين مختلف الإشكاليات 70
2. تصريف الرهانات الأساسية للتنمية المستدامة 71
1.2 الرهانات البيئية 71
2.2 الرهانات السوسيو-اقتصادية 71
3.2 الرهانات الثقافية والاجتماعية 72
4.2 الرهانات المجالية 72

5.2 الرهانات التقنية 73

3. تصريف موضوعات مبادئ التنمية المستدامة 65
1.3 التضامن في الزمن 73
2.3 الاحتياط 74
3.3 الاستعراض الشمولية والعلاقات البينية 74
4.3 المشاركة 74
5.3 الوقاية 74
6.3 المسؤولية 75
7.3 التضامن في المجال 75
8.3 الإعانة المالية 75
9.3 المرونة 75
4.موضوعات الفكر البيئي في التعمير 76
1.4 الطاقة 76
1.1.4 على الصعيد التنظيمي 76
2.1.4 علاقة الطاقة بموضوعات الفكر البيئي في التعمير 77
1.2.1.4 الطاقة والنقل 77
2.2.1.4 الطاقة والفضلات 77
2.4 الماء 77
1.2.4 حماية مصادر ومجاري المياه الصاحة للشرب 78
2.2.4 التبذير وزيادة الاستهلاك 78
3.2.4 الضياع في شبكات توزيع المياه 79
4.2.4 ري المساحات الخضراء العمومية 79
5.2.4 حماية وتثمين الأوساط الطبيعية 79
6.2.4تسيير مياه الأمطار 80
3.4 النقل 81

1.3.4 النقل والمؤشرات البيئية الصحية 82
2.3.4 التنظيم الإقليمي محدد لنوع وسيلة النقل 83
3.3.4 النقل عامل تمييز اجتماعي مجالي 83
4.3.4 على مستوى سلوكيات الحركة 84
4.4 النفايات 85
1.4.4 جمع ومعالجة النفايات المنزلية 85
2.4.4 التطوير البين بلدي 86
3.4.4 نفايات المؤسسات ونفايات الورشات 86
4.4.4 استعمال المواد المرسكلة 87
5.4 الضجيج 87
1.5.4 العلاقة بين الضجيج ونوعية الحياة الحضرية 87
2.5.4 طبيعة الضجيج 89
خاتمـــة الفصل 89

مقدمـــة 93
1. توسع مدينة باتنة 94
2. تطور مدينة باتنة عن طريق أدوات التهيئة والتعمير 94
3. إشكالية مدينة باتنة 98
1.3 حسب المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 98
1.1.3 نقد الإشكالية 100
2.3 حسب مخطط الترابط العمراني 103
3.3 حسب القانون التوجيهي للمدينة ونقدها 103
4. الإشكالية العمرانية حسب مخطط الترابط العمراني 104

5.التحول الحضري ومحاور التعمير في مدينة باتنة 105
6. التعمير خارج مدينة باتنة 108
1.6 فيسديس (تحول مركز ريفي استعمري إلى قطب عمراني جامعي) 109
2.6 واد الشعبة (القطب العمراني حملة) 111
3.6 تازولت (ثنائية بين التعمير المتسارع وحماية الموقع الأثري) 112
7.تطور مدينة تازولت عن طريق أدوات التعمير 114
8.إشكالية مدينة تازولت حسب المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 115
9.مناطق التوسع السكني لبلدية تازولت 115
10. صعوبات تحديد الاحتياطات العقارية 117
11. سياسة توظيف مدينتي باتنة-تازولت 118
12.شراكة بين بلدية 119
13.إشكاليات مدينة باتنة حسب استمارة البحث المقدمة للفاعلين التقنيين للمدينة 120
1.13 تحديد أسباب الإشكالية المجالية حسب الفاعلين التقنيين للمدينة 121
2.13 تحديد أسباب الإشكالية الاجتماعية حسب الفاعلين التقنيين للمدينة 121
3.13 تحديد أسباب إشكالية الاقتصاد الحضري حسب الفاعلين التقنيين للمدينة 122
4.13 تحديد أسباب إشكالية التخطيط العمراني حسب الفاعلين التقنيين للمدينة 122
خاتمـــة الفصل 123

مقدمـــة 127
1. المحتوى الجغرافي والإداري 128
2. باتنة في قلب التاريخ 128
1.2 المدينة الاستعمارية 129
2.2. المدينة الاستعمارية تتحرر من أسوارها 129
3.2. المدينة المستقلة 131
4.2 المدينة المخططة 131
3. باتنة ضمن إقليمها 133

4. تازولت ضمن إقليمها 133
5. تازولت في قلب التاريخ 134
1.5 المرحلة الأولى (المرحلة الرومانية) 134
1.1.5 نوميديا الرومانية 135
2.1.5 مدينة لمبيزيس الرومانية 136
1.2.1.5 المعسكر 137
2.2.1.5 المدينة العليا 137
3.2.1.5 السهل 138
4.2.1.5 نهاية المدينة الرومانية 138
2.5 المرحلة الثانية (المرحلة الاستعمارية) 139
3.5 المرحلة الثالثة (مرحلة ما بعد الاستقلال) 139
6. التطور السكاني لبلدية باتنة وتازولت 141
1.6 نمو السكان 143
2.6 معدلات التحضر (1987-2008) 144
7. التطور السكاني في البلديات المجاورة لبلدية باتنة 144
1.7 معدلات التحضر في المراكز العمرانية المجاورة 144
2.7 نمو السكان في المراكز العمرانية المجاورة 145
3.7 معدلات الزيادة السكانية في المراكز العمرانية المجاورة 146
4.7 الكثافة السكانية في المراكز العمرانية المجاورة 147
8. الوظائف الحضرية الأساسية في مدينة باتنة 148
1.8 السكن 148
2.8 التجارة 149
1.2.8 مختلف أوجه عجز التجارة 151
3.8 الإدارة والخدمات 152
1.3.8 الصحة 152
2.3.8 التعليم والتكوين والتعليم العالي 153

9. قطاع التنمية الاقتصادية 154
1.9 مختلف أوجه العجز الاقتصادي 155
2.9 الزراعة 155
1.2.9 التوزيع العام للأراضي 156
3.9 الصناعة 158
1.3.9 مختلف أوجه عجز الصناعة 158
10.النقل 158
11.السياحة 158
1.11 صورة سياحية يجب تحسينها 160
2.11 إمكانيات الاستقبال في الولاية 160
1.2.11 مختلف أوجه عجز بنية الاستقبال 160
12.الهيدروغرافيا 162
13.الارتفاقات 162
خاتمـــة الفصل 165

مقدمـــة 169
1.مدينة باتنة والاستدامة حسب المؤهلات التقنية للمدينة (الجانب التعميري) 170
1.1 تعريف الاستدامة لدى المؤهلات التقنية للمدينة 170
2.1 مدى تبني فكر الاستدامة لدى المؤهلات التقنية للمدينة 170
3.1 تعريف المدينة المستدامة لدى المؤهلات التقنية للمدينة 172
4.1 مدى تبني خيار المشروع الحضري المستدام لدى تقنيي المدينة 173
2. رهانات المشروع الحضري المستدام لدى المؤهلات التقنية للمدينة 174
1.2 تحقيق الرهان المجالي لمدينة باتنة حسب مؤهلاتها التقنية 174
2.2 تحقيق الرهان الاجتماعي لمدينة باتنة حسب مؤهلاتها التقنية 175
3.2 تحقيق رهان الاقتصاد الحضري لمدينة باتنة حسب مؤهلاتها التقنية 177
4.2 تحقيق رهان التخطيط العمراني لمدينة باتنة حسب مؤهلاتها التقنية 178

3. ماهية المشروع الحضري لمدينة باتنة 179
1.3 الهوية الحضرية لمدبينة باتنة حسب مؤهلاتها التقنية 179
2.3 طابع المشروع الحضري لمدينة باتنة حسب مؤهلاتها التقنية 180
3.3 الاختصاص الحضري لمدينة باتنة حسب مؤهلاتها التقنية 181
4.أبعاد المشروع الحضري المتبنى لمدينة باتنة حسب مؤهلاتها التقنية 182
1.4 البعد الاقتصادي للمشروع العمراني المتبنى 182
2.4 البعد الاجتماعي للمشروع العمراني المتبنى 183
3.4 البعد العمراني والمعماري للمشروع العمراني المتبنى 183
4.4 البعد التخطيطي للمشروع العمراني المتبنى 184
5. مشروع مدينة تازولت 185
1.5 استدامة مشروع مدينة تازولت 185
6.المشروع العمراني المستدام لمدينة التجمع العمراني المستقبلي محور التوسع الشرقي 186
1.6 التأطيرات الإستراتيجية للمشروع العمراني (مبادئ المشروع) 186
2.6 التاطيرات الإيديولوجية للمشروع العمراني 187
3.6 التأطيرات الإيديولوجية لاستدامة المشروع العمراني 188
خاتمـــة الفصل 194
الخاتمة العامة 195
مراجع البحث 198
فهرس الموضوعات 199
فهرس الخرائط 197
فهرس الأشكال 198
فهرس الجداول 211
ملحق 212

فهرس الخرائـــــــــط

الخريطة	عنـوان الخريطة	الصفحة
01	التوسع العمراني لمدينة باتنة.	96
02	تطور مدينة باتنة عن طريق أدوات التعمير.	96
03	توضيح إشكالية توسع مدينة باتنة.	101
04	مدينة التجمع العمراني المستقبلي.	107
05	التركيبة العمرانية للمركز العمراني فيسديس.	110
06	منطقة التوسع العمراني - المركز العمراني فيسديس.	110
07	منطقة التوسع العمراني - حملة .المركز العمراني واد الشعبة.	113
08	منطقة التوسع العمراني - المركز العمراني تازولت.	113
09	مراحل التطور العمراني – المركز العمراني تازولت.	116
10	توضيح إشكالية توسع مدينة تازولت.	116
11	خريطة الموقع لولاية باتنة.	130
12	خريطة الموقع لبلدية باتنة.	130
13	التطور العمراني لمدينة باتنة.	132
14	التطور العمراني لمدينة تازولت.	132
15	مدينة لمبيزيس الرومانية.	140
16	المواقع الأثرية لمدينة تازولت.	140
17	أنماط السكن في مدينة باتنة.	150
18	توزيع التجارة في مدينة باتنة.	150
19	توزيع التجهيزات في مدينة باتنة.	157
20	توزيع الوظائف في مدينة باتنة	157
21	الأحواض التجميعية والشبكة الهيدروغرافية لمدينة باتنة.	163
22	الميل في بلدية باتنة ومحيطها الجواري.	164
23	الارتفاقات في باتنة.	164

فهرس الأشكـــــــــال

الشكـل	عنـوان الشكـــل	الصفحة
01	اندماج النشاطات التخطيطية للمشروع الحضري الشامل.	18
02	الأيض الحضري (التحول الغذائي للوسط الحضري).	43
03	النظام الحضري.	44
04	مثلث التنمية المستدامة:الجدوى-إمكانية الحياة – العدالة البيئية	50
05	المسافة المقطوعة بين الوظائف الحضرية وعلاقتها بخيار الأقطاب العمرانية	58
06	النظام الحلقي المغلق والنظام الخطي المفتوح للمدن	60
07	التمثيل النسبي لمسببات الإشكالية المجالية حسب المؤهلات التقنية للمدينة.	121
08	التمثيل النسبي لمسببات الإشكالية الاجتماعية حسب المؤهلات التقنية للمدينة.	121
09	التمثيل النسبي لمسببات لإشكالية الاقتصاد الحضري حسب المؤهلات التقنية للمدينة.	122
10	التمثيل النسبي لمسببات لإشكالية التخطيط العمراني حسب المؤهلات التقنية للمدينة.	122
11	صورة جوية - آثار مدينة لمبيزيس الرومانية.	136
12	لوحة مائية - جزء من مدينة لمبيزيس الرومانية.	136
13	صورة جوية - آثار مدينة لمبيزيس الرومانية.	137
14	لوحة مائية - جزء من مدينة لمبيزيس الرومانية.	137
15	لوحة مائية – جزء من مدينة لمبيزيس الرومانية.	137
16	لوحة مائية – جزء من مدينة لمبيزيس الرومانية.	137
17	لوحة مائية – جزء من مدينة لمبيزيس الرومانية.	138
18	لوحة مائية – جزء من مدينة لمبيزيس الرومانية.	138
19	المقارنة بين تطور السكان (الإحصاء العام- تقديرات الزيادة الطبيعية).باتنة.	141
20	المقارنة بين تطور السكان (الإحصاء العام- تقديرات الزيادة الطبيعية)تازولت .	142

21	**المقارنة بين تطور السكان (الإحصاء العام- تقديرات الزيادة الطبيعية).فيسديس.**	146
22	**المقارنة بين تطور السكان (الإحصاء العام- تقديرات الزيادة الطبيعية).واد الشعبة.**	147
23	**التمثيل النسبي لمختلف الوظائف الحضرية لبلدية باتنة**	148
24	**التمثيل النسبي لفئة السكان في سن العمل من مجموع السكان.**	149
25	**أعداد المتمدرسين في كل جنس وفي كل طور من أطوار التمدرس- باتنة.**	153
26	**البنية الوظيفية في بلدية باتنة**	154
27	**التمثيل النسبي لتعداد المؤسسات في باتنة والبلديات المجاورة.**	161
28	**التمثيل النسبي لتعريف الاستدامة لدى المؤهلات التقنية للمدينة.**	170
29	**التمثيل النسبي لتبني فكر الاستدامة لدى المؤهلات التقنية للمدينة.**	171
30	**التمثيل النسبي لتعريف المدينة المستدامة لدى المؤهلات التقنية للمدينة.**	172
31	**التمثيل النسبي لمدى تبني المشروع الحضري لدى المؤهلات التقنية للمدينة.**	173
32	**التمثيل النسبي لمختلف نقاط تحقيق الرهان المجالي لدى المؤهلات التقنية للمدينة.**	174
33	**التمثيل النسبي لمختلف نقاط تحقيق الرهان الاجتماعي لدى المؤهلات التقنية للمدينة.**	176
34	**التمثيل النسبي لمختلف نقاط تحقيق رهان الاقتصاد الحضري لدى المؤهلات التقنية للمدينة.**	177
35	**التمثيل النسبي لمختلف نقاط تحقيق الرهان التخطيطي لدى المؤهلات التقنية للمدينة.**	179
36	**التمثيل النسبي للهوية الحضرية المتبناة لدى المؤهلات التقنية للمدينة.**	179
37	**التمثيل النسبي لطابع المشروع الحضري المتبنى لدى المؤهلات التقنية للمدينة.**	180
38	**التمثيل النسبي لاختصاص المدينة باتنة لدى المؤهلات التقنية للمدينة.**	181
39	**التمثيل النسبي للأبعاد الاقتصادية للمشروع الحضري المتبنى لدى المؤهلات التقنية للمدينة.**	182
40	**التمثيل النسبي للأبعاد الاجتماعية للمشروع الحضري المتبنى لدى المؤهلات التقنية للمدينة.**	183
41	**التمثيل النسبي للأبعاد العمرانية للمشروع المتبنى لدى المؤهلات التقنية للمدينة.**	183
42	**التمثيل النسبي للأبعاد التخطيطية للمشروع الحضري المتبنى لدى المؤهلات التقنية للمدينة.**	184

فهرس الجداول

الشكــل	عنــوان الجدول	الصفحة
01	**الروابط الأساسية بين مختلف الهواجس البيئية.**	70
02	**عدد السكان ومعدلات النمو السكاني لبلدية باتنة.**	143
03	**تطور معدلات التحضر لبلدية باتنة 1987-2008.**	144
04	**معدل التحضر البلديات المجاورة لبلدية باتنة.**	145
05	**عدد السكان ومعدلات النمو السكاني وصافي الهجرة للبلديات المجاورة.**	146
06	**الكثافة السكانية للبلديات المجاورة.**	148

الملحـــــــــق

بسم الله الرحمان الرحيم

جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي

معهد.تسيير التقنيات الحضرية

قسم دراسات مابعد التدرج.

الأستاذ المشرف:بر.بوشمال صالح.

الطالب/نعيمي خالد.

إســتمارة بحث

في إطار البحث العلمي وتحت عنوان المشروع الحضري المستدام لمدينة التجمع العمراني باتنة..لفائدة البحث المقدم لنيل شهادة الماجستير في تسيير التقنيات الحضرية .لمعهد تسيير التقنيات الحضرية - جامعة العربي بن مهيدي .أم البواقي.

نرجوا منكم الإجابة بكل مسؤولية على الاستمارة والتعاون التام.لحصر المشاركة الفعالة والفعلية لأكبر عدد ممكن من التقنيين الحضريين للمدينة.

ملاحظة:الاستمارة ذات فائدة علمية بحتة.

معلومات شخصية

المسمى الوظيفي:.....

طبيعة المؤسسة:.....

المستوى التعليمي:.....

التخصص:.....

مدينة باتنة تسعى للتحول إلى مدينة التجمع العمراني الكبير يضم المراكز العمرانية المجاورة.في ظل تنافس إقليمي لعواصم الأقاليم الشرقية.لكنها في هذا التنافس تفتقد إلى الهوية الحضرية، استيعاب القدرات المحلية والإقليمية في التخطيط، الاستجابة فقط للأزمة السكنية.هيمنة المدينة الأم على الإنتاج الحضري وتوجيهه فقط سياسيا أي التهديد بفقدان التوازن الإقليمي.عدم جدية أدوات التعمير.هذا من جهة.

ومن جهة أخرى مجال الالتحام الحضري مع المراكز العمرانية المجاورة مجال حساس.يستوجب الحرص في إنتاجه الحضري.والاستدامة تفرض علينا التوقف عن هدر هذه المجالات القليلة خاصة في ظل الإشكالية العمرانية لتوسع المدينة.والتوسع العمراني الغير مجد.أي إيجاد مشروع حضري وعمراني وسياسي بالدرجة الأولى لتعيين المحاور والاختيارات الحضرية الكبرى للإنتاج الحضري. يحقق : الهوية الحضرية، القدرات المحلية، التوازنات الإقليمية، ويراعي التبعية الحضرية والمستقبل المشترك للمراكز العمرانية المجاورة،وأخيرا الالتحام واستيعاب التلاحم.

----------إشكاليات المدينة----------

- هل تعتقد أن إشكالية المدينة المجالية ترجع إلى:

الطبيعة الطبوغرافية للوعاء العقاري ☐ الطبيعة القانونية للعقار الحضري. ☐

تراكم [illegible] الخيارات التعميرية ☐ الامتداد العمراني الغير مجد. ☐

أخرى/.....

- ماهو تصنيفك للمدينة اجتماعيا؟

معززة للاجتماعي ☐ تراعي الخصوصيات الاجتماعية المحلية. ☐

ملتحمة اجتماعية ☐

أو/.....

- كيف تقرأ الاقتصاد الحضري للمدينة؟

مجدي ☐ غير مجدي ☐

عفوي ☐ ☐

أو/.....

- سياسة التخطيط الحضرية !

تستجيب فقط للأزمة ☐ عفوية ☐

فعالة وجدية ☐ بطيئة ☐

و/أو/.....

- هل المدينة ؟!

سياسية ☐ اقتصادية ☐

اجتماعية ☐ ☐

أخرى/.....

----------رهانات المدينة----------

- هل تضن أن المدينة تحتاج إلى:

ضم مجالات جديدة للتوسع ☐ إعادة العلاقة بين الشاغر والمبني. ☐

تبني خيار المدينة العمودية ☐ إعادة توظيف المساحات. ☐

أو/.....

- هل تتحول المدينة إلى مدينة مجتمع إذا؟

وفرنا توزيع عادل للتجهيز والخدمات ☐ إشراك الفاعلين المعنيين في اتخاذ القرار. ☐

☐ ☐

توفير مجالات للتبادل الحضاري ومشاركة المدينة توفير وظائف حضرية نوعية.

أو إذا/.....

- يحتاج اقتصاد المدينة إلى:

تحديد معالمه واختياراته الاقتصادية تبني إنتاج حضري المعزز للاقتصاد.

تحويل المدينة إلى منتج بدل متفرج. إيجاد الهوية الاقتصادية للمدينة.

أو/.....

- سياسة التخطيط الحضري لابد أن:

تتبنى أدواة تعميرية جديدة الاستمرار على السياسة الموجودة.

التكيف مع سرعة التحولات الحضرية التخلي عن الاستجابة للأزمات.

و/أو/.....

----------استدامة المدينة----------

- ما هو تعريفك لاستدامة المدينة :

تفاعل عناصر النظام الحضري. مجموعة إجراءات للحد من التأثيرات السلبية للنتاج الحضري.

غلق الحلقة الغذائية للمدن. التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة.

أو هي/.....

- هل تعتقد أن الاستدامة الحضرية:

إيديولوجية عالمية مستوردة وغامضة. تأطيرات عالمية مفروضة على دولنا.

رهانات محلية ضرورية نمط تفكير محترم لكن يحتاج إلى تفسيرات محلية.

أو/.....

- في نظرك المدينة المستدامة هي المدينة التي؟

قادرة على حماية هويتها المدينة الجميلة

توفر نوعية حياة في كل الأماكن مدينة توفر لعدالة في الوظائف الحضرية.

لها مشروع سياسي معرف ضمن مبادئ الاستدامة مدينة جاذبة للاستثمار ومتعددة المراكز.

أو هي مدينة !.....

.....

- يمكن للمدينة أن تصبح أكثر استدامة إذ تبنت:

مشروع حضري مستدام إنتاج حضري أكثر بيئية

أو إذا/.....

.....

----------المشروع الحضري (مشروع المدينة)----------

المشروع الحضري هوأداة تعميرية تضمن إستراتيجية مستدامة تنهض بمستقبل المدينة.ذات نسق براجماتي يضمن عدم استنزاف موارد المدينة ويراعي التحولات الحضرية ينطلق من القاعدة الأساسية لهرم التخطيط الحضري "الفاعل"بالمشاركة الفعالة والفعلية لمؤهلات التقنية للمدينة في مادة التعمير خاصة.يضمن جدوى عمرانية وأقل كلفة سلبية للتعمير .غير محدد وغير محدود .يصل بنا في الأخير إلى تعيين مشروع سياسي بالدرجة الأولى لمستقبل المدينة في ظل أمكناتها المحلية.يتم على ضوئها تطوير جميع قطاعات المدينة لتحقيق الهوية الملائمة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وعمرانيا لرغبة أكثر فاعلي المدين اختصاصا.

المجال المدروس والمعني هو منطقة التلاحم المستقبلي على المحور الشرقي للتوسع العمراني(باتنة-تازولت).وتم اختيار هذا المحور كونه الأقرب لحدوث التلاحم العمراني والأكثر ديناميكية حضرية .والمتوسط لمركزين حضريين يتجه توسعهما في الاتجاه المعاكس.

- كيف يمكنك رؤية مشروع المدينة في ظل الإمكانات المحلية:

مشروع اقتصادي مشروع سياسي

مشروع اجتماعي

أو/.....

- مشروعك الحضري يحدد هوية المدينة على أنها:

مدينة صناعية	مدينة تجارية	مدينة خدماتية
مدينة إدارية	مدينة عسكرية	مدينة سياحية
مدينة تعليمية	مدينة صحية	مدينة ترفيهية

أو/.....

- على أي أساس تم اختيار المشروع؟
- الجانب الاقتصادي:

يوافق الطبيعة الاقتصادية للمدينة أكثر الاختيارات الاقتصادية مردودا.

أكثر الأنشطة الاقتصادية جالب للاستثمار.

أو/.....

- الجانب الاجتماعي:

تنويع حضري معزز للالتحام الاجتماعي

توجهات مفضلة اجتماعيا

أو/.....

- الجانب المعماري والعمراني:

معزز لخيار المدينة العمودية مجالات خصبة لإبراز الهوية المحلية

أكثر الخيارات الموافقة للطبيعة المجالية

أو/.....

- الجانب التخطيطي:

شروع مهيكل للتجمع العمراني المستقبلي توفر البنية التحتية الملائمة

أكثر المشاريع جدوى عمرانية. اقل تلويثا للمجال.

يراعي المستقبل المشترك للمركزين الحضريين.

أو/.....

.....

---------- كيف يمكنك جعل مشروعك أكثر استدامة ----------

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

تبنت الجزائر مجموعة من السياسات كنوع من مواكبة التحولات الدولية .لكن أحدثها كان التنمية المستدامة والتي سوقت لنا على أنها الحل المعجز لدولنا ولمستقبل بلداننا.

ومع استيراد هذه السياسات دون تصريفاتها المحلية،الذي حال دون تحقيق فعلي لأهدافها وإبقاؤها خام ،حبيسة السياسات العامة وتداولات البورصة السياسية ،ودون أداة بمثل المشروع الحضري كان من الصعب على العالم الغربي تصريف الاستدامة الحضرية في مجال مميز بالتعقيد كالمدينة.

ورغم استجابة الاستدامة أو المشروع الحضري لأبجديات أخلاق التغيير في الدول المتقدمة فإنه يطرح مشكل مطابقة في شكلين :أولا عدم تطابق الهاجس البيئي في معادلة التنمية المستدامة ،فلدينا هو العقار الحضري وشكل التدخل عليه وليس التعمير البيئي.أي تحقيق الجدوى العمرانية وليس بالضرورة الجدوى البيئية نتيجة لاختلاف سلم التدهور البيئي .والثاني عدم بلوغ الأفكار الحضرية في مدننا الجزائرية المتواضعة وتكريس مظاهر الهيمنة الحضرية في غياب تيارات يمكنها الوقوف أمام جشع المدن الكبرى .الأمر الذي يقضي على روح لمشروع الحضري ومبادئ الاستدامة.

إذن إشكالية تطبيق المشروع الحضري في مدينة باتنة تعود إلى أبعاد حضرية أكثر بدائية.أي عدم تطور العقليات وبالتالي عدم تكون الأفكار الحضرية القادرة على كسر حلقة هيمنة المدن الكبرى على شركائها الحضريين الأقل مرتبة منها.وبالتالي نحن لسنا بحاجة إلى استدامة بيئية ولا إلى استيراد سياسات بقدر ما نحن بحاجة إلى تحديد المتغير في معادلتنا المجالية وهو العقار الحضري واحترامه عن طريق استغلاله ترشيديا.في المقام الأول وفيما يخص المشروع الحضري المستدام والذي يمكن تبنيه في مدننا بأساس شرطي أي انتظار بلوغ مدننا درجة وصفة الحضرية كشرط لاستيراد الإيديولوجيات وتطبيقها.

L'Algérie a adopté un ensemble de pratique comme moyen d'accompagner les transformations internationales, cependant la plus récente étant celle du développement durable et qui nous a été présentée comme étant la panacée pour nos pays et leur futur.

Avec l'importation de ces politiques sans leurs adaptations locales, ce qui constitue un handicap quant à concrétisation effective de leurs objectifs et leur maintenir en état brut, ces politiques on fait été prisonnière de certaines manipulations dans la bourse politique, et sans outil d'urbanisme comme le projet urbain, il aurait été difficile à l'occident de conjuguer en réel la durabilité urbaine dans un domaine se caractérisant par des difficultés propres à la ville.

malgré l'adaptation de cette durabilité en l'état de projet urbain aux règles élémentaires et déontologique du changement au sein des états développées , il reste que certains problèmes de compatibilité se posent sous deux formes : en premier lieu, la non compatibilité de spectre environnemental dans l'équation du développement durable, d'un coté nous sommes face au problème de foncier et la capacité d'intervenir rationnel, et ce n'est pas un urbanisme environnemental , voire la réalisation d'une performance urbanistique qui n'est pas obligatoirement une performance environnementale , résultat issu à l'écart de dégradation naturelle ,en second lieu, l'impossibilité de parvenir a instaurer des idées urbaines dans nos viles algériennes « modestes »et d'y instaurer des aspects de maitrise urbaine , en absence de courants aptes à tenir tète devant la dominance de certaines grandes villes.

donc la problématique de l'application du projet urbain dans la ville de Batna est sujette a nos proportions civilisationels primitives, c'est –à-dire,un problème d'émancipation des mentalités et par conséquent , la non prolifération d'idées urbanistiques aptes à rompe de cercle vicieux imprégnant les grandes villes d'avec ses partenaires de moindres ordre.

Donc nous ne sommes pas dans le besoin d'une durabilité environnementale, ni d'importer des politiques comme nous avons à déterminer le variable dans nos équation spatial, et son utilisation rationnelle en premier lieu, concernant le projet urbain durable et qui pourrait être adapté à nos villes à condition que ces dernières atteignent le degré et l'aspect urbanistiques comme élément d'importation d'idéologies et leur application.